

شرح اللبّيع في النحو

تأليف

الفائز بن محمد بن ميثم القاسطي الضبي

تصدير

الدكتور رمضان عبد التواب

العميد السابق لكلية آداب عين شمس

تحقيق

الدكتور محمد عثمان محمد

مدرس علوم اللغة بأداب بنى سويف
جامعة القاهرة

الناشر مكتبة النخاس بالفاخرة

شَرْحُ الْبَيْعِ فِي النَّجْوَى

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م

رقم الإيداع

٢٠٠٠ / ٢١٩٧

الترقيم الدولي I.S.B.N.

8 - 68 - 5046 - 977

الشركة الدولية للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

٠١١/٣٣٨٢٤٢ - ٣٣٨٢٤١ - ٣٣٨٢٤٠ : 

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

بقلم الدكتور رمضان عبد التواب

الحمد لله حق حمده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .
أما بعد :

فهذا شرح مهم من شروح كتاب « اللمع » لابن جنى ، ذلك الكتاب
الذى طار صيته وشرّق ذكره وغرّب ، وتناوله العلماء هنا وهناك بالشرح
والتعليق .

وكانت مخطوطة هذا الكتاب الذى تقدمه اليوم لعشاق التراث العربى ،
معزوة فى الفهارس إلى الخطيب التبريزى ، ولكن النظر المتأمل يكشف أن
هذا الشرح قرئ على التبريزى كما هو واضح من خاتمته .

كما كشف النظر المتأمل كذلك عن المؤلف الحقيقى للكتاب ؛ وهو
« الواسطى الضرير » وذلك واضح فى عنوان إحدى المخطوطتين ،
أما المخطوطة الثانية ، فقد كشط من عنوانها الاسم الذى كتب خطأ ووضع
مكانه « الواسطى الضرير » كذلك .

أما محقق هذا الشرح المهم ، فهو تلميذى البار الدكتور رجب عثمان
محمد ، وذكره الآن سائر بين عشاق التراث العربى ، بعد أن أخرج لنا نشرة
مضيئة مخدمة من كتاب « ارتشاف الضرب » لأبى حيان الأندلسى .

وقد سار فى تحقيق هذا الكتاب للواسطى ، على النمط الجيد الذى التزمه ، منذ أول نص حققه وأخرجه للقراء . وكانت جامعة الدولة العربية (معهد المخطوطات) قد أعلنت عن مسابقة لتحقيق النصوص بين شباب المحققين ، فتقدم تلميذى رجب بهذا العمل المتقن إلى تلك المسابقة وكان المأمول أن يفوز هذا التحقيق فى حلبة تلك المسابقة .

وقد عوض الله تلميذى الدكتور رجب بخروج تحقيقه هذا ، فى هذه النشرة المضيئة ، التى دأب أخى الفاضل الأستاذ محمد أمين الخانجى (الحفيد) على إخراج أمثالها .

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

مدينة نصر فى ١٩٩٨/٨/١

أ.و. رمضان عبر التلwab

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

وبه نستعين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه
أجمعين وبعد

فهذا الكتاب هو واحد من أهم الشروح التي ألفت على كتاب اللمع
لابن جنى ، وكتاب اللمع من الكتب الموجزة فى النحو الجامعة لكل نفيس ،
وابن جنى من العلماء البارزين فى اللغة المشهود لهم بالكفاءة العالية ، ولذلك
تسابق علماء النحو إلى شرح اللمع لابن جنى ، وأعتقد أنه لم يظهر فى
السوق من هذه الشروح إلا شرح اللمع لابن برهان العكبرى ، مع أن شروح
اللمع كثيرة منها : شرح اللمع للعكبرى ، وشرح اللمع للثمانينى وشرح
اللمع لابن الدهان وهو المسمى بالغة وغير ذلك من الشروح ، وأسأل الله عز
وجل أن يسد هذا الكتاب فراغاً فى الكشف عن أسرار ونفائس كتاب
اللمع .

وقد بذلت قصارى جهدى فى تحقيق هذا الكتاب مما أعان الله به ،
وذلك هو جهد المقل ، ولا أدعى لنفسى بأن عملى هذا بلغ الذروة ،
فالكمال لله وحده وما نحن إلا بشر نخطئ ، ونصيب ونسأل الله تعالى أن
ينتفع بهذا العمل عشاق التراث العربى ، وأن ينال الرضا والقبول من
المشتغلين بالعربية ، والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل .

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ
الْوَهَّابُ ﴾ [سورة آل عمران : ٨]

د / رجب عثمان محمد

ترجمة المؤلف

اسمه ولقبه ومولده ووفاته وطرف من حياته

هو القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير أبو نصر ^(١) النحوى وتكاد تجمع المصادر على لقبه بالواسطي الضرير .

أما عن مولده فقد ذكر صاحب معجم المؤلفين بأنه كان حيًّا قبل سنة ٤٦٩ هـ ^(٢) .

أما عن وفاته فقد ذكرت المصادر بأنه توفى فى مصر ولم تحدد له تاريخًا للوفاة ^(٣) .

وتذكر المصادر بأن الواسطي رحل إلى بغداد ولقى هناك أصحاب أبي على ، وتنقل فى البلاد حتى نزل فى مصر فأقام بها وقرأ عليه أهلها ، وأخذ عنه ابن بابشاذ وبه تخرج ، وزوجه من أخته ، وكان ابن بابشاذ يخدمه ، وبه انتفع كثيرًا ^(٤) .

أما عن نسبة الواسطي فقد ذكر السمعاني فى كتابه الأنساب بأنها نسبة إلى واسط بالعراق ويقال لها واسط القصب ، وقيل لها واسط أيضًا لأنها فى وسط العراقين : البصرة والكوفة ، وهى واسطتها خرج منها جماعة من أهل العلم فى كل فن وفيهم كثرة ^(٥) .

(١) انظر ترجمته فى المصادر التالية : معجم الأدباء ١٧ / ٥ وبغية الوعاة ٢ / ٢٦٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ / ١٢٣

(٢) انظر : معجم المؤلفين ٨ / ١٢٣

(٣) انظر : معجم الأدباء ١٧ / ٥ وبغية الوعاة ٢ / ٢٦٢

(٤) انظر : معجم الأدباء ١٧ / ٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٦٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ / ١٢٣

(٥) انظر : الأنساب للسمعاني ٥ / ٥٦١

شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته

لم تذكر المصادر للواسطي الضرير إلا تلميذًا واحدًا وهو أبو الحسن طاهر ابن أحمد بن بابشاذ^(١) ، وتلميذه هذا بعض المؤلفات منها المقدمة في النحو وشرحها وشرح الجمل للزجاجي وغير ذلك^(٢) .

أما عن مؤلفاته فهي قليلة وليست كثيرة فقد ذكرت المصادر التي ترجمت له ثلاث مؤلفات للواسطي .

الأول : كتاب في النحو رتبه على أبواب الجمل ذكر ذلك ياقوت قال : (وله من الكتب : كتاب شرح اللمع ، وكتاب في النحو رتبه على أبواب الجمل وشرح من كل باب مسألة^(٣) .

ويؤكد الكلام السابق السيوطي في البغية حينما يقول : (وصنّف كتابًا في النحو ، وشرح اللمع ، وجمل الزّجاجي)^(٤) .

الثاني : شرح الحماسة للواسطي ينفرد بذكره صاحب كشف الظنون حينما عدّد شُراح الحماسة ولم أجد ذلك في مصادر أخرى .

الثالث : وهو شرح اللمع وهو موضوع الدراسة وقد ذكرت نسبته إلى الواسطي مصادر متنوعة^(٥) .

(١) انظر : معجم الأدباء ١٧ / ٥ وبغية الوعاة ٢ / ٢٦٢ ومعجم المؤلفين ٢ / ٦٥٤

(٢) انظر في ترجمة ابن بابشاذ : إنباه الرواة ٢ / ٩٥ - ٩٧ وبغية الوعاة ٢ / ١٧ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٥١٥

(٣) انظر : معجم الأدباء ١٧ / ٥

(٤) انظر : بغية الوعاة ٢ / ٢٦٢

(٥) انظر : بغية الوعاة ٢ / ٢٦٢ ومعجم الأدباء ١٧ / ٥ ومعجم المؤلفين ٢ / ٦٥٤

كتاب اللمع لابن جنى وشروحه

كتاب اللمع لابن جنى من الكتب التى حظيت باهتمام العلماء من بعده فتناولوه بالشرح والتحليل وتخريج مافيه من شواهد وغير ذلك ، وهذا يدل على قيمة هذا الكتاب العلمية ، ونتحدث عن هذه الشروح مع الترتيب الزمنى لها :

١ - شرح الثمانيني : وهو عمر بن ثابت أبو القاسم النحوى الضرير إمام فاضل (توفى سنة ٤٤٢ هـ انظر ترجمته فى : معجم الأدباء ٥٧/١٦ - ٥٨) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٢/٢١٧ ، والأعلام ٥/٢٠٠ ، وتاريخ الأدب ٢/٢٤٧ . ومن هذا الشرح نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٥٧٠ نحو الدار تقع فى ٣٠١ ورقة ، وقد حقق الكتاب رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر للطالب فتحى على حسنين ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م وانظر فى الحديث عن هذا الشرح اللمع ٧٠

٢ - شرح ابن برهان : وهو أبو القاسم عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن برهان (توفى سنة ٤٥٦ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٢/٢١٣ - ٢١٤) ذكر ذلك فى الأعلام ٤/٣٢٦ ، وكشف الظنون ٢/١٥٦٢ - ١٥٦٣ .

والكتاب مطبوع قام بتحقيقه الدكتور فائز فارس وهو نشر الكويت سنة ١٩٨٤ م .

٣ - شرح الواسطى : هو أبو نصر القاسم بن محمد الواسطى النحوى (كان حيا قبل سنة ٤٦٩ هـ انظر ترجمته فى : بغية الوعاة ٢/٢٦٢) وهذا هو الذى قمت بتحقيقه الآن .

٤ - شرح الفارقي : هو الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي أبو نصر (توفي سنة ٤٨٧ هـ انظر ترجمته في : معجم الأدباء ٥٤/٨ - ٥٦) ذكر ذلك في كشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣ ، وبغية الوعاة ٥٠٠/١

٥ - شرح الطائي : هو الحسن بن علي بن محمد بن محمد بن عبد العزيز (توفي سنة ٤٩٨ هـ انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣١٧/١) ذكر ذلك في بغية الوعاة ٥١٥/١ وسماه المقنع في شرح اللمع .

٦ - شرح المهاباذي : هو أحمد بن عبد الله الضرير من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني (توفي سنة ٥٠٠ هـ انظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٢٠/١) ذكر ذلك في بغية الوعاة ٣٢٠/١ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

٧ - شرح الكرمانى : هو محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى (وكان حيا في حدود سنة ٥٠٠ هـ انظر ترجمته في : معجم الأدباء ١٢٥/١٩) ذكر ذلك في بغية الوعاة ٢٧٧/٢ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣ ، والكتاب اختصار من اللمع .

٨ - شرح التبريزي : هو يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني أبو زكريا (توفي سنة ٥٠٢ هـ انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢٢/٤ - ٢٤ وإشارة التعيين ٣٨٢ ووفيات الأعيان ١٩١/٦) ذكر ذلك في بغية الوعاة ٣٣٨/٢ والبلغة للفيروزابادي ٢٨٣

٩ - شرح الخوئي الشيرازي : هو أبو القاسم ناصر بن أحمد بن بكر الفقيه الأديب النحوي (توفي سنة ٥٠٧ هـ انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣/٣٤١) ذكر ذلك في بغية الوعاة ٣١٠/٢ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

١٠ - شرح عليّ الجامع : هو علي بن الحسين الضرير النحوي الأصفهاني (توفي بعد سنة ٥٣٥ هـ انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢٤٧/٢ - ٢٤٨) ذكر ذلك محقق شرح اللمع لابن برهان ٤٩/١

١١ - شرح العلوى الكوفى : هو أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أحمد العلوى نسبة إلى على بن أبى طالب (توفى سنة ٥٣٩ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٣٢٤/٢) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٢١٥/٢ ، ذكر بروكلمان أن منه مخطوطة فى عاطف أفندى بتركيا برقم ٢٥٥٤ انظر : تاريخ الأدب العربى ٢٤٧/٢

١٢ - شرح ابن الشجرى : هو هبة الله بن على بن محمد بن حمزة العلوى أبو السعادات (توفى سنة ٥٤٢ هـ انظر ترجمته فى : نزهة الألباء ٤٠٤) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٣٢٤/٢ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

١٣ - شرح ابن حميدة الحلى : هو محمد بن على بن أحمد أبو عبد الله المعروف بابن حميدة (توفى سنة ٥٥٠ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ١٨٥/٣) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ١٧٣/١ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

١٤ - شرح ابن الخشاب : هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (توفى سنة ٥٦٧ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٩٩/٢) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٢٩/٢ - ٣٠ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

١٥ - شرح ابن الدهان : هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان البغدادى (توفى سنة ٥٦٩ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٤٧/٢) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٥٨٧/١ . والكتاب يسمّى الغرة ، وتوجد منه مخطوطات فى دار الكتب منها فى المكتبة التيمورية الجزء الثانى برقم ١٧١ نحو ، والجزء يقع فى ٥٤٢ صفحة ، وقد ذكر بروكلمان أنّ منه نسخة فى مكتبة شهيد على باشا بتركيا رقم ٩٣٩ انظر : تاريخ الأدب العربى ٢٤٧/٢

١٦ - شرح العبرتي : هو أسعد بن نصر بن أسعد أبو منصور الأديب يعرف بابن العبرتي ، منسوب إلى عَبْرَتَا (توفي سنة ٥٨٩ هـ انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢٣٥/١) ذكر بروكلمان أن له شرحًا على اللمع مخطوط بمكتبة برلين برقم ٦٤٦٧

١٧ - شرح شَمِيم الحلبي : هو علي بن الحسن بن عنتر بن ثابت أبو الحسن الحلبي الأديب (توفي سنة ٦٠١ هـ انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢٤٣/٢) ذكر ذلك في بغية الوعاة ١٥٦/٢ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

١٨ - شرح أبي البقاء العكبري : هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحوي الضرير البغدادي (توفي سنة ٦١٦ هـ انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢/١١٦) ذكر ذلك في بغية الوعاة ٣٨/٢ - ٣٩ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣ ، وذكر بروكلمان أن من هذا الكتاب نسخًا مخطوطة في بطرسبرج ثالث ٩١٣ ، ومكتبة بلدية الأسكندرية ٣٣ نحو ، بنكيور ٢٠ ، ٢٠١٧ ثم قال بأنه طبع في القاهرة ١٩١٣ انظر : تاريخ الأدب ٢٤٧/٢

١٩ - شرح الواسطي : هو أبو محمد القاسم بن القاسم الواسطي (توفي سنة ٦٢٦ هـ انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣١/٣) ذكر ذلك في بغية الوعاة ٢٦٠/٢ - ٢٦١ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

٢٠ - شرح ابن الخباز : هو شمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الأربلي (توفي سنة ٦٣٧ هـ انظر ترجمته في : بغية الوعاة ٣٠٤/١) ذكر ذلك في كشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣ ، ومن هذا الشرح نسخة بمكتبة الأزهر برقم ٢٨٦٧٦ ، والنسخة كتبت سنة ٧٨٦ هـ وتقع في ٢٠٨ ورقة راجع اللمع ٧٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥١

٢١ - شرح الخفاف : هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي (توفي سنة ٦٥٧ هـ انظر ترجمته في : بغية الوعاة ١/٤٧٣) ذكر ذلك في بغية الوعاة ٤٧٣/١ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

٢٢ - شرح ابن هشام الأنصاري : هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (توفي سنة ٧٦١ هـ انظر ترجمته في : بغية الوعاة ٦٨/٢ - ٦٩) ومن هذا الشرح نسخة مخطوطة في دار الكتب تحت رقم ١٥٧٠ انظر شرح اللمع لابن برهان ٥٢/١

* * *

أهمية كتاب اللمع العلمية

لقد تَفَرَّدَ كتاب اللمع الذى ألفه ابن جنى عن غيره من كتب النحو الأخرى بمميزات دفعت العلماء إلى تناوله بالشرح والتحليل من ذلك الإيجاز والاختصار والابتعاد عن الخلافات والعلل التى نشبت بين النحاة ، فكان ابن جنى فى كتابه هذا يلخص القاعدة النحوية فى أسلوب موجز معبر ويتضح ذلك عن حديثه مثلا عن الاستثناء يقول « ومعنى الاستثناء : أن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره ، أو تدخله فيما أخرجت من غير وحرفه المستولى عليه (إلا) وتشبه به أسماء وأفعال وحروف ، فالأسماء غير ، وسوى والأفعال ليس ولا يكون وعدا وخلا وحاشا والحروف حاشا وخلا » (١) .

ويتضح من التعريف السابق أنه يستوعب جميع أنواع الاستثناء التام المثبت والمنفى والمتصل والمنقطع .

ومن الأساليب الموجزة أيضا عنده قوله عن البدل « واعلم أن البدل يجرى مجرى التوكيد فى التحقيق والتشديد ومجرى الوصف فى الإيضاح والتخصيص وعبرة البدل أن يصلح بحذف الأول وإقامة الثانى مقامه » (٢) .

ولقد طوّقت شهرة كتاب اللمع الآفاق وذاع صيته وعكف عليه العلماء بحثا ودراسة ، من أجل ذلك أبرزته كتب التراجم والطبقات فى مقدمة مؤلفات ابن جنى فابن الأثير مثلا لا يذكر من كتبه غير اللمع يقول عند حديثه عن وفاة ابن جنى سنة ٣٩٣ هـ « وفيها توفى عثمان بن جنى النحوى مصنف اللمع وغيرها » (٣) .

كما يذكر القفطى فى إنباه الرواه كتاب اللمع فى مقدمة مؤلفات ابن جنى (٤) .

(٢) انظر اللمع ١٧٢

(١) انظر اللمع ١٤٩

(٣) انظر الكامل لابن الأثير ٢١٩/٧

(٤) انظر إنباه الرواة ٣٣٥/٢ - ٣٤٠

ومما يدل على أثر كتاب اللمع فى النحو وعلماء العربية ما ذكره صاحب إنباه الرواه عند ترجمة الزجاجى يقول :

« وكتابه فى النحو المسمى الجمل وهو كتاب المصرين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جنى والإيضاح لأبى على الفارسى » (١) .

وفى ضوء هذا المعنى يقول محقق شرح اللمع فى مقدمته « ولأهمية هذا الكتاب عنى به السابقون يدرسونه ويدرسونه فقد درسه ابن خلكان على ابن يعيش واختار الإمام النووى فصول اللمع لتكون المادة النحوية التى يدرسها تلاميذه الذين يتلقون عنه » (٢) .

ويجدر بنا فى هذا المقام سؤال ، وهو ما الذى دفع أكثر من عشرين عالما إلى تناول كتاب اللمع بالشرح والمناقشة والوقوف عند مسائله وشواهد ، هل كان ذلك لمكانة ابن جنى العلمية فى النحو والصرف واللغة ، وعقليته الفذة فى مناقشة مسائل اللغة دراسة وتحليلا ، أم كان ذلك لمكانة كتاب اللمع نفسه وماشتمل عليه من مادة علمية مركزة فى النحو والصرف .

وأرى أنّ مكانة ابن جنى العلمية وشهرته الواسعة فى مجال النحو والصرف واللغة كانت من الدوافع الأساسية إلى دراسة هذا الكتاب ، كما أرى أنّ كتاب اللمع فى مادته العلمية لا يختلف كثيرا عن كتب النحاة التى سبقت ابن جنى فى هذا المضمار ، وإن كان هناك اختلاف فهو خلاف يدور حول الاختصار والإيجاز الذى يتميز به كتاب اللمع .

من هذا المنطلق يقول محقق اللمع عند دراسته للكتاب « والحقيقة أن لمع ابن جنى أصبح مدرسة النحو فى الشام والعراق ومصر والحجاز والمغرب بعد موت صاحبه مباشرة ، وأنّ النحاة وبخاصة الذين تصدروا لتعليم النحو ،

(١) انظر إنباه الرواه ١٦٠/٢ - ١٦١ وانظر أيضا مقدمة شرح اللمع لابن برهان ٤٦/١

(٢) انظر مقدمة شرح اللمع ٤٦/١

وأخذ عنهم ، وتخرج بهم خلق كثير قد اعتمدوا على كتاب اللمع مادة التدريس ، ويؤكد هذا أن تتبع الخط الزمني بعد وفاة ابن جنى سنة ٣٩٢ هـ ، وحتى نهاية القرن الثامن الهجرى ، ومسار النحو مع هذا الخط يبينان لنا اشتغال أكثر من عالم من علماء النحو فى وقت واحد بلمع ابن جنى «^(١) . أما عن كتاب اللمع ومادته العلمية ومصادره والشواهد التى وردت فيه ، ومذهب ابن جنى من خلاله وموقفه فى هذا الكتاب من السماع والقياس ومصادر الاحتجاج وغير ذلك فقد درس ذلك وناقش هذه القضايا محقق اللمع فى مقدمته^(٢) فلا حاجة بنا إلى تكرار ذلك .

* * *

(١) انظر مقدمة اللمع ٦٨

(٢) انظر مقدمة اللمع ٤٣ - ٨٨

ترجمة ابن جنى

اسمه ولقبه

هو عثمان بن جنى أبو الفتح الموصلى ^(١) النحوى المشهور ، وكان أبوه (جنّى) مملوكا روميا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي ^(٢) ومن ذلك يقول ابن جنى ^(٣)

فإن أصبح بلا نسب فعلمى فى الورى نسبى
على أنى أعول إلى قروم سادة تُجُب

وكأن ابن جنى أدرك أن هناك ضعة ونقصا فى نسبة من حيث إن أباه كان مملوكا فأراد أن يبين فى أبيات الشعر أنّ عنده مايعوضه عن ذلك من علم وغيره .

ويحدثنا الأستاذ محمد على النجار فى مقدمة كتاب الخصائص عن مولى أبيه يقول :

« أما سليمان بن فهد مولى أبيه فلا تفصح المراجع عن أمره ، ومكانته فى الموصل ، وقد ظللت حيناً من الدهر على ظن أنه كان من قطان الموصل ، فقد كان الأزدي من أوائل من سكنها بعد فتحها فى سنة ٢٠ للهجرة حتى وقفت فى الكامل لابن الأثير فى حوادث سنة ٤١١ على مقتل سليمان بن فهد » ^(٤) .

(١) انظر فى ترجمة ابن جنى المصادر التالية : إنباه الرواة ٣٣٥/٢ ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣ ونزهة الألباء ٣٣٢ وإشارة التعيين ٢٠٠ والفهرست ١٣٤ والبلغة ١٣٧ وشذرات الذهب ١٤٠ والأعلام ٣٦٤/٤

(٢) انظر : إنباه الرواة ٣٣٥/٢ وشذرات الذهب ١٤٠ - ١٤١ والأعلام ٣٦٤/٤

(٣) انظر : إنباه الرواة ٣٣٥/٢ ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣

(٤) انظر : مقدمة كتاب الخصائص ٥/١

مولده ووفاته وذكر طرف من حياته

ولد ابن جنى بالموصل ، وتذكر المصادر التي ترجمت له أن ذلك كان قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة ^(١) .

أما عن وفاته فقد كانت ببغداد فى يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ^(٢) . لكن الفيروزابادى ذكر أنه توفى سنة ٣٩٣هـ ^(٣) .

وقد بينت المصادر أنّ ابن جنى عاش حياته فى صحبة أبى على الفارسى ينهل من علمه ، ويدرس على يديه يقول القفطى فى إنباه الرواة عنه : « صحب أبا على الفارسى ، وتبعه فى أسفاره ، وخلا به فى مقامه ، واستملى منه ، وأخذ عنه ، وصنّف فى زمانه ، ووقف أبو على على تصانيفه واستجادها » ^(٤) .

كما بينت كتب التراجم السبب الذى من أجله لازم ابن جنى أبا على الفارسى يقول السيوطى عنه :

« أنه كان يقرأ النحو بجامع الموصل ، فَمَرَّ به أبو على الفارسى فسأله عن مسألة فى التصريف ، فقَصَّرَ فيها ، فقال أبو على : زَيَّيْتُ قبل أن تحصرم ، فلزمه من يومئذ مدّة أربعين سنة ، واعتنى بالتصريف ، ولما مات أبو على تصدّر ابن جنى مكانه ببغداد » ^(٥) .

(١) انظر : وفيات الأعيان ٢٤٦/٣ وشذرات الذهب ١٤٠ - ١٤١ وبغية الوعاة ١٣٢/٢

(٢) انظر : بغية الوعاة ١٣٢/٢ وإنباه الرواة ٣٣٥/٢ وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ ونزهة الألباء ٣٣٤ وإشارة التعيين ٢٠٠

(٣) انظر : البلغة ١٣٧ - ١٣٨

(٤) انظر : إنباه الرواة ٣٣٦/٢ وفيات الأعيان ٢٤٦/٣

(٥) انظر : بغية الوعاة ١٣٢/٢ وفيات الأعيان ٢٤٦/٣ ونزهة الألباء ٣٣٣

ولقد خدم أبو الفتح بن جنى البيت البويهى : عضد الدولة وولده صمصام وولده شرف الدين وولده بهاء الدين ، وفى زمنه مات وكان يلزمهم فى دورهم وبياتهم (١) .

وحكى أبو غالب بن بشران النحوى الواسطى محمد بن أحمد بن سهل قال : ورد أبو الفتح بن جنى عثمان إلى واسط ، ونزل فى دار الشريف أبى على الخوانى نقيب العلويين وكنا نتردد إليه ونسأله ، ويملى علينا مسائل سماها الواسطية ، وورد بعد ذلك أبو الحسن على بن عيسى الربعى إلى واسط ، ونزل حجرة فى جوار شيخنا أبى إسحاق إبراهيم بن سعيد الرفاعى ، وكنت أتردد عليه ، وأسأله فقال لى يوما أبو إسحاق قد انعكفت على هذا المجنون فقلت له : إنه يحكى عن أبى على النحو كما أنزل فقال : صدقت (٢) .

* * *

(١) انظر : إنباه الرواة ٣٤٠/٢

(٢) انظر : إنباه الرواة ٣٦٠/٢

مكانته العلمية وآراء العلماء فيه

لقد نال ابن جنى شهرة فائقة فاقت كل حدّ ، وطافت الأرجاء فى حياته وبعد مماته ، وكان إماماً فى اللغة ليس له نظير ، شهد له القاصى والدانى بسعة العلم ، والتبحر فى علوم اللغة وفروعها ، حتى أصبحت مؤلفاته مورداً عذبا ينهل منها العلماء ، ويقتفوا أثرها ولذلك يقول صاحب دمية القصر عنه :

« وليس لأحد من أئمة الأدب فى فتح المقفلات ، وشرح المشكلات ماله ، سيما فى علم الإعراب ، وكان يحضر عند المتنبى وينظره فى شىء من النحو ، من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره ، أنفة وإكباراً لنفسه ، وكان المتنبى يقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس » ^(١) كما يقول عنه القفطى « صاحب التصانيف البديعة فى علم الأدب » ^(٢) ويقول عنه ابن خلكان : « كان إماماً فى علم العربية » ^(٣) .

كما يشيد ببراعة ابن جنى فى علم التصريف أبو البركات الأنبارى يقول عنه :

« كان من حذاق أهل الأدب وأعلمهم بعلم النحو والتصريف صتّف فى النحو والتصريف كتباً أبدع فيها كالخصائص والمنصف وسر الصناعة ، ولم يكن فى شىء من علومه أكمل منه فى التصريف ، فإنه لم يصنّف أحد فى التصريف ، ولا تكلم فيه أحسن وأدق كلاماً منه » ^(٤) .

كما يقول عنه الفيروزابادى « الإمام الأوحى البارع المقدم ذو التصانيف المشهورة الجليلة والاختراعات العجيبة » ^(٥) .

(١) انظر : بغية الوعاة ١٣٢/٢

(٢) انظر : إنباه الرواة ٣٣٥/٢

(٣) انظر : وفيات الأعيان ٢٤٦/٣

(٤) انظر : نزهة الألباء ٣٣٢

(٥) انظر : البلغة للفيروزابادى ١٣٧ - ١٣٨ وإشارة التعيين ٢٠٠ - ٢٠١

ويتضح لنا من خلال مؤلفات ابن جنى رسوخ قدمه فى علوم اللغة كلها ، فقد ألّف فى النحو والصرف ، وشرح دواوين الشعر ، وناقش قضايا اللغة الشائكة المتفرعة ، وليس أدل على ذلك من كتبه مثل سر الصناعة والخصائص وغير ذلك ولذلك ينقل محقق اللمع عن الثعالبي قوله :
« هو القطب فى لسان العرب وإليه انتهت الرياسة فى الأدب » (١) .

* * *

(١) انظر : مقدمة اللمع نقلا عن الثعالبي ص ٢٧

شيوخه

أخذ ابن جنى النحو والصرف والأدب واللغة والقراءات عن مجموعة من الشيوخ والرواة الذين أكثر من النقل عنهم ، والإشادة بما كان لهم من فضل عليه ومن هؤلاء الشيوخ :

١ - أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني ، وقد أشار إلى أخذه عنه فى كتاب المحتسب « وأخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني » (١) .

٢ - أحمد بن محمد أبو العباس الموصلى النحوى يعرف بالأخفش قال ابن النجار : كان إماما فى النحو ، فقيها فاضلا ، عارفا بمذهب الشافعى ، قرأ عليه ابن جنى ، وأقام ببغداد ، وكانت له حلقة بجامع المنصور (٢) .

٣ - أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج ، وهو بصرى توفى سنة ٣٠٥ هـ الذى ذكره فى كتاب الخصائص (٣) .

٤ - أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، وقد أشار إلى قراءته عليه فى كتاب التمام فى تفسير أشعار هذيل (٤) .

٥ - أبو الحسن على بن عمرو وقد أشار إلى أخذه عنه فى الخصائص (٥) .

٦ - أبو الحسن على بن محمد بن وكيع ، وقد أشار إلى أخذه عنه فى كتاب المحتسب قال أبو الفتح « أخبرنا أبو الحسن على بن محمد بن وكيع » (٦) .

(١) انظر : مقدمة اللمع ٩

(٢) انظر : بغية الوعاة ٣٨٩/١

(٣) انظر : الخصائص ٣٨٦/١ ومقدمة اللمع ٨

(٤) انظر : مقدمة اللمع ٨ ومقدمة الخصائص ١٦

(٥) الخصائص ٨٠/١

(٦) انظر : مقدمة اللمع ٩

٧ - أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار
المقرئ النحوى توفى سنة ٣٥٤ هـ ^(١) ، وقد أكثر من النقل عنه فى معظم
كتبه وبخاصة الخصائص » ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر
محمد بن الحسن ^(٢) .

٨ - أبو عبد الله بن العساف العُقيلى التميمى ، وقد يذكره باسم أبى
عبد الله الشجرى ^(٣) .

٩ - أبو بكر محمد بن على القاسم الذهبى وقد أشار إلى أخذه عنه فى
كتاب الخصائص ^(٤) .

١٠ - أبو بكر محمد بن على المراغى ، وقد بين إلى أخذه عنه فى
كتاب الخصائص ^(٥) .

* * *

(١) انظر : بغية الوعاة ٨٩/١

(٢) انظر : الخصائص ٣٨/١

(٣) انظر : مقدمة الخصائص ١٥ - ١٦

(٤) انظر : الخصائص ٢٩٩/٣

(٥) انظر : الخصائص ٢٩٩/٣

تلاميذه

كما تلقى العلم على ابن جنى كثير من التلاميذ الذين اشتهر بعضهم وكانت لهم اليد الطولى فى علوم اللغة من النحو والصرف وغير ذلك ومنهم :

١ - عبد السلام بن الحسين بن محمد البصرى اللغوى أبو أحمد القرميسينى كان عالماً باللغة والآداب والقرآن ، قرأ على الفارسى والسيرافى توفى سنة ٣٢٩ هـ (١) .

٢ - على بن عبيد الله بن عبد الغفار أبو الحسن السمسى اللغوى النحوى ، كان جيد المعرفة بفنون العربية واللغة ، صحيح الخط ثقة ، قرأ على الفارسى والسيرافى ، وأخذ عن ابن جنى توفى سنة ٤١٥ هـ (٢) .

٣ - على بن يزيد القاشانى أحد أصحاب أبى الفتح بن جنى امتاز بالخط الجميل (٣) .

٤ - أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانينى النحوى الضرير قال ياقوت : إمام فاضل أديب كامل أخذ عن ابن جنى ، وله من التصانيف شرح اللمع توفى سنة ٤٤٢ هـ (٤) .

٥ - محمد بن أحمد بن سهل الواسطى المعروف بابن بشران المتوفى سنة ٤٦٢ هـ وذكر أخذه عن ابن جنى فقال « ورد أبو الفتح بن جنى إلى واسط ، ونزل فى دار الشريف أبى على الخوانى نقيب العلويين ، وكنا نتردد إليه ونسائله ويملى علينا مسائل سماها الواسطية » (٥) .

(١) انظر : بغية الوعاة ٩٥/٢ ومقدمة اللمع ١٤ ونزهة الألباء ٣٣٤

(٢) انظر : بغية الوعاة ١٧٨/٢ ونزهة الألباء ٣٣٤

(٣) انظر : مقدمة اللمع نقلاً عن معجم الأدباء ١٣

(٤) انظر : بغية الوعاة ٢١٧/٢ ونزهة الألباء ٣٣٤

(٥) انظر : إنباه الرواة ٣٣٧/٢

٦ - محمد بن عبد الله بن شاهويه أبو الحسين ، حدّث بالإجازة عن
أبي الفتح بن جنى ، وقرأ عليه عدّة من كتب الأدب والنحو ^(١) .
ولمعرفة المزيد من الرواة عن ابن جنى ينظر مقدمة اللمع ١٣ - ١٤
والخصائص ١٤ - ٢٠

* * *

(١) انظر : بغية الوعاة ١٢٩/١

مؤلفاته

لقد ترك ابن جنى مجموعة ضخمة من المؤلفات فى جميع فنون اللغة من النحو والصرف وغير ذلك ، ونذكرها هنا على سبيل الإجمال ^(١) وهى : الخصائص وسر الصناعة ، والتمام فى تفسير أشعار هذيل والخطريات ، والألفاظ المهموزة ، والبشرى والظفر ، والتبصرة والتذكرة الأصبهانية ، والتصريف الملوكى ، وتعاقب العربية وتفسير أرجوزة أبى نواس ، وتفسير تصريف المازنى ، وتفسير ديوان المتنبى ، وتفسير العلويات والتلقين فى النحو ، وتوقعات على هامش الجوهرة ، والخطيب والدمشقيات ، وذوالقد ، والزجر ، وشرح الإيضاح لأبى على ، وشرح الفصيح ، واللمع ، وشرح الكافى ، وشرح المذكر والمؤنث ، وشرح مستغلق أبيات الحماسة ، وشرح المقصور والممدود ، وشواذ القراءات ، وعلل التثنية والفاائق ، والفرق ، والفصل بين الكلام الخاص والعام وما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصود وممدود ، وما خرج من تأييد التذكرة ، والمحاسن فى العربية ، والمحتسب فى القراءات الشاذة ، ومختار الأراجيز ، ومختصر فى العروض والقوافى ، ومد الأصوات ، والمذكر والمؤنث والمعانى المجردة ، والمعرب ، والمقتضب ، ومقدمات أبواب التصريف ، والمهذب ، والتنبيه على مشكلات الحماسة وغير ذلك من الكتب ، ولم أتحدث عن المخطوطات وأماكن وجودها فى المكتبات أو المطبوع من هذه المؤلفات ، فقد كفانى مؤونة ذلك محققا للمع والخصائص ، وبالرجوع إلى هناك يمكن معرفة ذلك ^(٢) .

* * *

(١) انظر : إنباه الرواة ٣٣٥/٢ - ٣٤٠ ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣ ونزهة الألباء ٣٣٢ - ٣٣٣ والفهرست والبلغة ١٣٧ - ١٣٨ وشذرات الذهب ١٤٠ - ١٤١ والأعلام ٣٦٤/٤

(٢) انظر : مقدمة اللمع ٢٩ - ٤٢ والخصائص ٦٠/١ - ٦٨

مصادر شرح كتاب اللمع

الواقع أن الواسطى فى شرح اللمع اعتمد اعتمادًا كبيرًا على العلماء الذين سبقوه فى التأليف النحوى فقد استقى معظم المادة العلمية فى الكتاب من شيخ النحاة سيبويه ، ويبدو أثر كتاب سيبويه جليًا فى الموضوعات النحوية التى تناولها حتى أنه ينقل الأمثلة والشواهد التى ذكرها سيبويه فى كتابه عند الحديث عن القضايا النحوية .

ولا يكتفى الواسطى بالاعتماد على سيبويه فقط بل ينقل آراء الخليل ويونس وأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر التى وردت فى طيات الكتاب ثم يدمجها فى المادة العلمية لمؤلفه ، ولذلك يُعدُّ كتاب سيبويه من المصادر الأساسية التى اعتمد عليها الواسطى فى شرحه للمع .

كذلك يعتمد الواسطى فى شرحه للمع على آراء أبى الحسن الأخفش ، ومعظم هذه الآراء مستقاة من كتاب معانى القرآن له ، كما يعتمد كثيرًا على جُمهرة من النحاة مثل ابن السراج ، والزجاج والفارسي ، ويونس والمازنى ، والسيرافى والفراء والزيادى ، والجرمى والمبرد ، وابن كيسان والرّماني ، وابن درستويه ، وقد نَهَل من فكر هؤلاء كثيرًا من الآراء وضمّنها كتابه ، كما نقل كثيرًا من القراءات وهو يعتمد فى ذلك على السبعة لابن مجاهد وغيره من كتب القراءات ، كما استشهد بكثير من الأشعار التى اعتمد عليها النحاة فى التعقيد النحوى .

كل هؤلاء العلماء ، وتلك الآراء هى التى كوَّنت عقلية الواسطى ، وبني عليها مادته العلمية فى شرح اللمع .

منهج الواسطى فى شرح اللمع

١ - يعتمد الواسطى فى حديثه عندما يتناول القضايا النحوية على التعليقات الكثيرة ، ولذلك عندما يتحدث عن (كيف) مثلاً يقول فى إثبات اسميتها : أن ذلك من وجهين : أحدهما مذكره قُطرب فى كتاب شواذ اللغة (انظر إلى كيف يصنع) فأولاهها حرف الجر ، والثانى يُسمّى دليل التحليل وهو الجيد . لا يخلو أمر أن يكون اسمًا أو فعلاً أو حرفاً ، فلا تكن فعلاً ؛ لأنها ليست على أوزان الفعل ؛ ولأن فعلاً لا يلى فعلاً ، وأنت تقول : كيف يصنع ، ولا تكون حرفاً ، لأن الحرف مع الاسم لا يفيد إلا فى النداء ، وأنت تقول : « كيف زيد » يفيد فبقى أن تكون اسمًا .

ويقترّب الواسطى فى ذكر العلل الكثيرة للقضايا النحوية كثيراً من كتاب أسرار العربية لابن الأنبارى فهما يلتقيان فى بوتقة واحدة ومنهج واحد .

٢ - كذلك من منهج الواسطى أيضاً ذكر الخلافات بين النحاة التى ترد حول موضوع ما ، من ذلك عند حديثه عن (الآن) يقول : « وأما (الآن) فقد اختلف فى علة بنائه ، فقال الزجاج : بُنى لتضمنه معنى إشارة ، وقال ابن السراج : إنما بُنى لأنه لم يُسمع له نكرة ، فخالف ماعليه الأسماء ، وقال أبو على : حُذِفَ الألف واللام منه ، وضمّن الاسم معناهما ، فبُنِى وزيدت ألف ولام أخرى ، وبُنِى على حركة لسكون ما قبل آخره ^(١) .

٣ - ولا يقف الواسطى عند نقل آراء السابقين عليه من النحاة فقط بل يُناقش هذه الآراء ويُرجح ويحلل ويقدم الدليل على ترجيحه لرأى دون الآخر من ذلك عند حديثه عن الواو والياء والألف التى فى التنبيه والجمع فيقول :

(١) انظر : النص ص ٨

« وأيضاً فإن هذه الحروف زِيدت لمعان كما زِيدت ياءُ النسب ، وتاءُ التانيث فهاتان أُمكنت الحركةُ عليهما ، فأُعْرِبتا ، وهذه حروف علة لم تُمكن الحركة عليها ؛ لأن الحركات منها فلم تُعْرَب وهذا هو المذهب الصحيح . وقال الجرمي : الانقلاب هو الإعراب ، والألف والواو عنده كقول سيوييه ، والياء نفسها إعرابٌ وهذا غير صحيح ؛ لأنها لو كانت إعراباً لما احتاجوا أن يعوضوا النون ، لأن النون عوض من الحركة والتنوين ^(١) .

٤ - يقوم منهج الواسطي في شرحه للّمع على براعة التبويب والتفصيل والتقسيم فهو عندما يتحدث في باب من أبواب النحو يبدأ بالتعريف به أولاً ، ثم يدخل في الموضوع ويقسمه إلى فصول وقضايا جزئية ثم يستوفي ما قيل في تلك الفروع من كل صغيرة وكبيرة ، ثم يتناول حديث النحاة ويقسمه إلى مذاهب ، ويبين وجهة نظر كل مذهب مع نسبة الآراء إلى أصحابها .

٥ - من منهج الواسطي أيضاً الإكثار من الشواهد القرآنية والقراءات والأشعار مع ذكر الوجوه الإعرابية والقراءات المختلفة في الآيات .

* * *

(١) انظر : النص ص ٢٠

المنهج الذى اتبعناه فى التحقيق

إن المنهج الذى اتبعناه هو منهج صارم فى تحقيق النصوص ومعالم هذا المنهج هى :

١ - ضبط ما يحتاج إلى ضبط من الألفاظ مع تحرير النص بدقة وأناة وفق القواعد الإملائية المتبعة .

٢ - شرح الكلمات المبهمة فى النص مع الإشارة إلى مصادرنا فى هذا الشرح .

٣ - توثيق الأقوال والآراء الواردة فى الكتاب منسوبة إلى أصحابها بالرجوع إلى مؤلفاتهم إن وجدت أو المؤلفات الأخرى المختلفة ، والإشارة فى الغالب إلى أماكنها فى أكثر من مؤلف مع ذكر نص هذه الآراء والنقول إن دعت الحاجة إلى ذلك .

٤ - الرجوع إلى الكتب والمؤلفات التى ذكرها الواسطى وتوثيق الآراء منها .

٥ - تصحيح نسبة الآراء إلى أصحابها إذا ظهر خطأ المؤلف فيها .

٦ - تخريج النصوص القرآنية والقراءات والأحاديث الواردة فى النص .

٧ - تخريج الشواهد الشعرية وذكر تمامها ، ونسبتها إلى قائلها مع بيان مواطن الاستشهاد فيها إذ لم يذكره المؤلف .

٨ - العناية بما ورد فى النص من أمثال ومأثور كلام العرب ونسبتها إلى قائلها مع بيان مواطن الاستشهاد بها .

٩ - التعريف الموجز بالأعلام الذين ورد ذكرهم فى النص من النحاة وغيرهم .

١٠ - توثيق ماورد فى النص من إحالات وآراء وأقوال ذكرها المؤلف وذلك بالإشارة إلى أماكنها فى مصادرها الأصلية .

١١ - مراجعة النص على المصادر الأصلية من كتب التراث والمعاجم

اللغوية للوصول بالنص إلى الصواب .

وصف المخطوطات

هناك مخطوطتان من هذا الكتاب الأولى : وهى نسخة دار الكتب برقم ٥٧٦ بالمكتبة التيمورية وقمت بتصويرها من معهد المخطوطات العربية ، وهى مصوّرة فى المعهد من دار الكتب ، وتقع المخطوطة فى ٢٤٦ صفحة ، وتمت كتابتها فى سنة ٥٨٤ هـ ، وكذلك يوجد كشط على عنوان الكتاب وقد كُتبت على الكشط عبارة (شرح اللمع فى النحو تأليف أبى نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطى النحوى الضرير توفى فى مصر) .

وهذه النسخة مكتوبة بخط النسخ المضبوط الواضح ، وقد التزم الناسخ طريقة التعقيبة فى ذيل كل صفحة ، وأبواب المخطوطة كاملة كما هى فى اللمع البالغة ستة وستين بابًا أولها الكلام وما يتألف منه وآخرها أبواب الإمامة والحكاية وغير ذلك .

وفى آخر المخطوطة إجازة من التبريزى كتبها سنة ٤٧٧ هـ يقول فيها : « قرأ أعلىّ الشيخ الرئيس أبو المعالى أحمد بن الحسن بن على بن أبى عيسى بلّغه مجابهة هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة فهم ومعرفة ، وتبين ، وكتب يحيى بن على الخطيب التبريزى حامدًا لله ومصليًا على رسوله محمد وآله سنة سبع وسبعين وأربعمائة فى شهر رمضان » .

وهذه هى النسخة التى اعتمدت عليها فى تحقيقى لهذا الكتاب .

الثانية : وهى نسخة جوتا برقم ٢١٠ فى ألمانيا وقد أرسلت إلى المكتبة فى ألمانيا من أجل الحصول عليها ولم أستطع ذلك ولذا لجأت فى معرفة وصفها إلى رسالة ماجستير من صنع الأستاذ / حسن عبد الكريم الشرع فى هذا الكتاب بجامعة القاهرة كلية الآداب سنة ١٩٧٣ م ، وقد ذكر فى وصف هذه النسخة بأن عدد صفحاتها ٣٢٠ صفحة ، وقد سقطت منها أوراق حوالى اثنتى عشرة صفحة .

وجاء هذا السقط بعد باب المعرب ، وبعد باب التثنية لانتقال نظر الناسخ ، وهذه النسخة مكتوب عليها بخط واضح (كتاب شرح اللمع للعالم أبو نصر القاسم بن محمد بن المباشر الواسطي الضرير رحمه الله) . أما في آخر هذه النسخة كتب بخط واضح « تم شرح أبي نصر الواسطي رحمه الله ، ونفع له كاتبه والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين وسلم تسليمًا ، نسختها من نسخة ذكر كاتبها أنه نسخها من نسخة قرأها الرئيس هبة الله بن محمد بن علي بن السراج على الشيخ الإمام أبي منصور الجوالقي رحمه الله » .

* * *

- توثيق نسبة الكتاب -

من أوليات أى تحقيق توثيق نسبة الكتاب لمصنفه لإزالة أى شبهة ، ونحن الآن فى حاجة لمثل هذا التوثيق لكثرة ما يحدث من خلط فى نسبة الكتب إلى غير أصحابها نتيجة جهل المفهرسين .
والذى يلزمنا بتوثيق هذا الكتاب لمصنفه الخلط الذى وقع فى نسبة الكتاب .

فالأوضح من رؤية فهارس المخطوطات بهذا الشأن جميعها تشير إلى أن كُلاً من التبريزى والواسطى قد شرحا اللمع ، ونسخة دار الكتب التى اعتمدت عليها فى تحقيقى لهذا الكتاب رجح مفهرسها أن الكتاب للتبريزى ، والذى حداه إلى هذا الاعتقاد الإجازة الموجودة فى نهاية نسخة دار الكتب التى نصها :

« وكتب يحيى بن على الخطيب التبريزى حامداً لله ومصلئاً على رسوله محمد وآله سنة سبع وسبعين وأربعمائة فى شهر رمضان » .

ولكن الذى يجعلنا نؤكد أن الكتاب للواسطى الضرير أدلة كثيرة :
الأول : نسخة دار الكتب فى صفحة العنوان منها وقد كتب عليها بخط واضح « شرح اللمع فى النحو تأليف الشيخ الأستاذ أبى نصر القاسم ابن محمد بن المباشر الواسطى الضرير توفى بمصر » .

الثانى : الإجازة التى فى نهاية مخطوط جوتا بخط ومداد مشابهيْن لخط ومداد المخطوطة نفسها تقول « ثم شرح أبى نصر الواسطى رحمه الله ونفع به كاتبه » .

الثالث : عنوان نسخة جوتا بنفس الخط والمداد « كتاب شرح اللمع شرحه الشيخ الإمام العالم أبو نصر القاسم بن محمد بن المباشر الواسطى الضرير رحمه الله » .

الرابع : الإجازة التى فى نهاية نسخة دار الكتب التى جاء فيها « وكتب يحيى بن على الخطيب التبريزى حامدا لله ومصليا على رسوله » وهذه العبارة لا تعنى أنه صنفه ، وإنما يجوز أن يكون نسخه ، والمعروف عن التبريزى أنه كتب بخطه كثيرا من الكتب كما يقول الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة فى مقدمته لاختيارات المفضل الضبى .

* * *

رج یاضیہ علی

22

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

الراجح ان هذا المسمى

١٥٥٢
١٥٥٣

الكتب - رابع الكتب - القاهرة
رقم المخطوط ٥٧٦ - محفوظ

سج السج ٢٢ ص ١١

الطبريزي

١٧١٦ خ. غ. ١٢٠٩

تاريخ المخطوط
الملاحضات

57:

صورة ورقة العنوان

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

شرح اللبّيع في النحو

تأليف

الفاطم بن محمد بن مبارك الوائطي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال أبو الفتح عثمان بن جنى - رحمه الله -
الكلام كله ثلاثة أشياء : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ^(١) .

* * *

قال المفسر : الكلام كله عربيته وعجميته لا يخلو من أن يكون اسماً ،
أو فعلاً أو حرفاً ^(٢) ، وإنما كان كذلك ؛ لأنهم رأوا شيئاً يُخبر به ، ويُخبر
عنه فسموه اسماً ^(٣) وهو : من سما يسمو ؛ لأنه قد زاد على غيره بأن يُخبر
به ويُخبر عنه .

ورأوا شيئاً يُخبر به ولا يُخبر عنه فسموه فعلاً ، وإنما سموه فعلاً ؛ لأنه
مأخوذ من المصدر ، والعرب تُسمى المصدر فعلاً .
ورأوا شيئاً لا يُخبر به ولا يُخبر عنه ، وإنما يعلّق هذا بهذا فسموه حرفاً .
فأما الاسم فلا حد له عند سيبويه ^(٤) ، وله علامات ^(٥) يُعرف بها منها
دخول الألف واللام ، وحرف الجر ، والتنوين ، ونحو ذلك عليه .

(١) انظر : اللع ٩٠

(٢) هذا الكلام قاله المبرد فى المقتضب ١/١

(٣) قال ابن السراج : فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها ، منها أن يقال أن الاسم مجاز أن يخبر
عنه نحو قولك : عمرو منطلق ، وقام بكر . انظر : الأصول ٣٧/١

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين سيبويه أبو بشر صاحب الكتاب توفى سنة إحدى
وستين وقيل : سنة ثمان وثمانين

انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٢٢٩/٢ - ٢٣٠

(٥) انظر فى علامات الاسم . المقتضب ١/١ ، وشرح اللع لابن برهان ٣/١ ، والأصول

وقد حَدَّه ابن السَّراج^(١) فَقَالَ : « هُوَ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرِ مُقْتَرَنٍ بِزَمَانٍ مُحْصَلٍ »^(٢) .

(كَيْفَ) اسْمٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : مَا ذَكَرَهُ قُطْرِب^(٣) فِي كِتَابِ شَوَاذِ اللُّغَةِ : « انْظُرْ إِلَى : كَيْفَ يَصْنَعُ » ، فَأَوَّلَاهَا حَرْفَ الْجَرِّ .

الثَّانِي : يُسَمَّى دَلِيلَ التَّحْلِيلِ^(٤) وَهُوَ الْجَيِّدُ لَا يَخْلُو أَمْرٌ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، أَوْ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا ، فَلَا تَكُونُ فِعْلًا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى أَوْرَاقِ الْفِعْلِ ، وَلَآنَ فِعْلًا لَا يَلِي فِعْلًا وَأَنْتَ تَقُولُ : « كَيْفَ يَصْنَعُ » .

وَلَا تَكُونُ حَرْفًا ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ مَعَ الْاسْمِ لَا يُفِيدُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ ، وَأَنْتَ تَقُولُ : « كَيْفَ زَيْدٌ » فَيُفِيدُ ، فَبَقِيَ أَنْ تَكُونَ اسْمًا .

« إِذ » وَ « إِذَا » اسْمَانِ^(٥) ؛ لِإِضَافَتِهِمَا إِلَى الْجُمْلِ ، وَأَنْ مَعْنَاهُمَا : زَمْنِي كَذَا « أَيَّانَ » بِمَعْنَى « مَتَى » قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَيَّانَ مُرْسَهَا ﴾^(٦) وَأَمَّا الْفِعْلُ فَحَدَّهُ مَا أُخِذَ مِنْ مَصْدَرٍ ، وَدَلَّ عَلَى زَمَانٍ ، وَمِنْ عِلَامَاتِهِ^(٧) حُسْنُ دُخُولِ قَدْ ، وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ عَلَيْهِ ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ لَا يَدْخُلُ

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ الْبَغْدَادِيُّ النَّحْوِيُّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَّاجِ لَهُ مِنَ الْكُتُبِ : الْأُصُولُ الْكَبِيرُ ، وَجَمَلُ الْأُصُولِ ، وَالْمَوْجِزُ ، وَشَرْحُ سَيَبَوِيهِ وَالِاشْتِقَاقُ وَغَيْرُ ذَلِكَ تَوَفَّى فِي سَنَةِ ٣١٦ هـ ، انْظُرْ : تَرْجَمَتُهُ فِي بَغِيَةِ الْوَعَاةِ ١٠٩/١ - ١١٠

(٢) انْظُرْ : الْأُصُولُ ٣٦/١ - ٣٧

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسْتَنِيرِ أَبُو عَلِيٍّ النَّحْوِيُّ الْمَعْرُوفُ بِقُطْرِبٍ لَازِمُ سَيَبَوِيهِ وَلَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ : الْمَثَلُ ، وَالْفَرْقُ . تَوَفَّى سَنَةَ ٢٠٦ هـ ، انْظُرْ : تَرْجَمَتُهُ فِي بَغِيَةِ الْوَعَاةِ ٢٤٢/١ - ٢٤٣ ، وَإِنْبَاهُ الرِّوَاةِ ٢١٩/٣ ، وَالْفَهْرَسْتُ ٥٢ ، وَمَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ ٥٢/١٩ - ٥٤ ، وَطَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ ٩٩ ، وَالْمَرْهَرُ ٤٠٥/٢

(٤) انْظُرْ فِي هَذَا الْكَلَامِ : شَرْحُ اللَّامِ لابنِ بَرَهَانَ ٥/١

(٥) انْظُرْ فِي الْحَدِيثِ عَنْ إِذْ وَإِذَا : الْكِتَابُ ٢٨٥/٣ ، وَالْأُصُولُ ١٤٤/٢ ، وَالْجَنَى الدَّانِي ٣٦٧ ، وَرِصْفُ الْمَبْنِيِّ ٥٩ - ٦٠ ، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٢٣٥/٢

(٦) سُورَةُ النَّازِعَاتِ ٤٢/٧٩

(٧) انْظُرْ فِي عِلَامَاتِ الْفِعْلِ : شَرْحُ اللَّامِ لابنِ بَرَهَانَ ٤/١ ، وَالْأُصُولُ ٣٧/١ - ٣٨

عَلَيْهِ (قَدْ) و (السَّيْنِ) ، أَمَّا (قَدْ) فَلَا تَهَا تُقَرِّبُهُ مِنَ الْحَالِ ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ
مُسْتَقْبَلٌ ، و (سَوْفَ) و (السَّيْنِ) لَا يَدْخُلَانِيهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُمَا مَخْتَصَّانِ
بِالْإِسْتِقْبَالِ ، وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ عِلَامَتَيْهِ اسْتِقْبَالٍ فِي فِعْلٍ وَاحِدٍ .
(نَعَمْ) وَ (بَشَى) و (لَيْسَ) و (فِعْلُ التَّعَجُّبِ) و (عَسَى) أَفْعَالٌ ؛ لِاتِّصَالِ
الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالْأَفْعَالِ ^(١) بِهَا كَقَوْلِكَ : لَسْتُ ، وَلَسْنَا وَلَسْتُنَّ .

وَأَمَّا الْحَرْفُ ^(٢) فَهُوَ مَا لَا يَحْسُنُ فِيهِ عِلَامَاتُ الْأَسْمِ ، وَالْفِعْلُ وَيَدُلُّ عَلَى
مَعْنَى فِي غَيْرِهِ ، وَلَا يَكُونُ أَحَدُ جُزْئِي الْجُمْلَةِ نَحْوُ : « هَلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ،
ف (هَلْ) لَا يَحْسُنُ فِيهَا عِلَامَةُ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ ، وَقَدْ أَفَادَتْ فِيهَا بَعْدَهَا
الِاسْتِفْهَامَ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَبَرًا ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَلَا مِنَ الْخَبَرِ ؛
فَعَلَى هَذَا قِيلَ الْحَرْفُ مَعْدُودٌ ، وَالْفِعْلُ مَحْدُودٌ وَمَا بَقِيَ الْأَسْمُ ، كَأَنَّ سَيَبُوهَ
حَدَّ الْفِعْلِ ، وَعَدَدَ الْحُرُوفِ ، وَهِيَ ثَلَاثٌ وَسَبْعُونَ حَرْفًا ، وَجَعَلَ مَا بَقِيَ
أَسْمًا ، فَهَذَا كَالْحَدِّ لِلْأَسْمِ .

* * *

(١) انظر : شذور الذهب ٢١ ، والأصول ١١١/١

(٢) انظر في معنى الحرف : شذور الذهب ٢٦ ، والأصول ٤٠/١ - ٤١

[بَابُ الْمَغْرِبِ وَالْمَبْنِيِّ]

قال أبو الفتح ^(١) : « الكَلَامُ عَلَى صَرْيَيْنِ : مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ، فالمُعْرَبُ : الاسمُ المتمكِّنُ ، والفِعْلُ المضارعُ ، فلاسْمُ المتمكِّنُ ما تَغْيَرُ آخِرُهُ لِتَغْيَرِ العاملِ فِيهِ » .

* * *

الْأَسْمَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ : أَمَكْنُ وَهُوَ مَا دَخَلَهُ الْحَرَكَاتُ الثَلَاثُ وَالتَّنْوِينُ ، وَمَتَمَكَّنُ وَهُوَ مَا دَخَلَهُ الرَّفْعُ وَالتَّصْصُ ، وَلَا يَدْخُلُهُ جَرٌّ ، وَلَا تَنْوِينٌ وَهُوَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ . وَغَيْرُ الْمَتَمَكَّنِ وَهُوَ الْمَبْنِيَّاتُ ^(٢) .

وَلَا يَخْلُو الْمَبْنِيُّ مِنْ أَنْ يَتَّصِمَنَّ مَعْنَى الْحَرْفِ نَحْوُ : أَيْنَ ، وَكَيْفَ تَضَمَّنَا مَعْنَى أَلِفِ الْاسْتِفْهَامِ ، أَوْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْمَبْنِيِّ نَحْوُ ، نَزَالٍ أَوْقَعَ مَوْقِعَ أَنْزَلَ ^(٣) .
« وَالْفِعْلُ الْمَضَارِعُ الْمَشَابَهُ لِلْأَسْمِ ، وَهُوَ مَا فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَايِدِ الْأَرْبَعِ : الْيَاءُ لِلْغَائِبِ ، وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ وَلِلْغَائِبَةِ ، وَالهَمْزَةُ لِلْمَتَكَلِّمِ ، وَالتَّوْنُ لِلوَاحِدِ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ ، وَقَدْ تَكُونُ لِلوَاحِدِ إِذَا كَانَ مَلِكًا » ^(٤) .

وَأَمَّا خُصَّ الْمُسْتَقْبَلُ بِهَذِهِ الْأَحْرُفِ ، لِأَنَّ أَوَّلَى مَا زِيدَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ : الْوَاوُ ، وَالْيَاءُ ، وَالْأَلْفُ ؛ فَالْأَلْفُ لَا يُمْكِنُ زِيَادَتُهَا لِشُكُونِهَا ، وَلَا يُبْتَدَأُ بِالسَّاكِنِ ، فَأَبْدَلُوا مِنْهَا الْهَمْزَةَ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِهَا ، وَالْوَاوُ لَا يُمْكِنُ زِيَادَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ وَاوٌ زِيدَتْ أَوَّلًا ، فَأَبْدَلُوا مِنْهَا التَّاءَ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تُبْدَلُ مِنْهَا كَثِيرًا نَحْوُ : ثَرَاثٍ ، وَتَحَمَّةٍ ^(٥) ، وَالْيَاءُ لَمْ يَغْرِضْ فِيهَا شَيْءٌ فَزِيدَتْ ،

(١) انظر : اللمع ٩١

(٢) انظر : شرح اللمع لابن برهان ٦/١ ، والأصول ٤٥/١

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٦١٢/١ - ٦١٣ ، وكشف المشكل ١٨٢/٢ - ١٨٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٢/١ ، والأصول ١٣٩/٢ - ١٤٤ ، وحاشية الحضري ٢٨/١

(٤) انظر : اللمع ٩١ - ٩٢

(٥) قال سيبويه : « وربما أَبْدَلُوا التَّاءَ مَكَانَ الْوَاوِ ... وَلَيْسَ إِبْدَالُ التَّاءِ فِي هَذَا بِمُطَرَّدٍ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : ثَرَاثُ ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ (وَرِثَ) .. وَمِنْ ذَلِكَ التَّخْمَةُ لِأَنَّهَا مِنَ الْوُخَامَةِ » انظر : الكتاب ٣٣٢/٤ ، وانظر : أيضًا الممتع ٣٨٣/١ ، وشرح الشافعية للرضي ٨١/٣ ، ١٩٧ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٥/١ - ١٤٧

فاحتاجوا إلى حَرْفٍ آخر ، فَرَأَدُوا التَّوْنَ ؛ لأنها تُشَبِّهُ حروف المد ؛ لأنَّ فيها عُنَّةً ، كما أنَّ في تِلْكَ مَدًّا ؛ ولأنَّها تَصَحَّبُ حُرُوفَ المدِّ كثيرًا في نحو الزَّيْدَيْنِ .

وجميعُ أَفْعَالِ المضارعةِ مُعْرَبَةٌ ^(١) إِلَّا أنَّ تدخُلَهَا التَّوْنُ الخفيفةُ ^(٢) ، أو النونُ الشديدةُ للتَّوكِيدِ ، أو نونُ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ ؛ فَإِنَّهُ يُبْنَى نحو : لَيَقُومَنَّ ، وَلَيَقُومًا ، وَيَقُومَنَّ ؛ وَإِنَّمَا بُنِيَ مع هذه النونات ؛ لأنها زَوَائِدُ في الفِعْلِ لمَعْنَى ، فَثَقُلَ وَصَارَ آخرُ الفِعْلِ حَشَوًا ، وَحَشَوُ الْكَلِمَةِ لَا يَسْتَحِقُّ إِعْرَابًا كَالْفَاءِ مِنْ جَعْفَرٍ .

وَمَاعَدَا الاسْمِ الْمُتَمَكِّنِ ، والفِعْلِ الْمُضَارِعِ فَمَبْنِيٌّ ، وهو الاسْمُ غَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ ، والفِعْلُ غَيْرُ الْمُضَارِعِ والحُرُوفُ كُلُّهَا نحو : مَنْ ، وَضَرَبَ ، وَإِنَّ . « وَحَرْفُ الإِعْرَابِ يَقَعُ آخِرَ الاسْمِ والفِعْلِ دُونَ أَوَّلِهِ وَوَسْطِهِ » ^(٣) . وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعْ فِي أَوَّلِهِ ؛ لِأَنَّ مِنْ الإِعْرَابِ مَا يَكُونُ بِسُكُونٍ وَالْعَرَبُ لَا تَبْتَدِئُ بِسَاكِنٍ ، وَلَا يَقَعُ وَسْطًا ؛ لِأَنَّ الإِعْرَابَ يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلِمَةِ وَصِيغَتِهَا ، وَأَيْضًا فَمِنْ الْأَسْمَاءِ مَا لَا وَسْطَ لَهُ نحو : جَعْفَرٌ وَمَأْشَبُهُ ، فَبَقِيَ الْأَخِيرُ فَجُعِلَ حَرْفَ الإِعْرَابِ ، وَمَالَيْسَ بِمُعْرَبٍ فَلَيْسَ فِيهِ حَرْفُ إِعْرَابٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : الْحَرْفُ الْأَخِيرُ حَرْفُ الإِعْرَابِ ، إِذْ لَوْ كَانَ فِي الْكَلِمَةِ حَرْفُ إِعْرَابٍ لَكَانَ فِي هَذَا .

* * *

(١) قال سيبويه : وحروفُ الإعرابِ للأسماءِ المتمكنة ، وللأفعالِ المضارعةِ لأسماءِ الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة ، والتاء ، والياء ، والنون . انظر : الكتاب ١٣/١

(٢) قال أبو حيان : والمعرَّب الاسْمُ المتمكن ، وهو ما خلا من سبب البناء ، وقد تقدَّم ذلك في باب البناء والمضارع ، وتقدَّم الخلاف فيه إذا لحقته نون التوكيد ، فإذا لحقته نون الإناث ، فذكر ابن مالك أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ بِلَا خِلَافٍ . انظر : الارتشاف ٧٤٦/٢

(٣) انظر : اللمع ٩٢

[باب الإعراب والبناء]

الإعرابُ ^(١) قَدْ يُخَالِفُ البناءَ مِنْ وَجْهِ ، وَيُؤَافِقُهُ مِنْ وَجْهِ ، فَوَجْهُ مُوَافَقَتِهِ أَنَّ فَتْحَةَ الإِعْرَابِ كَفَتْحَةِ البناءِ وَضَمَّتُهُ كَضَمَّتِهِ ، وَوَجْهُ مُخَالَفَتِهِ إِتْيَاَهُ أَنَّ حَرَكَةَ الإِعْرَابِ تَكُونُ بِعَامِلٍ ، وَتَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِهِ ، وَالْبِنَاءُ لَا يَتَغَيَّرُ وَإِنْ تَغَيَّرَتِ الْعَوَامِلُ ، وَقَدْ قَالَ سَيِّبَوَيْهِ ^(٢) : « الإعرابُ مَا تَغَيَّرَ بِعَامِلٍ وَزَالَ بِزَوَالِهِ ، وَالْمَبْنِيُّ بِعَكْسِ ذَلِكَ » .

[« والإعرابُ أَرْبَعَةٌ أَضْرِبُ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَجَرٌّ ، وَجَزْمٌ » ^(٣)] .
وَأَمَّا يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةً أَقْسَامٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يُمَكِّنُ إِلَّا حَرَكَةً أَوْ سُكُونًا ، وَالْحَرَكَةُ ضَمَّةٌ ، أَوْ فَتْحَةٌ ، أَوْ كَسْرَةٌ ، وَالسُّكُونُ صَوْتُ أَضْعَفُ مِنَ الْحَرَكَةِ ، وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ يَدْخُلَانِ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، وَالْجَرُّ يَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ ؛ وَإِنَّمَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْجَرََّ يَكُونُ بِشَيْئَيْنِ : بِحَرْفِ جَرٍّ وَبِالإِضَافَةِ ، فَحُرُوفُ الْجَرََّ لَا تَدْخُلُ الْأَفْعَالَ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ خَوَاصِ الْأَسْمَاءِ ، وَالِإِضَافَةُ تُؤَثِّرُ تَعْرِيفًا وَتَخْصِيصًا ، وَالْفِعْلُ فِي غَايَةِ التَّنْكِيرِ لَا يُعَرَّفُ ، وَلَا يُخَصَّصُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ يَقَعُ مَوْقِعَ التَّنْوِينِ إِذَا قُلْتُ : غُلَامٌ زَيْدٌ ، فـ (زَيْدٌ) قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ التَّنْوِينِ مِنْ غُلَامٍ ، فَلَوْ أَضَفْنَا إِلَى الْفِعْلِ لَوَقَعَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ مَوْقِعَ التَّنْوِينِ ، وَالتَّنْوِينُ حَرْفٌ فَلَا يَقُومُ مَقَامَهُ شَيْئَانِ ، وَأَيْضًا قَالَ الْأَخْفَشُ ^(٤) : الْأَفْعَالُ أَدِلَّةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَعَلَى الزَّمَانِ

(١) انظر في معاني الإعراب : الأصول ٤٥/١ ، وارتشاف الضرب ٧٤٤/٢ - ٧٤٥ ، وشرح

اللمع ٧/١

(٢) انظر : الكتاب ١٣/١

(٣) انظر : اللمع ٩٢

(٤) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين ، صنّف : معاني القرآن توفي سنة ٢١٥ هـ ، انظر : ترجمته في بغية الوعاة ٥٩٠/١ - ٥٩١ ، وإنباه الرواة ٣٦/٢ - ٤٣ ، ومعجم الأدباء ١١/٢٢٤ - ٢٣٠ ، ووفيات الأعيان ٣٨٥/٢ ، وطبقات النحويين ٧٢

وَلَيْسَ لَهَا مَعْنَى فِي أَنْفُسِهَا ، فَلَوْ أَضَفْنَا إِلَيْهَا وَنَحْنُ نُرِيدُ الزَّمَانَ وَالْمَصْدَرَ لَكُنَّا قَدْ أَضَفْنَا إِلَى شَيْءٍ وَنَحْنُ نُرِيدُ غَيْرَهُ ، كَمَا لَا يَجُوزُ : غَلَامُ الضَّارِبِ وَأَنْتَ تُرِيدُ : غَلَامَ الْمَضْرُوبِ ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ وَأَنْتَ تُرِيدُ : الْمَصْدَرَ وَالزَّمَانَ .

فَإِنْ قِيلَ أَضِيفَ الْفِعْلُ إِلَى الْأِسْمِ فَقُلْ : يَضْرِبُ غَلَامٌ ، فَلَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْمَضَافَ إِلَيْهِ يَقَعُ مَوْقِعُ التَّنْوِينِ ، وَالْفِعْلُ لَا تَنْوِينَ فِيهِ ؛ فَإِنَّمَا لَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ زَائِدٌ وَالْفِعْلُ ثَقِيلٌ ، فَلَا يَحْتَمِلُ الزَّائِدَ ، وَلِثَلَا يُفْصَلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، وَهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ .

[« وَالْجَزْمُ يَدْخُلُ الْأَفْعَالَ وَلَا يَدْخُلُ الْأَسْمَاءَ » ^(١)] .

وَأِنَّمَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا لِحِفَّتِهَا ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ كَانَ يَكُونُ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ ، وَالتَّنْوِينُ تَابِعٌ لِلْحَرَكَةِ ، فَكَانَ يَحْذَفُ شَيْئَيْنِ ، فَيَكُونُ إِجْحَافًا بِهِ .

[وَالْبِنَاءُ ^(٢) أَرْبَعَةٌ أَضْرِبُ : ضَمٌّ وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ ، وَوَقْفٌ] .

فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ هِيَ الْأَصُولُ ، وَحَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ فُرُوعٌ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ فُرُوعًا ؛ لِتَغْيِيرِهَا مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ .

وَقَدْ فُرِّقَ بَيْنَ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ فِي التَّسْمِيَةِ ، فَسُمِّيَ مَا كَانَ بِنَاءً ضَمًّا وَفَتْحًا وَكَسْرًا ، وَوَقْفًا ، وَمَا كَانَ إِعْرَابًا رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا وَجَزْمًا .

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَقَدْ بُنِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ . وَالْحُرُوفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ « فَأَمَّا الضَّمُّ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي الْأِسْمِ نَحْوَ : حَيْثُ ، وَفِي الْحَرْفِ فِي (مُنْذُ) فِي لُغَةٍ مِنْ جَرِّ بِهَا ، وَالْفَتْحُ يَكُونُ فِي الْأِسْمِ نَحْوَ : أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَفِي الْفِعْلِ نَحْوَ : ضَرَبَ ، وَقَتَلَ ، وَفِي الْحَرْفِ نَحْوَ : إِنَّ وَثُمَّ ، وَالْكَسْرُ يَكُونُ فِي الْأِسْمِ نَحْوَ : أَمْسٍ ، وَهَوْلَاءِ ، وَفِي الْحَرْفِ فِي جَبْرِ ، وَفِي يَاءِ الْإِضَافَةِ ، وَلَا مِثْلَهَا .

(١) انظر : اللمع ٩٣

(٢) انظر : اللمع ٩٣

« وَالْوَقْفُ يَكُونُ فِي الْأَسْمِ نَحْوُ : مَنْ ، وَكَمْ ، وَفِي الْفِعْلِ نَحْوُ : خُذْ ، وَكُلْ ، وَفِي الْحَرْفِ نَحْوُ : هَلْ ، وَبَلْ » ^(١) .

وَلِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ عِلَّةٌ إِنْ كَانَ عَلَى حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ ، فَأَمَّا (أَيْنَ) وَ (كَيْفَ) ، فَبُنِيَا لِتَضَمُّنِهِمَا مَعْنَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَحُرْكَاهُ ؛ لِأَنَّ قَبْلَ آخِرِهِمَا سَاكِئًا ، وَبُنِيَا عَلَى الْفَتْحِ لِحَقِّقِهِ ^(٢) .

وَأَمَّا (الآنَ) فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي عِلَّةِ بِنَائِهِ ، فَقَالَ الرَّجَّاجُ ^(٣) : « بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى إِشَارَةٍ » ^(٤) ، وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ ^(٥) : « إِنَّمَا بُنِيَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ لَهُ نَكِرَةٌ ، فَخَالَفَ مَا عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ » ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ ^(٦) : حُذِفَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنْهُ ، وَضُمِّنَ الْأِسْمُ مَعْنَاهُمَا ، فَبُنِيَ وَزِيدَتْ أَلْفٌ ، وَلَامٌ أُخْرَى ، وَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ لِسُكُونِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، وَفُتِحَ ؛ إِمَّا لِأَنَّ الْفَتْحَةَ أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ ، أَوْ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ مِنَ الْأَلْفِ .

وَأَمَّا « حَيْثُ » فَقَدْ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ، وَالضَّمِّ ، وَالْكَسْرِ ، بِالْيَاءِ ^(٧) ،

(١) انظر : اللمع ٩٣ - ٩٤

(٢) انظر في علة بناء أين وكيف : شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٧/٢

(٣) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج له من التصانيف معاني القرآن والاشتقاق ، وخلق الإنسان وشرح أبيات سيبويه توفي سنة ٣١١ هـ ، انظر : ترجمته في بغية الوعاة ٤١١/١ - ٤١٢ ، وإنباه الرواة ١٥٩/١ ، ومعجم الأدباء ١٣٠/١ ، ووفيات الأعيان ٤٩/١ - ٥٠ ، والفهرست ٦٠

(٤) انظر : معاني القرآن للزجاج ١٥٢/١ - ١٥٣ ، و ٢٥/٣ ، وانظر أيضا : شرح الكافية للرضي ١٢٦/٢ ، وارتشاف الضرب ١٢٥٧/٢

(٥) انظر : الأصول ١٣٧/٢

(٦) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي الفارسي ومن تصانيفه : الحجة ، التذكرة ، أبيات الإعراب ، المسائل الحلبية ، وغير ذلك توفي سنة ٣٧٧ هـ ، انظر : ترجمته في بغية الوعاة ٤٩٦/١ - ٤٩٨ ، وإنباه الرواة ٢٧٣/١ - ٢٧٥ ، والفهرست ٦٤ ، ومعجم الأدباء ٢٣٢/٧

(٧) قال أبو حيان في حديثه عن حيث : وثبني على الضم ، وعند بني يربوع وطهية ثبني على الفتح على كل حال في الخفض ، والنصب نحو : قعدت حيث قعد زيد و ﴿ من حيث لا يعلمون ﴾ ولا تنضم في لغتهم ، وعند بني الحارث من أسد ، وبني ققنص يخفضونها في موضع الخفض ، وينصبونها في موضع النصب يقولون : ﴿ من حيث لا يعلمون ﴾ انظر : الارتشاف ١٢٨١/٢ ، والأصول ١٤٣/٢

والواو ، والضَّمُّ أكثر ، وَعِلَّةُ بِنَائِهَا لُزُومُهَا الْجُمْلَةَ الْمَبْنِيَّةَ لَهَا كَلُزُومِ صِلَةِ الَّذِي لِلَّذِي ، فَأَشْبَهْتُهَا ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ قَبْلَ آخِرِهَا ، وَضُمَّتْ تَشْبِيْهَا بِ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) وَ (مِنْ عَلٍ) .

فَأَمَّا (قَبْلُ وَبَعْدُ) ^(١) فَبُنِيَا لِقَطْعِهِمَا عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِأَنَّ لَهَا أَصْلًا فِي التَّمَكُّنِ ، وَجُعِلَتْ حَرَكَتُهَا الضَّمُّ ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ حَرَكَةً لَا تَكُونُ لَهَا إِعْرَابًا ؛ لِأَنَّ النَّصَبَ وَالْجَرَ قَدْ يَدْخُلَانِهَا تَقُولُ : جِئْتُ قَبْلَكَ ، وَمِنْ بَعْدِكَ .

وَأَمَّا (أَمْسٍ) ^(٢) فَبُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِلْسَّاكِنِ قَبْلَ آخِرِهِ ، وَكُسِرَ عَلَى أَصْلِ الْحَرَكَةِ ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .
فَأَمَّا (هَؤُلَاءِ) فَمَبْنِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ، وَعَلَى الْكُسْرِ كَمَا قُلْنَا فِي أَمْسٍ

وَأَمَّا (تَرَكَ) فَمَبْنِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ اثْرُكَ ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِأَنَّ قَبْلَ آخِرِهِ سَاكِنًا ، وَكُسِرَ عَلَى أَصْلِ الْحَرَكَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .

وَأَمَّا (حَذَامَ وَقَطَامَ) ؛ فَبُنِيَا لِمُشَابَهَتِهِمَا لـ (نَزَالَ) ^(٣) ، وَالْمُشَابَهَةُ مِنَ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ : اللَّفْظُ كَالْلَّفْظِ ، وَمَعْرِفَةُ وَمُؤْنَتْ وَمَعْدُولٌ كَمَا أَنَّ (تَرَكَ) كَذَلِكَ .

وَأَمَّا (بَزَيْدٍ) وَ (لِزَيْدٍ) ، فَكُسِرَتِ الْبَاءُ وَاللَّامُ لِلزُّوْمِهِمَا الْحَرْفِيَّةِ وَالْجَرَ وَأَمَّا «جَيْرٌ» ^(٤) فَبُنِيَتْ عَلَى الْكُسْرِ ، وَإِنْ كَانَ الْكُسْرُ بَعْدَ الْيَاءِ مُسْتَقْلَلًا ؛ لِقَلَّتِهِ وَلَمْ يَنْ عَلَيهِ أَتَيْنَ وَكَيْفَ ؛ لِكَثْرَتِهِمَا .

(١) انظر : الأصول ١٤٢/٢

(٢) انظر : الأصول ١٤٢/٢ ، والارتشاف ١٢٦٠/٢ - ١٢٦١

(٣) انظر : الأصول ١٣٠/٢

(٤) انظر في الحديث عن جَيْرٍ : الكتاب ٢٨٦/٣ ، وورصف المبانى ١٧٦ - ١٧٨

وما بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ فَهُوَ كَمَنْ وَلَمْ ، وَتُحَذُّ وَجَمِيعُ الحُرُوفِ ، فَأَمَّا (مَنْ) فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : اسْتِفْهَامٌ ^(١) ، وَمَعْنَى الذِّى ، وَلِلْجَزَاءِ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الاسْتِفْهَامِ وَالْجَزَاءِ ؛ فَإِنَّمَا بُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ وَحُرُوفِ الْجَزَاءِ ، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الذِّى فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ صِلَةٍ كَالَّذِى فَأَشْبَهَتْ بَعْضُ الْأَسْمَاءِ ، وَالبَعْضُ لَا يَسْتَحِقُّ إِعْرَابًا .

وَأَمَّا (كَمْ) فَتَكُونُ اسْتِفْهَامًا وَخَبْرًا ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا فَقَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ ، وَإِذَا كَانَتْ خَبْرًا ، فَقَدْ أَشْبَهَتْ (رُبَّ) ؛ لِأَنَّهَا تَقِيضُهَا ، فَإِنَّ (رُبَّ) لِلتَّقْلِيلِ ، وَ (كَمْ) لِلتَّكْثِيرِ ، وَالشَّيْءُ يُحْمَلُ عَلَى تَقْيِضِهِ ، كَمَا يُحْمَلُ عَلَى نَظِيرِهِ ، وَكِلَاهُمَا حَرْفٌ ، وَسَائِرُ الحُرُوفِ مَبْنِيٌّ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْمُضْمَرَاتِ وَالْمُبْهَمَاتِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقُومُ بِأَنْفُسِهَا ، وَكُلُّ مَبْنِيٍّ فَأَصْلُهُ أَنْ يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ آخِرِهِ سَاكِنٌ كَ (أَيْنَ) ، أَوْ يَكُونَ لَهُ أَصْلٌ فِي التَّمَكُّنِ . قَالَ : قَوْلُهُ : أَوْ يَكُونَ لَهُ أَصْلٌ فِي التَّمَكُّنِ كَقَوْلِ سَبْيُوهِ ^(٢) : يَاحْكُمُ فِي النَّدَاءِ ، مَثَلُ بِهِذَا ، وَلَمْ يُمَثَّلْ بِ (يَا زَيْدُ) لِأَنَّ الْقَوْلَ قَائِلٌ : إِنَّ هَذِهِ الْحَرَكَةَ لِأَجْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَإِنَّمَا كَانَ السُّكُونُ الْأَصْلَ ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ زَائِدَةً فَلَا يُقْطَعُ عَلَيْهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ .

وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمَاضِي فَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ ، وَبُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْمَضَارِعَ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقَعَهُ فِي الصِّفَةِ وَالْجَزَاءِ تَقُولُ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبْنَا كَمَا تَقُولُ : يَضْرِبُنَا وَتَقُولُ : إِنْ قُمْتُ قُمْتُ كَمَا تَقُولُ : إِنْ تَقُمْ أَقُمْ .

وَحَرَكَةُ الْمَاضِي تُشَبِّهُ حَرَكَةَ الْمُعْرَبِ مِنْ وَجْهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّكَ لَا تُلْحِقُهُ هَاءُ السَّكَنِ كَمَا تَلْحَقُ : كَيْفَهُ وَلَهُ

(١) انظر فى معانى مَنْ : الكتاب ٦/٣ ، ٢٢٨/٤ ، ١٠٥/٢

(٢) انظر : الكتاب ٢٨٧/٣

والثانى : أَنَّ التشديدَ الذى يَلْحَقُ الْمُعْرَبَ قَدْ يَلْحَقُهُ كَمَا يَلْحَقُ جَعْفَرٌ فى
 الوَقْفِ ، وَقَدْ قَالُوا : اخْصَبَ فَلَمَّا شُدَّ ، وَلَمْ تَلْحَقْ هاءُ السكتِ أَشْبَهَ
 الْمُعْرَبَ ، وفعلُ الأمرِ على ضَرْيَيْنِ : مُعْرَبٌ ومَبْنِئٌ ، فالمعْرَبُ الذى فى أولِهِ
 اللامُ وَحَرْفُ المضارعةِ نَحْوُ : لِيَقُمْ وما لَيْسَ فى أولِهِ ذلك فمَبْنِئٌ نحو : خُذْ
 وَكُلْ .

* * *

[باب إعراب الاسم الواحد]

وهو على صَرَيْنٍ : صحيح ومُعْتَلٌ فالمعتلُّ ثلاثة أنواع مافى آخره ألفٌ مفردةٌ نحو : عَصَى وحُبْلَى ، والثانى مافى آخره ياءٌ خفيفةٌ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ نحو : القاضى والداعى ، والثالث : ماآخره واوٌ وهى الستة : أبوك وأخوك وحموك ، وهنوك ، وفوك وذومال .

ولِكُلِّ واحدةٍ من هذه العلاماتِ بابٌ يُذكرُ فيه ، وإنما قال : إعرابُ الاسمِ الواحدِ اختِرازًا من التثنية والجمع ، وما بقى بعد هذه الثلاث ، فهو صحيحٌ وتَدْخُلُهُ الحركاتُ الثلاثُ والتنوينُ إن كان منصرفًا ، وإن لم يكن مُنْصَرَفًا امتنعَ منه الجرُّ والتنوينُ .

وجميعُ ما لا يُنْصَرَفُ إنما لم يُنْصَرَفْ لِشَبهِهِ الْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ : مثل إبراهيمَ لم يُنْصَرَفْ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعُجْمَةِ ؛ لأنَّ الفعلَ فَوَّعَ من وجهين : أَحَدُهُما : أَنَّهُ لا يُفِيدُ مع مثله كلامًا ، والثانى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ .

وكُلُّ اسمٍ لا يُنْصَرَفُ فَلِيُحْدُوثِ عِلَّتَيْنِ أَوْ عِلَّةٍ تَجْرَى مَجْرَى عِلَّتَيْنِ فإبراهيمُ لا يُنْصَرَفُ فَإِنْ نَكَرْتَهُ صَرَفْتَهُ .

وإن أُضِيفَ جميعُ ما لا يُنْصَرَفُ ، أَوْ أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ أَلْفًا وَلَا مَا امْتَنَعَ مِنْهُ التَّنْوِينُ ، وَدَخَلَهُ الْجُرُّ فى مَوْضِعِ الْجُرِّ ، لَأَنَّهُ قَدْ زَالَ شَبَهُ الْفِعْلِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ وَالْإِضَافَةَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ .

فَإِنْ قِيلَ فَحَرَفُ الْجُرِّ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ فَأَلَّا صَرَفْتَهُ لِدُخُولِ الْبَاءِ عَلَيْهِ فَفِيهِ أَوْجُهُ أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَوْ فُعِلَ ذَلِكَ لَمْ يَبْقَ فى الْأَسْمَاءِ مَا لا يُنْصَرَفُ .

والثانى : أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ وَالْإِضَافَةَ يُعَاقِبَانِ التَّنْوِينَ وَحُرُوفَ الْجُرِّ لَيْسَ كَذَلِكَ ، فَكَأَنَّ الْأَسْمَ بِدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ عَلَيْهِ مَنْوُونٌ ، وَالْمَنْوُونُ مُنْصَرَفٌ .

والتنوين يَدْخُلُ فى الكلام على أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ :
 أَحَدُهَا : أَنْ يَدْخُلَ فَرْقًا بَيْنَ المضافِ والمُفْرَدِ .
 والثانى : فَرْقًا بَيْنَ المعرفة والنكرة : صَهْ وَصَه
 والثالث : عَوْضًا مِنْ محذوفٍ فى (إِذْ) دَخَلَ التنوين عوضًا مِنْ حَذْفِهِم
 الجملة .

والرابع : يَدْخُلُ فى القوافى فى الاسم والفعل فى نحو (رجز)
 دَايَنْتَ أَرْوَى وَالذُّيُونُ تُقْضَا ^(١)
 وَعَلَى هَذَا حُمِلَ قوله : ﴿ سَلَسَلًا ﴾ ^(٢) وَ ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ ^(٣)
 وَ ﴿ الرَّسُولَا ﴾ ^(٤) .

فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى اسْمٍ حَذَفْتَ الحَرَكَةَ وَالتَّنْوِينَ إِنْ كَانَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا حَذَفْتَ
 التَّنْوِينَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ زَائِدٌ ، وَكَانَ يَلْتَبَسُ بِالنُّونِ الْأَصْلِيَّةِ ؛ فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا قَبْلَ
 آخِرِهِ سَاكِنٌ وَهُوَ حَرْفٌ مَدٌّ كَ (زَيْدٍ) فَفِي الْوَقْفِ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ ^(٥) : السُّكُونُ
 وَهُوَ أَجْوَدٌ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ إِنَّمَا تَبْتَدِئُ بِالْمُتَحَرِّكِ وَتَقِفُ عَلَى السَّاكِنِ ، وَيَلِيهِ
 الْإِسْمَاءُ وَهُوَ أَنْ تَضُمَّ شَفَتَيْكَ ، وَلَا تُثْبِعُهُ صَوْتًا ، وَبَعْدَهُ الرَّومُ ، وَهُوَ صَوِيَّتٌ
 يُشْمَعُ ، وَالرَّابِعُ : أَنْ تُبْدِلَ مِنَ التَّنْوِينَ وَاوًا وَالمَجْرُورُ كَالْمَرْفُوعِ ، إِلَّا أَنَّ الْإِسْمَاءَ
 لَا يَدْخُلُهُ ، وَتُبْدِلُ مِنَ التَّنْوِينَ يَاءً ، وَأَمَّا النِّصْبُ فَعَلَى الْأَلِفِ لَا غَيْرَ .
 وَإِنَّمَا ضَعُفَ أَنْ تُبْدِلَ مِنَ التَّنْوِينَ وَاوًا فِي الرَّفْعِ ، وَيَاءً فِي الْجَرِّ وَأُبْدِلَ فِي
 النَّصْبِ أَلْفًا ، لِخِفَةِ الْأَلِفِ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ اسْمٌ آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَهَا

(١) البيت لرؤبة فى ديوانه ٧٩ ، واللسان (دين) ١٦٨/١٣ ، وبلا نسبة فى الكتاب ٢١٠/٤ ،
 والخصائص ٩٦/٢ ، والمخصص ١٥٥/١٧ ، ومنسوب فى معجم شواهد النحو ٢١٣

(٢) سورة الإنسان ٤/٧٦

(٣) سورة الإنسان ١٦/٧٦

(٤) سورة الأحزاب ٦٦/٣٣

(٥) انظر فى هذه الأوجه : الكتاب ١٦٨/٤ - ١٦٩ ، والارتشاف ٧٢٤/١ ، وشرح الجمل

لابن عصفور ٤٢٩/٢ ، وشرح اللمع ١٠/١

ضَمَّةً ، وَلَمْ يُنْدِلُوا فِي الْجَرِّ يَاءً لِقَلَّا يَلْتَبَسُ الْمَفْرُودُ بِالْمُضَافِ إِلَى نَفْسِهِ إِذَا قُلْتَ :
رَيْدِي .

فَإِنْ كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ مَتَحَرِّكٌ فَهُوَ مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ ، وَيَزِيدُهُ وَجْهٌ آخَرُ
وَهُوَ التَّشْدِيدُ تَقُولُ فِي (خَالِدٍ) : (خَالِدٌ) ^(١) ؛ فَإِنْ كَانَ الْأِسْمُ لَا تَنْوِينَ فِيهِ
وَقَبْلَ آخِرِهِ مَتَحَرِّكٌ كَعُمَرَ ، وَالرَّجُلُ جَازٍ فِيهِ السَّكُونُ ، وَالْإِشْمَامُ وَالرُّومُ ،
وَالتَّشْدِيدُ وَفِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ يَنْقُصُ الْإِشْمَامُ .

* * *

(١) قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَأَمَّا التَّضْعِيفُ فَقَوْلُكَ : هَذَا خَالِدٌ ، وَهُوَ يَجْعَلُ هَذَا فَرَجَ حَدَّثَنَا بِذَلِكَ
الْخَلِيلُ عَنِ الْعَرَبِ . وَمَنْ ثَمَّ قَالَتْ الْعَرَبُ فِي الشَّعْرِ فِي الْقَوَافِي « سَبَسَبَا » يَرِيدُ : السَّيْسَبُ ،
و« عَيْهَلُ » يَرِيدُ الْعَيْهَلُ ، لِأَنَّ التَّضْعِيفَ لَمَّا كَانَ فِي كَلَامِهِمْ فِي الْوَقْفِ أَتْبَعُوهُ الْيَاءَ فِي الْوَصْلِ وَالْوَاوِ
عَلَى ذَلِكَ انْظُرْ : الْكِتَابُ ١٦٩/٤

[باب المنقوص]

وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ فِي آخِرِهِ يَاءٌ خفيفةٌ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ نحو : القاضى والدَّاعِى يَكُونُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ سَاكِنًا ، وَفِي النَّصْبِ مَفْتُوحًا تَقُولُ : هَذَا قَاضٍ ، وَمَرَزْتُ بِقَاضٍ ، وَرَأَيْتُ قَاضِيًا ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْرَبْ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ؛ لِثِقَلِ الضَّمَةِ وَالْكَسْرَةِ ، فَتَجْتَمِعُ فِي الْجَرِّ أَرْبَعُ كَسَرَاتٍ إِذَا قُلْتَ : مَرَزْتُ بِقَاضِيٍّ مَعَكَ كَسْرَةُ الضَّادِ ، وَالْيَاءِ تَجْرَى مَجْرَى كَسْرَتَيْنِ ، وَالْكَسْرَةُ الَّتِي عَلَى الْيَاءِ ، وَكَذَلِكَ فِي الرَّفْعِ تَجْتَمِعُ ثَلَاثُ كَسَرَاتٍ ، وَضَمَةٌ وَهِيَ أَثْقَلُ مِنَ الْكَسْرَةِ ، وَأَمَّا فِي النَّصْبِ فَلَمْ تُسْتَقْبَلِ الْفَتْحَةُ فَأُعْرِبَ بِهِ .

فَإِنْ قِيلَ الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا تُسْتَقْبَلُ عَلَى حُرُوفِ الْمَدِّ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَلَّبُوا الْوَائِ أَلِفًا وَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً فِي بَابٍ وَنَحْوِهِ وَأَصْلُهُ : بَوَّبَ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ الْفَتْحَةَ عَلَى قَاضٍ عَارِضَةٌ لَيْسَتْ بِإِلَازِمَةٍ ، وَأَمَّا فِي (قَوْلٍ وَيَبِيعُ) فَهِيَ لَازِمَةٌ . وَحُذِفَتِ الْيَاءُ مِنْ قَاضٍ فِي الْوَصْلِ مَعَ التَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَالتَّنْوِينُ سَاكِنٌ ؛ فَحُذِفَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَكَانَتْ أَوَّلَى بِالْحَذْفِ مِنَ التَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ لِمَعْنًى وَهُوَ الصَّرْفُ ، وَلِأَنَّ الْيَاءَ إِذَا حُذِفَتْ بَقِيَتْ كَسْرَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهَا . فَأَمَّا الْمُضَافُ وَمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ تُسْتَقْبَلُ عَلَيْهِ أَيْضًا ، وَالْفَتْحَةُ تُسْتَحْفُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي (قَاضٍ) تَقُولُ : هَذَا الْقَاضِي ، وَمَرَزْتُ بِالْقَاضِي ، وَبِقَاضِيكُمْ وَالْأَصْلُ فِيهِ : هَذَا الْقَاضِي ، وَمَرَزْتُ بِقَاضِيكُمْ ، وَرَأَيْتُ قَاضِيَكُمْ بِفَتْحِ الْيَاءِ فِي النَّصْبِ . فَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى مَا فِيهِ التَّنْوِينُ فَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ ^(١) أَنَّهُ يَقِفُ بِلَا يَاءٍ ،

(١) قَالَ سِيبَوِيهِ : هَذَا بَابُ مَا يَحْذَفُ مِنْ أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ فِي الْوَقْفِ وَهِيَ الْيَاءَاتُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا قَاضٍ ، وَهَذَا غَايُ ، وَهَذَا غَمٌ ، تَرِيدُ الْعَمَى أَذْهَبُوهَا فِي الْوَقْفِ كَمَا ذَهَبَتْ فِي الْوَصْلِ ، وَلَمْ يَرِيدُوا أَنْ تَظْهَرَ فِي الْوَقْفِ كَمَا يَظْهَرُ مَا يَثْبُتُ فِي الْوَصْلِ . فَهَذَا الْكَلَامُ الْحَيْدُ الْأَكْثَرُ أَنْظَرُ : الْكِتَابُ ١٨٣/٤ ، وَأَنْظَرُ : أَيْضًا شَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٣٠١/٢ ، وَالْمَقْرَبُ ٣٨٢/٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٤٣٢/٢

وَعِلَّتُهُ أَنَّهُ يُجْرَى الْوَقْفَ مُجْرَى الْوَصْلِ ، وَمَذْهَبُ يُونُسَ ^(١) أَنَّ يَقِفَ بِالْيَاءِ وَعِلَّتُهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْوَقْفُ لَا تَنْوِينَ فِيهِ رَدَّ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ سَاكِنَانِ هَذَا فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ ، وَأَمَّا النِّصْبُ فَلَا خِلَافَ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْأَلْفِ .

فَإِنْ كَانَ هَذَا الْأِسْمُ لَا تَنْوِينَ فِيهِ ، فَلَاخْتِيَارَ أَنَّ يَقِفَ فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ بِالْيَاءِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ التَّنْوِينُ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقِفُ بِلا ياءَ كَأَنَّهُ حَذَفَ الْيَاءَ قَبْلَ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، ثُمَّ أَذْخَلَهَا عَلَيْهِ وَقَدْ وَجِبَ الْحَذْفُ ، فَأَمَّا النِّصْبُ فَالْوَقْفُ عَلَى الْيَاءِ لَا غَيْرَ تَقُولُ : رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّارَاقِي ﴾ ^(٢) وَإِنَّمَا ثَبَتَتْ هَذِهِ الْيَاءُ فِي النِّصْبِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَوَّكَتْ فَجَرَتْ مَجْرَى الْيَاءِ مِنْ ضَارِبٍ وَنَحْوِهِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي (قَاضٍ) وَبَابِهِ إِذَا نُودِيَ ، فَسَيُؤَيِّهِ ^(٣) يَثْبُتُ الْيَاءُ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْوِينَ فِيهِ ، فَضَارَعَ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَأَمَّا يُونُسَ ^(٤) فَيَحْذِفُ الْيَاءَ قَالَ : لِأَنَّ النِّدَاءَ بَابُ حَذْفٍ وَتَغْيِيرٍ ، فَحَذَفَتْ الْيَاءُ كَمَا حَذَفَتْ التَّنْوِينُ .

* * *

(١) هو يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن قال السيرافي : بارع في النحو ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب توفي سنة ١٨٢ هـ . انظر : ترجمته في بغية الوعاة ٣٦٥/٢ ، وانظر : رأيه في الكتاب ١٨٣/٤

(٢) سورة القيامة ٢٦/٧٥

(٣) انظر : الكتاب ١٨٤/٤

(٤) انظر : رأى يونس في الكتاب ١٨٤/٤ ، والارتشاف ٧٢٠/١ ، والتصريح ٣٤٠/٢ ،

وابن يعيش ٧٥/٩

[باب المقصور]

هو كُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ آخِرُهُ أَلْفٌ مَفْرَدَةٌ كَ (عَصَى) وَ (رَحَى) وهو على صَرْيَيْنِ : منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ ، فالمنصرفُ يَدْخُلُهُ التنوينُ وغيرُ المنصرفِ لا يَدْخُلُهُ التنوينُ ، وكُلُّهُ لا يَدْخُلُهُ حَرَكَةُ لُحْفَاءِ الألفِ ، وَكَانَ الأَصْلُ فى (عَصَى) : عَصَوُ ، وفى (رحى) : رَحَى فَقُلِبَتِ الواوُ والياءُ أَلْفًا ، لِيَتَحَرَّكِيهما وانفتاحِ ماقبلَهُما ، وَخُذِفَتْ فى الوَصْلِ لِسُكُونِها ، وَسُكُونُ التنوينِ .

فَإِنْ وَقَعَتْ على المَنُونِ مِنْ هذا البابِ ، فَقَدْ اِخْتَلَفَ النَحْوِيُّونَ فيه ، فسيبويه ^(١) يَحْمِلُ المعتلَّ على الصحيحِ ، فَيَقِفُ فى الرفعِ والجرِّ على الألفِ التى هِىَ مِنْ نَفْسِ الكلمةِ ، وفى النَّصْبِ على الألفِ التى هِىَ بَدَلٌ مِنَ التنوينِ ، والمَازِنِيُّ ^(٢) يَقِفُ على الألفِ التى هِىَ بَدَلٌ مِنَ التنوينِ فى الأحوالِ الثلاثِ ، وعلَّتهُ أَنَّهُ رَأَى الألفَ فى (عَصَا) ما قبلَهَا مَفْتُوحٌ أَبَدًا ، والألفُ المبدلةُ مِنَ التنوينِ فى (رَأَيْتُ زَيْدًا) وَنَحْوُهُ تَأْتِي بَعْدَ فَتْحَةٍ ، فَأَجْرَى (عَصَا) وَ (رَحَى) على الصحيحِ .

وقال أبو سعيد ^(٣) : الوقفُ فى الأحوالِ الثلاثِ على الألفِ التى هِىَ مِنْ نَفْسِ الكلمةِ قَالَ : لِأَنِّى رَأَيْتُ الفراءَ ^(٤) قَدْ أَمَالَها فى قولهِ تعالى :

(١) انظر : الكتاب ٣/٣٠٩

(٢) هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب أبو عثمان المازنى وكان إمامًا فى العربية وله من التصانيف : التصريف ، والعروض والقوافى وغير ذلك . انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ١/٤٦٣ - ٤٦٦ وانظر : رأيه فى التسهيل ٢٣٨ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٣ ، وشرح اللمع ١/١٨

(٣) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضى أبو سعيد السيرافى النحوى ولد بسيراف قبل السبعين ومائتين أشهر كتبه شرح كتاب سيبويه توفى سنة ٣٦٨ ، انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ١/٥٠٧ - ٥٠٩ ، وإنباه الرواة ١/٣١٣ - ٣١٥ ، ومعجم الأدباء ٨/١٤٥

(٤) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء صنف : معانى القرآن ، والنوادر ، والمقصود والمدود وغير ذلك توفى سنة ٢٠٧ هـ ، انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٢/٣٣٣ ، وإنباه الرواة ٤/١٧ - ١٧ ، ومعجم الأدباء ٢٠/٩ - ١٤ ، وطبقات النحويين ١٢١ - ١٣٣ ، وغاية النهاية ٢/٣٧١

﴿ سَمِعْنَا قَتَى ﴾ ^(١) وهم لا يميلون الألف المبدلة من التنوين فى قولك : رَأَيْتُ زَيْدًا .

فى الأمر العام لأتمال الألف التى فى قَوْلِكَ (زَيْدًا) وَقَدْ كانت ممالّة فى نحو (رَأَيْتُ زَيْدًا) ، وأما كِسَاءُ وِرداءُ وَجَمِيعُ الممدود ، فَإِنَّهُ يَجْرِى عليه الإعرابُ كما يَجْرِى على الصحيح ؛ لأنَّ آخر الاسم همزة ، وهى حرفٌ صحيحٌ وكذلك الباء المشدّدة كـ (كُرْسِيٍّ) و (صَبِيٍّ) ، وكذلك إِنْ كَانَتِ الباء خفيفةً وقبلها ساكنٌ كـ (ظبي) .

وَلَيْسَ فى الأسماء المفردة ما يُعْرَبُ بحرفٍ إلا ستة أسماء وهى : أبوك وَأُخُوكَ ، وَحُمُوكَ ، وَهَنُوكَ ، وَفُوكَ ، وذو مالٍ .

رَفَعُ هذه الأسماء بالواو ، وَنَضَبُهَا بالألف ، وَجَرَّهَا بالياء ، وَإِنَّمَا أُعْرِبَتْ هذه الأسماء بالحروف تَوَطُّعًا لِلتَّشْبِيهِ والجمع ، وهذه الحروف دَلِيلُ ^(٢) الإعراب وَلَيْسَتْ إِعْرَابًا ، يَدُلُّكَ على ذَلِكَ أَنَّ فيها ماهو حَرْفَانِ وهو : فُو ، وَذُو ، وَلَوْ جَعَلْنَا الواو إِعْرَابًا ، لَبَقِيَ اسمٌ ظاهرٌ على حَرْفٍ واحدٍ ، وذلك غير موجود فإن بطلَ أَنَّ يكونَ إِعْرَابًا ثَبَّتَ أَنَّها دليلُ الإعراب .

(١) سورة الأنبياء ٦٠/٢١

(٢) قال أبو حيان : واختلف فى إعراب الأسماء الستة على مذاهب : وهى أخ وأب ، وحَم ، وفوك ، وذو مال ، وهنوك ، وأنكر الفراء أن يكون هَمٌّ مما رفع بالواو ، ونُصِبَ بالألف ، وجر بالياء ، وهو محجوج بنقل سيويه والأخفش ذلك عن العرب ، والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة فى الحروف انظر : الارتشاف ٧٤٦/٢ - ٧٤٧

[باب التنية والجمع]

التنية للأسماءِ دُونَ الأفعالِ والحروفِ ، وإِنَّمَا لَمْ تُثَنَّ الحروفُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا معنى فى أَنْفِيسِهَا ، وَلَمْ تُثَنَّ الأفعالُ ؛ لِأَنَّهَا بَلَفَظُهَا تَدُلُّ عَلَى الْقَلِيلِ والكثيرِ فَاسْتُعْنِيَ عَنْ تَنْثِينِهَا وَجَمْعِهَا ، إِذَا ثَبِتَ الِاسْمُ فى الِرْفَعِ زِدَتْ عَلَيْهِ أَلْفًا وَنَوْنًا ، فَالْأَلْفُ لِشَيْئَيْنِ : لِلرْفَعِ وَالتَّشْيِيعِ ، وَإِنَّمَا خَصَّصُوا الألفَ بِالتَّشْيِيعِ وَالْوَاوِ بِالْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُثَنَّى فى الأكثرِ ، وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ جَمَعَ السَّلَامَةِ فَصَارَتِ التَّشْيِيعُ أَكْثَرَ ، فَخَصَّصَتْ بِالألفِ لِخِفَّتِهَا ، وَجَمَعَ السَّلَامَةِ قَلِيلٌ فَخَفَّ لِذَلِكَ ، فَأُعْطِيَ الْوَاوُ لِثِقَلِهَا ، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا الْيَاءُ فُجِعِلَتْ فى التَّشْيِيعِ عَلَامَةُ الْجَرِّ ، ثُمَّ حُمِلَ النِّصْبُ عَلَيْهِ .

وَإِنَّمَا حُمِلَ النِّصْبُ عَلَى الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ :
أَحَدُهَا : أَنَّهُمَا يَشْتَرِكَانِ فى الْكِتَابَةِ تَقُولُ : مَرَزْتُ بِكَ ، وَرَأَيْتُكَ .
وَالثَّانِى : أَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ فَمَعْنَى (مَرَزْتُ بِكَ) وَ (جَزْتُكَ) سَوَاءٌ .
وَالثَّالِثُ : أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنَّ يَحْمِلُوا النِّصْبَ إِمَّا عَلَى الِرْفَعِ ، أَوْ عَلَى الْجَرِّ ، فَلَمْ يَحْمِلُوهُ عَلَى الِرْفَعِ ؛ لِأَنَّ الِرْفَعَ يَكُونُ فى الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، وَالْجَرِّ يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ فَحَمَلُوهُ عَلَى الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَصِّصٌ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّ الرَّفْعَ أَثْقَلُ مِنَ الْجَرِّ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الْأَخْفِ ، إِذَا نَصَبْتَ أَوْ جَرَرْتَ جَعَلْتَ مَكَانَ الْأَلِفِ يَاءً مَفْتُوحًا مَاقْبَلَهَا ، وَإِنَّمَا فَتَحَتْ مَاقْبَلُ الْيَاءِ ، لِتَفَرُّقِ يَيْنِ يَاءِ التَّشْيِيعِ وَيَاءِ الْجَمْعِ ؛ وَلِأَنَّ مَاقْبَلَ الْأَلِفِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا ، ثُمَّ حَمَلُوا الْيَاءَ فى التَّشْيِيعِ عَلَى الْأَلِفِ حَتَّى لَا يَخْتَلِفَ مَعْنَى التَّشْيِيعِ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فى الْيَاءِ وَالْأَلِفِ وَالْوَاوِ ، وَفى التَّشْيِيعِ وَالْجَمْعِ مَا هِىَ فَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ ^(١) أَنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ لَا إِعْرَابَ فِيهَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِعْرَابٌ لِئَلَّا تَتَقَلَّبَ الْيَاءُ لِتَحْرُكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا أَلْفًا ، فَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ تَنْثِينِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ .

(١) انظر : الكتاب ١٧/١ - ١٨ ، والمقتضب ١٥١/٢

وأيضا فإن هذه الحروف زيدت لمعان كما زيدت ياء النسب ، وتاء التأنيث فهاتان أمكنت الحركة عليهما ، فأعربتا ، وهذه حروف علة لم تمكن الحركة عليها ؛ لأن الحركات منها ، فلم تُعرب وهذا المذهب الصحيح ، وقال الجرمي ^(١) : الانقلاب هو الإعراب والألف والواو عنده كقول سيبويه والياء نفسها إعراب وهذا غير صحيح ؛ لأنها لو كانت إعرابا لما احتاجوا أن يعوضوا النون ؛ لأن النون عوض من الحركة والتنوين .

وقال الأخفش ^(٢) : لا هي إعراب ، ولا فيها إعراب ، ولا انقلابها دليل الإعراب وإنما هي دليل الإعراب ، وهذا غير صحيح .

واحتج من جعلها حرف إعراب بأنه لو كان في الكلمة إعراب لكان في هذا الموضع . وذهب الزبيري ^(٣) ، والفراء إلى أن هذه الحروف أنفستها إعراب ، وهذا غير صحيح من قبل أن الإعراب من شأنه أنه إذا حذف لم يخل حذفه بمعنى الكلمة ، وهذه الحروف إذا حذفت سقط علم التنوين والجمع فيصيران واحدا .

وأيضا فإن الإعراب يدل على نفسه نحو : زيد يدل على ذوات الكلم والتنوين والجمع فلا تكون إعرابا . وأما النون في التنوين والجمع فعلى ثلاثة أضرب : دخلت عوضا من الحركة والتنوين الذين كانا في الواحد ^(٤) ، وحركت

(١) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري . انظر : ترجمته في بغية الوعاة ٨/٢ - ٩ ، وإنباه الرواة ٨٠/٢ ، والفهرست ٥٦ ، ومعجم الأدباء ٥/١٢ - ٦ ، ووفيات الأعيان ٤٨٥/٢ ، وطبقات النحويين ٧٤ ، وأخبار النحويين للسيرافي ٨٤ - ٨٥ ، وغاية النهاية ٣٣٢/١ ، وانظر : رأيه في المساعد ٤٧/١ ، وشرح الشافية للرضي ٨٦/١ ، والمقتضب ١٥١/٢

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ١٤/١ - ١٥

(٣) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن أبو إسحاق الزبيري صنف : الأمثال وشرح نكت سيبويه وغير ذلك توفي سنة ٢٤٩ هـ . انظر : ترجمته في بغية الوعاة ٤١٤/١ ، وانظر : رأيه في الارتشاف ٥١٦/١

(٤) قال أبو حيان : وأما النون فذهب الزجاج إلى أنها عوض من حركة الواحد وابن كيسان عوض من تنوينه ، وروى هذا عن الزجاج وابن ولاد والفارسي عوض منهما وهو اختيار ابن طاهر وأبي موسى وأبو الفتح عوض من الحركة والتنوين اللذين في المفرد الكائنين هما فيه وعوض من الحركة فقط من تننية أحمر وشبهه إذ لا تنوين فيه . انظر : الارتشاف ٥١٧/١

لالتقاء السَّاكِنَيْنِ ، وَكُسِرَتْ نُونُ الْاِثْنَيْنِ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ نُونِ الْجَمْعِ وَلِلتَّعْدِيلِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدَانِ وَرَجُلَانِ ، الثَّانِي : دَخَلَتْ عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ حَسَبَ فِي قَوْلِكَ الْعُمَرَانِ ، الثَّالِثُ : دَخَلَتْ عِوَضًا مِنَ التَّنْوِينِ حَسَبَ فِي قَوْلِكَ عَصَوَانِ .

وَأَمَّا (هَذَانِ) فَالْنُونُ فِيهِ دَخَلَتْ عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ الْمُقَدَّرَةِ ؛ لِأَنَّ بِالتَّنْوِينِ قَدْ زَالَ مَعْنَى الْبِنَاءِ ، وَالْفِرَاءُ ^(١) يَقُولُ : الْأَلْفُ فِي (هَذَانِ) أَلْفٌ (هَذَا) وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِانْقِلَابِهَا فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ يَاءً فِي قَوْلِكَ : مَرَزْتُ بِهِذَيْنِ ، وَإِنَّ هَذَيْنِ لَسَّاحِرَانِ .

وَقَدْ شُدِّدَتِ النُّونُ فِي (هَذَانِ) وَتَشْدِيدُهَا يُحْمَلُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ عِوَضًا مِنْ حَذْفِ الْأَلِفِ فِي (هَذَا) ، وَالْوَجْهَ الثَّانِي جَعَلُوا ذَلِكَ عِوَضًا مِنْ مَنَعِهَا الْإِضَافَةَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مَعَارِفَ ، فَلَا يَجُوزُ إِضَافَتُهَا وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهَا مَعَارِفُ أَنَّهَا لَا تَتَنَكَّرُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَنْوِينِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ ضَمَّ وَاحِدٍ إِلَى وَاحِدٍ لَا غَيْرَ ، فَلَمَّا لَمْ يَخْتَلَفْ مَعْنَاهَا لَمْ يَخْتَلَفْ لَفْظُهَا ، وَالْجَمْعُ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَلِيلًا وَكَثِيرًا ، فَلَمَّا اخْتَلَفَ مَعْنَاهُ اخْتَلَفَ لَفْظُهُ .

وَإِذَا أَضْفَتِ الْمُثَنَّى أَسْقَطَتْ نُونَهُ لِلْإِضَافَةِ كَمَا يَسْقُطُ التَّنْوِينُ لِلْإِضَافَةِ وَالتَّنْوِينُ وَلَا مَ التَّعْرِيفِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ لِثَلَا يَجْتَمِعُ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ زَائِدَتَانِ .

(١) انظر : رأى الفراء في الارتشاف ٥١٦/١

[باب الجمع]

وَهُوَ عَلَى ضَرْيَيْنِ جَمْعُ سَلَامَةٍ وَجَمْعُ تَكْسِيرٍ ، فَجَمْعُ السَّلَامَةِ مَسْلِمٌ
نَضْدُهُ وَأَتَتْ الْعَلَامَةُ فِي آخِرِهِ فِي الْأَمْرِ الْعَامِ لِلْمُذَكِّرِينَ مِنَ الْأَعْلَامِ مَمَّنْ
يَعْقِلُ ، وَإِنَّمَا خُصَّ مَنْ يَعْقِلُ بِجَمْعِ السَّلَامَةِ تَفْضِيلًا لَهُمْ ، وَأَلَّا تُبْتَدَلَ صِيغَةُ
الْكَلِمَةِ بِالتَّكْسِيرِ وَهَذَا الْجَمْعُ يُسَمَّى جَمْعُ السَّلَامَةِ وَجَمْعًا عَلَى هَجَاءَيْنِ ،
وَجَمْعًا عَلَى حَدِّ الثَّنِيَةِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي جَمْعِ زَيْدٍ : زَيْدُونَ ؛ فَقِيَ الْوَاوِ
ثَلَاثُ عِلَامَاتِ الرُّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْجَمْعِ وَهِيَ حَرْفُ الْإِعْزَابِ ، وَقَدْ مَضَى
الْكَلَامُ فِيهَا .

وَتَجْعَلُ مَكَانَ الْوَاوِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ يَاءً مَكْسُورًا مَاقْبَلَهَا ، وَقَدْ دَخَلَتْ
النُّونُ عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ الَّذِينَ كَانَا فِي الْوَاحِدِ ، وَحُرِّكَتْ لِالْتِقَاءِ
السَّائِكَيْنِ ، وَفُتِحَتْ لِلْفَرْقِ وَالتَّعْدِيلِ ، وَمَعْنَى التَّعْدِيلِ : أَنَّ الْأَلْفَ خَفِيفَةً
وَالْوَاوَ ثَقِيلَةً ، وَالْفَتْحَةُ أَخْفُ مِنَ الْكَسْرِ ، فَأُعْطِيَ الْأَخْفُ الثَّقِيلَ الَّذِي هُوَ
الْكَسْرُ وَأُعْطِيَ الْوَاوُ الثَّقِيلُ الْفَتْحَةَ ، لِيَعْتَدِلَ الْكَلَامُ .

وَقَدْ شَبَّهَ بِهَذَا الْجَمْعَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : أَسْمَاءُ الْعَدَدِ مِثْلُ عَشْرِينَ وَمَا شَبَّهَ بِمَنْ
يَعْقِلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ ^(١) لَمَّا أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِالشُّجُودِ
الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَنْ يَعْقِلُ جَمْعَهُمْ جَمْعٌ مَنْ يَعْقِلُ ، وَمَا حُذِفَ مِنْهُ نَحْوُ :
سَنِينَ وَثُبَيْنَ مُجْمَعٍ عَلَى ذَلِكَ عِوَضًا مِنَ الْهَاءِ الْمَحذُوفَةِ .

* * *

[باب جمع التانيث]

إذا جَمَعْتَ الْمُؤَنَّثَ جَمْعَ السَّلَامَةِ زِدْتَ فِي آخِرِ الْإِسْمِ أَلْفًا وَتَاءً ، وَإِنَّمَا زِدْتَ حَرْفَيْنِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ زِدْتَ أَلْفًا وَخَذَهَا لَاتَّبَسَ بِالسُّنْيَةِ ، فَاحْتَجَّتْ إِلَى حَرْفٍ آخَرَ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ ؛ لِأَنَّهَا أَوْلَى مَا زِيدَ فَلَمْ يُمَكَّنْ ذَلِكَ ، فَرِدَتْ حَرْفًا يُشْبِهُ الْوَائِ وَهُوَ التَّاءُ ؛ لِأَنَّهَا تُبَدِّلُ مِنْهَا أَلَا تَرَى أَنَّكَ تُبَدِّلُهَا مِنَ الْوَائِ فِي (تُرَاث) .

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَالتَّاءُ مضمومةٌ فِي الرَّفْعِ ، وَمَكسورةٌ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَإِنَّمَا حُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الْجَرِّ ، وَقَدْ كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ تُفْتَحَ التَّاءُ فِي النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ يُشْبِهُ الرَّيْدِينَ وَنَحْوَهُ ، وَالْيَاءُ عَلَامَةُ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، فَلِذَلِكَ جَعَلْنَا الْكَسْرَ فِي الْمُسْلِمَاتِ يَدُلُّ عَلَى النَّصْبِ وَالْجَرِّ . وَوَجْهُ شَبهِ مُسْلِمَاتٍ بِالرَّيْدِينَ مِنْ قِيلَ أَنَّهُ جَمْعٌ كَمَا أَنَّهُ جَمْعٌ ، وَجَمْعٌ سَلَامَةٌ ، كَمَا أَنَّهُ جَمْعٌ سَلَامَةٌ ، وَالْعَلَامَةُ فِي آخِرِهِ كَمَا أَنَّ الْعَلَامَةَ فِي آخِرِ مُسْلِمَاتٍ ، وَالْمُؤَنَّثُ فَرُغَ عَلَى الْمَذْكَرِ ، فَخَشُوا أَنْ يُعْطُوا الْمُؤَنَّثَ حُكْمًا لَيْسَ لِلْمَذْكَرِ مِثْلَهُ ، لِأَنَّهُ فَرُغَ عَلَيْهِ ، فَالْأَلْفُ وَالتَّاءُ وَالضَّمَّةُ عَلَيْهَا بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ فِي (الرَّيْدُونَ) ، وَالتَّنْوِينُ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ النَّونِ فِي (الرَّيْدُونَ) فَكَمَا أَنَّ الْوَائِ تَدُلُّ عَلَى الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْجَمْعِ ، فَكَذَلِكَ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ وَالضَّمَّةُ تَدُلُّ عَلَى الرَّفْعِ وَالتَّانِيثِ وَالْجَمْعِ .

فَإِنْ كَانَ فِي الْإِسْمِ الْمُؤَنَّثِ تَاءُ التَّانِيثِ حَذَفْتُهَا فِي الْجَمْعِ ، لِثَلَاثِ جَمْعَيْنِ تَانِيثَيْنِ ، تَقُولُ فِي جَمْعِ مُسْلِمَةٍ : مُسْلِمَاتٌ وَكَانَ الْأَصْلُ : مُسْلِمَتَاتٌ فَحَذَفْتَ التَّاءَ الْأُولَى ، وَكَانَتْ أَوْلَى بِالْحَذْفِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّانِيثِ .

فَإِنْ قِيلَ أَنْتُمْ تَقُولُونَ فِي جَمْعِ (حُبْلَى) : حُبْلَيَاتٍ فَقَدْ جَمَعْتُمُ بَيْنَ تَانِيثَيْنِ وَهُوَ الْيَاءُ وَالْأَلْفُ وَالتَّاءُ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ الْأَلْفَ فِي (حُبْلَى) لِلتَّانِيثِ فَلَمَّا جَمَعْنَاهَا انْقَلَبَتْ يَاءٌ لِثَلَاثِ جَمْعَيْنِ بَيْنَ أَلْفَيْنِ ، فَأَلْفُ التَّانِيثِ قَدْ زَالَتْ بِقَلْبِهَا يَاءٌ أَنْ تَكُونَ لِلتَّانِيثِ ؛ فَإِنْ قَالَ لِمَ قَلْبْتُمُ الْأَلْفَ فِي (حُبْلَى) يَاءً إِذَا جَمَعْتُمُوهَا

وَلَمْ تَحْذِفُوهَا فَتَقُولُوا : حُبَلَاتٌ قِيلَ لَهُ : كَرِهْنَا أَنْ يَلْتَبَسَ بِالْوَاحِدِ إِذَا أَصَفْتُهُ .
 وَإِذَا جَمَعْتَ مَا فِي آخِرِهِ هَمْزَةٌ وَقَبْلَهَا أَلِفٌ وَهِيَ لِلتَّانِيَةِ نَحْوُ : حَمْرَاءَ
 قَلَبْتَهَا وَاوًا فَقُلْتَ : حَمْرَاوَاتٌ ، وَإِنَّمَا قَلَبْتَهَا وَاوًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُ أَنْ تَقْلِبْهَا يَاءً
 أَوْ هَمْزَةً أَوْ وَاوًا فَلَمْ تُقْلِبْ يَاءً ، لِأَنَّ الْيَاءَ مِمَّا يُؤَنَّثُ بِهَا ، وَهِيَ أَقْرَبُ إِلَى
 الْأَلْفِ مِنَ الْوَاوِ وَلَمْ تُقْلِبْ هَمْزَةً ، لِثَلَاثَةِ سَبَبَاتٍ ، فَقُلِيتِ وَاوًا لِذَلِكَ ،
 فَيَجْمَعُونَهَا بِالْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ وَالْهَمْزَةِ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ أَجْوَدُ .

* * *

[باب التفسير]

هذا الجمع يُشَبِّهُ الواحدَ من قِبَلِ أَنَّ إعرابه جارٍ على آخره كما يَجْرِي على الواحدِ تَقُولُ : رَجُلٌ فاللَّامُ حَرْفُ الإِعْرَابِ ثُمَّ تَقُولُ : رجالٌ فهو كذلك ، وَسُمِّيَ تَكْسِيرًا تَشْبِيهًا بِتَكْسِيرِ الآنِيَةِ ، لما يلحقه من التغير ، وهذا التغير في جمع التفسير على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون الواحدُ مثل الجمع نحو : أَسَدٌ وَأُسْدٌ ، ويكونُ الواحدُ أكثرَ من الجمعِ نحو : إزار وأُزُر ، أو يكون الواحد أقل من الجمع نحو : دِرْهَمٌ وَدَرَاهِمٌ .

[باب الأفعال]

وهي تنقسم ثلاثة أقسام بأقسام الزمان ماض وهو ماحسن معه أمس
 نحو: ضَرَبَ وَعَلِمَ وَمَكَّتْ ، ومستقبل وهو ما كان أمراً أو نهياً أو شرطاً
 وجزاء واقترن به غداً والسين أو سوف كل هذا مستقبل لاغير .
 وما في أوله إحدى الزوائد الأربع : مشترك يصلح للحال والاستقبال إلا
 أنَّ الحال أولى به ؛ وإنْ أَرَدْتَ إِخْلَاصَهُ للحال أَذْخَلْتَ عليه الآن أو الساعة .
 والأمر على ضَرْيَيْنِ مافي أوله لامٌ وحرف المضارعة نحو : لِيَقُمْ فهو
 معرب ، وما لَيْسَ في أوله ذلك فهو مبني .

* * *

[معرفة الأسماء المرفوعة]

وهي خمسة أضرب : مبتدأ وخبر مبتدأ ، وفاعل ، ومالم يُسم فاعله
 وما يشبهه بالفاعل وهو اسم كان ، وخبر أنَّ ، وتتبعها خمسة وهي الصفة ،
 والبدل ، والتأكيد ، وعطف البيان ، والنسق وكلُّها تتبع الأول بلا توسط
 حرف إلا النسق .

* * *

[باب المبتدأ]

وهو كُلُّ اسمٍ ابتدأته وَعَرِيَّتُهُ من العَوَامِلِ اللفظِيَّةِ ، وَعَرَضَتْهُ لَهَا ، فهذا المعنى هو الابتداء ، وهو الرفع للمبتدأ ^(١) إذا قُلْتُ : زيدٌ منطلقٌ ، والذي يكونُ عامِلُهُ معنى لا لَفْظِيًّا شَيْئَانِ بلا خلافٍ ، وهو المبتدأ والفعلُ المضارعُ فأَيُّ مَوْضِعٍ رَأَيْتَهُمَا وَلَيْسَ قَبْلَهُمَا عامِلٌ لَفْظِيٌّ كـ (كان) وَظَنَنْتُ ، وكـ (أَنْ) وَلَنْ ، وَلَمْ فَارَفَعَهُمَا .

وَأَمَّا الصِّفَةُ في قولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ فَعِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ العَامِلَ في الصِّفَةِ هو العَامِلُ في الموصوفِ ؛ لِأَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَقَالَ الْأَخْفَشُ : عَامِلُ الصِّفَةِ معنى كالمبتدأ والدليل على ذلك قولهم في التَّدَاءِ : يَا زَيْدُ الظَّرِيفَ ، فَلَوْ كَانَ العَامِلُ في الصِّفَةِ هو العَامِلُ في الموصوفِ لَمْ يَجْزُ نَصْبُ الصِّفَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا وَفَقِ الموصوفِ أَبَدًا .

وَأَسْتَحَقَّ المبتدأُ الرفعَ ، لِأَنَّهُ أَوَّلُ الحَرَكَاتِ فَأُعْطِيَ أَوَّلَ الحَرَكَاتِ ، وَلِأَنَّهَا جُمْلَةٌ مُفِيدَةٌ مع الْخَبَرِ ، فَأَشْبَهَتْ الفِعْلَ والفَاعِلَ ، وَلَا يُبْتَدَأُ إِلَّا بِاسْمٍ مَعْرِفَةٍ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ مَعْرِفَةٍ ذَهَبَتْ النَفْسُ إِلَى مَعْرِفَةِ خَبَرِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ رَجُلٌ قَائِمٌ لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَخْلُو الدُّنْيَا مِنْ رَجُلٍ قَائِمٍ ، وَلَا فَائِدَةٌ فِيهِ فَإِنْ قُلْتَ : قَائِمٌ زَيْدٌ فَهُوَ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ زَيْدٌ مَبْتَدَأٌ ، وَ (قَائِمٌ) خَبَرُهُ فَقَدَّمَ عَلَيْهِ اتِّسَاعًا ، وَالكُوفِيُّونَ ^(٢) يَرْفَعُونَ زَيْدًا بِقَائِمٍ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : يَقُومُ زَيْدٌ ، وَهَذَا غَيْرُ

(١) قال أبو حيان : واختلفوا في الرفع للمبتدأ والخبر ، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ ، والمبتدأ يرفع الخبر وقد نسب هذا إلى المبرد ، وذهب الأخفش وابن السراج والرماني إلى أنهما مرفوعان بالابتداء ، وذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين إلى أنهما مرفوعان بتعريفهما للإسناد من العوامل اللفظية ... انظر : الارتشاف ٩٦٢/٢ ، وانظر : أيضا شرح اللمع ٣٣/١ ، والإنصاف ٤٤/١ - ٤٦

(٢) انظر : رأى الكوفيين والبصريين في الإنصاف ٤٤/١ - ٤٥

صحيح ، لأنَّ اسْمَ الفاعلِ لِضَعْفِهِ عن الفعلِ لا يَعْمَلُ ، أَوْ يَعْتَمِدُ على كلامِ قَبْلَهُ نحو أنْ يَكُونَ خَيْرًا لِمَبْتَدَأٍ نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ ، ف (أبوه) يرتفعُ بقائمِ ارتفاعِ الفاعِلِ بِفِعْلِهِ لَمَّا اعْتَمَدَ على المبتدأ قَبْلَهُ أَوْ يَكُونَ صِلَةً لموصولٍ ^(١) نحو قولك ، قَامَ الذی قَائِمٌ غُلامُهُ أَوْ صِفَةً لموصوفٍ كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائمٍ صَاحِبُهُ .

أَوْ حَالًا لَدَى حَالٍ كقولك : جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا غُلامُهُ ، أَوْ يَعْتَمِدُ على ما النافية كقولك : مَا قَائِمٌ أَبُوكَ ، أَوْ على همزة الاستفهام كقولك : أَقَائِمٌ صَاحِبُكَ ، وَ (هَلْ) تَجْرِي مَجْرَى همزة الاستفهام ، فَإِنْ قُلْتَ : أَقَائِمٌ زَيْدٌ فَقَوْلُهُ : أَقَائِمٌ مرفوع بالابتداء ، وَ (زَيْدٌ) فاعِلٌ ، وَقَدْ سَدَّ (زَيْدٌ) مسدَّ خبر المبتدأ .

فإن ثنيت على هذا أَوْ جَمَعْتَ قُلْتَ : أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وَأَقَائِمُ الزَّيْدُونَ لَا تُثْنَى (قائماً) ، وَلَا تَجْمَعُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فاعلاً ظاهراً ، فكما لَا تُثْنَى الفعل لَا تُثْنَى اسمُ الفاعلِ .

فإن قُلْتَ : خَلَقَكَ زَيْدٌ أَوْ فِي الدَّارِ زَيْدٌ رَفَعْتَ (زَيْدًا) عند سيبويه ^(٢) بالابتداء ، وَجَعَلْتَ الظرفَ قَبْلَهُ خَيْرًا عَنْهُ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ ^(٣) : (زَيْدٌ) يَرْفَعُ بِالظرفِ تَقْدِيرُهُ : خَلَقَكَ زَيْدٌ فَالرافِعُ لِرَزِيدٍ خَلَقَكَ وهذا غير صحيح ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هَكَذَا لَقُلْتَ : إِنَّ خَلَقَكَ زَيْدٌ فَرَفَعْتَ (زَيْدًا) قَالَ الْأَخْفَشُ : قَدْ اجْتَمَعَ عاملانِ إِنَّ والظرفَ فَأَعْمَلْتَ (إِنَّ) دُونَ الظرفِ قِيلَ لَهُ هَذَا خَطَأً ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هَكَذَا لَسَمِعَ إعمالُ الظرفِ فِي بَعْضِ الْأَقْوَالِ ، فَلَمَّا لَمْ يُسَمَعْ هَذَا عَلِمَ أَنَّ الظرفَ لَا يَرْفَعُ شَيْئًا .

* * *

(١) انظر : هذا الكلام في الإنصاف ٥٢/١

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٦/١

(٣) انظر : رأى الأخفش في الإنصاف ٥١/١ ، والارتشاف ٩٩٣/٢

[باب خبر المبتدأ]

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُفْرَدٌ وَجُمْلَةٌ ، فَإِذَا كَانَ مُفْرَدًا فَهُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى وَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ فـ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ ، وَقَائِمٌ خَبَرُهُ وَهَذَا الْمَفْرَدُ عَلَى ضَرْبَيْنِ مُشْتَقٌّ وَغَيْرُ مُشْتَقٍّ فَاَلْمُشْتَقُّ مِثْلُ : قَائِمٌ وَظَرِيفٌ فَإِذَا كَانَ هَكَذَا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ ضَمِيرٍ يَكُونُ فِيهِ ، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ مِثْلُ : زَيْدٌ وَغُلَامٌ وَعَمْرٍو ، وَزَيْدٌ أَخُوكَ مِنَ النَّسَبِ ، فَهَذَا كُلُّهُ لَا ضَمِيرَ فِيهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ^(١) ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فِيهِ ضَمِيرٌ كَالأَوَّلِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَإِذَا كَانَ مَفْرَدًا فَهُوَ مَرْفُوعٌ كَالْمُبْتَدَأِ .

الضرب الثاني يكون الخبر جُمْلَةً ، وَالْجُمْلَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ^(٢) : الْأَوَّلُ جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ . الثَّانِي : جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ . الثَّالِثُ : مِنْ شَرْطٍ وَجَزَاءٍ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ إِنْ تَكْرَمَهُ يُكْرِمَكَ .

وَإِذَا كَانَ الْخَبَرُ جُمْلَةً فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَائِدٍ يَعُودُ مِنَ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ لِيَرْبِطَ الْكَلَامَ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : السَّمْنُ مَتَوَانٌ بِدِرْهِمٍ ^(٣) السَّمْنُ : مُبْتَدَأٌ وَ (مَتَوَانٌ) مُبْتَدَأُ ثَانٍ وَ (بِدِرْهِمٍ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ ، وَجَازَ هَذَا ، لِأَنَّهُ سِعَرٌ مَعْلُومٌ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ قَدْ يُحْذَفُ تَارَةً وَالْخَبَرُ أُخْرَى ، وَقَدْ تُحْذَفُ الْجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا فَأَمَّا حَذْفُهُمُ الْإِبْتِدَاءَ فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يَعْرَنَكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ

(١) انظر في هذه المسألة : الإنصاف ٥٥/١ - ٥٦

(٢) انظر : شرح اللمع لابن برهان ٣٥/١ - ٣٦

(٣) انظر : التصريح ١٦٩/٢ ، والمساعد ٢١٧/١ ، والارتشاف ٩٧٥/٢

كَفَرُوا فِي الْبَلَدِ مَتَعٌ قَلِيلٌ ﴿١﴾ تقديره : تَقَلُّبُهُمْ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ، فَحَذَفَ المبتدأ .

وَأَمَّا حَذْفُهُمُ الْخَبَرَ ففى قولهم : لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، ف (زيدٌ) مبتدأ و (لَأَكْرَمْتُكَ) جوابٌ لَوْلَا ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ سَدَّ مَسَدَهُ (لَأَكْرَمْتُكَ) .

فَإِنْ قِيلَ أَلَا كَانَ هُوَ الْخَبَرُ قِيلَ لَهُ : خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا هُوَ الْأَوَّلُ أَوْ جُمْلَةً فِيهَا عَائِدُ الْأَوَّلِ ، وَ (لَأَكْرَمْتُكَ) لَا هُوَ مِنْ هَذَا ، وَلَا هَذَا .

وَأَمَّا حَذْفُهُمُ الْجُمْلَةَ بِأَسْرِهَا فَقوله تعالى : ﴿وَالَّتِي بَيَّسَنَ مِنَ الْمَجِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ (٢) أَرَادَ : فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَحَذَفَ جَمِيعَ الْجُمْلَةِ ، فَإِذَا كَانَ قَدْ حَذَفَ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ بِأَسْرِهِمَا ، فَحَذَفَ الْعَائِدَ مِنَ السَّمَنِ مَنَوَانِ بِدَرَاهِمِ أَجُوزٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ (٣) وَقَوْلُهُ ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (٤) فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ حَذَفَ الْمَبْتَدَأَ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ : أَمْرُنَا طَاعَةٌ يَذُكُّكَ عَلَى أَنْ تَقْدِيرُهُ ذَلِكَ إِظْهَارُ الشَّاعِرِ لَهُ فِى قَوْلِهِ :

[الطويل]

فَقَالَتْ : عَلَى اسْمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كَلُفْتُ مَا لَمْ أُعَوِّدْ (٥)

وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ حَذَفَ الْخَبَرَ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ : طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ أَمْثَلُ

(١) سورة آل عمران ١٩٦/٣

(٢) سورة الطلاق ٤/٦٥

(٣) سورة محمد ٢١/٤٧

(٤) سورة يوسف ١٨/١٢

(٥) البيت منسوب لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ١١٢ ، وشواهد المغنى ٣٢١/١ ، ٩٢٨/٢ ، والخزانة ١٨١/٤ ، وبلا نسبة فى النهاية لابن الخباز ٤٩٦ ، والأمالى الشجرية ٣٢/١ ، ومعجم شواهد العربية ١١٣ ، واللمع ١١٥ ، والبيان لابن الأنبارى ٢٦١/١ ، ومعنى اللبيب ٦٣١/٢ ، وتذكرة النحاة ٦٠١ ، والخصائص ٣٦٢/٢

من غَيْرِهِمَا ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي أَىِ الحذفين أَجَوْدُ : حَذَفُ الابتداءِ أَوِ الخبرِ ، فَقَالَ قَوْمٌ : الابتداءُ لِأَنَّ الخبريةَ تَقَعُ الفائدةُ ، وَقَالَ قَوْمٌ : الخبرُ ؛ لِأَنَّ المبتدأَ هو الذى يُخْبِرُ عَنْهُ ، فَتَقَيُّمُهُ أَوَّلَى .

وَقَدْ يُخْبِرُ عَنِ المبتدأِ بِالظَرْفِ تَقُولُ : زَيْدٌ خَلَقَكَ وَعَمَّرُوْهُ فِي الدَّارِ ، وَالمبتدأُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : جُثَّةٌ كَزَيْدٍ ، وَحَدَّثَ كَالْعِلْمِ ، وَالظَرْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ظَرْفُ زَمَانٍ كَالْيَوْمِ وَجَمِيعَ مَا يَنْقُضِي ، وَظَرْفُ مَكَانٍ كَخَلْفَ وَمَالَمَ يَكُنْ لَهُ أَقْطَارٌ تَحْدُهُ ، فَإِذَا كَانَ المبتدأُ حَدَّثًا أَخْبَرَتْ عَنْهُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ تَقُولُ : الْقِتَالُ قُدَّامَكَ وَالصُّلْحُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

وَإِذَا كَانَ المبتدأُ جُثَّةً أَخْبَرَتْ عَنْهُ بِظَرْفِ الْمَكَانِ لَا غَيْرَ تَقُولُ : زَيْدٌ خَلَقَكَ ، وَلَا تَقُولُ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا فَايْدَةَ فِيهِ ؛ إِذْ لَا أَحَدٌ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا يَخْلُو مِنْ ذَلِكَ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ ، فَإِنَّهُ يُرَوَى بِنَصْبِ اللَّيْلَةِ وَرَفْعِهَا ، فَمَنْ رَفَعَهَا قَدَّرَ : اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ الْهَلَالِ ، وَمَنْ نَصَبَهَا قَدَّرَ حَذَفَ مُضَافٍ كَأَنَّهُ قَالَ اللَّيْلَةُ حَدُوثُ الْهَلَالِ ، ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ الَّذِى هُوَ الْحُدُوثُ وَأَقَامَ الْهَلَالَ مَقَامَهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١) وَعَلَى هَذَا .

[رَجَز]

أَكُلَّ عَامَ نَعَمَ تَحْوُونَهُ ^(٢)

فَ (نَعَم) جُثَّةٌ وَقَدْ أَخْبَرَ عَنْهُ بِ (كُلِّ) وَهُوَ ظَرْفٌ ، لِإِضَافَتِهِ إِلَى عَامٍ ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ تَجْرَى مَجْرَى الظَرْفِ ، وَالظُرُوفُ وَحُرُوفُ الْجَرِّ يَجْرِيَانِ مَجْرَى الْمَفْرَدِ إِذَا وَقَعَا خَبَرَيْنِ ، وَإِنْ وَقَعَا صِلَتَيْنِ قُدِّرَا بِالْجُمْلَةِ ؛ لِأَنَّ (الَّذِى) لَا يُوصَلُ

(١) سورة يوسف ٨٢/١٢

(٢) البيت منسوب لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي في الخزانة ٤٠٧/١ - ٤١٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٢٩/١ ، والإنصاف ٦٢/١ ، والمخصص ١٩/١٧ ، واللسان (نعم) ٥٨٥/١٢ ، ومعجم شواهد النحو ٢٣٦

إِلَّا بِالْجُمْلِ ، وَالظَرْفُ فِيهِ مَقْدَرٌ مُسْتَقَرٌّ ، وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِذَلِكَ لِشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا : لِيَكُونَ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَمَرْفُوعًا مِثْلَهُ وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ هَذَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : إِظْهَارُ عَامِلِ الظَرْفِ شَرْيْعَةً مَنْسُوخَةٌ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ ﴾ ^(١) فَالْعَامِلُ (رَأَاهُ) لَا مُسْتَقَرٌّ .

وَلَا يَخْلُو الْإِبْتِدَاءُ وَالْخَبَرُ مِنْ أَنَّ يَكُونَا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ نَكْرَتَيْنِ ، أَوْ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، فَإِنْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ نَكْرَتَيْنِ كُنْتَ مُخَيَّرًا فِيهِمَا أَيُّهُمَا شِئْتَ جَعَلْتَهُ الْمَبْتَدَأَ وَالْآخِرَ الْخَبَرَ ، وَإِنْ كَانَا مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً جَعَلْتَ الْمَبْتَدَأَ الْمَعْرِفَةَ وَالْخَبَرَ النَكْرَةَ ، لِأَنَّ بِالنَّكَرَاتِ تَقَعُ الْفَائِدَةُ لِأَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تُخَيِّرَ عَمَّنْ يُعْرَفُ بِمَا لَا يُعْرَفُ .

فَأَمَّا الْعَامِلُ فِي الْخَبَرِ فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقَاوِيلَ قِيلَ ^(٢) الْإِبْتِدَاءُ عَمِلَ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرُ جَمِيعًا كَمَا تَعْمَلُ إِنَّ وَكَأَنَّ فِي اسْمَيْنِ يَقْتَضِيَانِهِمَا ، وَقِيلَ الْإِبْتِدَاءُ ^(٣) عَمِلَ فِي الْمَبْتَدَأِ وَعَمِلَ الْمَبْتَدَأُ فِي الْخَبَرِ لَمَّا تَجَرَّدَ الْمَبْتَدَأُ مِنْ عَامِلٍ ظَاهِرٍ رُفِعَ فَكَذَلِكَ الْخَبَرُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ عَامِلٌ كَانَ تَجْرِيدُهُ الْعَامِلَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْإِبْتِدَاءَ وَالْمَبْتَدَأَ عَمَلًا جَمِيعًا فِي الْخَبَرِ ^(٤) بِالشَّرْكَهَةِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَقْتَضِيهِ الْآخَرُ ، فَأَشْرَكَ بَيْنَهُمَا فِي الْعَمَلِ ، فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَعْمَلُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ عَامِلَانِ قِيلَ : لَمَّا كَانَ الْإِبْتِدَاءُ لَا صُورَةَ لَهُ فِي اللَّفْظِ كَانَ كَلًّا عَامِلٍ .

* * *

(١) سورة النمل ٢٧/٤٠

(٢) ذهب إلى ذلك الأخفش وابن السراج والرماني . انظر : رأى الأخفش في معاني القرآن ٩/١ ، وابن السراج في الأصول ٥٨/١ ، ورأى الرماني في المساعد ٢٠٥/١

(٣) ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين . انظر : رأى سيبويه في الكتاب ٨١/١ ، ١٢٦/٢ - ١٢٧

(٤) ذهب إلى ذلك الكوفيون وابن جني وأبو حيان . انظر : الارتشاف ٩٦٢/٢

[باب الفاعل]

اعلم أنَّ الفاعل رَفَعَ أبداً كما أنَّ المفعول نَصَبَ أبداً فِعْلَ ذلك للفَصْلِ
بَيْنَهُمَا تَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَرْتَبَةُ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ
عَلَيْهِ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، لَمْ يَكُنْ رَفَعَ زَيْدٌ بَأَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَإِنَّمَا لَمْ
يَكُنْ فَاعِلًا لِحَوَازِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ مَا يَنْصِبُهُ .

وَهُوَ رَفَعَ أَبَدًا ، وَلَا بُدَّ لِلْفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ إِمَّا ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا ، وَإِنَّمَا أُخْبِرَ
عَنْهُ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ يُرِيدُ : أَنَّ الْفِعْلَ مُسْنَدًا إِلَى الْاسْمِ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ لَا أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِمَّا
يُوقَعُ فِعْلًا أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، فَتَرْفَعُ وَإِنْ كُنْتَ تَفَيْتَ عَنْهُ
الْقِيَامَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِمَا قُلْتَ فِي الْإِيجَابِ : قَامَ زَيْدٌ حَمَلْتَ النَفْسَ عَلَى
حَدِّهِ .

فَأَمَّا وجوب الرفع له فمن أوجه :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يُرْفَعَ أَوْ يُنْصَبَ أَوْ يُجَرَّ فَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ ؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ قَبْلَهُ مَا يَجُرُّهُ وَلَا يَنْصِبُهُ ؛ لِأَنَّ النصب لا يكون إلَّا بعد الرفع فَبَقِيَ أَنْ
يُرْفَعَ .

الثاني : رَفَعَ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ وَالْمَفْعُولَاتُ كَثِيرَةٌ فَأَعْطِيَ الْقَلِيلَ الْأَثْقَلَ وَهِيَ
الضمة وأعطى الكثير الْأَخْفَّ وَهِيَ الفتحه .

الثالث : رَفَعَ لِأَنَّهُ مَعَ الْفِعْلِ جُمْلَةٌ مَفِيدَةٌ فَأَشْبَهَتْ الْإِبْتِدَاءَ وَالْخَبَرَ ، وَقَدْ
وَجَبَ لَهُمَا الرفع ، فَرَفَعَ الْفَاعِلُ تَشْبِيهًا بِذَلِكَ .

وَقَدْ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ عَنِ الْمَفْعُولِ لِمَا فِي كَلَامِهِمْ مِنَ السَّجْعِ وَالشَّعْرِ ،
وَلَوْ لَمْ يَجِزُوا ذَلِكَ لَشَقَّ عَلَيْهِمْ .

وَلَا يُشْنَى الْفِعْلُ ، وَلَا يُجْمَعُ إِذَا تَقَدَّمَ ، فَإِنْ تَأَخَّرَ ثَنِيَ وَجُمِعَ ، وَلَا يَجُوزُ
أَنْ تَقُولَ : قَامَا الزَّيْدَانِ ، وَلَا قَامُوا الزَّيْدُونَ إِلَّا عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ : أَكَلُونِي
الْبَرَاعِيُ ، فَجَاءَ بِالْوَاوِ لِيَعْلَمَ أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَجْمُوعٌ ، وَهِيَ حَرْفٌ لَا اسْمٌ .

والعاملُ فى الفاعلِ الفعلُ ، فإن كان الفاعلُ مؤنَّثاً وكانَ حقيقياً ، ويُراد بالحقيقى : ذو الفَرْجِ كَنَاقَةٍ وامرأةً ، فهذا لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ علامة التأنيثِ تَقُولُ : قامتَ هُنْدٌ ، وغير الحقيقى كَنَحْلَةٍ وَدَارٍ ، فَأَنْتَ بالخيارِ فى إلحاق علامة التأنيثِ وتركها إِنْ شِئْتَ الحَقَّتْها وهو أحسن ، وإن شِئْتَ حَذَفْتُها وتَأَوَّلْتَ تذكيرَ المؤنث فتكون الدار هى المنزل .

فإن تقدم المؤنثُ على الفعلِ لم يكن بُدَّ من إلحاق علامة التأنيثِ تَقُولُ : هُنْدٌ قَامَتْ وَدَارٌ سَكِنَتْ ، وإنما لَمْ يَجُزْ حذفُها لعلَّتين إحداهما : أَنَّ الفاعلَ مضمَّرٌ فلا صورةَ له ، وتُحذف علامة التأنيثِ فيكون إجحافاً ، والثانى : أَنَّ الضميرَ يُشَبِّهُ التثنية والجمع ، فكما لا تحذف علامة التثنية والجمع فكذلك لا تحذفُ هَذِهِ .

فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُؤنَّثِ الْحَقِيقِيِّ بِكَلَامٍ ، حَسُنَ إِسْقَاطُ علامة التأنيثِ تَقُولُ : قَامَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ ^(١) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ مِنْ بَعْدِ ﴾ ^(٢) فَقَدْ قَامَتْ (لَكَ) مَقَامَ التأنيثِ ، فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ جَمْعًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ ^(٣) كُنْتَ مَخِيرًا إِنْ شِئْتَ أَثْنَتْ الْفِعْلَ وَإِنْ شِئْتَ ذَكَرْتَهُ ، فَمَنْ أَثْنَاهُ أَرَادَ الْجَمَاعَةَ ، وَمَنْ ذَكَرَهُ أَرَادَ الْجَمْعَ ، وَلَيْسَ هَذَا كَالَّذِى تَقْدِمُ ، وَلَوْ كَانَ هَكَذَا لَمَا جَازَ ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ﴾ ^(٤) وَوَاحِدَهُمْ مُذَكَّرٌ ، وَإِنَّمَا هَذَا تَأْنِيثُ الْجَمْعِ وَتَذْكِيرُهُ .

* * *

(١) قال سيبويه : وقال بعض العرب : قال فلانة وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك : حضر القاضي امرأة ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل . انظر : الكتاب ٣٨/٢

(٢) سورة الأحزاب ٥٢/٣٣

(٣) سورة يوسف ٣٠/١٢

(٤) سورة الحجرات ١٤/٤٩

[باب مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ]

وَإِذَا أَرَدْتَ أَلَّا تُسَمَّى الْفَاعِلَ عَمِلْتَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا : أَنْ تَضُمَّ أَوَّلُ الْفِعْلِ وَخُصَّ بِذَلِكَ لِيَكُونَ دَالًّا عَلَى الْمَحْذُوفِ الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ . الثَّانِي : أَنَّكَ تَحْذِفُ الْفَاعِلَ ، وَإِنَّمَا حَذَفْتَهُ لِأَنَّ الْفِعْلَ هَا هُنَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ ، لِأَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ تَجْعَلَ الْغَايَةَ تَارَةً بِالْفَاعِلِ ، كَقَامَ زَيْدٌ وَتَارَةً بِالْمَفْعُولِ كَ (قُتِلَ الْخَارِجِيُّ) **الثالث :** أَنَّكَ تُكْسِرُ ثَانِي الْفِعْلِ وَخُصَّ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ضُمَّ لَكَانَ مِثْلَهُ طُئِبْتُ ^(١) وَلَوْ فُتِحَ لَكَانَ مِثْلَهُ : نَعَزَ ^(٢) فَكُسِرَ لِيَكُونَ مُخَالَفًا لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ .

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ فَهَذَا حُكْمُهُ ، وَإِنْ كَانَ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ أَقَمْتَ مَقَامَ الْفَاعِلِ أَيُّهُمَا شِئْتَ فَرَفَعْتَهُ وَنَصَبْتَ الْآخَرَ إِنْ لَمْ يَلْتَبَسْ نَحْوُ : أُعْطِيتُ زَيْدًا دَرَهْمًا ، فَإِنْ التَّبَسَّ لَزِمَكَ التَّرْتِيبُ مَخَافَةَ أَنْ يَلْتَبَسَ الْآخِذُ بِالْمَأْخُودِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا تَقُولُ فِي بَنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ : أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَهَكَذَا إِنْ تَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ تَقِيْمُ وَاحِدًا مِنْهَا مَقَامَ الْفَاعِلِ وَتَنْصِبُ الْبَاقِينَ هَذَا شَأْنُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي .

فَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ الْفِعْلُ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ كَ (قَامَ) وَ (جَلَسَ) لَمْ يَجْزِ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ بِهِ إِلَّا أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ الظَّرْفُ أَوْ الْمَصْدَرُ أَوْ حَرْفٌ جَزَّ فَحِينَئِذٍ تَبْنِيهِ عَلَى أَحَدٍ هَذِهِ .

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ وَغَيْرِ مُتَعَدٍّ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَإِلَى الْحَالِ وَالْغَرَضِ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَإِنَّهُ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ فَهُوَ أَخَذَتْ قِيَامًا ،

(١) الطُّئِبُ وَالطُّبُّ مَعًا : حَبْلُ الْخَبَاءِ وَالشَّرَاقِ وَنَحْوَهُمَا . انْظُرْ : مَادَّةُ (طَب) فِي

اللسان ٥٦٠/١

(٢) النَّعَزَ : فَرَأَى الْعَصَافِيرَ وَاحِدَتَهُ : نَعَزَةً . انْظُرْ : مَادَّةُ (نَعَزَ) فِي الْلسَانِ ٢٢٣/٥

وَأَمَّا الظرف فَإِنَّ الْفِعْلَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَكَانٍ وَزَمَانٍ ، وَأَمَّا الْحَالُ فَإِنَّكَ لَا تَفْعَلُ فَعْلًا إِلَّا وَأَنْتَ عَلَى حَالٍ .

وَأَمَّا الغرضُ فلا تَفْعَلُ فَعْلًا إِلَّا لِعَرَضٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنْ عَمِلَهُ سَاهِيًا أَوْ مَجْنُونًا ، وَلَا يَجُوزُ بِنَاءُ الْفِعْلِ عَلَى الْحَالِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَالْفَاعِلُ قَدْ يُضْمَرُ فَيَكُونُ مَعْرِفَةً وَالْحَالُ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ لَا يُنْتَبَى لِلْمَفْعُولِ ، لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ وَغُيِّرَ فَلَا يَجْتَمِعُ حَذْفُ وَبِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ .
وما تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ إِذَا نَقَلْتُهُ بِالْهَمْزَةِ فَقُلْتُ : أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا تَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ثُمَّ تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَإِذَا بَنَيْتُهُ لِلْمَفْعُولِ قُلْتُ : ضَرَبَ زَيْدٌ فَقَدْ صَارَ لَا يَتَعَدَّى .

وَأَكْثَرُ مَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى ثَمَانِيَةِ وَأَقْلَهُ إِلَى خَمْسَةِ ، فَإِنْ قُلْتُ : سِرْتُ بِزَيْدٍ فَرَسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ سِيرًا شَدِيدًا وَأَرَدْتُ أَنْ تَبْنِيَهُ لِلْمَفْعُولِ ، فَإِنَّكَ مَخِيرٌ عَلَى أَيِّهِمَا شِئْتَ فَأَبْنَيْتُهُ وَانْصَبْتُ مَا بَقِيَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَفْعُولٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ الْأَحْسَنَ تَقِيمَ (بِزَيْدٍ) مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ حَرْفَ جَرٍّ لَمْ تَرْفَعْ غَيْرُهُ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَلَّا تَقِيمَ أَحَدَ هَذِهِ الْمَذْكُورَةِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَتَضْمُرَ السَّيْرَ أَوِ الطَّرْقَ وَتَرْفَعُهُ وَتَنْصِبُ مَا بَقِيَ ، فَإِنْ كَانَ مَعَكَ مَفْعُولٌ صَحِيحٌ مَعَ أَحَدٍ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَمْ تَرْفَعْ غَيْرَ الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَةً فَتَرْفَعُ (زَيْدًا) لِأَخِيرٍ .

فَإِنْ قُلْتُ : سَمَّيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وَبَنَيْتُهُ لِلْمَفْعُولِ لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي عَلَى أَنْ تَقِيمَ عَمْرًا مَقَامَ الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ : يَجُوزُ أَنْ يَبْنِيَ الْفِعْلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ .

[باب كان وأخواتها]

وهي : كَانَ ، وَصَارَ ، وَأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَبَاتَ ، وَظَلَّ ، وَأَضْحَى ، وَطَفِقَ ، وما بَرَحَ ، وما انْفَكَّ ، وما دَامَ ، وما زَالَ ، وما فَتَى ، وَلَيْسَ ، وما كان في مَعْنَاهَا ، وَتَصَرَّفَ مِنْ أَفْعَالِهَا نحو : يَكُونُ ، وَيُصْبِحُ . فهذه الأشياءُ كُلُّهَا تَدْخُلُ على ما أَصْلُهُ ابتداءً وخبرٌ ، فَتَرْفَعُ المبتدأ ، وَتَنْصِبُ الخبرَ إِمَّا في اللفظ ، أَوْ في الموضع ، وَأَخْبَارُهَا تَجْرِي مَجْرَى أَخْبَارِ المبتدأ ، وَتُسَمَّى أَفْعَالُ العِبَارَةِ ، وَتَنْقُصُ عَنِ الأفعال ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَفْعَالًا حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ على المصدرِ كالأفعال ، وَمِنْ أَجْلِ هذا لَمْ يَكُنْ فاعِلُها ومفعولُها حَقِيقَيْنِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الفاعلَ في غَيْرِ هذا البابَ غَيْرُ المفعولِ ، وَها هُنَا هُمَا وَاحِدٌ ، وَأَيْضًا لَا يُتَنَبَّى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله ، فَأَمَّا نَصْبُ خَبَرِهَا فَهُوَ عَوَضٌ من دلالتها على المصدر .

و (كان) على خَمْسَةِ أَقْسَامٍ أَحَدُهَا : المبتدأ إلى الخبر ^(١) وَقَدْ ذُكِرَتْ .

والثاني : التامة وهي فِعْلٌ حَقِيقٌ ، وَلَا تُطَالِيكَ بخبرٍ كقوله : ﴿ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ ^(٢) وَإِنْ حَدَثَ ذُو عُسْرَةٍ .

الثالث : أَنْ يُضْمَرَ فِيهَا الشَّأْنُ وَلَا يَظْهَرُ ، وَلَا يَكُونُ خَبَرُهَا إِلَّا جُمْلَةً ، وَلَا يَعُودُ مِنَ الجُمْلَةِ عَائِدٌ إِلَى الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ هُوَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ فَاسْمُهَا مُضْمَرٌ ، وَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ وَقَائِمٌ خَبَرُهُ ، والجُمْلَةُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ كَانَ وَمِنْهُ قِرَاءَةُ ابنِ عامر ^(٣) ﴿ أَوَّلَ مَا يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ ^(٤) (فَ أَنْ يَعْلَمَهُ) مَبْتَدَأٌ وَآيَةٌ الْخَبَرُ ، وَاسْمُهَا مُضْمَرٌ .

(١) انظر في أقسام كان : شرح اللمع لابن برهان ٤٨/١ - ٥١ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٩/١

(٢) سورة البقرة ٢٨٠/٢

(٣) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله .. إمام أهل الشام في

القراءة توفي سنة ١١٨ هـ ، انظر : ترجمته في غاية النهاية ٤٢٣/١ - ٤٢٥

(٤) سورة الشعراء ١٩٧/٢٦ ، وانظر قراءة ابن عامر في السبعة لابن مجاهد ٤٧٣ ، والكشف

١٥٢/٢ ، والمبسوط في القراءات ٣٢٨ والقراءة هنا برفع آية .

والرابع : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً دَخُولُهَا كَحُرُوجِهَا كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ كَانَ قَائِمًا ، لَا تَعْمَلُ كَانَ شَيْئًا ، وَهَلْ يَكُونُ لَهَا فَاعِلٌ أَمْ لَا مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ فِيهَا إِضْمَارُ فَاعِلٍ ^(١) إِذِ الْفَعْلُ لَا يَخْلُو مِنْ ذَلِكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ لَمَّا كَانَتْ زَائِدَةً لَا عَمَلَ لَهَا لَمْ تَحْتَجْ إِلَى فَاعِلٍ ^(٢) .

الخامس : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَارَ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْأَمْعِدِ صَيْثًا ﴾ ^(٣) بِمَعْنَى صَارَ .

وَجَمِيعُهَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا وَعَلَيْهَا ، لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ إِلَّا مَا زَالَ ، وَمَادَامَ فَإِنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ (مَا) فِي (مَادَامَ) مَصْدَرِيَّةٌ وَالْمَصْدَرُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ ؛ وَلِأَنَّ (مَازَالَ) نَفْيٌ ، وَالنَّفْيُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ .

وَأَمَّا (لَيْسَ) فَهِيَ فِعْلٌ لَا تَتَّصِلُ الضَّمِيرُ بِهَا اتِّصَالَهُ بِالْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ لَسْتُ كَ (قُمْتُ) وَلَا تَتَصَرَّفُ ؛ لِأَنَّهَا تَنْفَى مَا فِي الْحَالِ ، فَأَشْبَهَتْ (مَا) ، وَوَزَنَهَا فِعْلٌ وَلَا يَكُونُ فِعْلٌ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ مَا عَيْنُهُ مُعْتَلَّةٌ ، وَلَا يَكُونُ فِعْلٌ إِذْ لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ يُسَكَّنْ .

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا بِلَا خِلَافٍ ، وَهَلْ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا أَمْ لَا ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُهُ ^(٤) ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَخَوَاتِ إِنْ أَوْ مِنْ أَخَوَاتِ كَانَ فَمَحَالٌ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَخَوَاتِ إِنْ ، لِجَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَى

(١) قال السيرافي : فاعلها ضمير المصدر الدال عليه الفعل ، كأنه قيل كان هو أى الكون . انظر

شرح السيرافي على سيبويه ٣٦٧/٢

(٢) قال ذلك الفارسي انظر : حاشية الإيضاح العضدى ٩٦

(٣) سورة مريم ٢٩/١٩

(٤) قال أبو حيان : وأما تقديم خبر ليس عليها ، فذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج ، وابن السراج ، والسيرافي ، وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث ، والجرجاني ، والسهيلي وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز ، وذهب قدماء البصريين ، والفراء ، وأبو علي في المشهور وابن برهان ، والزمخشري ، والأستاذ أبو علي إلى جواز ذلك واختاره ابن عصفور وروى أيضا عن السيرافي ، واختلف في ذلك عن سيبويه ، فنسب الجواز ، والمنع إليه ، وقال ابن جني في الخصائص عن المبرد خالف في ذلك البصريين والكوفيين . انظر : هذه الآراء وتخريجها الارتشاف ١٠٣٥/٢

اسمها ، وهذا لا يَجُوزُ في إنَّ ، فَبَقِيَ أَنْ تَكُونَ من أخوات كان ، و (كان) يتقدّم خبرها عليها تقول : قائما كان زيدٌ ، ومنهم مَنْ لا يُجيزُهُ ، وَيَقُولُ : لما لم تتصرف في نفسها لم تتصرف في معمولها .

ولا يخلو اسمُ كانَ وَخَبَرُها مِنْ أَنْ يَكُونَا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ نَكِرَتَيْنِ ، أَوْ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ؛ فَإِنْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ نَكِرَتَيْنِ كُنْتَ مَخِيرًا أَيُّهُمَا شِئْتَ جَعَلْتَهُ الاسمَ ، وَجَعَلْتَ الآخرَ الْخَبَرَ تَقُولُ : كان زيدٌ أَخَاكَ ، وكان زيدٌ أَخُوكَ ومثله قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ^(١) نَصَبُ (حُجَّتَهُمْ) أَجُودُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا : أَنَّ النفيَ يَتَنَاوَلُ الْأَخْبَارَ ، وَحُجَّتَهُمْ نَفْيٌ . والثاني : أَنَّ (أَنْ قَالُوا) يُجْرَى مُجْرَى المضمر من قِيلَ أَنَّهُ لا يُوصَفُ ، والمضمرُ أُعْرِفُ المعارفَ ، فَلِهَذَا جُعِلَ (أَنْ قَالُوا) الاسمَ ، و(حُجَّتَهُمْ) الخبر .

فَأَمَّا أَنْ يَجْعَلَ الاسمَ نَكْرَةً ، والخبرَ مَعْرِفَةً ، فَهَذَا عَكْسُ مَا يَجِبُ ، ولا يَجُوزُ إِلَّا في ضَرُورَةِ الشعرِ قال الشاعر :

[الوافر]

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَاضْبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا ^(٢)

(١) سورة الحاثية ٢٥/٤٥

(٢) البيت للقطامي في الديوان ٣١ وهو منسوب أيضا في الكتاب ٢٤٣/٢ ، واللمع لابن جني ١٢٠ ، والحلل لابن السيد ٥١ ، وشواهد المغنى للسيوطي ٨٤٩/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٩١/١ ، وشفاء العليل ٣١٧/١ ، ٨٣١/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٦/١ ، ٤٢٩/٣ ، والأصول ٨٣/١ ، والنهاية لابن الحجاز ٧٢٤/٣ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١٨٦/١ ، والخزانة ٢٨٥/٩ ، ٢٨٦ ، ٣٦٧/٢ ، ٣٦٨ وكشف المشكل ٥٣٩/٢ ، وجمل الفراهيدي ١٢١ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٢٤ ، والإيضاح ٦٣ ، والدرر اللوامع ٨٨/١ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، وبلا نسبة في الهمع ١١٩/١ ، والإيضاح العضدي ٩٩ ، والجمل للزجاجي ٤٦ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣٩٨/١ ، ٢٠٧/٤ ، والمستوفى لابن فرحان ٢٢٢/١ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ١٩٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٠ ، والأشمونى ١٧٣/٣ ، ومغنى اللبيب ٤٥٣/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٥٣/١ ، ١٢٤/٢ ، وشرح الجمل لابن هشام ١٤٠

فَأَمَّا قَوْلُهُ :

[الوافر]

كَأَنَّ سَلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ ^(١)
فَفِي ذَلِكَ خَمْسَةُ أَوْجِهَ : أَحَدُهَا أَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ أَنْ يُجْعَلَ اسْمُهَا نَكْرَةً
وَحَبْرُهَا مَعْرِفَةً لِأَنَّ الْعَسَلَ وَالْمَاءَ نَوْعَانِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَعْرِيفِ النِّوعِ وَتَنْكِيرِهِ
فَلِذَلِكَ جَازٌ .

والثاني : أَنَّكَ تُضْمِرُ فِي كَانَ الشَّانَ وَالْقِصَّةَ ، وَيَكُونُ (مِزَاجُهَا) مَبْتَدَأً ،
وَعَسَلُ الْخَبْرِ ، و(مَاءً) عَطْفٌ عَلَى الْعَسَلِ .

الثالث : أَنَّكَ تُضْمِرُ فِي كَانَ السَّلَافَةَ ، وَتَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا مَضَى فِي
إِضْمَارِهِ الشَّانَ ، وَالْأَجُودُ أَنْ تَقُولَ : يَكُونُ يَرْجِعُ إِلَى السَّلَافَةِ .

الرابع : أَنَّكَ تَرْفَعُ مِزَاجُهَا ، وَتَنْصِبُ عَسَلًا عَلَى خَبْرٍ كَانَ ، وَتَرْفَعُ
(مَاءً) بِفِعْلِ آخِرِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَخَالَطَهَا مَاءً .

الخامس : أَنْ تَكُونَ (كَانَ) زَائِدَةً ، فَيَكُونُ (مِزَاجُهَا) مَبْتَدَأً ، و(عَسَلٌ)
خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ و(مَاءً) عَطْفٌ عَلَى الْخَبْرِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ؛ لِأَنَّهَا خَبْرُ
(كَانَ) .

(١) البيت منسوب لحسان بن ثابت في الديوان ٧١ ، والكتاب ٤٩/١ ، ٩٢/٤ ، والجمل
للزجاجي ٤٦ ، والمقتضب ٩٢/٤ ، والحلل لابن السيد ٤٦ ، وشواهد المغنى للسيوطي ٨٤٩/٢ ،
وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ٣٦ ، وشفاء العليل ٣١٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ٤/
١٩٣ ، ٢٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٦/١ ، والأصول ٦٧/١ ، ٨٣ ، والحجة لابن خالويه
١٧١ ، والنهاية لابن الخباز ٤٤١/٢ ؛ ٦٨٧/٣ ، ٧٢٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٠ ،
وشرح أبيات سيويه للنحاس ٥٧ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١٨٦/١ ، وشرح كتاب سيويه
للسيرافي ٣٧٦/٢ ، والأشباه والنظائر ٣٢٧/١ ، والخزانة ٢٢٤/٩ ، ٢٣١ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ،
٢٨٧ ، ومعنى اللبيب ٤٥٣/٢ ، ٦٩٥ ، والإفصاح ٦٢ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، ٩٣ ، والدرر اللوامع
٨٨/١ ، والكامل للمبرد ١٢٦/١ ، والتنبيه لابن برى ٢٠/١ ، والروض الأنف ١٠٧/٤ ، واللسان
(سبأ) ١٩٠٨/٣ ، و(رأس) ١٥٣٥/٣ ، وبلا نسبة في المقتصد ٤٠٤/١ ، وإعراب القرآن للنحاس
١٨٧/٢ ، وجمل الفراهيدي ١٢١ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٢٠ ، وشرح جمل الزجاجي
لابن عصفور ٤٠٥/١

وَجَمِيعُ أَخَوَاتِ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ لَهَا خَبْرًا ، وَأَنْ تَجْعَلَهَا التَّامَّةَ إِلَّا
لَيْسَ فَلَا تَكُونُ إِلَّا نَاقِصَةً ، فَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ نَاقِصًا : أَمْسَى زَيْدٌ قَائِمًا إِذَا
أَتَى عَلَيْهِ الْمَسَاءُ ، وَهَذِهِ حَالُهُ ، فَإِنْ قُلْتَ : أَمْسَيْنَا وَأَصْبَحْنَا كَانَتْ تَامَةً غَيْرَ
مُفْتَقِرَةٍ إِلَى خَبَرٍ ، وَمَعْنَى الْكَلَامِ دَخَلْنَا فِي الْمَسَاءِ وَالصَّبَاحِ فَهَذَا جُمْلَةٌ
مَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْبَابُ .

* * *

[باب (ما)]

هى فى الكلام على ضَرْيَيْنِ : اسمٌ وَحَرْفٌ ، فكونُها اسمًا على خَمْسَةِ أقسامٍ تعجُّبًا كقولك : ما أَحْسَنَ زيدًا ، واستيفهًا : ما عِنْدَكَ ، وَشَرْطًا وَجزاءً : ما تَفْعَلُ أَفْعَلُ ، ونكرةٌ مَوْصُوفَةٌ ﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ ﴾ ^(١) ، وبمعنى الذى ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾ ^(٢) .

وَكونُها حرفًا على أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : كافتةٌ عَنِ العملِ ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ^(٣) و ﴿ رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٤) فَقَدْ كَفَّتْ إِنْ وَرُبَّ عَنِ العملِ ، وَمُضَدَّرِيَّةٌ ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ ^(٥) أَيْ بِتَكْذِيبِهِمْ و ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ ^(٦) و (ما) فى قولك : ما خَلَا وَمَا عَدَا مُضَدَّرِيَّةٌ .

الثالث : تكونُ زائدةً وهى على أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ، عوضٌ من مَحذُوفٍ تَقُولُ الناسُ : أَمَا لَا وَكَانَ الْأَصْلُ : أَفْعَلُ هَذَا إِنْ كُنْتُ لَا تَفْعَلُ غَيْرُهُ ، فحذفُ (كان) وما يتصلُ بها ، وَعَوَّضٌ من الجميعِ ما . الثاني : يَلْزَمُ بِدُخُولِهَا الْفِعْلُ النُّونُ كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا تَرِينٌ ﴾ ^(٧) الثالث : تَدْخُلُ لِيَلِىَ ما تَدْخُلُ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ يَلِيهِ قَبْلَ دُخُولِهَا نحو : حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ ، وَإِذَا ما تَذْهَبُ أَذْهَبَ ، فَإِذَا وَحَيْثُ تَلِيهِمَا الْجُمْلُ ، وَيَكُونُ مَوْضِعُهُمَا جَزًّا ، ولَمَّا دخلت (ما) صَارَ مَوْضِعُهُمَا جَزْمًا بِالْشَرْطِ ، وَلَوْلَا (ما) لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ .

الرابع : أَنْ تَدْخُلَ زائدةً مؤكدةً كقوله تعالى : ﴿ فِيمَا نَقُصُّهُمْ ﴾ ^(٨) .

(١) سورة البقرة ٢٦/٢

(٢) سورة النحل ٩٦/١٦

(٣) سورة النساء ١٧١/٤

(٤) سورة الحجر ٢/١٥

(٥) سورة البقرة ١٠/٢

(٦) سورة البقرة ٣/٢

(٧) سورة مريم ٢٦/١٩

(٨) سورة النساء ١٥٥/٤

القسم الرابع : مِنْ كَوْنِهَا حَرْفًا أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً وَهُوَ الْغَرَضُ فِي هَذَا
الباب ، وقد اختلف العربُ فيها فَأَهْلُ الْحِجَازِ يُعْمَلُونَهَا عَمَلَ لَيْسَ إِذَا تَقَدَّمَ
الاسْمُ وتأخر الخبرُ ، وَلَمْ تَدْخُلْ إِلَّا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ رَفَعْتَ ، لِأَنَّهَا
مُشَبَّهَةٌ بِلَيْسَ ، فَلَمْ تَقَوَّ عَلَى مَا تَقَوَّى عَلَيْهِ لَيْسَ ، وَقَدْ جَاءَ فِي لُغَيْهِ (١)
نَصْبُ الْخَبَرِ إِذَا تَقَدَّمَ ، وَهَكَذَا تَرَفَّعَ إِنْ فَصَلْتَ يَالَا بَيْنَ الْاسْمِ وَالْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهَا
تَصِيرُ حِينَئِذٍ إِعْجَابًا ، وَهُمْ أَعْمَلُوهَا تَشْبِيهًا بِلَيْسَ ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْإِثْنَاءِ
وَالْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهَا تَبْقَى مَا فِي الْحَالِ فَإِذَا عَادَ إِلَى الْإِيجَابِ زَالَ الشُّبُه .

وعلى هذه اللغة لا تلى (ما) الأفعال ؛ لِأَنَّ فِعْلًا لَا يَلِي فِعْلًا ؛ فَإِنَّهَا تُشَبَّهُ
بِلَيْسَ فَتَقُولُ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا عَمْرُو مُنْطَلِقًا ، فَتَعْطِفُ الْاسْمَ عَلَى الْاسْمِ ،
وَالْخَبَرَ عَلَى الْخَبَرِ ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ مُنْطَلِقًا ، فَتَعْطِفُ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ،
فَإِنْ قُلْتَ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا عَمْرُو لَمْ يَجُزْ حَتَّى تَقُولَ إِلَيْهِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ : مَا
أَبُو زَيْنَبٍ قَائِمًا وَلَا مَقِيمَةً أُمُّهَا لِأَنَّهُ لَا عَائِدَ فِي الْجُمْلَةِ إِلَى الْاسْمِ ، إِنَّمَا الْعَائِدُ
فِيهَا إِلَى الْمُضَافِ إِلَى اسْمِهَا .
فَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

[البسيط]

..... وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ (٢)

(١) ذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر إذا تقدم فتقول : ما قَائِمًا زَيْدٌ وقال الجرمي : هي لغة
وحكى مامسيثا مَنْ أَغْتَبَ . انظر : الارتشاف ١٠٥٨/٢ - ١٠٥٩ .
(٢) هذا جزء من بيت وقامه :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

والبيت للفرزدق في الديوان ٢٢٣ ، والكتاب ٦٠/١ ، والمقرب ١١٢ ، والحلل لابن السيد
٣١٦ ، وشواهد المغنى للسيوطي ٢٣٧/١ ، ٢٨٢/٢ ، والفصول الخمسون ٢٠٨ ، وشرح الكافية
للرضي ١٨٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٩٥/١ ،
٤٣٣ ، والنهاية لابن الحجاز ٦٩٧/٣ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، وشرح أبيات سيويه للنحاس ١٠٦ ،
والتصريح ١٩٨/١ ، والجنى الداني ١٩٨ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ، والأشباه والنظائر ٢٧٨/١ ، والخزانة ٤/٤
١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ومعنى الليب ٨٢/١ ، ٣٦٣/٢ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ ، وتذكرة النحاة ٤٦٦ ، =

فيحتمل (مثلهم) أَوْجَهَا أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ نَصَبًا عَلَى الظَّوْفِ أَوْ تَكُونَ
حَالًا كَأَنَّهُ قَالَ : مافى الدنيا ، فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ الْحَبَرُ الْمَقْدَّرُ ، وَيَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ ، أَوْ يَكُونَ لَمَّا كَانَ الشَّاعِرُ تَمِيمًا سَمِعَ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ
يَنْصِبُونَ الْحَبَرَ ، وَظَنَّ أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ مُقَدِّمًا أَيْضًا ، فَغَلِطَ عَلَى لُغَةٍ غَيْرِهِ ،
وهذا الغلطُ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ عَلَى الشَّاعِرِ .

وَبَنُو تَمِيمٍ يَرْفَعُونَ مَا بَعْدَهَا بِالْإِتِّدَاءِ وَالْحَبَرِ كَهَلٍّ ، وَلَوْلَا وَهْيُ أَقْبَسُ
اللُّغَتَيْنِ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ ، وَمَا كَانَ هَذِهِ صُورَتُهُ لَمْ يَعْمَلْ ؛
لِأَنَّ عَامِلَ الْأَسْمِ غَيْرَ عَامِلِ الْفِعْلِ وَمُحَالٌّ أَنْ يَكُونَ سِوَاءً ، فَمَنْ نَصَبَ الْحَبَرَ
جَازَ أَنْ يُدْخَلَ الْبَاءُ عَلَيْهِ فَيَقُولُ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وَلَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ لَشَيْئَيْنِ
أَحَدُهُمَا أَنَّ الْحَبَرَ قَدْ بَعُدَ عَنِ النَّفْيِ وَالثَّانِي لِئَلَّا يَدْخُلَ دَاخِلٌ فَلَا يُشْمَعُ
النَّفْيُ ، فَإِذَا سَمِعَ الْبَاءَ فِي (بَقَائِمٍ) عَلِمَ أَنَّ الْكَلَامَ نَفْيٌ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ^(١) فَالنَّصَبُ لَا غَيْرَ ، وَ﴿ مَا هُتَ
أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ^(٢) بِالنَّصَبِ وَالرَّفْعِ ^(٣) ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الثَّانِي وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي
الْأَوَّلِ لِئَلَّا يُخَالَفَ خَطُ الْمَصْحَفِ ، فَإِنَّهَا مَكْتُوبَةٌ (بَشَرًا) بِالْفِ وَلَيْسَ
اِخْتِلَافُهُمْ فِي الثَّانِي مُخَالَفًا ، لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ لَا صُورَةَ لَهَا فِي الْكِتَابَةِ قَالَ
سَيَبَوِيه ^(٤) : لَا يَقْرَأُهَا بِالرَّفْعِ إِلَّا مَنْ جَهِلَ كَيْفَ هِيَ فِي الْمَصْحَفِ .

= والمسائل المنشورة ١٨٣ ، والاقتراح للسيوطي ٦٧ ، والدرر اللوامع ٩٥/١ ، والنكت للأعلم ١/
١٩٥ ، وبلا نسبة في شفاء العليل ٣٠٠/١ ، والبيان لابن الأنباري ٣١٢/٢ ، وشرح عيون الإعراب
١٠٧ ، وأوضح المسالك ٢٨٠/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٣/١ ، والهمع ١٢٤/١ ،
والمسائل الحلبيات ١٩٤ ، والمساعد ٥٠١/١

(١) سورة يوسف ٣١/١٢

(٢) سورة المجادلة ٢/٥٨

(٣) قال ابن مجاهد : قوله : ﴿ مَا هُتَ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ قرأ عاصم في رواية المفضل : ﴿ مَا هُتَ
أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ رفعا . ولم يختلف في أن الحرف نصب في لفظ حفص : ﴿ مَا هُتَ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ولم
يروه عن عاصم غيره . وقرأ الباقر : ﴿ مَا هُتَ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ نصبا . انظر : السبعة لابن مجاهد
٦٢٨ ، والبحر المحيط ٢٣٢/٨

(٤) انظر : الكتاب ٥٩/١

[باب إن وأخواتها]

وهي : إن ، ولكن وهما يُغَيَّرَانِ اللَّفْظَ دُونَ الْمَعْنَى ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ وهي تُغَيَّرُ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى ، وَتَجْتَمِعُ الْخَمْسَةُ فِي أَنَّهَا تَنْصِبُ الْأِسْمَ ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَإِنَّمَا عَمِلْتُ ذَلِكَ تَشْبِيهًا بِالْفِعْلِ ، وَوَجْهُ شَبْهِهَا بِالْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنْ طَرِيقِ اللَّفْظِ وَالثَّانِي مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى ، فَالْلَفْظُ أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَافٍ فَمَا زَادَ فَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ كَضَرَبَ ، وَالْمَعْنَى أَنَّ مَعْنَى (إِنَّ) حَقَّقْتُ ، وَلَكِنْ اسْتَدْرَكْتُ ، وَ (كَأَنَّ) شَبَّهْتُ ، وَلَيْتَ : تَمَنَيْتُ ، وَلَعَلَّ : تَرَجَّيْتُ .

وَلَمْ يَخْلُ مِنْ أَنَّ تَرْفَعُ الْأَسْمِينَ أَوْ تَنْصِبُهُمَا ، أَوْ تَرْفَعُ الْأَوَّلَ وَتَنْصِبُ الثَّانِي ، أَوْ تَنْصِبُ الْأَوَّلَ وَتَرْفَعُ الثَّانِي ، فَلَمْ تَرْفَعْهُمَا ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَكُونُ لَهُ فَاعِلَانِ ، وَلَمْ تَنْصِبْهُمَا ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَرْفُوعٍ ، وَلَمْ تَرْفَعِ الْأَوَّلَ ؛ لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلُ قَدْ يُضْمَرُ فِي الْفِعْلِ ، فَكَانَ يَجِيءُ مِنْ هَذَا أَنَّ يُضْمَرَ الْفَاعِلُ فِي إِنَّ ، وَهِيَ حَرْفٌ ، وَالْحَرْفُ لَا يُضْمَرُ فِيهِ ، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا أَنَّ تَنْصِبُ الْأَوَّلَ وَتَرْفَعُ الثَّانِي فَإِنَّ مُشَبَّهَةً بِفِعْلِ قُدِّمَ مَفْعُولُهُ عَلَى فَاعِلِهِ كَضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْأَفْعَالِ ، وَلَيْسَتْ أَفْعَالًا أَنَّ خَبَرَهَا يَكُونُ جُمْلَةً ، وَهُوَ فَاعِلُهَا ، وَالْفَاعِلُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً ، لِأَنَّهُ قَدْ يُضْمَرُ ، وَالْمُضْمَرَاتُ كُلُّهَا مَعَارِفٌ ، وَالْجُمْلُ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكَرَاتٍ ؛ لِأَنَّ بِهَا تَقَعُ الْفَائِدَةُ ، وَلِأَنَّ الْفَاعِلَ مِثْلَ الْإِبْتِدَاءِ ، فَكَمَا أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَا يَكُونُ جُمْلَةً فَكَذَلِكَ الْفَاعِلُ .

وَخَبَرُ هَذِهِ الْحُرُوفِ كَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَيَكُونُ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا مَعْرِفَتَيْنِ وَنَكِرَتَيْنِ كَالْمُبْتَدَأِ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا عَلَيْهَا ، لِأَنَّهَا حُرُوفٌ ، وَالْحُرُوفُ لَا تَنْصَرِفُ .

فَأَمَّا خَبِيرُهَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى اسْمِهَا ^(١) لَمَّا ذَكَرْنَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ، أَوْ حَرْفَ جَرٍّ وَإِنَّمَا جَاَزَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مُرَادٌّ فِي الْمَعْنَى ، وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ فَيَجُوزُ : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَلَا يَجُوزُ : إِنَّ قَائِمًا زَيْدًا عَلَى مَا مَضَى ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّمَا جَاَزَ الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ ؛ لِأَنَّ (إِنَّ) لَا تَعْمَلُ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ فِيهِ الْاسْتِقْرَارُ ، فَقَالُوا عَلَى هَذَا : فَلَوْ فُصِّلَ بِالْفِعْلِ فَقِيلَ : إِنَّ قَامَ زَيْدًا فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْفِعْلِ ، فَلَا يَلِيهَا الْأَفْعَالُ .

وَقَدْ تَدَخَّلَ اللَّامُ عَلَى خَبِيرِ (إِنَّ) وَدُخِلَتْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ^(٢) أَحَدُهَا : أَنْ تَدَخُلَ عَلَى الْخَبَرِ كَقَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٍ ، أَوْ عَلَى فَضْلَةٍ قَبْلَ الْخَبَرِ كَقَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ، وَلَوْ قُلْتَ : قَائِمٌ لَفِي الدَّارِ لَمْ يَجْزِ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ خَبِيرًا بَعْدَ خَبِيرٍ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَدَخُلَ عَلَى الْاسْمِ إِذَا فَصَلَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ كَقَوْلِكَ : إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا ، وَإِنَّمَا لَمْ تَلِ إِنَّ اللَّامَ ، وَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ تَلِيهَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا لَامُ الْابْتِدَاءِ ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمَا حَرْفَا توكِيدٍ فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ تَأْكِيدَيْنِ .
فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ قَالُوا : أَتَوْنِي كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ فَإِنَّمَا جَاَزَ هَذَا ؛ لِأَنَّ فِي (أَجْمَعِينَ) فَائِدَةً لَيْسَتْ فِي كُلِّهِمْ ، لِحَوَازِ أَنْ تُرِيدَ بِكُلِّهِمْ الْأَكْثَرَ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَوْتَيْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٣) وَلَمْ تُؤْتَ مَمْلَكَةً سُلَيْمَانَ وَلَا مَالًا لِلرِّجَالِ ، فَإِذَا قَالَ أَجْمَعُونَ زَالَ اللَّبْسُ .

فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ تَقُولُ : أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ أَبْصَعِينَ ، فَقَدْ زَالَ اللَّبْسُ بِالثَّانِي قِيلَ مَعْنَى : أَكْتَعِينَ أَبْصَعِينَ كَمَعْنَى كُلِّهِمْ وَلَكِنَّهَا فَضْلٌ تَأْكِيدٌ .

(١) انظر : التصريح ٢١٤/١ ، والمساعد ٣٠٩/١ ، والارتشاف ١٠٩٨/٢

(٢) انظر في الحديث عن هذه اللام : الجنى الدانى ١٢٨ ، وشرح الجمل لابن

عصفور ٤٢٩/١ ، والمعنى ٢٢٨/١ ، والارتشاف ١١١٣/٢ - ١١١٤

(٣) سورة النمل ٢٣/٢٧

ولا يجوزُ دُخُولُ اللَّامِ على بَقِيَّةِ أَخَوَاتٍ إِنَّ لِرِزْوَالٍ معنى الابتداء بالتشبيه
والتمنى والترجى ، فَأَمَّا (لَكِنَّ) فَلَا تَدْخُلُ اللَّامُ عليها ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَغْيِرُ
المعنى لِأَنَّ اللَّامَ تَقْطَعُ مَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا ، وَ (لَكِنَّ) لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ
فَلَوْ أَدْخَلْتَ اللَّامَ لَقَطَعْتَ ، لِأَنَّ النِّيَّةَ فِي اللَّامِ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ إِنَّ .

فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسْمِ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا قَبْلَ الْخَبَرِ فَقُلْتَ : إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا
قَائِمَانِ فَالنَّصْبُ جَيِّدٌ ، وَلَا بُدَّ عَلَى هَذَا مِنْ تَشْنِيَةِ الْخَبَرِ (١) .

وَالرَّفْعُ جَائِزٌ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ (عَمْرُو) مُبْتَدَأً وَ (قَائِمٌ) خَبَرُهُ ،
وَقَدْ حَذَفَتْ خَبَرَ إِنَّ . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ (قَائِمٌ) خَبَرَ إِنَّ ، وَعَمْرُو مَعْطُوفٌ
عَلَيْهِ فَقَدْ دَخَلَ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالصَّابِقُونَ ﴾ (٢) .

فَإِنْ وَصَفْتَ قَبْلَ الْخَبَرِ لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، فَإِنْ عَطَفْتَ بَعْدَ الْخَبَرِ
فَلَكَ فِي الْمَعْطُوفِ وَجْهَانِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ .

فَأَمَّا الرَّفْعُ فِي الْخَمْسَةِ فَعَلَى الْمَضْمَرِ فِي الْخَبَرِ ، وَالْأَجُودُ أَنْ تَوَكَّدَهُ ،
وَالنَّصْبُ فِي الْخَمْسَةِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ عَلَى اسْمِ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ
فِي إِنَّ وَلَكِنْ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ تَعْطِفَهُ عَلَى مَوْضِعِ إِنَّ وَاسْمِهَا ؛ لِأَنَّهُمَا
لَا يُزِيلَانِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْآخَرُ قَدْ زَالَ مَعْنَى مَعَهُنَّ بِالْتَّمَنِ والترجى
والتشبيه .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ
يَمْدُودٌ ﴾ (٣)

(١) انظر في مسألة العطف على اسم إن : شـرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢ ، والارتشاف

١١٣٨/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٨٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٢١/١

(٢) سورة المائدة ٦٩/٥

(٣) سورة لقمان ٢٧/٣١

فَإِنَّهُ يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ^(١) ، فَمَنْ نَصَبَهُ عَطَفَهُ عَلَى اسْمِ إِنْ ، وَمَنْ رَفَعَهُ جَعَلَ (البحر) مبتدأ و (يُمَدُّه) خَبَرُهُ جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَوْضِعِ إِنْ لِزَوَالِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَا عَلَى الْمَضْمَرِ فِي الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ الْأَقْلَامَ لَيْسَ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ .

فَأَمَّا الْوَصْفُ بَعْدَ الْخَبَرِ فَلَكَ فِيهِ وَجْهَانِ أَيْضًا الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ ، فَأَمَّا الرِّفْعُ فَعَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمَضْمَرِ فِي الْخَبَرِ أَوْ عَلَى خَبَرِ إِبْتِدَاءٍ مَحذُوفٍ .
وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ أَيْضًا عَلَى اسْمِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ ، وَعَلَى تَقْدِيرِ :
أَغْنَى ، وَقَدْ قُرِئَتْ ﴿ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ ﴾ ^(٢) وَعَلَامُ الْغُيُوبِ ^(٣) .

وَالتَّأْكِيدُ مِثْلُ الصِّفَةِ إِلَّا أَنَّهُ يُنْقَضُ مِنْ وَجْهَيِ النَّصْبِ وَجْهًا ، وَهُوَ إِضْمَارُ أَغْنَى ، لِأَنَّ (أَجْمَعِينَ) لَا تَتْلَى الْعَوَامِلَ ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا تَابِعَةً وَذَلِكَ قَوْلُكَ : إِنَّ إِخْوَتَكَ فِيهَا أَجْمَعِينَ وَأَجْمَعُونَ فَالرِّفْعُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَاضِيَيْنِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى إِخْوَتِكَ ، وَقَدْ تَكُونُ إِنْ بِمَعْنَى نَعَمْ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى اسْمٍ وَلَا خَبَرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَاحِرَيْنِ ﴾ ^(٤) فَهَٰذَا مَبْتَدَأٌ ، وَ (سَاحِرَانِ) خَبَرُهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ تُقْلَبَ الْيَاءُ أَلْفًا مِنْ هَٰذَيْنِ عَلَى لُغَةِ بَلْعَرِثِ بْنِ كَعْبٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا مَضْمُرًا وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ خَبَرُهَا قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) قَالَ ابْنُ مَجَاهِدٍ : وَاخْتَلَفُوا فِي رَفْعِ الرَّاءِ وَنَصْبِهَا مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ وَالْبَحْرُ يُمَدُّهُ ﴾ فَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحْدَهُ (وَالْبَحْرُ) نَصْبًا وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (الْبَحْرُ يُمَدُّهُ) رَفْعًا . انْظُرْ : السَّبْعَةُ لِابْنِ مَجَاهِدٍ ٥١٣ ، وَالْكَشَفُ ١٨٩/٢ ، وَالنَّشْرُ ٣٤٧/٢ ، وَالْمَبْسُوطُ ٣٥٣ ، وَالْحِجَّةُ لِابْنِ خَالَوَيْهِ ٢٨٦

(٢) سُورَةُ سَبَأٍ ٤٨/٣٤

(٣) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ : وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ عَلَامُ بِالرَّفْعِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ خَبَرُ ثَانٍ وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الزَّجَاجِ قَالَ : هُوَ رَفْعٌ لِأَنَّهُ تَأْوِيلُ : قُلْ رَبِّي عَلَامُ الْغُيُوبِ وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : رَفْعٌ مَحْمُولٌ عَلَى مَحَلِّ إِنْ وَاسْمِهَا أَوْ عَلَى الْمُسْتَكْنَى فِي يَقْذِفُ أَوْ خَبَرِ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ . وَقَرَأَ عَيْسَى وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ وَأَبُو حَيَّوَةَ .. عَلَامُ بِالنَّصْبِ فَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ صِفَةُ لَرَبِّي ، وَقَالَ الرَّازِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةٍ بَدَلٌ .
انْظُرْ : الْبَحْرُ ٢٩٢/٧

(٤) سُورَةُ طه ٦٣/٢٠

[مجزوء الكامل]

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ ، وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ (١)

بمعنى : نَعَمْ ، والهَاءُ للسكت .

والفَرْقُ بَيْنَ إِنَّ المكشورة وَأَنَّ المفتوحة (٢) أَنَّ (إِنَّ) وما بعدها جُمْلَةٌ والدليل عَلَيْهِ وَضَلُّهُمُ الذی بها فی قوله تعالى : ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ (٣) وصلة الذی لا تكون مُفْرَدًا ، وَأَمَّا المفتوحة فَهِيَ وما بعدها فی تَقْدِيرِ مُفْرَدٍ تَقُولُ : أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ تَقْدِيرُهُ : أُرِيدُ قِيَامَكَ .

فَأَمَّا الموضع الذی تكسرُ فيه (إِنَّ) وَتُفْتَحُ ، فَتُكْسَرُ فی ثلاثة مواضع مبتدأة ؛ لِأَنَّ المفتوحة لَا يَبْتَدَأُ بها لجواز أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا إِنَّ ، وهم لا يَجْمَعُونَ بَيْنَ حَرْفِي تَأْكِيدٍ لَا سِيَّمَا واللفظُ واحدٌ ، وَتُكْسَرُ إِذَا وَقَعَ فی آخرها اللَّامُ ، أَوْ دَخَلَتْ على اسمِها إِذَا فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فی قَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وَإِنَّ فی الدار لَزَيْدًا ، وَتَقُولُ : ظَنَنْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وَلَوْلَا اللَّامُ لَفَتَحْتَ إِنَّ ، وَتُكْسَرُ إِذَا وَقَعَتْ حِكَايَةً بَعْدَ القَوْلِ تقول : قَالَ زَيْدٌ إِنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ قَالَ الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ ﴾ (٤)

وَتُفْتَحُ (أَنَّ) فی كُلِّ مَوْضِعٍ يَقَعُ محلها أَمَّا الاسمُ أَوْ الفعلُ تَقُولُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَاكْرَمْتُكَ فهذا موضعُ الاسمِ ثُمَّ تَقُولُ : لَوْلَا أَنْتَ جِئْتَنِي فَتُفْتَحُ أَنَّ .

(١) البيت منسوب لعبيد الله بن قيس الرقيات . في الديوان ٢٨ ، والخزانة ٢١٣/١١ ، ٢١٦ ، واللسان (أنن) ٣١/١٣ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ١٢٦/١ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٥١/٣ ، وابن يعيش ٦/٨ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٣ ، والمغنى لابن هشام ٣٨/١

(٢) انظر في الفرق بين الاثنين والمواضع التي تكسر فيها همزة إن وتفتح . الارتشاف ١١٠٧/٢ - ١١١٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٢/١ - ٣٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٩/١ - ٤٦٠ ، والأصول ٢٦٢/١ - ٢٦٥ ، والأشمونى ٢٧٣/١

(٣) سورة القصص ٧٦/٢٨

(٤) سورة آل عمران ٤٢/٣

وَتَقُولُ : لَوْ جِئْتَنِي لِأَكْرَمْتُكَ فهذا مَوْضِعُ الْفِعْلِ ثُمَّ تَقُولُ : لَوْ أَنَّكَ جِئْتَنِي ، فَكُلُّ مَوْضِعٍ وَقَعَ إِمَّا الْأِسْمَ أَوْ الْفِعْلَ فَهِيَ الْمَفْتُوحَةُ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ وَقَعَ الْأَمْرَ الْإِسْمَ وَالْفِعْلَ جَمِيعًا فِي مَوْضِعِهَا كَانَتْ الْمَكْسُورَةُ تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ثُمَّ تَحْذِفُهَا فَتَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ وَقَامَ زَيْدٌ .

وَأَمَّا إِنْ الْخَفَفَةُ الْمَكْسُورَةُ فَتَقَعُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : تَقَعُ زَائِدَةٌ فِي قَوْلِهِ :
[الوافر]

فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ (١)

وبمعنى ما النافية تَقُولُ : إِنْ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ (٢) وللجزاء : إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ .

وَمُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (٣) فَإِذَا كَانَتْ مُخَفَّفَةً فَلَكَ الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ تَقُولُ : إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ وَإِنْ زَيْدٌ ، فَإِذَا أَعْمَلْتَهَا لَمْ يَلْزَمْكَ إِدْخَالُ اللَّامِ فِي خَبَرِهَا ، وَإِذَا لَمْ تَعْمَلْ لَزِمَكَ إِدْخَالُ اللَّامِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَافِيَةِ .

وَأَمَّا أَنْ الْمَفْتُوحَةُ الْمُخَفَّفَةُ فَلَهَا أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ : زَائِدَةٌ مَعَ لَمَّا وَلَوْلَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ ﴾ (٤) ، ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ ﴾ (٥) وبمعنى (أَيَّ) فِي

(١) هذا جزء من بيت وتماه :

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَ

والبيت منسوب لفروة بن مسيك في الكتاب ١٥٣/٣ ، والخزانة ١١٢/٤ ، ١١٥ ، وشرح شواهد المغني ٨١/١ ، واللسان (طوب) ٥٥٤/١ ، ومعجم شواهد النحو ١٧٠ ، ٦٥٦ ، ونسبه أيضا للكيميت وبلا نسبة في الكامل للمبرد ٣٤١/١ ، والخصائص ١٠٨/٣ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والهمع ١٢٣/١

(٢) سورة الملك ٢٠/٦٧

(٣) سورة الطارق ٤/٨٦

(٤) سورة العنكبوت ٣٣/٢٩

(٥) سورة الصافات ١٤٣/٣٧

قوله ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمْسُوا﴾ ^(١) بمعنى أئى امشوا ، وناصبه للفعل :
أريد أن تقوم ، ومُخَفَّفَةٌ من الثقيلة فى قول الشاعر :

[البسيط]

فى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ ^(٢)
فإذا كانت مُخَفَّفَةٌ من الثقيلة فَلَا بُدَّ مِنْ إِعْمَالِهَا مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا تَطَالِبُ بِمَا
بَعْدَهَا من وجهين من حيث يطلبُ العاملُ المعمول والصلة الموصول .

* * *

(١) سورة ص ٦/٣٨

(٢) البيت منسوب للأعشى فى ديوانه ١٣٣ ، وعجزه فيه :

(أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيلُ)

ومنسوب أيضا فى الكتاب ١٣٧/٢ ، والخزانة ٤٢٦/٥ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، والإنصاف ١/

١٩٩ ، ومعجم شواهد النحو ١٣١ ، ٥٣٦ ، وبلا نسبة فى ابن يعيش ٧١/٨ ، والمقتضب ٩/٣

[باب (لا) فى النفى]

اعلم أن (لا) تعمل فى الاسم النصب ، وفى الخبر الرفع كإن ، ووجه الشبه بينهما أن (لا) تنفى ما تثنىته (إن) وهى توافقها من وجه ، وتخالفها من وجه فوجه الموافقة أنهما ينصبان الاسم ، ويوقعان الخبر ، ووجه المخالفة أن (إن) تعمل فى المعرفة والنكرة ، و (لا) تعمل فى النكرة ^(١) دون المعرفة ، لأنها تنفى ما هو نكرة و (إن) تعمل بتنوين و (لا) يثنى ما بعدها معها كخمسة عشر ، وإنما يثبت لأنها جواب من سألك هل من رجل فهذا سؤال عن جميع الجنس فثبت على هذا الحد .

وإذا فصل بين اسم (إن) وبينها لم يطل عملها ، أمّا (لا) فإنها إذا فصل بينها وبين ما تعمل فيه يطل عملها ^(٢) لصغفها .

فأما رفع خبرها فمنهم ^(٣) من يقول : يرتفع كما يرتفع خبر (إن) . ومنهم من يقول : يرتفع كما يرتفع خبر المبتدأ ، فإن قلت ، لا رجل ظريف فى الدار فى الصفة ثلاثة أوجه : النصب بالتنوين على اللفظ ، وفتح بلا تنوين على فك (لا) وبناء رجل مع ظريف ، ومنهم من يجعل (لا) ورجلاً كالشئ الواحد ويثنيه مع ظريف والأول أجود ؛ لأن ثلاثة أشياء لا تثنى شيئاً واحداً .

(١) قال سيبويه فى حديثه عن «لا» : فلا لا تعمل إلا فى نكرة كما أن رب لا تعمل إلا فى نكرة . انظر : الكتاب ٢٧٤/٢

(٢) واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفى ، كما لا تفصل بين من وبين ماتعمل فيه ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجل ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول فى الذى هو جوابه هل من فيها رجل . انظر : الكتاب ٢٧٦/٢

(٣) قال أبو حيان : ولا خلاف فى أن الخبر مرفوع بلا الداخلة على المضاف والمطول واختلفوا فيه فى غيرها ، فذهب الأخفش والمازنى والمبرد إلى أنه مرفوع بلا كحاله مع المضاف والمطول ، وذهب المحققون إلى أن (لا) وماركب معها فى موضع المبتدأ ، والخبر المرفوع خبر عنه ، ولم تعمل لافيه وهو الظاهر من كلام سيبويه . انظر : الارشاف ١١٤٥/٢

وَقَدْ يَجُوزُ رَفْعُ ظَرِيفٍ مَعَ التَّنْوِينِ عَلَى مَوْضِعِ (لا) وَرَجُلٍ ، فَإِنْ عَطَفْتَ ، وَكَرَّرْتَ (لا) فَقُلْتَ ^(١) : (لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) ، فَفِي الْأَوَّلِ وَجْهَانِ الرَّفْعِ بِالتَّنْوِينِ عَلَى مَعْنَى (لَيْسَ) ، وَعَلَى الْإِثْدَاءِ ، وَفَتْحُ بِلَا تَنْوِينٍ عَلَى الْبِنَاءِ .

وَفِي الثَّانِي ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ هَذَانِ اللَّذَانِ فِي الْأَوَّلِ ، وَنَصَبُ بَتْنَوِينٍ عَلَى لَفْظِ حَوْلَ ، فَإِنْ جَعَلْتَ (لا) الثَّانِيَةَ زَائِدَةً لَمْ يَجْزُ أَنْ تَبْنِيَ (قُوَّةَ) مَعَهَا ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَبْنِي مَعَهَا إِذَا كَانَتْ نَافِيَةً ، وَهَكَذَا إِذَا قُلْتَ : لَا رَجُلَ وَامْرَأَةً فِي الدَّارِ يَجُوزُ فِي (امْرَأَةٍ) الرَّفْعُ ، وَالنَّصَبُ عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَوْضِعِ ، وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا (لا) فَيَبْنِي مَعَهَا .

فَإِنْ تَبَيَّنَ الْأَسْمُ الْمُنْفَى أَوْ جَمَعْتُهُ جَمْعَ السَّلَامَةِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ كَمَا أَنَّ الْوَاحِدَ مَبْنِيٌّ تَقُولُ : لَا رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ ، وَلَا زَيْدَيْنِ لَكَ ، وَإِنَّمَا تَبَيَّنَ النَّوْنُ ، وَانْحَذَفَ التَّنْوِينُ ؛ لِأَنَّ النَّوْنَ أَقْوَى مِنْهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ ، وَالتَّنْوِينُ سَاكِنٌ ، وَتَبَيَّنَ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ وَالتَّنْوِينُ يَثْبُتُ فِي الْوَصْلِ ، وَيَحْذَفُ فِي الْوَقْفِ .

وَالنَّوْنُ بَدَلٌ مِنْ شَيْئَيْنِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ ، وَعِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ ^(٢) أَنَّ الثَّنِيَّةَ وَالْجَمْعَ مُغْرَبَانِ ^(٣) قَالَ : لِأَنِّي لَمْ أَرِ اسْمًا مَبْنِيًّا مَعَ اسْمٍ وَأَحَدُهُمَا مَثْنًى وَلَا مَجْمُوعٌ .

(١) انظر في إعراب لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله : شرح اللمع لابن برهان ٩٤/١ - ٩٥ ، والارتشاف ١١٥٥/٢ - ١١٥٦ ، واللمع ١٢٨ - ١٢٩

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد إمام العربية ببغداد في زمانه أخذ عن المازني وأبي حاتم ولد سنة ٢١٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٨٥ هـ ، انظر : ترجمته في بغية الوعاة ٢٦٩/١ - ٢٧١ ، وإنباه الرواة ٢٤١/٣ ، ومعجم الأدباء ١١١/١٩ - ١٢٢ ، وطبقات النحويين ١٠١ - ١١٠ ، والمزهر ٤٠٨/٢ - ٤٠٩

(٣) انظر : رأى أبي العباس في المقتضب ٣٦٦/٤

فَإِنْ قُلْتَ : لَا رَجُلَيْنِ ظَرِيفَيْنِ لَكَ ، لَمْ يَجُزْ حَذْفُ النُّونِ مِنْ (رَجُلَيْنِ) للفصل بينه وبين الكاف بالصفة ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا مِنْ ظَرِيفَيْنِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِتْسَاعَ فِي نَفْسِ الْمُنْفَى لَا فِي صِفَتِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : لَا أَبَا لَكَ فَالْإِلَامُ هَاهُنَا مُرَاعَاةٌ مِنْ وَجْهِ ، وَهُوَ دُخُولُهَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ وَغَيْرِ مُرَاعَاةٍ مِنْ وَجْهِ ، وَهُوَ ثَبَاتُ الْأَلِفِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ لَمْ يَقُلْ إِلَّا أَبَاكَ .

وَتَقُولُ : لَا زَيْدٌ عِنْدَكَ وَلَا عَمْرُو فَإِذَا أَدْخَلْتَ لَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ لَزِمَكَ تَكْرِيرُ الْاسْمِ ؛ لِأَنَّهَا جَوَابُ مَنْ سَأَلَكَ : هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو فَقُلْتَ : لَا زَيْدٌ عِنْدِي وَلَا عَمْرُو .

وَقَدْ تَكُونُ (لَا) بِمَعْنَى لَيْسَ فَتَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا وَيَنْوُنُ ، وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : أَلَا رَجُلٌ فَإِنْ كَانَتِ الْأَلِفُ لِلِاسْتِفْهَامِ فَدُخُولُهَا وَخُرُوجُهَا وَاحِدٌ ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّمْنَى ، فَسَيَبُوءُ^(١) يُزِيلُ مَعْنَى الْإِثْنَاءِ ، فَلَا تَصِفُ عَلَى الْمَوْضِعِ وَلَا تَعْطِفُ ، وَلَا تَجْعَلُ لَهُ خَبَرًا ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا : أَتَمْنَى رَجُلًا ، وَالْمَازِنِيُّ^(٢) لَا فَرْقَ عِنْدَهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا هُوَ لِلِاسْتِفْهَامِ ، فَتَصِفُ وَلَا تَعْطِفُ ، وَتَجْعَلُ لَهَا خَبَرًا .

وَالنَّفْيُ يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ أَقْوَاهُ مَا كَانَ بِلَيْسَ فَهِيَ تَعْمَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَتَلِيهَا (مَا) فَتَنْقُصُ فَلَا تَعْمَلُ إِلَّا أَنْ يَلِيَهَا الْاسْمُ ، وَيَتَأَخَّرُ الْخَبَرُ وَلَا تَفْصِلُ (إِلَّا) بَيْنَهُمَا وَيَلِيهَا (لَا) فَتَنْقُصُ عَنْ (مَا) فَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ ، وَتُبْنَى مَعَ مَا بَعْدَهَا ، وَيَلِيهَا (لَا) فَتَنْقُصُ عَنْ (لَا) فَلَا بَدَأَ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا مَحْذُوفًا ، وَيَكُونُ اسْمُهَا أَوْ خَبَرُهَا (حِينَ) ، وَالْحُرُوفُ لَا تَوْنُثُ إِلَّا (لَا) وَ(رُبَّ) وَ(ثُمَّ) تَقُولُ : لَا تَ وَرُبَّتْ وَثُمَّتْ .

* * *

(١) انظر : الكتاب ٣٠٩/٢

(٢) انظر : رأى المازني في المقتضب ٣٨٢/٤ - ٣٨٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٧١/٢

[باب معرفة الأسماء المنصوبة]

وهيَ خَمْسَةٌ : مفعولٌ مطلق وهو المصدر ، ومفعولٌ به ، ومفعولٌ فيه وهو الظرفان من الزمان والمكان والحال ومفعولٌ لَهُ مِثْلٌ : جِئْتُكَ مخافةَ الشرِّ ومفعولٌ مَعَهُ مِثْلٌ : اسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةُ .

وَزَادَ أَبُو سَعِيدٍ : مفعولٌ مِنْهُ ﴿ وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (١) فكلُّ هذه مفعولاتٌ ، وهُنَّ منصوباتٌ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : ما العاملُ في المفعولِ النصبِ ، فلا يَخْلُو إمَّا أَنْ يَكُونَ العاملُ فِيهِ الفِعْلُ وَحْدَهُ ، أَوْ الفِعْلُ والفَاعِلُ مجموعهما ، أَوْ الفَاعِلُ وَحْدَهُ ، وَكُلٌّ قَدْ قَالَ بِهِ قَائِلٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا عَمِلًا بِمَجْمُوعِهِمَا ، لِأَنَّ مَا كَانَ العاملُ فِيهِ جُمْلَةً لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْجُمْلَةِ كَقَوْلِكَ : هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفًا نَصَبَ عَلَى الْحَالِ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ (مَعْرُوفًا) عَلَى الْجُمْلَةِ وَأَنْتَ تَقُولُ : عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الفَاعِلُ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ مِنْ غَيْرِ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ ، لَا يَكُونُ بِلَا فِعْلٍ ، فَإِذَا بَطَلَ هَذَا ثَبَتَ أَنَّ العاملَ الفِعْلُ .

فَإِنْ قِيلَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ الفِعْلُ بِلَا فَاعِلٍ قِيلَ لَهُ : الفِعْلُ لَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ وَالْإِمَالَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ ، وَمِنْ جُمْلَةِ مَا لَهُ الفَاعِلُ فَكَمَا يَعْمَلُ ، وَإِنْ كَانَ مُمَالًا أَوْ مَعْتَلًّا وَجَبَ أَنْ يَعْمَلَ وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ .

[باب المصدر]

المصدرُ أَصْلُ الْفِعْلِ أَخَذَ الْفِعْلُ مِنْهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ الْمَصْدَرَ مَاخُودٌ مِنَ الْفِعْلِ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَجِيءُ بَعْدَهُ تَقُولُ : قَامَ قِيَامًا ، وَبِأَنَّ الْفِعْلَ عَامِلٌ فِيهِ ، وَبِأَنَّهُ يَغْتَلُّ بِاعْتِلَالِهِ .

وَاسْتَدَلَّ الْبَصْرِيُّونَ ^(١) بِأَنَّ الْأِسْمَ يُفِيدُ مَعِ مِثْلِهِ ، وَالْفِعْلُ لَا يُفِيدُ مَعِ مِثْلِهِ وَأَيْضًا تَسْمِيَتُهُمْ لَهُ بِالْمَصْدَرِ دَلِيلٌ أَنَّهُ قَدْ صَدَرَ عَنْهُ شَيْءٌ كَمَا تَقُولُ : مَصْدَرُ الْإِبِلِ . وَأَيْضًا فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْفَرْعِ مَا فِي الْأَصْلِ وَزِيَادَةً ، فَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ مَخْصُوصٍ وَالْمَصْدَرُ يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ مَبْهُمٍ ، فَالْفِعْلُ أَشَدُّ تَخْصِيصًا فَكَانَ الْفَرْعُ .

وَأَمَّا مَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّهُ يَجِيءُ بَعْدَ الْفِعْلِ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ ، قَدْ يَجِيءُ الْأِسْمُ بَعْدَ الْحَرْفِ ، وَلَيْسَ بِأَصْلٍ لَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ يَغْتَلُّ بِاعْتِلَالِ الْفِعْلِ فَقَدْ نَرَى الْمُسْتَقْبَلَ يَغْتَلُّ بِاعْتِلَالِ الْمَاضِي ، وَلَيْسَ هَذَا أَصْلًا لِهَذَا .

وَأَمَّا يُذَكَّرُ الْمَصْدَرُ لِأَجْلِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : بَيَانِ النُّوعِ كَقَوْلِكَ : قُمْتُ قِيَامًا حَسَنًا أَوْ عِدَدِ الْمَرَّاتِ كَقَوْلِكَ : قُمْتُ قَوْمَتَيْنِ ، وَضَرْبِ ثَلَاثِ ضَرْبَاتٍ ، أَوْ تَأَكِيدًا لِلْفِعْلِ كَقَوْلِكَ : قُمْتُ قِيَامًا ، وَالْمَصْدَرُ ^(٢) لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ بِلَفْظِهِ يَدُلُّ عَلَى قَلِيلَةٍ وَكَثِيرَةٍ فَأَشْبَهَ مِنْ هَذَا أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ كَالْمَاءِ وَالزَّيْتِ ، فَكَمَا لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ فَكَذَلِكَ الْمَصْدَرُ .

فَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ جَارَ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ بِأَنْ يَكُونَ ضَرْبٌ أَشَدَّ مِنْ ضَرْبٍ ، وَكَذَلِكَ الْمَاءُ إِذَا كَانَ بَعْضُهُ أَضْفَرَّ وَبَعْضُهُ أَسْوَدَ جُمِيعَ .

(١) انظر : هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف ٢٣٥/١ - ٢٣٨

(٢) انظر في هذه المسألة : الارتشاف ١١٩٧/٢

والمصدر على ضَرْبَيْنِ : ضربٌ يكونُ مِنْ لَفْظِ الفعل الذى يَعْمَلُ فيه وَضَرْبٌ مِنْ مَعْنَاهُ ، فَمِنْ لَفْظِهِ كَضَرْبِ ضَرْبًا وَمِنْ مَعْنَاهُ : جَلَسَ الْقَرْفُصَاءُ ، وَالْقَرْفُصَاءُ ضربٌ من الجلوسِ على صفةٍ ، فَجَلَسَ عاملٌ فيه ، وأبو العباس ^(١) يَجْعَلُهُ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ كَأَنَّهُ قال : جَلَسَ الْجَلْسَةُ الْقَرْفُصَاءُ ثم حذفَ الْجَلْسَةَ .

وكل اسم أضفته إلى مَصْدَرٍ صار مصدرًا بإضافته إليه ، كَمَا يكتسبُ الأولُ من الثانى التعريف والاستفهام ، وإِنَّمَا سَرَى من الثانى إلى الأول ؛ لأنه واقعٌ موقعَ التنوين ، وبالتنوين يتميز انصرافُ الاسمِ وتمكنه ، فالاسمُ الذى يُضَافُ إلى المصدرِ يَصِيرُ مَصْدَرًا كَقَوْلِكَ : قَمْتُ أَحْسَنَ الْقِيَامِ .

وما يكتسبُ مِنْهُ التعريف غُلَامٌ زَيْدٌ ، وما يكتسبُ مِنْهُ الاستفهام نحو : غلامٌ مَنْ يَضْرِبُ ، وَسُمِّيَ هذا مفعولًا مطلقًا ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَقرنْ به حرفُ جَرٍّ .

* * *

(١) انظر : رأى المبرد فى الأصول ١٦٠/١ - ١٦١ ، وشرح الكافية للرضى ١١٥/١

[باب المفعول به]

الأفعال على خَمْسَةِ أَصْرِبٍ : فِعْلٌ لَا يَتَعَدَّى كَقَامَ ، وَجَلَسَ وَمَا كَانَ مِنْ أفعال الذات ، فَإِذَا أَرَدْتَ تَعْدِيَّتَهُ عَدَّيْتَهُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، الهمزة كقولك : الباء قام زيدٌ بعمرٍ ، فموضع (بعمرٍ) نصبٌ يدلُّ على ذلك عَطْفُكَ عَلَيْهِ المنصوبَ تَقُولُ : قُمْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا ، وَلَيْسَتْ الْبَاءُ فِي (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) زائدةً فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ قَالَ :

[البسيط]

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ ^(١) والباء تزاؤ في أربعة مواضع : في المبتدأ تَقُولُ : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وفي الخبر حسبك يزيد ، وفي الفاعل في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾ ^(٢) تَقْدِيرُهُ : كَفَى اللَّهُ يَدْلُكَ على ذلك أَنَّ معنهما واحدٌ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَاعِلٌ سِوَاهُ ، والرابع : زِيَادَتُهُمْ لَهَا فِي الْمَفْعُولِ كَقَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(٣) . فَإِنْ أَذْخَلْتَ الهمزة ، أَوْ التَّضْعِيفَ أَوْ حَرَفَ الْجَرِّ عَلَى مَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ تَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ كَقَوْلِكَ : أَصْرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا ، وَكَانَ قَبْلَ الهمزة يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ تَقُولُ أَظَنَنْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا عَالِمًا ، وَإِنَّمَا قَبْلَ الهمزة كَانَ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ .

(١) البيت للعباس بن مرداس السلمى فى ديوانه ٤٦ ، ولفظه (أمرتكَ الرشد) وينسب لعمرى ابن معدى كرب أو زرعى بن السائب أو خفاف بن ندىة فى الخزائنة ٣٣٩/١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ومغنى اللبيب ٣١٥/١ ، والمخصص ٧١/١٤ ، والأصول ١٧٨/١ ، وبلا نسبة فى شرح اللمع لابن برهان ٥٧٤/٢ ، والكامل ٣٣/١ ، وشذور الذهب ٣٦٩ ، والمقتضب ٣٥/٢ ، ٣٢٠ ، ومعجم شواهد النحو ٤٣ ، ٣٠٦ ، وابن يعيش ٤٤/٢

(٢) سورة العنكبوت ٥٢/٢٩

(٣) سورة البقرة ١٩٥/٢

الثانى : مايتعدى إلى واحدٍ تقول : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وقد ذكرتُ علةَ رفعِ الفاعلِ ونصبِ المفعول ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ المفعولِ على الفعلِ والفاعلِ ، وَرُتِبَتْهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُمَا .

الثالث : مايتعدى إلى اثنين وَلَكَ الاقتصارُ على أَحَدِهِمَا هَذَا الضَرْبُ يخالفُ بابَ ظَنَنْتُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ هَذَا يَدْخُلُ على مَا لَيْسَ أَصْلُهُ ابتداءً وخبرًا ، وَأَنَّ الاقتصارَ فِيهِ على أَحَدِ الْمُفْعُولَيْنِ جَائِزٌ ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ الثَّانِي وَذَلِكَ نَحْوَ قولك : أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا وَتَشْكُتَ ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا وَتَشْكُتَ .

فَإِنَّ التَّبَسُّ لِرِمَكٍ أَنْ تَبَيَّنَ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا وهكذا فيما يتعدى إلى واحدٍ ، إِذَا قُلْتَ : ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ الفاعلِ ، وتأخيرِ المفعولِ لأجلِ الالتباسِ ؛ فَإِنْ وُصِفَ أَحَدُهُمَا جازَ أَنْ تُقَدِّمَ أَيُّهُمَا شِئْتَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَانَ بِالْصِفَةِ ، وهكذا إِنْ قُلْتَ : كَسَرَ زَيْدٌ الْعَصَا جازَ أَنْ تُقَدِّمَ المفعولَ .

الرابع : مايتعدى إلى اثنين وَلَيْسَ لَكَ الاقتصارُ على أَحَدِهِمَا وهى بابَ ظَنَنْتُ وهى سَبْعَةُ أَفْعَالٍ : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَرَأَيْتُ منها ثلاثةٌ لِلْعِلْمِ ، وثلاثةٌ لِلشَّكِّ ، وَوَاحِدٌ يَتَرَدَّدُ بَيْنَهُمَا ، فالذى للعلمِ : رَأَيْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَوَجَدْتُ ، والذى للشكِّ : ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ ، والمتَرَدِّدُ بَيْنَهُمَا زَعَمْتُ .

وهذه الأفعالُ على ضَرْبَيْنِ منها ما يتعدى إلى مَفْعُولَيْنِ لاغير ، وهو ثلاثةٌ زَعَمْتُ ، وَخِلْتُ ، وَحَسِبْتُ ، والباقي لها معانٍ فأما وَجَدْتُ فَإِنْ كَانَ مِنْ وَجْدَانِ الضَّالَّةِ تعدى إلى واحدٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ وُجُودِ الْقَلْبِ تعدى إلى اثْنَيْنِ .

وأما (رَأَيْتُ) فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ تعدى إلى واحدٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ

رُؤْيَةِ الْقَلْبِ تَعْدَى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَأَمَّا (ظَنَنْتُ) فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى اتَّهَمْتُ ^(١) تَعْدَى إِلَى وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى حَسِبْتُ تَعْدَى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَأَمَّا (عَلِمْتُ) فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى عَرَفْتُ تَعْدَى إِلَى وَاحِدٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ ^(٢) وَإِنْ كَانَ مِنْ عِلْمِ الْقَلْبِ تَعْدَى إِلَى اثْنَيْنِ كَقَوْلِهِ : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ ^(٣) .

وهذه الأفعال إذا تقدمت على المفعولين عَمِلَتْ لَا غَيْرَ ، لِأَنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ فِي أَقْوَى مَرَاتِبِهَا أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : لِيَزِيدَ ضَرْبُ ، فَتُدْخِلُ اللامَ عَلَى الْمَفْعُولِ لَمَّا تَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ ، وَلَوْ قُلْتَ : ضَرْبُ لِيَزِيدَ لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ تَوَسَّطَتْ اسْتَوَى الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ ، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ جَازَ الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ ^(٤) ، وَالْإِلْغَاءُ أَجْوَدُ لِلْعِدْهِ .

وَمَنْ أَعْمَلَهَا قَدَرَهَا مُقَدَّمَةً ، وَإِنَّمَا جَازَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ تُتْلَى وَلَمْ يَجُزْ فِي (ضَرْبُ) وَنَحْوِهِ ، لِأَنَّ بَابَ ظَنَنْتُ أَفْعَالٌ غَيْرُ مُؤَثَّرَةٍ ، فَجَازَ أَنْ تُتْلَى ، وَ(ضَرْبُ) وَنَحْوُهُ مُؤَثَّرَةٌ ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ تُتْلَى .

فَإِنْ قُلْتَ : ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَعِنْدَ سَيِّئِيهِ ^(٥) أَنْ (أَنْ) وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا (قَدْ سَدَّتْ مَسَدَ الْمَفْعُولِينَ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ : هِيَ وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا قَدْ قَامَتْ مَقَامَ اسْمٍ وَاحِدٍ فَتَحْتَاجُ إِلَى اسْمٍ ثَانٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ لَمْ يَجُزْ فِي (إِنَّ) إِلَّا الْكَسْرُ ، وَيَكُونُ (إِنْ) وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا) جُمْلَةً فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَفْعُولًا ثَانِيًا ، وَلَمْ يَجُزْ فَتَحْ (إِنْ) ؛ لِأَنَّهَا وَمَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ اسْمٍ مُفْرَدٍ .

(١) قال سيبويه : وقد يجوز أن تقول : ظننت زيدا ، إذا قال من تظن ، أى من تتهم ؟ فنقول :

ظننت زيدا ، كأنه قال أنهت زيدا وعلى هذا قيل : ظنن أى (متهم) . انظر : الكتاب ١٢٦/١

(٢) سورة البقرة ٦٥/٢

(٣) سورة الممتحنة ١٠/٦٠

(٤) انظر فى هذه القضية : ارتشاف الضرب ١٩٣٦/٣ - ١٩٣٨ ، وشرح التسهيل لابن

مالك ١٠٣/٢

(٥) انظر : الكتاب ١٢٥/١ - ١٢٦

وإذا كان المفعول الثانى مُفْرَدًا كَانَ هُوَ الْأَوَّلُ ، و (زَيْدٌ) لَيْسَ الْقِيَامُ . فَإِنْ قُلْتَ : ظَنَنْتُ أُمُورَكَ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ جَارَ ، لِأَنَّ الْأُمُورَ قَدْ تَكُونُ الْإِنْطِلَاقَ ، فَإِنْ قُلْتَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقٌ ، ف (زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ و (مُنْطَلِقٌ) خَبَرُهُ ، وَظَنَنْتُ مُلْغَاءَةً ، وَالْهَاءُ عَائِدَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَهَكَذَا إِنْ نَصَبْتَهَا جَعَلْتَ الْهَاءَ عَائِدَةً إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَقَدْ أَعْمَلْتَ ظَنَنْتُ .

وَيَجُوزُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقًا ، فَالْهَاءُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَ (مُنْطَلِقًا) الثَّانِي وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ زَيْدٍ ، وَالْهَاءُ عَائِدَةٌ إِلَيْهِ ، وَإِنْ قُلْتَ : زَيْدًا ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقًا فَرِيدًا مَنْصُوبٌ بِظَنَنْتُ أُخْرَى تَقْدِيرُهُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقًا ، فَإِنْ قُلْتَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا مُنْطَلِقًا لَمْ يَجْزِ الْإِلْغَاءُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا أُكِّدَ ضَعُفَ الْغَاوَةُ ، وَإِنْ جِئْتَ مَكَانَ ظَنَّا بِذَاكَ حَسَنَ الْإِلْغَاءِ قَلِيلًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ظَنَنْتُ ذَاكَ مُنْطَلِقًا ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ (ذَاكَ) إِشَارَةً إِلَى الْمَصْدَرِ أَوْ إِلَى أَحَدِ الْأَسْمَاءِ ، أَوْ الْجُمْلَةِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى الْمَفْرَدِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُكَ أَنْ تَأْتِيَ بِالثَّانِي كَمَا لَوْ أَتَيْتَ بِالْمُشَارِ إِلَيْهِ ، وَلَا يَكُونُ إِشَارَةً إِلَى الْجُمْلَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُوصَلَ بِهِ الَّذِي فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ هَذَا ثَبَتَ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى الْمَصْدَرِ .

فَإِذَا قُلْتَ : ظَنَنْتُ ظَنًّا أَوْ ظَنَنْتُ ذَاكَ ^(١) لَمْ يَلْزَمَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِمَفْعُولٍ أُخْرَى ، وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْتَ : ظَنَنْتُ فِي الدَّارِ ، فَإِنْ قُلْتَ : ظَنَنْتُهُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا لَمْ يَجْزِ الْإِلْغَاءُ ، وَكَانَتْ الْهَاءُ عَائِدَةً إِلَى الْمَصْدَرِ لِأَنَّهُ لَا غَيْرَ .

الخامس : مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ : أَعْلَمَ وَأَرَى ، وَأَنْبَأَ ، وَتَبَأَ وَكَانَ أَصْلُهَا أَنْ تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، ثُمَّ تَتَعَدَّى إِلَى ثَالِثٍ

(١) قَالَ سَبِيوِيه : وَأَمَّا ظَنَنْتُ ذَاكَ ، فَإِنَّمَا جَازَ السَّكُوتُ عَلَيْهِ لِأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ : ظَنَنْتُ فَتَقْتَصِرُ ، كَمَا تَقُولُ : ذَهَبْتُ ، ثُمَّ تَعْمَلُهُ فِي الظَّنِّ كَمَا تَعْمَلُهُ فِي الذَّهَابِ ، فَذَاكَ هَهُنَا هُوَ الظَّنُّ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ ظَنَنْتُ ذَاكَ الظَّنَّ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٤٠/١

بالهمزة والتضعيف تَقُولُ : أَعْلَمَ اللهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ ، ولا يجوزُ
الاقتصارُ على المفعول الثاني بلا خلاف ؛ لأنَّه المبتدأُ في باب ظَنَنْتُ .
وأما المفعولُ الأوَّلُ فمنهم ^(١) مَنْ يُجِيزُ الاقتصارَ عَلَيْهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ
لا يجيز ذلك قال : لَمَّا كَانَ فاعِلًا كَانَتْ فائدتهُ فيه ، فَلَمَّا انْتَقَلَ إلى المفعولِ
لَمْ يَبْقَ فِيهِ فائدة .

وَكُلُّ مَنْصُوبٍ فَلَكَ الاقتصارُ عَلَيْهِ ؛ لأنَّه فَضْلَةٌ إِلَّا باب ظَنَنْتُ وهذا
الباب ، فلا يَجُوزُ الاقتصارُ على المفعول الأول ، ولا يجوزُ الاقتصارُ على
الثاني دون الأول ؛ لأنَّ الفائدةَ في الثاني ، ولا يجوزُ الاقتصارُ على الثاني
دُونَ الأوَّلِ ؛ لأنَّه يَبْقَى غير مسند إلى شيء .

وَكُلُّ فَعَلٍ فَلَكَ أَنْ تُعَدِّيهِ إلى المفعولِ على السعة ؛ لأنَّه إذا كان يتعدَّى
إلى اثْنَيْنِ ، ثُمَّ عُدِيَ إلى المفعولِ على السعةِ كان لَهُ مِثَالٌ ، وإذا كان يتعدَّى
إلى ثلاثةِ مفاعيل فَلَيْسَ لَهُ مِثَالٌ .

وَأَيْضًا فَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى أَرْبَعَةٍ فَيَشَبَّهُ هَذَا بِهِ

الضربُ الثالث من القسم الأول من المفعولات ، وهو المفعولُ فيه وهو
الظرف ، وهو على صَرِيحَيْنِ : ظَرْفٌ يَلْزَمُ الظرفِيَّةَ لا يَخْرُجُ إلى حَدِّ الْأَسْمَاءِ
نحو : بُعِيدَاتُ يَمِينٍ ، وَبُكْرَةٌ ، وَسَحَر .

وظرف يَكُونُ تَارَةً أَسْمًا وَتَارَةً ظَرْفًا نحو: خَلَفَ تَقُولُ فِيهِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا :
زَيْدٌ خَلَفَكَ ، وَتَقُولُ إِذَا كَانَ اسْمًا : خَلَفْنَا وَاسِعٌ ، فَتَرْفَعُهُ كَمَا تَرْفَعُ زَيْدًا .
وَالظَرْفُ بَعْدَ هَذَا عَلَى صَرِيحَيْنِ : ظَرْفٌ مَكَانٍ وَظَرْفٌ زَمَانٍ .

* * *

(١) قال أبو حيان : وأما الحذف اقتصارًا فإن كان الأول فذهب المبرد وابن السراج وابن كيسان
وخطاب الماردي والأكثرون إلى أنه يجوز حذفه اقتصارًا ، ويجوز أن يقتصر عليه وتحذف المفعولين
الأخيرين فتقول : أعلمت كبشك سمينا ولا تذكر من أعلمت . انظر : الارتشاف ١٩٦٣/٣

[باب ظرف الزمان]

وهو مُرور اللَّيْلِ والنهارِ نحو اليوم ، واللييلة ، وَيَوْمَ الجمعة وشَهْرُ كذا ، والناصِبُ لَهُ فِعْلٌ أَوْ معنى فعل ، فالفعلُ : قام زيدٌ يومَ الجمعة ، ومعنى الفعل : زَيْدٌ خَلَقَكَ تَقْدِيرُهُ : مستقرٌ .

والفعلُ يتعدى إلى جميع ظروف الزمانِ المُبْهَمِ والمختص ، فالْمُخْتَصُّ يومَ الجمعة ، والمبهمُ يَوْمٌ من الأيام ، وإنما تعدى إلى الجميع ؛ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ من طريق اللفظ والمعنى .

وظرفُ الزمانِ على أَرْبَعَةِ أقسام : قِسْمٌ يَنْصَرِفُ وَيَنْصَرَفُ ، وهو ما تقدّم مثل خَلَفَ وَيَوْمَ الجمعة .

والقسم الثاني مالا ينصرف ولا يتصرف وهو : سَحَرَ ^(١) ، وَبَكَرَ إذا أَرَدْتَ سَحَرَ يَوْمِكَ ، فلا ينصرف للعدل والتعريف ولا يتصرف ؛ لأنَّه عُرف مِنْ غَيْرِ جهة التعريف ؛ لأنَّ المعارفَ خمسة لَيْسَ هذا منها .

الثالث : ما يتصرف ولا يَنْصَرِفُ نحو : عُذُوَةٌ وَبُكَرَةٌ ^(٢) لا ينصرف للتعريف والتأنيث .

والرابع : مالا يتصرف وينصرف ^(٣) نحو : عَتَمَةٌ لَيْلَتِكَ ، وَعِشَاءُ يَوْمِكَ ومعنى لا ينصرف لا يَجُزُّ ولا يُتَوَّن ، ومعنى لا يتصرف لا يَزْفَع ولا يَجُزُّ .

(١) قال سيبويه : وما لا يحسن فيه إلا النصب قولهم : سير عليه سَحَرَ لا يكون فيه إلا ظرفاً ؛ لأنَّهم إنما يتكلمون به فى الرفع والنصب والجر ، بالألف واللام يقولون : هذا السحر ، وبأعلى السحر ، وإنَّ السحر خيرٌ لك من أول الليل إلا أن تجعله نكرة فنقول : سير عليه سَحَرَ من الأسفار لأنَّه يتمكن فى الموضع . انظر : الكتاب ٢٢٥/١ ، وانظر : أيضاً الارتشاف ١٢٢٧/٢

(٢) قال سيبويه : ونقول : سير عليه عُذُوَةٌ يافتي وبُكَرَةٌ فترفع على مثل مارفعت ما ذكرنا والنصب فيه على ذلك ، لأنَّك قد تجزّيه وإن لم يتصرف مجرى يوم الجمعة . انظر : الكتاب ٢٢٠/١ ، وانظر : أيضاً المساعد ٤٩١/١

(٣) قال أبو حيان : ومتصرف لا يتصرف : يُعِيدَاتٌ يَبْنِيْ تَقُولُ : لَقِيْتُهُ بُعِيدَاتٍ بَيْنَ ، وماغِيْنٍ من ضُحَى وضُحُوَةٍ وبُكَيْرٍ وصباح ، ومساء ونهار وليل وعتمة ، وعشاء ، وعَشِيَّةٌ ، وهذه كلها نكرات .. وكلها لا تنصرف . انظر : الارتشاف ١٢٢٩/٢

[باب ظرف المكان]

وظرفُ المكانِ على صَرَبَيْنِ مُتَمَكِّنٍ وَغَيْرِ مُتَمَكِّنٍ ، فَغَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ ، سِوَى
وَعِنْدَ وَمَعَ ، وَحَيْثُ ، وَلَدُنْ ، وَكَانَ الْأَصْلُ فِي هَذَا كُلِّهِ أَنْ يُبْنَى إِلَّا أَنْ
(مَعَ) تَمَكَّنْتَ مِنْ جِهَةٍ أَنْتَ تَقُولُ : مَعِيَ مَالٌ ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مِنْكَ فَأُغْرِبْتَ
لهذا ، وَكَذَلِكَ (عِنْدَ) تَقُولُ : عِنْدِي مَالٌ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا ، فَأُغْرِبْتَ لِهَذَا ،
وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ إِلَّا مِنْ وَحْدِهَا لِكَثْرَةِ تَصَرُّفِهَا .

فَأَمَّا (لَدُنْ) وَ (سِوَى) وَ (حَيْثُ) فَبُنِيَتْ عَلَى أَصْلِهَا فِي الْبِنَاءِ

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الظُّرُوفِ ، وَهُوَ الْمُتَمَكِّنُ نَحْوُ : خَلْفَ ، وَقَدَامَ ،
وَالْجِهَاتُ السَّتْ مِمَّا لَيْسَ لَهُ حَدٌّ يَحِيطُ بِهِ ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ ظَرْفًا نَصَبْتَهُ تَقُولُ :
قُمْتُ خَلْفَكَ وَالْعَامِلُ فِيهِ قُمْتُ ، وَكَذَلِكَ : زَيْدٌ خَلْفَكَ وَالْعَامِلُ فِيهِ
الِاسْتِقْرَارُ بِتَقْدِيرِ (فِي) ، وَلَا بُدَّ لِلظَّرْفِ مِنْ (فِي) ، وَلَا تَظْهَرُ فِي اللَّفْظِ ، فَإِنْ
أَظْهَرَتْهَا صَارَتْ هِيَ الظَّرْفُ ، وَصَارَ مَا بَعْدَهَا اسْمًا صَرِيحًا نَحْوُ : خَلْفَكَ
وَاسِيعٌ ، لَمَّا أُخْبِرَتْ عَنْهُ رَفَعْتُهُ ، وَخَرَجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ .

وَالْفِعْلُ يَعْمَلُ فِي الْمَبْهَمِ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ دُونَ الْمُخْتَصِّ تَقُولُ : قُمْتُ
خَلْفَكَ فَتَنْصِبُهُ عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَا تَقُولُ : قُمْتُ الدَّارَ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَصٌّ ، وَمَعْنَى
الْمُخْتَصِّ أَنَّهُ مَحْدُودٌ مُحْصُورٌ الْقَدْرِ ، وَالظَّرْفُ لَيْسَ كَذَلِكَ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ (مَنَاطُ الثَّرِيَا) وَمَقْعَدُ الْقَابِلَةِ ، وَمَقْعَدُ الْإِرَارِ وَمَرْجَرُ الْكَلْبِ
وَمَا شَبَّهَ هَذَا فَهَذَا شَاذٌ ، لِأَنَّهُ مُخْصِصٌ ، فَكَانَ يَجِبُ أَلَّا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ
إِلَّا كَمَا يَتَعَدَّى إِلَى الدَّارِ إِذَا قُلْتَ : قُمْتُ فِي الدَّارِ فَتَعَدَّى الْفِعْلُ بِحَرْفِ
الْجَرِّ ، وَمَعَ شُدُودِهِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ : مَكَانَ مَنَاطِ الثَّرِيَا ، ثُمَّ حَذَفُوا
الْمُضَافَ ، وَأَقَامُوا الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ كَمَا قَالُوا : مُقَدِّمُ الْحَاجِّ ، وَالْمُرَادُ : وَقْتُ
مُقَدِّمِ الْحَاجِّ وَنَحْوَهُ .

فَأَمَّا (دَخَلْتُ الْبَيْتَ) ^(١) فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْصِبُهُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ ،
وَيَحْتَجُّ بِالنَّظِيرِ ، وَالنَّقِيضُ أَمَّا النَّظِيرُ فُغُرْتُ ، وَأَمَّا النَّقِيضُ فَخَرَجْتُ وَكِلَاهُمَا
لَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِحَرْفِ الْجَرِّ تَقُولُ : خَرَجْتُ مِنَ الْبَيْتِ وَغُرْتُ فِيهِ
وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْصِبُهُ نَصَبَ الظَّرْفِ ، وَيَكُونُ قَدْ جَاءَ شَاذًا كَمَنَاطِ الثَّرَيَّا .
وَأَمَّا (ذَهَبْتُ الشَّامَ) فَعَلَى وَجْهَيْنِ مِنْ ذَهَبْتُ إِلَى الْجِهَةِ الْمُخَالَفَةِ لِلْيُمْنَةِ
فَنَصْبُهُ عِنْدَهُ عَلَى الظَّرْفِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ ،
وَيَكُونُ عِنْدَهُ هَذَا الْبَلَدُ بَعِيْتِهِ .

وَأَمَّا فَرَسَخَان وَمِثْلَانِ فَنَصْبُهُ عَلَى الظَّرْفِ ، وَجَازَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ
مَعْرُوفَ الْقَدْرِ ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولُ الْعَيْنِ .

وَالْعِلَّةُ فِي أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْمَلُ فِي ظُرُوفِ الْمَكَانِ الْمُخْتَصَّةِ ، وَيَعْمَلُ فِي
الْمَبْهُمِ مِنْهَا أَنَّ الْمُخْتَصَّةَ مِنْهَا لَهَا خَلْقٌ وَجُثٌّ كَالْأَنَاسِيِّ فَكَمَا لَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ
إِلَى الْأَنَاسِيِّ إِلَّا بِحَرْفِ الْجَرِّ فَكَذَلِكَ الظُّرُوفُ الْمُخْتَصَّةُ .
وَأَيْضًا فَإِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ فِي مَكَانٍ مَبْهُمٍ ، فَعَمِلَ فِيهِ ، يَدُلُّ
عَلَيْهِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَمْتُ فَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَكَانٍ مُعَيَّنٍ .

* * *

(١) انظر : شرح اللمع لابن برهان ١٢٢/١

[باب المفعول له]

وَهُوَ قَوْلُكَ : جِئْتُكَ مَخَافَةَ الشَّرِّ وَكَرَاهِيَةَ الْمَأْتَمِّ تَقْدِيرُهُ : لِمَخَافَةِ الشَّرِّ ، وَلِكَرَاهِيَةِ الْمَأْتَمِّ ، وَلِهَذَا سُمِّيَ الْمَفْعُولُ لَهُ ، ثُمَّ حَذَفُوا اللَّامَ اسْتِخْفَافًا وَيَكُونُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، وَلَا يَقَامُ مَقَامَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، لَمَا قَدْ لَحِقَهُ مِنَ التَّغْيِيرِ الَّذِي قَدْ حَصَلَ فِيهِ مِنَ الْحَذْفِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ غَرَضُ الْفِعْلِ ، فَإِذَا رُفِعَ زَالَ عَنِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَيَحْتَاجُ إِلَى أَرْبَعَةِ شَرَايِطَ : أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا ^(١) ، وَأَنْ يَكُونَ فَعْلُهُ الَّذِي عَمِلَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ عُذْرًا لِقُوعِ الْفِعْلِ ، وَجَوَابًا لِمَنْ سَأَلَكَ : لِمَ فَعَلْتَ .

* * *

(١) انظر في هذا الشرط : المساعد ٤٨٤/١ ، والأشْمُونِي ١٢٢/٢ ، وحاشية الخَضْرَى ١٩٤/١ ، والتصريح ٣٣٤/١ ، والغرة لابن الدهان ٦٧/٢ ، والارتشاف ١٢١٨/٢

[باب المفعول معه]

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : استوى الماء والخشبة ^(١) تَقْدِيرُهُ : مَعَ الخَشَبَةِ ، ثُمَّ حَذَفُوا (مع) فصار : اسْتَوَى الماءُ الخَشْبَةَ بِالنَّصْبِ ، ثُمَّ لَمْ يَقَوْ الفعلُ على أَنْ يَنْصِبَ ، فَأُبْدِلَ مكانها الواو ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُهَا مِنْ حَيْثُ كَانَ معنى مَعَ معنى المصاحبة ، وَمَعْنَى الواو الجمعُ ، والجمعُ والمصاحبةُ يَتَقَارَبَانِ .
والفعلُ يَنْصِبُ الاسمَ بِتَقْوِيَةِ الواو ؛ لِأَنَّهَا قَوَّتُهُ فَأَوْصَلَتْهُ إِلَى المفعولِ كما قَوَّتْ (إِلَّا) الفعلَ فى الاستثناءِ ، فَإِنْ قُلْتَ : مازَلْتُ وَزَيْدًا اخْتَمَلَتِ الواوُ أَنْ تَكُونَ بمعنى مَعَ ، وبمعنى الباءِ ، وَلَيْسَ كذلك : استوى الماء والخشبة .
فَإِنْ كَانَ أَوَّلُ الكلامِ اسْمًا كَقَوْلِكَ : مَاأَنْتَ وَزَيْدٌ ، وَكَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ^(٢) ، ف (ما) مبتدأةٌ و (أَنْتَ) خَبَرُهَا ، وَزَيْدٌ عَطْفٌ على الخبرِ وهذا الأجود .

والنصب ^(٣) جائزٌ على تقدير : كَيْفَ يَكُونُ ومايكون ، والفرقُ بَيْنَ هذا الفصلِ وَبَيْنَ المفعولِ له حَيْثُ عوضت من ذهاب (مع) الواو ، ولو لم تعوّض فى المفعول له أَنَّ المفعولَ له أَكْثَرُ فى الكلامِ من المفعولِ معه ، فَخُفِّفَ بِإِسْقَاطِ العوضِ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ فى الكلامِ أَكْثَرَ كَانَ تخفيفُهُ أولى ، وهذه الواو لَيْسَتْ العاطفةُ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ هِىَ لَجَعَلَتْ إعرابَ الثانى كإعرابِ الأولِ .
والواوات على أربعة أقسام بمعنى مع وَقَدْ ذَكَرْتُ ، وعاطفةٌ : جَاءَ زَيْدٌ وعمروٌ . وواو القسم : والله ، وواو الحال : جَاءَنِي زَيْدٌ وَأَبُوهُ قائمٌ : الأصلُ فيها كلها الجمعُ ؛ لِأَنَّهَا قد تكون للجمع ؛ فلا تكون عاطفةً ، وإذا كانت عاطفةً فهى للجمع .

* * *

(١) انظر : المثال فى التبصرة والتذكرة ٢٥٦/١ ، والارتشاف ١٣٢٩/٢
(٢) قال سيبويه : وكيف أنت وزَيْدًا ، وأنت وشأْنُك مثاليهما واحد لأنَّ الابتداء وكيف وما وأنت يعملن فيما كان معناه مع بالرفع فيحسن ويحمل على المبتدأ كما يُحْمَلُ على الابتداء انظر : الكتاب ٣٠٢/١

(٣) قال سيبويه : وزعموا أَنَّ ناسًا يقولون : كيف أنت وزَيْدًا ، وماأَنْتَ وَزَيْدًا وهو قليل فى كلام العرب ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل ، على شئء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض . انظر : الكتاب ٣٠٣/١

[باب الحال]

والحالُ صِفَةُ الْفَاعِلِ والمفعول على أَى حالٍ وَقَعَ : جاءَ زَيْدٌ راكبًا
فـ (راكبًا) حالٌ من زَيْدٍ الذى هو الْفَاعِلُ ، وَصَرَبْتُ زَيْدًا مُشْدُودًا ،
فـ (مشدودًا) حالٌ مِنْ زَيْدٍ الذى هو المفعولُ وَنَحْوُ : لَقِيتُ زَيْدًا مُضْعِجًا
مُنْحَدِرًا ، ففى الكلامِ حالان من الفاعل والمفعول كَأَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ مُضْعِجًا
وَزَيْدٌ مُنْحَدِرًا .

وَتَقُولُ : أَخَذْتُهُ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا ^(١) ، فـ (صَاعِدًا) نَصَبٌ على الحالِ ،
وَدَخَلَتِ الْفَاءُ كَأَنَّهُ كَانَ يَبِينُ يَدَيْهِ ضَبْرَةً مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذَ بَعْضُهَا بِدِرْهِمٍ
وَبَعْضُهَا بِدِرْهِمٍ .

وَفَسَّرَهُ فَكَأَنَّهُ قَالَ : ذَهَبَ التَّمْرُ صَاعِدًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْحَالُ إِلَّا
نَكْرَةً ؛ لِأَنَّهَا فَضْلَةٌ فِي الْخَبَرِ ، وَالْخَبَرُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، كَمَا زَادَ عَلَيْهِ أُولَى
بِالنَّكْرَةِ ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا مَنصُوبَةً ؛ لِأَنَّهَا أَخَذَ الْمَفْعُولَاتِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَيَتَنَزَّلُ الْمَفْعُولُ بِهِ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ يَكُونُ فِعْلًا ، وَمَعْنَى
فِعْلٍ ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ لَا يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ يَكُونُ
مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً وَالْحَالُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ غَيْرُ الْفَاعِلِ ،
وَالْحَالُ هِيَ ذُو الْحَالِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ أَنَّ الْحَالَ يَحْسُنُ فِيهَا (فِي) ، وَالتَّمْيِيزُ يَحْسُنُ
فِيهِ (مِنْ) وَالْحَالُ تَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَالتَّمْيِيزُ يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ وَتَمَامِ
الاسْمِ ، وَالْحَالُ إِذَا كَانَ عَامِلُهَا مُتَصَرِّفًا جَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
التَّمْيِيزُ ، وَالْحَالُ تَكُونُ بِالصِّفَاتِ وَالتَّمْيِيزُ يَكُونُ بِالْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ ، وَقَدْ

(١) قال سيبويه : هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى
وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه .
انظر : الكتاب ٢٩٠/١

يُعَكْسُ هَذَا فَيَقَالُ : الْحَالُ الَّتِي تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا نَكِرَتَيْنِ وَمَنْصُوبَتَيْنِ ، وَأَنْهُمَا يَأْتِيَانِ بَعْدَ كَلَامٍ مُحْتَمَلٍ لِأَشْيَاءَ فَيُبَيِّنَانِهَا ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا أَوْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ : مَاشِيًا يَبَيِّنُهُ عَلَى أَىِّ حَالٍ جَاءَ ، وَكَذَلِكَ التَّمْيِيزُ إِذَا قُلْتَ : عِنْدِي عِشْرُونَ مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا ، فَإِذَا قُلْتَ : دِرْهَمًا بَيَّنْتَ الْمُحْتَمَلُ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ :

[الوافر]

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ (١)
 وَنَحْوَهُ فَهَذَا وَاقِعٌ مَوْقِعٌ يَعْتَرِكُ وَ (يَعْتَرِكُ) هِيَ الْحَالُ ، وَقَدْ نَابَ (الْعِرَاكَ) مِنْبَاهُ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا : أَرْسَلَهَا إِيَّاهَا فَيَأْتَا بِالْمُضْمَرِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ لَفْظُ يَعْتَرِكُ ، وَفِي الْعِرَاكَ لَفْظُ (يَعْتَرِكُ) .
 وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : فِعْلٌ وَمَعْنَى فِعْلٍ ، فَالْفِعْلُ : جَاءَ زَيْدٌ مَاشِيًا فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى الْعَامِلِ (٢) ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مُتَصَرِّفٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ حُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ (٣) فَقَدَّمَ (حُشَعًا) عَلَى يَخْرُجُونَ .
 وَالثَّانِي مِنَ الْعَامِلِينَ فِي الْحَالِ الْمَعْنَى تَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ وَاقِفًا فَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ (هَا) الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ (٤) ، أَوْ ذَا الَّتِي لِلإِشَارَةِ .

(١) هذه قطعة من بيت وتامه :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعَصِ الدُّخَالِ

وَالْبَيْتُ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ فِي دِيَوَانِهِ ٨٦ ، وَالْكِتَابُ ٣٧٢/١ ، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ ٦٣٠/١ ، وَالتَّصْرِيحُ ٣٧٣/١ ، وَالْمُسَاعَدُ ١١/٢ ، وَالْمُخَصَّصُ ٢٢٧/١٤ ، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي الْإِرْتِشَافِ ١٣٩٦/٢ ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ (الْعِرَاكَ) حَيْثُ وَقَعَتْ حَالًا مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً وَالْحَالُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَإِنَّمَا سَأَلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالنَّكْرَةِ أَى أَرْسَلَهَا مَعْتَرِكَةً يَعْنِي مُزْدَحِمَةً .

(٢) انظر : الْأَشْمُونِيُّ ١٨٠/٢ ، وَالْمُسَاعَدُ ٢٥/٢ - ٢٦ ، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ ٦٤٧/١ ، وَالتَّصْرِيحُ ٣٨١/١ ، وَالْمُقْتَضِبُ ١٦٨/٤

(٣) سورة القمر ٧/٥٤

(٤) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ : وَأَمَّا حَرْفُ التَّنْبِيهِ فَنَحْوُ : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا فَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ قَائِمًا عَلَى الْحَالِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ حَرْفُ التَّنْبِيهِ وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْعَاقِبَةِ وَالسَّهْلِيُّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ حَرْفُ التَّنْبِيهِ فِي الْحَالِ انظر : الْإِرْتِشَافُ ١٤١٨/٢ ، وَانظر : رَأَى السَّهْلِيُّ فِي نَتَائِجِ الْفِكْرِ ٢٢٩ - ٢٣٠

ولا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الحال على العامل^(١) إذا كان مَعْنَى ؛ لأنه لا يتصَرَّفُ ،
وَلَيْسَ بفعلٍ ويجوزُ أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ (هَذَا) فَتَقُولُ : هَذَا قَائِمًا زَيْدٌ وَتَقُولُ : هذا
زَيْدٌ قَائِمٌ فَتَرْفَعُ (قَائِمًا) مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ : أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ على ابتداءٍ
محذوفٍ ، والثاني : أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ كقولهم : هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ :
أَيُّ قَدْ جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ قال الشاعر :

[رجز]

مَنْ يَكُ ذَابِتٌ فَهَذَا بَتَّى
مُصَيِّفٌ مُقَبِّظٌ مُشْتَّى^(٢)

فَجَاءَ بِأَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ لِمَبْتَدِئٍ وَاحِدٍ وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) بَدَلًا مِنْ هَذَا ،
وَالرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ (قَائِمٌ) بَدَلًا مِنْ زَيْدٍ ، فَفِي الرفع هذه الوجوه الأربعة .
وَالنَّصْبُ على الحال لا غير ، فَإِنْ قُلْتَ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا جَارًا فِي
(قَائِمٍ) الرفع والنصب ، النَّصْبُ على الحال ، والرفع على وَجْهَيْنِ : على خبر
ابتداءٍ محذوفٍ ، وخبرٍ بعد خَبَرٍ .

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الحال على المجرور^(٣) عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ ، وَقَدْ أَجَاذَهُ
ابْنُ كَيْسَانَ^(٤) فَمَنْ أَجَاذَهُ ، فَلَأَنَّ الْعَامِلَ مُتَصَرِّفٌ ، وَمَنْ لَمْ يُجِزْهُ ، فَلَأَنَّ
الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي ذِي الْحَالِ ، وَهُوَ هُنَا حَرْفُ الْجَرِّ ، وَهُوَ غَيْرُ

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٤/٢ ، وشفاء العليل ٥٣٢/٢ ، وشرح ابن عقيل
١٤١٨/٢ - ٦٤٩ . والارتشاف ١٤١٨/٢

(٢) البيت لرؤية في ديوانه وبلا نسبة في الكتاب ٨٤/٢ ، واللسان (بت) ٨/٢ ، وشرح ابن
عقيل ٢٢٣/١ ، والهمع ١٠٨/١ ، ٦٧/٢ ، والإنصاف ٧٢٥/٢ ، وابن يعيش ٩٩/١ ، والأشمونى
٢٢٢/١ ، والأصول ١٥٤/١

(٣) انظر في هذه المسألة التصريح ٣٧٨/١ ، والأشمونى ١٧٦/٢ ، والمقتضب ١٧١/٤ ،
وشرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١

(٤) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوى من النحاة المشهورين أخذ
عن المبرد وثعلب توفي سنة ٢٩٩ هـ انظر : ترجمته في بغية الوعاة ١٨/١ - ١٩ ، وإنباه الرواة
٥٧/١ ، ومعجم الأدباء ١٣٧/١٧ - ١٤١ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٥٣ ، وانظر : رأيه في
أمالى ابن الشجرى ٢٨٠/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٠/٢ ، والأشمونى ١٧٦/٢ ، وشرح اللمع
لابن برهان ١٣٨/١

فِعْلٌ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرَزْتُ بَزِيدَ جَالِسًا فِهَذَا يَجُوزُ بِلَا خِلَافٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : مَرَزْتُ جَالِسًا بَزِيدَ ، فَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ (إِنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ) لَا يَعْمَلْنَ فِي الْحَالِ ، أَمَّا (إِنَّ وَلَكِنْ) فَلَا تَهْمَا لَيْسَ فِيهِمَا مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَأَمَّا (كَأَنَّ) فَلَا تَهْمَا فِعْلٌ غَيْرُ حَقِيقِي هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ وَأَبُو عَلِيٍّ يُجِيزُ انْتِصَابَ الْحَالِ عَنْ (كَأَنَّ) .

وَأَمَّا (لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) فَتَعْمَلُ فِي الْحَالِ ^(١) ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَهُوَ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْنَى وَالتَّرَجُّى ، فَإِنْ قُلْتَ : ضَرَبَنِي زَيْدًا قَائِمًا ، فـ (ضَرَبَنِي) مَصْدَرٌ : ضَرَبْتُ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَالْيَاءُ فَاعِلَتُهُ ، وَ (زَيْدًا) مَفْعُولٌ ، وَ (قَائِمًا) نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ تَقْدِيرُهُ : إِذْ كَانَ قَائِمًا ، فـ (إِذْ) ظَرْفٌ مِنَ الزَّمَانِ ، وَهِيَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ، وَكَانَ هِيَ الْعَامِلَةُ فِي الْحَالِ ، وَهِيَ التَّامَّةُ .

فَإِنْ قِيلَ إِلَّا كَانَتْ النَّاقِصَةُ ، وَجَعَلْتَ (قَائِمًا) خَبَرَهَا ، قِيلَ لَهُ : لَوْ كَانَتْ النَّاقِصَةُ لَجَاءَ خَبَرُهَا مَرَّةً مَعْرِفَةً ، وَمَرَّةً نَكْرَةً كَمَا تَكُونُ فِي النَّاقِصَةِ ، فَلَمَّا لَمْ يُسْمَعْ مِنْ هَذَا إِلَّا النَكْرَةُ عُلِمَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ لَا غَيْرَ ، فَإِنْ قُلْتَ بَدَلَ (قَائِمًا) يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ شَدِيدٌ كَانَ هُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ؛ لِأَنَّ الشَّدِيدَ هُوَ الضَّرْبُ ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ظَرْفٌ ، وَالظَرْفُ يَكُونُ إِخْبَارَ الْمَصَادِرِ .

فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا بُسْرًا أَطِيبَ مِنْهُ رُطْبًا ^(٢) ، فَهَذَا : مُبْتَدَأٌ ، وَ (أَطِيبَ) خَبَرُهُ تَقْدِيرُهُ : هَذَا إِذَا كَانَ بُسْرًا وَإِذَا كَانَ رُطْبًا ، وَالظَرْفَانِ مُتَعَلِقَانِ بِـ (أَطِيبَ) لِأَنَّ (أَفْعَلَ) يَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ مُتَقَدِّمًا وَمَتَأَخِّرًا ، فَأَمَّا (بُسْرًا) فَلَا

(١) انظر في هذه المسألة : الفصل ٦٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٢٩/١ ، والارتشاف

١٤١٩/٢

(٢) قال سيبويه : هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور وذلك قولك : هذا بُسْرًا أَطِيبَ مِنْهُ رُطْبًا فَإِنْ شَتَّ جَعَلْتَهُ حِينًا قَدْ مَضَى ، وَإِنْ شَتَّ جَعَلْتَهُ حِينًا مُسْتَقْبَلًا . وَإِنَّمَا قَالَ النَّاسُ هَذَا مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ إِذَا كَانَ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ ، وَإِذَا كَانَ فِيمَا مَضَى . انظر : الكتاب

يخلو أَنْ يَكُونَ العاملُ فيه (أَطِيب) أَوْ (هذا) ، أَوْ (إِذَا كَانَ) ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ (أَطِيب) لِأَنَّهُ قَبْلُهُ ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى أَفْعَلَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ إِذْ ؛ لِأَنَّهُ بعده .

قال أبو علي ^(١) : العاملُ فِيهِ هذا ، وَأَمَّا تَقْدِيرُ سَيُوبِهِ ^(٢) : إِذْ كَانَ فَهُوَ تفسير المعنى وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عامِلًا فِي (الرطب) ، وَيَجُوزُ : هذا بُسْرٌ أَطِيبٌ مِنْهُ رُطْبٌ ، عَلَى أَنْ تَجْعَلَ (هذا) مبتدأ ، و (بُسْرٌ) خبره وما بَعْدُهُ جملةٌ صفةٌ للبشر .

فَإِنْ قُلْتَ : هذا بُسْرٌ أَطِيبٌ مِنْهُ رُطْبٌ ، عَلَى أَنْ تَجْعَلَ الجملةَ صفةً للبشر لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ (إِذْ) لَا تَكُونُ خبرًا لـ (هذا) ؛ لِأَنَّ ظُرُوفَ الزَّمَانِ لَا تَكُونُ أَخْبَارًا عَنِ الْجُثْثِ ، فَإِنْ قُلْتَ : هذا بُسْرٌ أَطِيبٌ مِنْهُ عَنَبٌ ^(٣) ، لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ مِنْ أَنَّهُ غَيْرُهُ .

وَقَدْ تَقَعَّ الْجُمْلُ حَالًا تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَأَبُوهُ قَائِمٌ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ مُعْلَقٍ يُعْلَقُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ بِالْأُولَى ، فَأَمَّا أَنْ يَأْتِيَ بَوَاوٍ وَهَاءٌ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْوَاوُ لِلْعَطْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُهَا فِي الْمَفْرَدِ لَا تَقُولُ : جَاءَنِي وَزَيْدٌ قَائِمًا عَلَى الْحَالِ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ تُوجِبُ أَنْ تُدْخَلَ الثَّانِي فِي إِعْرَابِ الْأَوَّلِ ، فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ دُخُولُهَا فِي الْمَفْرَدِ لَمْ يَجُزْ دُخُولُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ ، لِأَنَّهُ فَرَعَ عَلَيْهِ ، إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَالْجُمْلَةُ عَلَى ضَرِيحَيْنِ جُمْلَةٌ مِنْ ابْتِدَاءٍ وَخَيْرٍ ، وَفَعْلٍ وَفَاعِلٍ ، فَالْإِبْتِدَاءُ وَالْخَيْرُ قَدْ ذَكَرْنَاهُ .

وَأَمَّا الْفَعْلُ وَالْفَاعِلُ ، فَالْفَعْلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مَاضٍ وَحَاضِرٍ وَمُسْتَقْبَلٍ وَلَا يَقَعُّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ حَالًا إِلَّا فِعْلُ الْحَالِ ؛ لِأَنَّكَ تُخْبِرُ عَنْ حَالِهِ الَّتِي جَاءَ عَلَيْهَا .

(١) انظر : رأى الفارسي في المسائل المنثورة ٣٣

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٠/١ - ٤٠١

(٣) انظر : المثال في حاشية يس على التصريح ٣٨٤/١ ، والأصول ٢٢٠/١ ، والارتشاف

وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلُ فَلَا يَقَعُ حَالًا لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْبُعْدِ ، فَإِنْ قُلْتَ قَدْ قَالَ سيبويه ^(١) : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَفَرٌ صَائِدًا بِهِ غَدَا فِهَذَا قَلِيلٌ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّهَا الْأَصُولُ لِلْأَفْعَالِ .
وَأَمَّا الْمَاضِي فَلَا يَقَعُ حَالًا ، لِئَعْدِهِ مِنْ فِعْلِ الْحَالِ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ قَدْ جَاز أَنْ تَجْعَلَهُ حَالًا ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّرَهَا وَلَا تَنْطِقَ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا تُقَرَّبُ الْمَاضِي إِلَى الْحَالِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ^(٢) ف (حَصِرَتْ) صِفَةٌ لِقَوْمٍ وَقَدْ حُذِفَ (قَوْمٌ) ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ ^(٣) أَنَّهَا حَالٌ عَلَى تَقْدِيرِ (قَدْ) ، وَعِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ ^(٤) أَنَّ هَذَا دُعَاءٌ عَلَيْهِمْ ، وَأَبُو عَلِيٍّ ^(٥) يَرُدُّ ذَلِكَ لِنَسَادِ الْمَعْنَى فِيمَا بَعْدَ مِنْ قَوْلِهِ ﴿ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ وَنَحْنُ لَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ أَنْ تَضَيِّقَ قُلُوبُهُمْ عَنْ قِتَالِ قَوْمِهِمْ .

فَإِنْ قُلْتَ : هُوَ زَيْدٌ حَقًّا ف (هَذَا) مُصَدِّرٌ تَقْدِيرُهُ : أَحَقُّهُ حَقًّا وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ^(٦) وَقَوْلُ النَّاسِ : هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفًا ^(٧) فَهَذِهِ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَكُونُ إِلَّا مُصَدِّقًا وَزَيْدٌ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرُوفًا .
فَإِنْ قَالُوا : هُوَ زَيْدٌ قَائِمًا لَمْ يَجْزُ لَجُوزِ أَنْ يَكُونَ (قَائِمًا) أَوْ غَيْرَ قَائِمٍ ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ لَا تَقُولُ : مَعْرُوفًا هُوَ زَيْدٌ فَافْهَمْ .

(١) انظر : الكتاب ٤٩/٢

(٢) سورة النساء ٩٠/٤

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف عكس رأى الأخفش ، فهو يرى أن الماضي يقع حالا بدون تقدير قد قبله . انظر : رأيه في أمالي ابن السجري ٢٧٨/٢ ، والخزانة ٢٥٤/٣ ، والمغنى ١٧٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢١٣/١ ، والارتشاف ١٤٤٤/٢

(٤) انظر : المقتضب ١٢٤/٤

(٥) انظر : الإيضاح العضدى ٢٦٧ - ٢٧٧

(٦) سورة البقرة ٩١/٢

(٧) قال سيبويه : وأما هو فعلامه مُضْمَرٌ ، وهو مبتدأ ، وحال ما بعده كحاله بعد هذا وذلك قولك : هو زَيْدٌ مَعْرُوفًا ، فصار المعروف حالا وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجعله أوظنت أنه يجعله ، فكأنك قلت : أثبت . انظر : الكتاب ٧٨/٢

[باب التمييز]

ويُقال له التفسير ، والتبيين ، والمُمَيِّزُ هُوَ الثاني ، والمُمَيِّزُ هُوَ الأول وهو العَشْرُونَ وما أَشَبَّهُهُ ، والتمييزُ لا يكونُ إِلَّا نَكْرَةً منصوبةً بتقدير : مِنْ وهو على ضَرْيَيْنِ : ما كان من الثلاثة إلى العشرة ، فُسِّرَ بالجمع القليل تقول : ثلاثة أثوابٍ بالجمع والجِرِّ ، ومازَادَ على العشرة فُسِّرَ بالواحد المنصوب ، وفُسِّرَ بالواحد اختصارًا ، وكانَ الْأَصْلُ : عِشْرُونَ مِنَ الدراهم ، فَحُذِفَ لَفْظُ الجمع ، وَجُعِلَ المميزُ واحدًا مُنْكَرًا منصوبًا ؛ لِأَنَّهُ أَخَفَّ .

والدليل على أَنَّ الْأَصْلَ فيه الجمع أَنَّهُ قَبْلَ العشر لا يُفَسِّرُ إِلَّا بالجمع ، وأَمَّا كَوْنُهُ مَنْصُوبًا ، فَلأنَّهُ فَضْلَةٌ في الكلام ، والعاملُ فيه عشرون ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ ضاربونَ لفظًا ، وقد قيل أَنَّهُ منصوبٌ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ عِشْرُونَ .

وهو في الأكثر على أَرْبَعَةِ أَقسامٍ : مكْتَلٍ ، وموزون ، وَمَمْسُوح ، وَمَعْدُود فأمَّا قولهم : لى مثله رجلاً ، فَلَيْسَ من هذه الأربعة إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كان الإبهام حُمِلَ على التمييز .

والمُمَيِّزُ يَجِيءُ بعد خمسة أشياء بَعْدَ النون : عِشْرُونَ رَجُلًا ، والتنوين راقودٌ خلًا ، ورطلٌ زيتًا . وتقديرُ التنوين : هو أَفْضَلُ مِنْكَ أدبًا ، وَبَعْدَ المضاف : وَثِلَةٌ فارسيًا ، وقد قالوا : وَثِلَةٌ مِنْ فارسي ، وأَمَّا أثبت من هاهنا ، لِأَنَّهُ يمكن أن يكون (فارسيًا) نصبًا على الحال ، وعلى التمييز ، فأقروا (مِنْ) لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ تَمْيِيزٌ لا حال .

وَيَأْتِي بَعْدَ الفاعل كقولك : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا ، ﴿وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(١) وَقَدْ اخْتَلَفَ النحويونَ في تقديمِ هذا المُمَيِّزِ على الفِعْلِ ، فَمِنْهُمْ^(٢) مَنْ

(١) سورة مريم ٥/١٩

(٢) قال أبو حيان في حديثه عن التمييز : واختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذي تمييزه منقول فذهب سيبويه ، والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه ، وبه قال أبو علي في شرح الآيات وأكثر متأخري أصحابنا ، وذهب الكسائي والجرمي والمازني ، والمبرد إلى جواز ذلك ، وهو اختيار ابن مالك ، وهو الصحيح لكثرة ماورد من الشواهد على ذلك . انظر : الارتشاف ١٤٦٧/٢

يَجِيزُهُ؛ لَأَنَّهُ فَعِلٌ مُتَصَرِّفٌ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُجِيزُهُ لِعَلَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا : أَنَّهُ كَانَ الْأَصْلُ : تَفَقَّأَ شَحْمِي ، فَلَمَّا نُقِلَ مِنَ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ ضَعُفَ . وَالثَّانِيَّةُ : أَنَّهُ كَانَ فَاعِلًا فِي الْأَصْلِ ، وَالْفَاعِلُ لَا يُقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ . فَهَذِهِ الْخَمْسَةُ الْأَشْيَاءُ الَّتِي تَفْصِلُ بَيْنَ الْمُمَيِّزِ وَالْمُمَيِّزِ ، وَلَوْ لَا هِيَ لَجَرَرْتُ فَكُنْتُ تَقُولُ : رَاقِدٌ خَلَّ ، وَلِي مِثْلُهُ رَجُلٌ .

فَإِنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ جَمْعٍ كُنْتُ فِي الْمُمَيِّزِ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتُ أَفْرَدْتُهُ ، وَإِنْ شِئْتُ جَمَعْتُهُ وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾ ^(١) فِطْبِنَ لَفْظُ الْجَمْعِ وَنَفْسًا تَمَيِّزٌ ، وَيَجُوزُ (أَنْفُسًا) ، فَمَنْ جَمَعَ حَمَلَ عَلَى الْجَمْعِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَمَنْ وَحَدَ فَلَأَنَّهُ لَا يَلْتَبِسُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ^(٢) فَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا التَّوْحِيدِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ لَفْظُ الْجَمْعِ ؛ لَأَنَّهُ كَانَ يَلْتَبِسُ لَوْ قَالَ عَمَلًا كَأَنَّ الْكُلَّ خَسِرُوا فِي عَمَلٍ وَاحِدٍ فَجَمَعَ لِلْبَسِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ ^(٣) فَوَحَدَ ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ قَبْلَهُ قَدْ دَلَّتْ عَلَى الْجَمْعِ ، فَلَمْ تَحْتَجْ أَنْ تَقُولَ : أَطْفَالًا .

* * *

(١) سورة النساء ٤/٤

(٢) سورة الكهف ١٨/١٠٣

(٣) سورة غافر ٤٠/٦٧

باب الاستثناء

وهو على ضَرْيَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَخْرُجَ شَيْئًا مِمَّا أَدْخَلْتَ فِيهِ غَيْرَهُ نَحْوُ :
جاء القومُ إِلَّا زَيْدًا ، فَقَدْ أَخْرَجْتَ زَيْدًا مِمَّا أَدْخَلْتَ فِيهِ الْقَوْمَ ، أَوْ تُدْخِلُهُ فِيمَا
خَرَجَ مِنْهُ غَيْرُهُ تَقُولُ : مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا أَدْخَلْتَ زَيْدًا فِيمَا خَرَجَ مِنْهُ أَحَدٌ .
وَالْمُسْتَثْنَى عَلَى ضَرْيَيْنِ مِنْ إِيْجَابٍ وَمَنْفَى ، فَإِذَا كَانَ إِيْجَابًا قُلْتَ : قَامَ
الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، فَالْتَّصُبُ فِي (زَيْدٍ) لِغَيْرِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ عَلَى قَوْلِ الْمُبَرِّدِ ^(١) إِلَّا
بِتَقْدِيرِ : اسْتَثْنَى ^(٢) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ ^(٣) : وَهَذَا خَطَأٌ مِنْ وَجْهِ أَحَدِهَا : أَنَّ
مَعْنَى الْحُرُوفِ لَا تَعْمَلُ ، إِذْ لَوْ عَمِلَتْ لَقُلْتَ : مَا زَيْدًا عَلَى تَقْدِيرِ : أَنْفَى زَيْدًا
وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَانَ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَانَ أَجُودَ مِنْ كَوْنِهِ جُمْلَتَيْنِ
فَعِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ الْكَلَامُ جُمْلَتَانِ : قَامَ الْقَوْمُ وَاسْتَثْنَى زَيْدًا . الثَّالِثُ : يَنْطَلُ
أَنَّ الْعَامِلَ اسْتَثْنَى إِذَا قُلْتَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ فَرَفَعْتَ فَلَوْ كَانَ بِاسْتَثْنَى
مَنْصُوبًا لَكَانَ النَّصْبُ لَا غَيْرَ .

وَالْوَجْهَ الرَّابِعَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ لَوْ قَدَّرْتَ هَاهُنَا اسْتِثْنَاءً
لَكَانَ الْكَلَامُ عَلَى غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ ، وَوَجْهٌ خَامِسٌ قَوْلُهُ : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ
قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ ^(٤) فَلَوْ كَانَ اسْتِثْنَى هَاهُنَا مَقْدَّرًا لَكَانَ
حَرْفُ الْعَطْفِ قَدْ ثَبَتَ مَعَ الْمَفْعُولِ وَأَنْتَ لَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ وَزَيْدًا ، فَقَدْ ثَبَتَ
أَنَّ مَا قَالَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ .

(١) معظم النحاة ينسبون إلى المبرد هذا القول والواضح من كتب المبرد أنه يقول غير ذلك ،
وقد وضح هذه المسألة محقق المقتضب انظر : المقتضب وحاشيته ٣٩٠/٤ - ٣٩١

(٢) قال أبو حيان : وإذا انتصب ما بعد (إلا) على الاستثناء فالخلاف في الناصب فقيل : النصيب
بـ (إلا) نفسها ، ونُسب إلي سيويه وقيل بما قبل إلا من فعل وغيره بواسطة إلا ونُسب إلي سيويه وقيل
بما قبلها من غير واسطة إلا وهو مذهب ابن خروف مستدلا عليه في زعمه بكلام سيويه . انظر :
الارتشاف ١٣٣٨/٢ - ١٣٣٩ ، وانظر في هذه المسألة : رصف المباني ٩١ ، وشفاء العليل
٤٩٩/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/١

(٤) سورة الحجر ٤/١٥

(٣) انظر : المسائل البغداديات ٥٩٣

والعاملُ عندَ البصريين ^(١) الفعلُ بتوسطِ إلّا ؛ لأنها قَوْنُهُ فَأَوْصَلَتْهُ إِلَى المفعولِ وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ (زَيْدًا) فِي هَذَا الْبَابِ ، وَتَجْعَلَ (إِلَّا) صِفَةً بِمَعْنَى غَيْرِ فَيَكُونُ مَا بَعْدَ إِلَّا عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَ رَفْعًا فَرَفَعُ ، وَإِنْ كَانَ نَصْبًا فَتَنْصِبُ وَإِنْ كَانَ جَزًّا فَجَزُّ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ صِفَةً ، وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَاءً ، أَنَّهَا فِي الْاسْتِثْنَاءِ خَارِجَةٌ عَنْ حُكْمِ الْأَوَّلِ ، وَإِذَا كَانَتْ صِفَةً ، فَالْحُكْمُ فِيهَا وَفِيمَا بَعْدَهَا وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ لَا يَخْتَلِفَانِ تَقُولُ فِي (إِلَّا) إِذَا كَانَتْ صِفَةً : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَرْفَعَ (إِلَّا) ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الصِّفَةُ إِلَّا أَنَّهَا حَرْفٌ ، فَتَقِلُّ الْإِعْرَابُ مِنْهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا ، لِأَنَّهُ اسْمٌ ، كَمَا أُعْرِبَتْ غَيْرُهُ بِإِعْرَابِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا ، لِأَنَّهَا اسْمٌ ، فَأَمَكَّنَ فِيهَا ذَلِكَ .

فَإِنْ كَانَ الْاسْتِثْنَاءُ مِنْ مَنفَى قُلْتُ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، فَالْبَدَلُ أَجْوَدُ وَالنَّصْبُ جَائِزٌ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ فِي النَّفْيِ كَمَا تَمَّ فِي الْإِيجَابِ .

وَقَدْ تَكُونُ (إِلَّا) غَيْرَ عَامِلَةٍ ^(٢) ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مَعْمُولًا لِمَا قَبْلَهَا نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَزْتُ إِلَّا بَرِيدًا ، ف (إِلَّا) لَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا الْأِسْمُ عَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ مِنْ قَامَ ، وَضَرَبْتُ ، وَالبَاءُ .

فَإِنْ قَدِّمْتَ الْمُسْتَثْنَى لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَالِي إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ فَتَنْصِبُهُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَيَنْطَلُ الْبَدَلُ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ ، فَلَا يَكُونُ قَبْلَ الْمَتَّبِعِ ، وَتَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَإِلَّا اللَّهُ فَالرَّفْعُ عَلَى مَوْضِعٍ لَا ، وَاللَّهُ بَدَلٌ مِنْ إِلَهٍ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ الْبَدَلِ أَنْ يَقَعَ مَوْضِعَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ ، وَلَوْ أَوْلَيْتَ (لَا) اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَلِي الْمَعَارِفَ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ .

(١) انظر : الإنصاف ٢٦٠/١ - ٢٦٥

(٢) انظر في الاستثناء المرفوع : المساعد ٥٥٣/١ - ٥٥٤ ، والأشمونى ١٤٩/٢ - ١٥٠ ،

والتصريح ٣٤٨/١ ، والارتشاف ١٣٣٥/٢

فَإِنْ قَالَ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، فَلَا يَخْلُو بِأَنْ يُبَدَلَ زَيْدٌ مِنْ أَحَدٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ (مِنْ) لَا تُرَادُّ فِي الْأَعْلَامِ لاسْتِعْرَاقِ الْجِنْسِ ، وَأَيْضًا لَا يَجُوزُ أَنْ يُزَادَ فِي الْوَاجِبِ ، وَلَكِنْ تَنْصِبُ زَيْدًا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَتَرْفَعُهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَوْضِعِ أَحَدٍ .

فَإِنْ قُلْتُ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا ، لَمْ يَجْزُ فِي زَيْدٍ إِلَّا النَّصْبُ ^(١) وَلَوْ قُلْتُ : مَا ظَنَنْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا ^(٢) لَجَازَ ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِي ظَنَنْتُ لِأَنَّ مَنْ رَاعَى اللَّفْظَ نَصَبَ ، وَمَنْ رَاعَى الْمَعْنَى أَلْغَى ظَنَنْتُ فَرَفَعَ ، وَأُبَدَلَ مِنَ الْمَضْمَرِ فِي يَقُولُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ .

وَأَمَّا رَأَيْتُ فَإِنَّهُمْ رَاعَوْا فِيهَا اللَّفْظَ دُونَ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَ مِمَّا تُلغَى ، فَصَبُّوا لِغَيْرِهِ ، فَإِنْ قُلْتُ : مَا أَحَدٌ أَكَلَ الْخُبْزَ إِلَّا زَيْدًا لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ قَدْ عَادَ إِلَى الْإِيجَابِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : النَّاسُ أَكَلُوا الْخُبْزَ إِلَّا زَيْدًا .

وَقَدْ يُسْتَشْنَى مِنَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فَيَقُولُونَ : لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ ^(٣) إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ ، وَأَصْلُ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَشْنَى تَقْصَانًا مِنَ الْأَوَّلِ ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ بَعْدَهُ زِيَادَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ ، فَقَدْ اعْتَرَفَ بِخَمْسَةٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : إِلَّا أَرْبَعَةً زِدْتَهَا عَلَى الْخَمْسَةِ فَصَارَ تِسْعَةً ، فَإِذَا قُلْتَ : إِلَّا ثَلَاثَةً نَقَصْتَهَا مِنَ التَّسْعَةِ ، فَبَقِيَ سِتَّةٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : إِلَّا اثْنَيْنِ زِدْتَهَا عَلَى السَّتَةِ .

(١) أَجَازَ سَيَبُوهُ فِي هَذَا الْمَثَالِ النَّصْبَ وَالرَّفْعَ وَلِذَلِكَ يَقُولُ : وَتَقُولُ مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا . هَذَا وَجْهُ الْكَلَامِ وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْإِضْمَارِ الَّذِي فِي الْفِعْلِ فَقُلْتَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا وَرَفَعْتَ فَجَائِزٌ حَسَنٌ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣١٢/٢

(٢) قَالَ سَيَبُوهُ : وَكَذَلِكَ مَا ظَنُّ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا وَإِنْ رَفَعْتَ فَجَائِزٌ حَسَنٌ ، وَكَذَلِكَ مَا عَمِلْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا وَإِنْ شَعْتَ رَفَعْتَ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣١٣/٢

(٣) قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَفِي الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْعَدَدِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ : أَحَدُهَا أَنَّهُ يَجُوزُ مَطْلَقًا وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الضَّائِعِ وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِي الْأَوْسَطِ تَقُولُ : مَرَّ بِي عَشْرَةٌ إِلَّا وَاحِدًا وَلَوْ قُلْتَ : =

وهكذا تَفْعَلُ في أَشْبَاهِ هذا يكونُ الاستثناءُ الأوَّلُ نقصانًا مما مَعَكَ والثاني : زيادةٌ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : ماجاءني إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا ^(١) تَنْصِبُهُمَا أَوْ تَرْفَعُهُمَا ، لم يَجْزُ ، أمَّا النَّصْبُ فَلِئَلَّا يَبْقَى الفِعْلُ بلا فاعِلٍ ، وأمَّا الرفعُ فَفِعْلٌ واحدٌ لا يكونُ لَهُ فاعِلانِ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ ، ولا تَشْيِيةٍ ، فَإِنْ جِئْتَ بالواوِ جَارَ رَفْعُهُمَا وَإِنْ لم تجيء بالواوِ رَفَعْتَ أَحَدَهُمَا ، وَنَصَبْتَ الْآخَرَ ، فالذى تَرْفَعُهُ هو الفاعل ، وَالْآخَرُ الْمُسْتَشْنَى .

فَإِنْ قَدَّمْتَ الْمُسْتَشْنَى قُلْتَ : ماجاءني إِلَّا أَبَاكَ أَحَدٌ ^(٢) ، لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ كَانَ مِنْ قَبْلِ التَّقْدِيمِ يَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الْبَدَلِ (مِنْ أَحَدٍ) ، وَيُجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، إِذَا تَقَدَّمَ بَطَلَ الْبَدَلُ ، لِأَنَّهُ تَابِعٌ ، وَالتَّابِعُ لَا يَكُونُ قَبْلَ الْمَتْبُوعِ .

فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَشْنَى مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ ، فَالْأَجُودُ النَّصْبُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ^(٣) وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ماجاءني أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا . وَمَالُهُ ابْنٌ إِلَّا بَيْتًا ، وَيَجُوزُ رَفْعُ هَذَا فَحِجَّةٌ مَنْ نَصَبَ أَنَّ الْبَدَلَ لَا يَصْلُحُ فِي هَذَا إِلَّا عَلَى الْعَلْطِ ، فَأَشْبَهَ الْمُوجِبُ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تُبَدَلَ فِي الْوَاجِبِ ، لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ فَكَذَلِكَ لَا تُبَدَلُ مِمَّا كَانَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ ، وَحِجَّةٌ

= مَرَّ بِي رَجُلٌ إِلَّا وَاحِدًا لَمْ يَجْزِ وَالثاني : المنع مطلقا وهو اختيار ابن عصفور والثالث التفصيل بين أن يكون المستثنى عقداً ، فلا يجوز نحو قوله عندي عشرون إلا عشرة ، أو غير عقد فيجوز نحو : له عندي عشرة دراهم إلا اثنين . انظر : الارتشاف ١٣٣٢/٢

(١) يقول سيبويه : هذا باب تشية المستثنى وذلك قولك : ماأتاني إلا زَيْدًا إلا عَمْرًا ولايجوز الرفع في عمرو من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى .. وإن شئت قلت : ماأتاني إلا زَيْدًا إلا عمرو . انظر : الكتاب ٣٣٨/٢

(٢) قال سيبويه : هذا باب مايقدم فيه المستثنى وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحدٌ ، ومالي إلا أباك صديق وزعم الخليل رحمه الله أنهم حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه . وانظر : الكتاب ٣٣٥/٢

(٣) قال سيبويه : هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حماراً جاءوا به على معنى : ولكن حماراً .. وأما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها إلا حماراً أرادوا ليس فيها إلا حماراً . انظر : الكتاب ٣١٩/٢ ، وانظر : أيضا الارتشاف ١٣٤٤/٢

مَنْ أَجَازَ الْبَدَلَ فِيمَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : أَنْ يَكُونَ لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مِمَّا يُؤَنَسُ بِهَا كَمَا يُؤَنَسُ بِالْأَنَاسِيِّ أُبْدِلَ مِنْهُ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ : مَا جَاءَنِي شَيْءٌ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ النَّاسُ وَغَيْرُهُمْ ، ثُمَّ اسْتَشْنَى بَعْضُ مَا كَانَ يَحْتَمِلُ الْكَلَامَ . **والثالث :** أَنْ يَكُونَ جَاءَ هَذَا عَلَى السَّعَةِ كَمَا قَالُوا : عِتَابُكَ السَّيْفُ وَمَعَاتِبُكَ الشِّتْمُ أَيْ هَذَا يَقُومُ مَقَامَ عِتَابِكَ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ ^(١) فَيَحْتَمِلُ أَرْبَعَةَ أَوْجِهٍ ^(٢) أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ (عَاصِمٌ) فَاعِلًا و (مَنْ رَحِمَ) فَاعِلًا أَيْضًا فَيَكُونُ قَدْ اسْتَشْنَى مِنَ الْجِنْسِ .

الثاني : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولَيْنِ فَيَكُونُ قَدْ اسْتَشْنَى مِنَ الْجِنْسِ أَيْضًا ، **والثالث :** أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ فَاعِلًا (وَمَنْ رَحِمَ) بِمَعْنَى الْمَرْحُومِ فَيَكُونُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ **والرابع :** أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مَفْعُولًا وَالثَّانِي فَاعِلًا بِمَعْنَى رَاحِمٍ ، فَيَكُونُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ أَيْضًا .

وَالِاسْتِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ يُسَمَّى مُنْقَطِعًا وَالبَصْرِيُّونَ يَقْدَرُونَ إِلَّا فِي الْمُنْقَطِعِ بـ (لَكِنْ) ، وَالْكُوفِيُّونَ بـ (سِوَى) ، وَأَمَّا قَدْرُهُ الْبَصْرِيُّونَ بـ (لَكِنْ) ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ لَكِنْ أَبَدًا يُخَالِفُ مَا قَبْلَهَا فِي النَفْيِ وَالْإِيجَابِ فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ مُخَالِفًا لِمَا قَبْلَهُ شَبَّهُوهُ بـ (لَكِنْ) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَشْنَى مَنْصُوبًا بـ (لَكِنْ) ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَنْصُوبًا بـ (لَكِنْ) لَكَانَ يَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ .

وَتَقُولُ : لِي عَلَيْهِ دِرْهَمٌ غَيْرَ قِيَارِطٍ ، فَمَنْ رَفَعَ فَعَلَى الْوَصْفِ مَعْنَاهُ : دِرْهَمٌ تَامٌ ، وَمَنْ نَصَبَ فَعَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، فَإِنْ قُلْتَ : غَيْرُ زَائِفٍ لَمْ يَجْزِ إِلَّا الرِّفْعُ لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ لَا مَعْنَى لَهُ ، لَا يَجُوزُ : إِلَّا زَائِفًا .

(١) سورة هود ٤٣/١١

(٢) قَالَ سَيَبُوه : هَذَا بَابٌ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى وَلَكِنْ فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ أَيْ وَلَكِنْ مَنْ رَحِمَ . انْظُرْ : الْكِتَابَ ٣٢٥/٢ ، وَانْظُرْ : أَيْضًا الْأَصُولَ ٢٩٠/١ - ٢٩١

وَلَوْ قُلْتُ : لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةٌ ^(١) جاز ، وَلَوْ قُلْتُ : إِلَّا تِسْعَةً لم يَجْز ؛ لَأَنَّكَ قَدِ اسْتَشْنَيْتَ كَثِيرًا ، وَثَبَّتَ الْقَلِيلُ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ : جَاءَنِي زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، لَأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْضًا مِنْ كُلِّ ، وَعَمْرُو لَا يَكُونُ بَعْضًا لَزَيْدٍ .

وَقَدِ اسْتَشْنَيْتُ بِالْكَلِمِ الثَّلَاثِ الْأَسْمَ ، وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ، فَالْأَسْمَ : غَيْرُ وَسْوَى ، وَالْحَرْفِ : إِلَّا وَحَاشَا وَخَلَا ، وَالْفِعْلُ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ ، وَحَاشَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا فَذَلِكَ عَشْرَةٌ ، وَأَصْلُهَا كُلُّهَا (إِلَّا) ؛ لِأَنَّهَا تَلْزَمُ الْاسْتِثْنَاءَ لَا تَفَارِقُهُ وَغَيْرُهَا يَكُونُ لَهُ مَعَانٍ غَيْرُ الْاسْتِثْنَاءِ ، فَوَجْهُ مُشَابِهَةٍ غَيْرُ وَسْوَى بـ (إِلَّا) مِنْ جِهَةِ أَنَّ مَا بَعْدَ غَيْرٍ يَخَالِفُ مَا قَبْلُهَا ، كَمَا إِلَّا كَذَلِكَ .

وإِعْرَابُ (غَيْرِ) ^(٢) فِي نَفْسِهَا إِعْرَابُ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا تَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا فَتَنْصِبُ ، فَإِذَا جِئْتَ بِغَيْرٍ قُلْتَ : جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، فَتَنْصِبُ غَيْرًا كَمَا تَنْصِبُ زَيْدًا بَعْدَ إِلَّا ، وَكَانَ الْقِيَاسُ فِي (سِوَى) ^(٣) أَنَّ يَكُونُ كَغَيْرِ إِلَّا أَنَّهُمْ لَوْ أَعْرَبُوهَا كَمَا أَعْرَبُوا غَيْرًا لَتَمَكَّنْتَ فِي الْأَسْمِيَةِ ، وَهِيَ لَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا ظَرْفًا .

وَأَمَّا (حَاشَا) فَهِيَ عِنْدَ سِيبَوِيهِ ^(٤) حَرْفٌ ، وَدَلِيلُهُ أَنَّهَا تُعَلِّقُ الْفِعْلَ كَمَا تُعَلِّقُهُ حُرُوفُ الْجَرِّ إِذَا قُلْتَ : قُمْتُ إِلَى زَيْدٍ ، وَغَيْرُهُ ^(٥) يَجْعَلُهَا فِعْلًا وَحُجَّتُهُ

(١) انظر : الإرتشاف ١٣٥٧/٢ - ١٣٥٨ ، والأصول ٣٠٤/١

(٢) قال سيبويه : هذا باب غَيْرِ اعلم أن غَيْرًا أَبَدًا سِوَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَلَكِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى إِلَّا فَيَجْزَى مُجْرَى الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَ إِلَّا ، وَهُوَ الْأَسْمُ الَّذِي يَكُونُ دَاخِلًا فِيْمَا يَخْرُجُ مِنْهُ غَيْرُهُ وَخَارِجًا مِمَّا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ انظر : الكتاب ٣٤٣/٢

(٣) قال سيبويه : وَأَمَّا أَتَانِي الْقَوْمُ سِوَاكَ ، فَزَعَمَ الْحَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذَا كَقَوْلِكَ : أَتَانِي الْقَوْمُ مَكَانَكَ ، وَمَا أَتَانِي أَحَدٌ مَكَانَكَ ، إِلَّا أَنَّ فِي سِوَاكَ مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ . انظر : الكتاب ٣٥٠/٢

(٤) انظر : الكتاب ٣٤٩/٢ ، وانظر : أيضًا التصريح ٣٦٥/١ ، والأشْمُونِي ١٦٥/٢ ، وجواهر الأدب ٥٢٤ ، والجني الداني ٥٦١ ، ورصف المباني ١٧٨ - ١٧٩

(٥) ذهب بعض الكوفيين والمبرد والفراء إلى أَنَّهَا فِعْلٌ نَاصِبٌ لِلْأَسْمِ بَعْدَهَا . انظر : رأى المبرد في المقتضب ٣٩١/٤ ، والفراء في رصف المباني ١٧٩ ، والمعنى ١٢٢/١ ، والأشْمُونِي ١٦٥/٢

أَنَّ الْعَرَبَ قَالَتْ : وَمَا أَحَاشَى مِنَ الْأَقْوَامِ ، فَجَعَلُوا الْهَاءَ مُسْتَقْبِلًا ، وَأَنْتَهُمْ حَذَفُوا مِنْهَا ، وَالْحَذْفُ يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ ، وَأَنْتَهُمْ أَوَّلُوهَا حَرْفَ الْجَرِّ فِي قَوْلِهِ ﴿ حَشَى لِلَّهِ ﴾ ^(١) .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ (يُحَاشَى) فَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ هَذَا مُسْتَقْبِلًا لِحَاشَا ، وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ : حَوَّلَ الرَّجُلُ إِذَا قَالَ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ .

وَأَمَّا حَذْفُهُمْ فَقَدْ حُذِفَتْ مِنَ الْحُرُوفِ يُقَالُ : رَبُّ رَجُلٍ وَرُبُّ بَيْتٍ بِتَخْفِيفِ الْبَاءِ وَتَشْدِيدِهَا .

وَأَمَّا (خَلَا) فَقَدْ حَكَى سِيبَوِيه ^(٢) فِيهِ الْفَعْلِيَّةُ وَالْحَرْفِيَّةُ ، فَمَنْ يَجْعَلُ حَاشَا وَخَلَا وَعَدَا أَفْعَالًا يَنْصَبُ مَا بَعْدَهُنَّ ، وَمَنْ يَجْعَلُهَا حُرُوفًا يَجْرُ مَا بَعْدَهُنَّ : فَإِذَا أَدْخَلْتَ (مَا) فَقُلْتَ : مَا خَلَا وَمَاعَدَا ، نَصَبْتَ ^(٣) ؛ لِأَنَّ (مَا) مُصَدَّرِيَّةٌ فَلَا تَوْصُلُ إِلَّا بِفَعْلٍ ، وَقَدْ حَكَى الْأَخْفَشُ ^(٤) فِيهَا الْحَرْفِيَّةَ ، فَجَعَلَ (مَا) زَائِدَةً ، فَيَجُوزُ فِيهَا النَّصْبُ وَالْجُرُّ .

وَأَمَّا لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ فَيَفْعَلَانِ ^(٥) لَا غَيْرَ تَقُولُ : جَاءَنِي لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ عَمْرًا ، وَالْمَعْنَى لَيْسَ بَعْضُهُمْ ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْأِسْمِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا : أَنَّ بَعْضَهُمْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ (إِلَّا) ، وَ (إِلَّا) لَا تَنْصَرِفُ بِأَنَّ تَضَمَّرَ وَتُظْهِرُ ، وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَوْ أَظْهَرْنَا بَعْضَهُمْ لَكُنَّا قَدْ أَقَمْنَا لَيْسَ وَاسْمَهَا مَقَامَ إِلَّا الَّتِي هِيَ حَرْفٌ ، فَلَمْ يَجْزُ وَهِيَ حَرْفٌ أَنْ يَقُومَ مَقَامَهَا شَيْئَانِ .

(١) سورة يوسف ٥١/١٢

(٢) انظر : الكتاب ٣٤٨/٢ - ٣٤٩

(٣) انظر : الارتشاف ١٣٦٧/٢ ، والكتاب ٣٤٩/٢

(٤) انظر : رأى الأخفش فى شرح الكافية للرضى ٢٢٩/١ ، والمساعد ٥٨٥/١ ، والارتشاف

١٣٦٧/٢

(٥) هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما فإذا جاءتا ففهما معنى الاستثناء فإن فيها إضممارا ، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء ، كما أنه لا يقع معنى النهى فى حشيك إلا أن يكون مبتدأ . انظر : الكتاب ٣٤٧/٢ ، وانظر : أيضا التصريح ٣٦٢/١ ، والغرة لابن الدهان ١٨٦/٢ ، وشرح اللمع لابن

برهان ١٥٠/١

فأما قوله : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ ﴾ ^(١) قرئ بالرفع ^(٢) والنصب والجر فَمَنْ رَفَعَ فعلى الوصف للقاعدين ، وَمَنْ نَصَب فعلى الاستثناء ، وَمَنْ جَرَّ فعلى الوصف للمؤمنين وقوله : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ ^(٣) يقرأ بالرفع ^(٤) والنصب والجر ، فَمَنْ رَفَعَ فعلى موضع (من إله) ، وَمَنْ جَرَّ فعلى أَنَّهُ وَصَفَ لَهُ ، وَمَنْ نَصَب فعلى الاستثناء .

وقوله : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٥) يُقْرَأُ بالجر والنصب ^(٦) الجر من وجهين أحدهما : بدل من الذين أَوْ وَصَفَ لَهُ ، والنصب مِنْ وَجْهَيْنِ : حالٌ واستثناء ، فأما قوله : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ ^(٧) فالنصب هو الوجه ، وقد روى عن الخليل الرفع ، وهو ضعيف ، لأن المضمرات

(١) سورة النساء ٩٥/٤

(٢) قال ابن مجاهد : واختلفوا فى رفع الرء ونصبها من قوله : (غير أولى الضرر) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة برفع الرء ، وقرأ نافع والكسائى وابن عامر نصبتا . انظر : السبعة لابن مجاهد ٢٣٧ ، والكشف ٣٩٦/١ - ٣٩٧ ، والحجة لابن خالويه ١٢٦ ، والمبسوط ١٨١ ، والنشر ٢٥١/٢ ، وأما قراءة الجر فهى للأعمش وأبو حيو . انظر : البحر ٣٣٠/٣

(٣) سورة الأعراف ٨٥/٧

(٤) قال ابن مجاهد : واختلفوا فى الرفع والخفض من قوله : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ فقرأ الكسائى وحده خفضا ، وقرأ الباقر رفعا فى كل القرآن . انظر : السبعة لابن مجاهد ٢٨٤ ، والكشف ٤٦٧/١ ، والمبسوط ٢١٠ ، والنشر ٢٧٠/٢ ، والحجة لابن خالويه ١٥٧ ، وقراءة النصب لعيسى بن عمر على الاستثناء . انظر : البحر ٣٢٠/٤

(٥) سورة الفاتحة ٧/١

(٦) قال ابن مجاهد : واختلفوا فى قوله : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ قرأ بخفض الرء نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمة والكسائى واختلفوا عن ابن كثير أنه كان يقرأ ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ بالنصب وروى أيضا عن ابن كثير الكسر . انظر : السبعة لابن مجاهد ١١١ - ١١٢ ، وقراءة النصب فى (غير) هى قراءة عمر وابن مسعود وعلى وعبد الله بن الزبير انظر : البحر ٢٩/١

(٧) سورة البقرة ٢٤٩/٢

لا تُوصَف ، وأما قوله ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَّ﴾ ^(١) فمن رفع ^(٢) ، فلأن قبله فعلا منفيًا وهو قوله : ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ إلا أمرًا نكَّ بدل منه ، ومن نصب فلأن قبله فعلاً موجبا .

* * *

(١) سورة هود ٨١/١١

(٢) قال ابن مجاهد : واختلفوا في نصب التاء ورفعها من قوله : ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَّ﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو : ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَّ﴾ برفع التاء وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي نصبا . انظر : السبعة لابن مجاهد ٣٣٨ ، والحجة لابن خالويه ١٩٠ ، والمبسوط ٢٤١ ، والكشف ٥٣٦ ، والنشر ٢٩٠/٢

[باب الجر]

والجرُّ يَكُونُ بشيئين أحدهما : انضمامُ حَرْفٍ إلى اسمٍ والثاني : إضافةُ اسمٍ إلى اسمٍ ، والحروف التي يُجَرُّ بها معدودة وهى : مِنْ ، وإلى ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وفى ، وَرُبَّ ، وحتى إذا كانت غاية ، والباءُ ، والكافُ ، واللامُ الزوائد ، والواو والتاء فى القسم ، وَمُنْذُ وَمُنْذُ .

ومعانى هذه الحروف مختلفة فأولها (من) وهى على أَرْبَعَةِ أقسامٍ لابتداء الغاية نحو : خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَادَ إلى الكوفة ، وللتبعية : أَخَذْتُ دِرْهَمًا مِنَ الكيس ، ومُبَيِّنَةً تَبين الصفة ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ (١) وبابِ عِلْمٍ ما الكلم من (٢) العريية وَتَقْدِيرُهُ : واجتنبوا الرجس الذى هو وَثَنٌ ، والكلم التى هى عريية .

وزائدة وهى عِنْدَ سيبويه (٣) تُرَادُ فى النفى دُونَ الإيجاب تَقُولُ : ما جاءنى مِنْ أَحَدٍ ، ولا يَجُوزُ عِنْدَهُ : جاءنى مِنْ أَحَدٍ ، والأخفش (٤) يُجِيزُهُ ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (٥) (من) هنا للتبعية (٦) عِنْدَ سيبويه ؛ لِأَنَّ الْمُكَفَّرَ بَعْضُ السَّيِّئَاتِ هَاهُنَا ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ (٧) هى زائدة . زيدٌ أَفْضَلُ من عمرو لابتداء الغاية والمعنى ابتداء فَضْلِهِ من هذا المكان .

وقوله : ﴿ وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ (٨) فَمِنْ الأولى

(٢) انظر : الكتاب ١٢/١

(١) سورة الحج ٣٠/٢٢

(٣) انظر : الكتاب ٢٢٥/٤

(٤) انظر : رأى الأخفش فى معانى القرآن ١٠٥/١ و ٢٢٥/٢ ، وانظر : أيضا البغداديات

٢٤٢ ، والمقتصد ٨٢٤/٢ ، ووصف المباني ١٤٩ ، وكتاب الشعر ٢٢٥/١

(٥) انظر : الكتاب ٢٢٥/٤

(٦) سورة البقرة ٢٧١/٢

(٧) انظر : معانى القرآن للأخفش ١٠٥/١

(٨) سورة النور ٤٣/٢٤

لابتداء الغاية لا غير ، والثانية تَحْتَمِلُ وجهين : التبعضُ وابتداء الغاية ، وَمِنْ بَرَدٍ على وجهين للتبعض ، وَمُبيِّنَةٌ تُبَيِّنُ الصفة .

﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(١) عِنْدَ الْأَخْفَشِ هِيَ زَائِدَةٌ ، وَغَيْرُهُ يَجْعَلُهَا مُبْعَضَةً ، فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يُبْعَضُ ذَلِكَ ، وَالْوَاجِبُ أَنْ يَغُضُّوا جَمِيعَ الْأَبْصَارِ ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُمْ نُهُوا أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ دُونَ مَا أَحَلَّ لَهُمْ .

(إلى) وهى لانتهاى الغاية ^(٢) كقولك : خَرَجْتُ مِنْ بَعْدَادَ إِلَى الْبَصْرَةِ ، فابتداء سَيْرِكَ بَعْدَادُ ، وانتهاءُ البصرة ، وجائزٌ أَنْ يَكُونَ دَخَلَ الْبَصْرَةَ ، وجائزٌ أَنْ يَكُونَ بَلَغَتْهَا وَلَمْ تَدْخُلْهَا ، فما جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَقَدْ دَخَلَ الْحَدُّ فِي الْمَحْدُودِ قَوْلُهُ : ﴿ وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ ﴾ [سورة المائدة : ٦] فَلَمُرَافِقٍ دَاخِلَةٌ فِي الْغَسَلِ ، وَمَا لَمْ يَدْخُلْ قَوْلُهُ : ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ^(٣) فَالْلَيْلُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الصِّيَامِ .

ومنها (عَنْ) ^(٤) وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ اسْمٌ وَحَرْفٌ ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا مِنْ فَهِيَ اسْمٌ ، وَمَابَقَى حَرْفٌ وَمَعْنَاهَا الْمَجَاوِزَةُ تَقُولُ : رَوَيْتُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْ : جَاوَزَ مِنْهُ إِلَى الْخَبَرِ .

ومنها (مَعَ) ^(٥) وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَيْضًا إِذَا دَخَلَتْهَا (مِنْ) كَانَتْ اسْمًا ، وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْهَا مِنْ كَانَتْ حَرْفًا وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيَجْعَلُهَا

(١) سورة النور ٣٠/٢٤

(٢) قال سيبويه : وأما إلى فمتمهى الغاية تقول : من كذا إلى كذا . انظر : الكتاب ٢٣١/٤ ، وانظر : أيضا الارتشاف ١٥٦٣/٣ ، والمساعد ٢٣٥/٢ ، ورصف المباني ٨٠ - ٨٢

(٣) سورة البقرة ١٧٨/٢

(٤) قال سيبويه : وأما (عَنْ) فلما عدا الشيء ، وذلك قولك : أَلْطَعَمَهُ عَنْ جُوعٍ جَعَلَ الْجُوعَ مُنْصَرَفًا تَارِكًا لَهُ قَدْ جَاوَزَهُ . انظر : الكتاب ٢٢٦/٤

(٥) انظر في مع : رصف المباني ٣٢٨ ، والجنى الدانى ١٢٢ ، والكتاب ٤٢٠/١

اسمًا على كُلِّ حال ، ويُستَدَلُّ بفتح آخِرِها ، ولو كانت حرفًا لم تُبْنَ على
الفتح إِلَّا بَعْلَةً ، وَلَيْسَ هَاهُنَا عِلَّةٌ توجب ذلك واستدل أبو على بسكونها في
قول الشاعر :

[الوافر]

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا (١)
قليل ، ومعنى مع المصاحبة .
ومنها (على) (٢) وهى على ثلاثة أَوْجِهٍ إذا كانت مِنْ عَلَا يَغْلُو فَهِيَ
فِعْلٌ ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا (مِنْ) فَهِيَ اسْمٌ (٣) ، وما بَقِيَ حَرْفٌ وهى التى تُوصِلُ
معنى الفعل إلى الاسمِ بِتَوَسُّطِهَا
ومنها (فى) (٤) وهى للوعاءِ تَقُولُ : المَالُ فى الكَيْسِ أَيْ هو وعاءُهُ ، وقد
يَتَسَعُّ بِهَا فَيُقَالُ : فَلَانٌ يَنْظُرُ فى العِلْمِ .

(١) البيت منسوب لجرير فى الديوان ٣٨١ ، والنهاية لابن الجباز ٢٢٤/١ ، والتصريح ٤٨/٢ ،
ومنسوب للراعى النميرى فى ملحقات ديوانه ٣١١ ، والكتاب ٢٨٧/٣ ، وبلا نسبة فى معانى القرآن
للزجاج ٨٨/١ ، وأمالى ابن السجرى ٢٤٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢ ، وشرح الكافية
الشافعية لابن مالك ٩٥١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٧٠/٢ ، والأشـمـونى ٢٦٥/٢ ، ومقاييس اللغة
٤٦٧/٢ ، والجنى الدانى ٣٠٦ ، وكشف المشكل ٥٥٩/١ ، وأوضح المسالك ١٤٩/٣ ، وابن يعيش
١٢٨/٢ ، واللسان (مع) ٤٢٣٤/٦

(٢) انظر فى (على) الجنى الدانى ٤٧٣ ، والأشـمـونى ٢٢٦/٢ ، والارتشاف ١٥٦٥/٣ -

١٥٦٦

(٣) قال المالكى : أعلم أن (على) على ثلاثة أقسام : قسم تكون اسما ، وقسم تكون فعلا ،
وقسم تكون حرفا ، فإذا كانت اسما فذلك بدخول حروف الجر عليها ... وإذا كانت فعلا فمضارع
يعلو ومصدره غُلُوًا ، .. وهى حرف جر للأسماء ومعناها العلو كقولك : طلع فلان على السقف .
انظر : رصف المباني ٣٧١ - ٣٧٢

(٤) قال سيبويه : وأما (فى) فهى للوعاءِ تقول : هو فى الجراب ، وفى الكيس ، وهى فى بطن
أُمِّه ، وكذلك : هو فى الغُلِّ ؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له . انظر : الكتاب ٢٢٦/٤ ، وانظر :
أيضا الارتشاف ١٥٥٨/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٦/٣ ، وأدب الكاتب ٤١٢ ، والجنى
الدانى ٩٩ ، ورصف المباني ٣٨٨

ومنها (رُب) وهى على ثلاثة أقسام : قِسْمٌ يَدْخُلُ على النكرة ^(١)
 كقولك : رُبَّ رَجُلٍ أَكْرَمْتُهُ ، ولا تَدْخُلُ على المعرفة مِنْ قِبَلِ أَنْ تَقْلِيلُ الشَّيْءِ
 يُقَارِبُ نَفِيَهُ وَأَنْتَ لَا تَنْفِي الْمَعَارِفَ بِلَا . والثانى من أقسام (رب) ^(٢) أَنْ
 تقول : رُبُّهُ فَتَضْمُرُ قَبْلَ الذِّكْرِ على شَرِيطَةِ التفسير ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ على
 الضمير ، وهى لَا تَدْخُلُ على المعارف من قِبَلِ أَنَّهُ لَا يَوْجَعُ إِلَى مَذْكُورٍ فَأَشْبَهَ
 النكرة ، وَعَوُذُ الضمير على ثلاثة أقسام هذا أحدها ، والثانى أَنْ يَعُودَ إِلَى
 مذكور : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، الثالث : أَنْ يَعُودَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ مَا يَعُودُ إِلَيْهِ لِلْعِلْمِ
 بذلك كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ ^(٣) يعنى القرآن ، و ﴿ حَتَّى
 تَوَارَتْ ﴾ ^(٤) يعنى الشمس .

الثالث : أَنْ تُكْفَ رُبَّ ^(٥) بما كقولك : رُبُّمَا قَامَ زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا أَذْخَلُوا
 عَلَيْهَا (ما) لِيَلِيهَا مَا لَمْ يَكُنْ يَلِيهَا وَهُوَ الْفِعْلُ ، ولا يَكُونُ هَذَا الْفِعْلُ إِلَّا
 ماضيا ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُقَلِّلُ مَا ثَبَتَ دُونَ مَا لَمْ يَثْبُتْ ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي تَقْلِيلِ مَا لَمْ
 يَقَعْ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ رُبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٦) فَأَوَّلَاهَا الْمُسْتَقْبَلُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ
 أَوْجِهٍ أَحَدُهَا مَا قَالَهُ ابْنُ السَّرَاجِ ^(٧) : تُقَدَّرُ كَانَ فَيَكُونُ الْمَعْنَى : رُبَّمَا كَانَ يَوَدُّ

(١) قال أبو حيان : ومجرور (رُب) نكرة ، وضمير ، ولا يُجَرَّ معرَفاً بِأَلْ وَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ .
 انظر : الارتشاف ١٥٧٢/٣

(٢) انظر فى (رُب) : المساعد ٢/٢٨٥ ، والمقتضب ٤/١٣٩ ، والأصول ١/٤١٦ ، وحروف
 المعانى للزجاجى ١٤ ، ورصف المبانى ١٨٨ - ١٩٤

(٣) سورة يوسف ١٢/٢

(٤) سورة ص ٣٨/٣٢

(٥) هذه الوجوه والآراء التى ذكرها الواسطى انظرها فى : الأصول ١/٤١٨ - ٤١٩

(٦) سورة الحجر ١٥/٢

(٧) انظر : الأصول ١/٤١٩ - ٤٢٠

الذين كَفَرُوا ، والثاني ما قَالَه الرُّمَانِي (١) : لَمَّا كَانَ اللَّهُ صَادِقًا فِيمَا وَعَدَ جَزَى ذَلِكَ مَجْزَى الْمَاضِي .

الثالث : ما قَالَه أَبُو عَلِي (٢) : هُوَ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ كَأَنَّهُ حَكَى كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَذَا مِنْ شِعْنِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ (٣) فَتَحْنُ نُشِيرُ السَّاعَةَ إِلَى شَيْءٍ قَدْ مَضَى وَقَبْلَ هَذَا كَانَ مَشَارًا إِلَيْهِ .

و(رُبَّ) عِنْدَ الْأَكْثَرِ حَرْفُ جَرٍّ (٤) ، وَيُتَبَدُّ بِهَا (٥) ، لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ لَا ، فَجُعِلَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ لِذَلِكَ ، وَقَدْ تُحَذَفُ إِحْدَى الْبَائِيْنِ ، وَلَيْسَ يَحْذَفُ مِنَ الْحُرُوفِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُضَاعَفَةً فِي الْأَكْثَرِ .

وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الْأَخْفَشِ (٦) أَنَّ (رُبَّ) اسْمٌ ، وَيَلْزَمُ الْمَجْرُورَ بَعْدَ رُبِّ الصِّفَةِ (٧) عَوَضًا مِنْ حَذْفِ الْجَوَابِ تَقُولُ : رُبَّ رَجُلٍ أَكْرَمْتُهُ وَتَقْدِيرُهُ : رُبَّ رَجُلٍ جَاءَنِي ، فَأَكْرَمْتَهُ بَدَلٌ مِنْ جَاءَنِي ، وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ الْجَوَابُ مُحْذُوفًا يُسْتَعْنَى عَنْهُ بِالصِّفَةِ .

(١) هُوَ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى بْنِ عَلِيٍّ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو الْحَسَنِ الرُّمَانِي صَنَفَ : التَّفْسِيرَ وَشَرَحَ أَصُولَ ابْنِ السَّرَاجِ وَشَرَحَ كِتَابَ سَيَبَوِيهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ تَوَفَى سَنَةَ ٣٨٤ هـ ، انْظُرْ : تَرْجُمَتُهُ فِي بَغِيَةِ الرَّوَاةِ ١٨٠/٢ - ١٨١ ، وَالْفَهْرَسْتُ ٢٤٦

(٢) انْظُرْ : الْمُقْتَصَدُ ٨٣٤/٢ - ٨٣٥

(٣) سُورَةُ الْقَصَصِ ١٥/٢٨

(٤) قَالَ سَيَبَوِيهِ : وَرُبَّ غَيْرِ اسْمٍ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : رُبَّ رَجُلٍ لَكَ انْظُرْ : الْكِتَابُ ١٧٠/٢ ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ : رُبَّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ حَرْفُ جَرٍّ ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَابْنِ الطَّرَاوَةِ اسْمٌ . انْظُرْ : الْإِرْتِشَافُ ١٥٧٠/٣

(٥) قَالَ أَبُو حَيَّانَ نَقْلًا عَنِ الْإِفْصَاحِ : وَقَدْ يُتَبَدُّ بِهَا فَيَقَالُ : رُبَّ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَيَقَالُ : رُبَّ ضَرْبَةٍ ضَرَبْتُ انْظُرْ : الْإِرْتِشَافُ ١٥٧٠/٣

(٦) انْظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٤١١/٢

(٧) قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَاخْتَلَفُوا فِي وَصْفِ مَجْرُورِهَا النِّكْرَةُ ، فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ وَالرَّجَاجُ وَأَبُو الْوَلِيدِ الْوَقْسُ وَابْنُ طَاهِرٍ وَابْنُ خُرُوفٍ إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ وَصْفُهُ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ ، وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيُّ وَالْعَبْدِيُّ وَأَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ الْأَسَازُ أَبُو عَلِيٍّ وَفِي الْبَسِيطِ أَنَّهُ رَأَى لِلْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ وَصْفَ مَجْرُورِهَا . انْظُرْ : الْآرَاءُ وَتَخْرِيجُهَا فِي الْإِرْتِشَافِ ١٥٧٤/٣

ومنها الباء ^(١) وهى للإلصاق تقول : كَتَبْتُ بالقلم أئى : ألصقت كتابى بالقلم وهى مكسورة ، وإنما كُسِرَتْ للزومها الحرفية .

ومنها (اللام) ^(٢) وهى على ضَرْيَيْنِ : لِلْمَلِكِ فيما يصح فيه المَلِكُ نحو : المال لزيد ، والتَّخْصِيصُ والتحقيقُ فيما لا يصح فيه المَلِكُ نحو : المسجد لزيد ، وهى مكسورة إذا دَخَلَتْ على الظاهر ، وإنْ أَدْخَلَتْهَا على مُضْمَرٍ فَتَحَّتْهَا ، فَقُلْتُ : لَكَ مَالٌ وَلَهُ ثَوْبٌ وَإِنَّمَا كُسِرَتْ مَعَ الظاهر ، وَفُتِحَتْ مَعَ الْمُضْمَرِ ، لِلْفَرْقِ ، فالأصل فيها الفتح ؛ لأنَّ كُلَّمَا كان على حرفٍ واحدٍ كواو العطف وَالْفِ الاستيفهام مبنئى على الفتح لَأَنَّهُ أَخَفُ الحركات .

فأما (لى) فَكُسِرَتْ اللام فيها ، وإنْ كان بَعْدَهَا مُضْمَرٌ ، لأنَّ ياءَ الإضافة يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا تَقُولُ : غُلَامِى وَدَارِى .

ومنها (الكاف) ^(٣) ، ومعناها التشبيه تقول : زَيْدٌ كَعَمْرِو أئى : يُشَبِّهه وهى على ثلاثة أَضْرِبٍ : حَرْفٌ ^(٤) لا غَيْرَ ، وهى إذا وَقَعَتْ صِلَةً الذى فى قولك : جاءنى الذى كَزَيْدٍ ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ؛ لأنَّ الذى لا يُوصَلُ بالمفردات ، وَيُوصَلُ بالحروفِ والظروفِ وَهِيَ اسْمٌ لا غَيْرَ فى قول الشاعر :

[البسيط]

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ ^(٥)

(١) قال سيبويه : وباء الجر إنما هى للإلصاق والاختلاط ، وذلك قولك خرجتُ بزيد ودخلت به ، وضربته بالسوط : أَلَزَقْتُ ضَرْبَكَ إِياه بالسوط . انظر : الكتاب ٢١٧/٤ ، وانظر : أيضا الجنى الدانى ٣٦ - ٣٧ ، وسر الصناعة ١٢٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، ورسف المباني ١٤٣

(٢) قال سيبويه : ولام الإضافة ، ومعناها المَلِكُ واستحقاق الشئ ألا ترى أَنَّكَ تقول : الغلام لك ، والعبدُ لك ، انظر : الكتاب ٢١٧/٤

(٣) قال سيبويه : وكاف الجر التى تجىء للتشبيه وذلك قولك : أنت كزيد . انظر : الكتاب ٢١٧/٤

(٤) انظر : رسف المباني ١٩٥ ، والارتشاف ١٥٤٣/٣ ، والجنى الدانى ٨٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٧٥/١

(٥) البيت منسوب للأعشى فى ديوانه ١٣٤ ، وسر الصناعة ٢٨٣/١ ، واللسان (دنا) ٢٧٢/١٤ ، والخزانة ٤٥٣/٩ ، ٤٥٤ ، وابن يعيش ٤٣/٨ ، والأصول ٤٣٩/١ ، وبلا نسبة فى الهمع ٣١/٢ ، والمقتضب ١٤١/٤ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، وابن عقيل ٢٢/٢ ، ومعجم شواهد النحو ١٢٧

فالكافُ هنا اسمٌ ؛ لأنك قد جئت بالفعل ، ولا بُدَّ من الفاعل وتقديرها ، على هذا : مثل الطَّعْن ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ ^(١) : وهى حَرْفٌ هاهنا تَقْدِيرُهُ : شَيْءٌ كَالطَّعْن ، فَحَذَفَ الموصوفَ الذى هو الفاعِلُ ، وَأَقَامَ الصِّفَةَ مقامَهُ كما قال الله ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾ ^(٢) فتقديره : آيَةٌ يُرِيكُمُوهَا ، فَحَذَفَ (آيَةً) والعائدُ ^(٣) وَأَقَامَ الصِّفَةَ مقامها .

وَقِسْمٌ يَكُونُ اسْمًا وَحَرْفًا وهو قولك : زَيْدٌ كَعَمْرٍو ، ويحتملُ الأمرين ، وقد تَكُونُ زائدة ^(٤) كقول الراجز

[رجز]

لَوَاجِحُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْنُ ^(٥)

معناه فيها طول ، فالكاف زائدة ، ومثله قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ ﴾ ^(٦) فهذه لا تكون للتشبيه لشيئين : أحدهما أَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَهَا للتشبيه كان المعنى : لَيْسَ مِثْلَ مِثْلِهِ شَيْءٌ ، فَكُنْتُ قَدْ أَثْبَتْتُ لَهُ مِثْلًا ، وَلَا مِثْلَ لَهُ والثانى : أَنَّهُ كَأَنَّ يَكُونُ المعنى لَيْسَ مِثْلَ مِثْلِهِ شَيْءٌ ، فَتَثْبِطُ مِثْلًا وَتَنْفِي الشِّبْهَ عَنْ مِثْلِهِ ، وهذا

(١) انظر : معانى القرآن ١/١٩٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢

(٢) سورة الروم ٢٤/٣٠

(٣) انظر : معانى القرآن للأخفش ١/٣٧٢

(٤) انظر فى زيادة الكاف : اللمع ١٥٨ ، والأصول ١/٢٩٥ ، ووصف المباني ٢٠١ ،

والارتشاف ٣/١٥٤٩ .

(٥) البيت لرؤية فى ديوانه ١٨١ ، واللمع لابن جنى ١٥٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٩٠/٢ ، ومعجم شواهد العربية ٢/٥٠٥ ، والأصول ١/٢٩٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٦ ، وسر الصناعة ١/٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٨١٥/٢ ، ومقاييس اللغة ٣/٣٢ ، وأمالي القالى ١/١٠٥ ، وجواهر الأدب ١٤٨ ، والتنبيه لابن برى ٢/١٧٢ ، وبلا نسبة فى البغداديات ٤٠٠ ، والإنصاف ١/٢٩٩ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ٢٠٠ ، وشفاء العليل ٢/٦٧٠ ، وشرح الكافية للرضى ٤/٣٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٠ ، والمقتضب ٤/٤١٨ ، وجمهرة اللغة ٢/٨٢٤ ، ومجمل اللغة ٣٤٣ ، والارتشاف ٣/١٥٤٩

(٦) سورة الشورى ١١/٤٢

محال ؛ لأنَّ الشيء إذا أشبه الشيء ، فَذَلِكَ الشيء يُشبهه أيضًا ، فإذا بطل كونها للتشبيه ، كانت زائدة ، والكاف في (كأين) و (كأن) للتشبيه ثُمَّ جُعِلت مع ما بَعْدَهَا كالشيء الواحد .

وَمِنْهَا (مُنْذُ) وَ (مُنْذُ) إِذَا جَرَّتَا فَمَعْنَاهُمَا مِنْ تَقُولُ : ما رأيته مِنْذُ يَوْمَيْنِ وَلَهُمَا بَاب يَأْتِي ، وَمِنْهَا حَاشَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا ، وَمِنْهَا حَتَّى وَالْبَاءُ وَالْوَاوُ ، وَالتَّاءُ ، وَتُذَكَّرُ فِي مَوَاضِعِهَا ، فَهَذِهِ حُرُوفُ الْجَرِّ وَإِنَّمَا وَجِبَ لَهَا مِنَ الْعَمَلِ الْجَرُّ غَيْرُهُ لِأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ مَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ ، وَبَيْنَ مَا يَتَعَدَّى بِتَوْسِطِ حَرْفٍ آخَرَ ، فَأَعْطُوا الْأَوَّلَ النِّصْبَ ؛ لِأَنَّهُ قَوِيٌّ ، وَأَعْطُوا هَذَا دُونَ تِلْكَ الْحَرَكَةِ وَهِيَ الْجَرُّ لَضَعْفِهِ عَنِ الْأَوَّلِ . الْقِسْمُ الثَّانِي : مَا يَجُزُّ بِإِضَافَةِ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ .

[باب الإضافة]

والإضافة على صَرَيَيْن : إضافة بمعنى اللام ^(١) تقول : ثوبُ زيد ، ودَارُ عمرو فالتقدير : ثوبٌ لزيد ، ودَارُ لعمرو أى : يملكان ذلك ، وقد يكون بمعنى اللام مَالَيْسَ يَمْلِكُ ، لكن يختص كَقَوْلِكَ : مَسْجِدُ زَيْدٍ ، وَسَرَجُ الدابة ، والمسجدُ لا يَمْلِكُ ، والدابة لا تَمْلِكُ السَّرَجَ . والضربُ الثانى من الإضافة ماقْدَرُ بمن كَقَوْلِكَ : ثوبُ خَزٍّ ، وقميصُ كَتَانٍ ، وتَلْخِصُ هذا أَنَّ يَكُونُ الأوْلُ بعضَ الثانى ويوصفُ الأوْلُ بالثانى .

فأما يَدُ زَيْدٍ فَمِنْ إِضَافَةِ اللام ؛ لأنّه لا يُوصَفُ الأوْلُ بالثانى ، وكُلَّمَا أَضَفْتَهُ إِلَى شَيْءٍ اكْتَسَى مِنَ الثَّانِى مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ نَكْرَةً تَقُولُ : غُلَامُ زَيْدٍ ، فبِإِضَافَتِكَ الْغُلَامِ إِلَى زَيْدٍ صَارَ مَعْرِفَةً ، وَقَدْ كَانَ نَكْرَةً .

وتقول : زَيْدٌ رَجُلٌ ، فَقَدْ صَارَ (زَيْدٌ) نَكْرَةً بِإِضَافَتِهِ إِلَى النَكْرَةِ ، وَقَدْ كَانَ مَعْرِفَةً وَقَدْ تَجَيَّأَ أَشْيَاءُ نَكَرَاتٍ لَا تَتَعَرَّفُ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهَا وَهِيَ مِثْلُ وَغَيْرِ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ لِلْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ كَصَارِبٍ وَشَاقِمٍ ، وَبَابُ حَسَنِ الرَّجُلِ ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ .

فأما مِثْلُكَ وَضَرْبُكَ ، وَشِبْهُكَ فَلَا يَتَعَرَّفُ ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعَارِفٍ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : مِثْلُ لَكَ ، وَلِأَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ شَيْئًا بَعِيْنَهُ إِذَا قُلْتَ : مِثْلُكَ ، لَا يُعْلَمُ فِي أَى شَيْءٍ يُشَابِهُهُ . وَأَمَّا (غَيْرُ) فَلَا تَتَعَرَّفُ فِي الْأَكْثَرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُخَالَفًا لِمَا قَبْلَهَا ، فَإِنَّهَا إِذَا ذَاكَ تَتَعَرَّفُ إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِالْقَائِمِ غَيْرِ الْقَاعِدِ .

وَقَدْ يَجُوزُ فِي مِثْلِ أَنْ يَتَعَرَّفَ إِذَا كَثُرَتِ الْأَشْيَاءُ ، وَأَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ فَإِنْ كَانَ لِمَا مَضَى تَعَرَّفَ ، وَإِنْ كَانَ لِلْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ لَمْ يَتَعَرَّفَ ، وَإِنَّمَا جَارَ هَذَا فِي الْمَاضِى دُونَ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَاضِى وَقَعَ ، وَمَا وَقَعَ ثَبَّتَ عَيْنُهُ ، فَإِذَا ثَبَّتَتِ الْعَيْنُ صَارَتِ الْإِضَافَةُ إِلَى مَوْجُودٍ .

(١) انظر فى معنى الإضافة باللام : الارتشاف ١٦٣١/٣ ، والأشمونى ٢٣٧/٢ ، والمساعد

٢٣٩/٢ ، والتصريح ٢٥/٢ ، وشرح للمع لابن برهان ١٩٥/١

وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَمْ يَقَعْ ، وَإِذَا لَمْ يَقَعْ لَمْ تَثْبُتِ الْعَيْنُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَتْ
الإضافةُ إلى غَيْرِ مَعْرُوفٍ فَلَمْ يَتَعَرَفْ ، لِتَقْدِيرِكَ فِيهِنِ الْإِنْفِصَالُ تَقُولُ : هَذَا
ضَارِبٌ زَيْدًا غَدًا ، الدليل على أَنَّهُ نَكْرَةٌ وَصَفُكَ النَكْرَةَ بِهِ تَقُولُ : مَرَزْتُ
بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ وَمِنْهُ قَوْلُهُ : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّطَرْنًا ﴾ ^(١) فَلَوْلَا أَنَّهُ نَكْرَةٌ لَمَا
وُصِفَتْ بِهِ النَكْرَةُ .

فَأَمَّا بَابُ حَسَنِ الْوَجْهِ فَلَا يَتَعَرَفُ وَإِنْ أَضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ لِأَجْلِ الْفَصْلِ
أَيْضًا ، وَلَأنَّهُ قَدْ تَدَخَّلَ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَتَقُولُ : الْحَسَنُ الْوَجْهِ ، وَلَوْ كَانَ
مُعَرَّفًا بِالإضافة لَمْ تَدَخَّلْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَأَمَّا مَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وَحَبَّةُ
الْخَضِرَاءِ ، وَدَارُ الْآخِرَةِ ، وَصَلَاةُ الْأُولَى فَكُلُّ هَذِهِ قَدْ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ فِيهِ ،
وَأُقِيمَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ الَّتِي هِيَ الصِّفَاتُ مَقَامَهُ ، فَتَقْدِيرُ مَسْجِدُ الْجَامِعِ :
مَسْجِدُ الْوَقْتِ الْجَامِعِ ، وَدَارُ السَّاعَةِ الْآخِرَةِ ، وَحَبَّةُ الشَّجَرَةِ الْخَضِرَاءِ ، وَإِنَّمَا
لَمْ يَكُنْ هَذَا مِضَافًا إِلَى مَامَعْنَاهُ ، وَقَدْ زُنَا حَذَفَ الْمَوْصُوفُ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ
لَا يُضَافُ إِلَى صِفَتِهِ وَإِنَّمَا اسْتَحَقَّ الْمِضَافُ الْجُرْ دُونَ الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ ؛ لِأَنَّ
الرِّفْعَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَبِالْفَاعِلِ أَوْ يُحْتَمَلُ عَلَيْهِمَا ، وَالنَّصْبُ لَا يَكُونُ
إِلَّا بَعْدَهُمَا ، وَبَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، فَلَمَّا كَانَ الْمَجْرُورُ لَيْسَ مِنْ هَذَيْنِ الضَّرِيئَيْنِ
خُصَّ بِحَرَكَةِ بَيْنَ هَذَيْنِ وَهِيَ الْجُرْ .

* * *

[باب مُنْذُ وَمُنْذُ]

وهما على ضَرْبَيْنِ : اسمٌ وَحَرْفٌ ، فإذا كانا حَرْفَيْنِ جَرًّا مابَعْدَهُمَا ^(١) على معنى مِنْ ، ولا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الزَّمانِ مَعَ مُنْذُ إذا كان مَعَهَا فِعْلٌ ، كما لا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ (مِنْ) مع المكان . الضرب الثاني : تكونُ اسْمًا فإذا كانت كَذَلِكَ رَفَعَتْ مابَعْدَهَا بتقدير خَيْرِ المبتدأ

وَلَا تَنْقَعُ (مُنْذُ) إذا كانت ^(٢) اسْمًا إِلَّا مَبْتَدَأً ، ومعناها إذا رَفَعَتْ : أَمَدٌ تَقُولُ : مارَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ ، فَمُنْذُ مَبْتَدَأٌ ، وَ (يَوْمَانِ) خَبَرُهَا ، وعلى هذا : الكلام جُمْلَتانِ مارَأَيْتُهُ جُمْلَةٌ ، وَمُنْذُ يَوْمَانِ جُمْلَةٌ أُخْرَى .

فإذا قُلْتَ : مارَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ ، فَجَرَزْتَ فالكلام جملة واحدة ، لأنَّ حرف الجرِّ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ لا بُدَّ لَهُ مِنْ فِعْلٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ ، فإذا كَانَ الفِعْلُ لما مضى فالرفع فيما بَعْدَ مُنْذُ أَجْوَدُ ، وَيَجُوزُ الجرُّ ، فإذا كانَ لِما أَنْتَ فِيهِ فالجرُّ أَجْوَدُ فيما بَعْدَهُمَا وَيَجُوزُ الرفعُ .

وَمُنْذُ مَبْنِيَّةٌ ^(٣) على الشُّكُونِ ، وَمُنْذُ على الضم ، وَإِنَّمَا بُنِيَتْما ، لِأَنَّهُمَا لَا يَخْلُوانِ مِنْ أَنْ يَكُونَا حَرْفَيْنِ ، أَوْ اسْمَيْنِ ، فَإِنْ كَانَتَا حَرْفَيْنِ ، فَالحروفُ كُلُّها مبنية ، وَإِنْ كَانَتَا اسْمَيْنِ ، فَإِنَّهُمَا لَمَّا لَزِمَتَا طَرِيقَةً واحدةً ، وَهُمَا أَنَّهُمَا لَا يَقَعَانِ إِلَّا مُبْتَدَأَيْنِ ، فَاخْتَصَّصَتَا بِالابتداءِ مِنْ جُمْلَةِ ما يَقَعُ فِيهِ الأسماءُ قبل

(١) قال المالقي : أعلم أنَّ (مُنْذُ) يكون مابعدهما من الزمان مرفوعاً أو مخفوضاً فإن كان مرفوعاً فهي اسم ولا حاجة لنا بالكلام عليها إذ ذاك ، وإن كان مابعدهما مخفوضاً فهي حرف جر تتعلق بما قبلها من الفعل أو ما في تقديره . انظر : رصف المبانى ٣١٩

(٢) قال أبو حيان في حديثه عن مُنْذُ ومنذ : وأما في حقيقة العرف فهما اسمان مبنيان ، لأنَّ (ذا) كان إشارة إلى المدة . انظر : الارتشاف ١٢٤٨/٢ ، وانظر : أيضاً المغنى ٣٣٦/١ ، والمساعد ٥١٢/١ ، وجواهر الأدب ٤٦٨ ، والجنى الدانى ٥٠٠

(٣) قال سيبويه : .. كما قلت في مُنْذُ اليوم فضممت ولم تكسر ، لأن أصلها أن تكون النون معها وتضم . هكذا جرت في الكلام . انظر : الكتاب ١٩٤/٤

تصرفها ، فَبُنِيا ، وَبُنِيْتُ مُد على السكون ؛ لأنه الأصلُ في البناءِ ، وإنما بُنِيت مُنْذُ على الضم إتباعا لحركة الميم ولم يُعْتَدَ بالنون حاجزًا ؛ لأنها ساكنةٌ ، والساكنُ كالميت ، فلا يُعْتَدُ به ، والأصل في مُد : مُنْذُ الدليل عليه أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بـ (مُد) ثُمَّ صَغَّرْتَهُ قُلْتَ : مُنْذُ فَرُجُوعِ النون كان الأصل ، وَمُدُ أَشْبَهُ بِالْأَسْمِيَّةِ ، وَمُنْذُ أَشْبَهُ بِالْحَرْفِيَّةِ لِأَنَّ (مُد) قَدْ تَصَرَّفَتْ بِحَذْفِهِمِ النون منها ، والحرفُ لا يُحْذَفُ مِنْهُ في الأمر العام .

وإذا لقي (مُد) ساكِنٌ بَنَيْتَهَا على الضم ؛ لأنه الأصلُ ، وأصلها مُنْذُ ، فَرَدَدْتُهَا إلى حركةٍ تَسْتَحِقُّهَا فَقُلْتُ : مُدُ الْيَوْمَ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَبْنِيَهَا عَلَى الْكَسْرِ عَلَى أَصْلِ الْحَرَكَةِ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

[باب حتّى]

وهى على أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ تكون فيه بمعنى إلى ، فيَجْزُ الاسمَ بَعْدَهَا على معنى إلى تَقُولُ : قَامَ القَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ ، وقوله : ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ^(١) هذا مَذْهَبُ سيبويه ^(٢) ، وَمِنَ الكوفيين ^(٣) مَنْ يَجْزُ الاسمَ بَعْدَهَا بـ (إلى) التى هى نَائِبَةٌ عَنْهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْزُ بِحَتَّى على طريقِ الخَلْفِ لـ (إلى) ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا جُزْءًا مِمَّا قَبْلَهَا

والثانى : أَنْ تَكُونَ ^(٤) عَاطِفَةً تَقُولُ : قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المِشَاءِ فَمَعْنَاهَا : والمِشَاءُ فَتَأْتِي بِحَتَّى لِأَحَدٍ مَعْنَيْنِ إمَّا لَتَعْظِيمٍ أَوْ لِتَحْقِيقٍ ، فَالْتَعْظِيمُ ^(٥) : مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ ، وَالتَّحْقِيقُ : اجْتَرَأَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى الصُّبَّيَّانِ .

وَإِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً فَهِيَ كَالْوَاوِ إِلَّا فِي شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا : لَا تَغْطِفُ إِلَّا عَلَى الْجِنْسِ تَقُولُ : ذَهَبَ القَوْمُ حَتَّى عَمْرُو ، وَلَوْ قُلْتَ : حَتَّى حَمَارًا لَمْ يَجْزُ ، وَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ صُمْتُ الْأَيَّامِ حَتَّى يَوْمِ الْعِيدِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الصِّيَامُ .
الثانى : تَغْطِفُ بَعْضًا مِنْ كُلِّ فَتَقُولُ : رَأَيْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ، وَلَوْ قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا حَتَّى عَمْرًا لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَمْرُو بَعْضًا لِزَيْدٍ ، وَتَقُولُ : رَكِبْتُ الخَيْلَ حَتَّى الْبِرَادِئِينَ ، لِأَنَّ الْبِرَادِيْنَ مِنَ الْخَيْلِ ، وَلَوْ قُلْتَ : رَكِبْتُ الْخَيْلَ حَتَّى الْحُمْرِ لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّهُمَا جِنْسَانِ ، وَإِنَّمَا نَقَصْتُ عَنِ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ هِيَ أَمُّ الْبَابِ وَهَذِهِ مَشْبَهُةٌ فَتَقْصُصُ عَنْ جُمْلَتِهَا .

(٢) انظر : الكتاب ٩٧/١

(١) سورة القدر ٩٧/٥

(٣) من هؤلاء الفراء انظر : رأيه فى معانى القرآن ١٣٧/١ ، والجنى الدانى ٥٤٢ ، والارتشاف

١٥٨٥/٣

(٤) قال سيبويه : ومما يختار فيه النصب لنصب الأول ويكون الحرف الذى بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثم قولك : لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته ، وضربت القوم حتى زيدا ضربت أباه ، وأتيت القوم أجمعين حتى زيدا مرت به ، ومررت بالقوم حتى زيدا مرت به فـ (حتى) تجرى مجرى الواو وثم ، انظر : الكتاب ٩٦/١

(٥) انظر : هذه المعانى فى شرح اللمع لابن برهان ١٨٤/١ - ١٨٥ ، واللمع ١٦٢ - ١٦٣ ،

ورصف المبانى ١٨٠ - ١٨١ ، والارتشاف ١٨٣٠/٣

وأما قول الشاعر :

[الكامل]

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَنَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا (١)
يُرَوَّى بِرَفْعِ النُّعْلِ وَنَصْبِهَا وَجَرَّهَا فَمَنْ رَفَعَهَا اخْتَمَلَ الرَّفْعَ مِنْ وَجْهَيْنِ
أَحَدَهُمَا : أَنْ تَجْعَلَ حَتَّى حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَبِرَفْعِ النُّعْلِ بِالْإِبْتِدَاءِ ،
وَيَكُونُ (أَلْقَاهَا) خَبَرُهُ ، وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ :
ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرُو كَلَّمْتُهُ بِالرَّفْعِ ، فَيَكُونُ قَدْ عَطَفَهُ عَلَى (أَلْقَى
الصَّحِيفَةَ) ، وَقَدْ عَطَفْتُ جُمْلَةً مِنْ إِبْتِدَاءٍ وَخَبَرٍ عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ
وَلَمْ يُشَاكِل .

وَالنَّصْبُ مِنْ وَجْهَيْنِ (٢) أَيْضًا أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يُعْطِفُهَا عَلَى الزَّادِ ، وَيَكُونُ
(أَلْقَاهَا) تَوْكِيدًا ، وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ نَصْبُهَا بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ أَلْقَاهَا وَتَقْدِيرُهُ :
أَلْقَى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا ، وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْمَضْمَرُ لِدَلَالَةِ أَلْقَاهَا عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ
حَذْفُ (أَلْقَاهَا) فِي هَذَا الْوَجْهِ ، كَمَا جَازَ فِي الْوَجْهِ الَّذِي قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ
تَأْكِيدٌ ، وَفَضْلَةٌ ، فَجَازَ أَنْ يَحْذَفَ ، وَفِي هَذَا الْوَجْهِ هُوَ مُفَسِّرٌ لِلْفِعْلِ
الْنَّاصِبِ ، فَلَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ .

(١) الْبَيْتُ مَنْسُوبٌ لِأَبْنِي مَرْوَانَ النَّحْوِي فِي التَّصْرِيحِ ١٤١/٢ ، وَالْحُلَلُ لِابْنِ السَّيِّدِ ٨٩ ،
وَالْحِزَانَةُ ٢١/٣ ، ٢٢ ، وَ٤٧٢/٩ ، وَمَنْسُوبٌ لِلْمَتَلَمِّسِ فِي شَوَاهِدِ الْمَغْنَى لِلْسَّيُوطِيِّ ٣٧٠/١ ، وَشَرْحُ
أَبِيَاتِ الْجَمَلِ لِابْنِ سَيِّدِهِ ٥٣ ، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْهَمْعِ ٢٤/٢ ، وَالْجَمَلُ لِلزَّجَاجِيِّ ٦٩ ، وَشَرْحُ اللَّمَعِ
لِابْنِ بَرَهَانَ ١٨٦/١ ، وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ٦٦٧/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٤٥٥/١ ، ٢٧٣/٤ ، وَشَرْحُ
التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ١٦٧/٣ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٢١١/٣ ، وَالْأَصُولُ ٤٢٥/١ ، وَالْمُسْتَوْفَى
لِابْنِ فَرْخَانَ ٤٤/٢ ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ لِلصِّمْرِى ٤٢٣/١ ، وَالْكِتَابُ ٩٧/١ ،
وَالْأَشْمُونِيُّ ٢١٤/٢ ، وَالْجَنَى الدَّانِي ٢٤٧ ، ٥٥٣ ، وَالْمَغْنَى ١٢٤/١ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ،
وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٣٦٥/٣ ، وَتَذَكُّرَةُ النَّحَاةِ ٢٩٩ ، وَجَمَلُ الْفَرَاهِيدِيِّ ١٨٥ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٩/٨ ،
وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٥١٩/١ ، وَالْمُسَاعَدُ ٤٥٢/٢ ، وَالدَّرَرُ لِلْوَامِعِ ١٦/٢
(٢) انْظُرْ : هَذِهِ الْأَوْجُهُ فِي الْبَيْتِ فِي الْأَصُولِ ٤٢٥/١ ، وَرِصْفُ الْمَبَانِي ١٨١ - ١٨٢ ،
وَالْجَنَى الدَّانِي ٢٤٧ ، ٥٥٣ ، وَالْمَغْنَى ١٢٤/١ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، وَالْإِرْتِشَافُ ١٨٣٣/٣

والجَرِّ مِنْ وَجْهِ واحدٍ وهو على معنى إلى ، فيكون (ألقاها) تفسيرًا وتأكيدها ولو قُلْتُ : قُمْتُ حتى زيدًا ، لم يَجْز ؛ لأنه لَيْسَ مابَعْدَهَا بعضًا مِنْ كُلِّ ، ولو قلت : قُمْتُ حتى يَوْم الجمعة لَجَازَ ، وإن لم يكن مِنْ جنس مابِقبلها ؛ لأنَّ الزمانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، ولو كان موضعه ظَرْفَ مكانٍ لَمْ يَجْز ؛ لأنَّ الفعلَ لا يَدُلُّ على ظَرْفِ المكان كما يدل على ظَرْفِ الزمان .
القسم الثالث : أَنَّ تكونَ حَرْفًا من حُرُوفِ الابتداء ، فيكونُ بَعْدَهَا الجُمْلُ فتقول : سَرَحْتُ الْقَوْمَ حتى زَيْدٌ مَسْرَحٌ ومنه قول الشاعر :

[الطويل]

فيا عَجَبًا حَتَّى كُليْبٌ تَسْبِي كَأَنَّ أَبَاها نَهَشْلٌ أَوْ مُجاشِعٌ (١)
وقوله :

[الطويل]

فما زَالَتِ الْقَتْلَى تُمُجِّ دِمَاءُهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى ماءٌ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ (٢)
فلا تخلو أَنَّ تكونَ (حتى) هذه هي العاطفة ، أو الجارة ، أو من حُرُوفِ الابتداء كأما ولولا ، وَلَا يَجُوزُ أَنَّ تكونَ عاطفةً لِفَسَادِ المعنى ؛ لأنَّكَ تَغْطِفُ على عَجَبِي ، إذ لا معنى لذلك ، وَأَيْضًا فَلأنَّه قَدْ يَقَعُ فِعْلُ الحال بَعْدَهَا .
ولا تكونُ الجارة ؛ لأنَّ حُرُوفَ الجَرِّ لا تُعْلَقُ ؛ لأنها تَعْمَلُ بحقِّ الأَصْلِ ولو جَرَزَتْ كُليْبًا لَبَقِيَ (تَسْبِي) بغير شيءٍ يَتَعْلَقُ به ، ولَبَقِيَ (أشْكَلُ) مرفوعًا لا رَافِعَ لَهُ ، فإذا بَطَلَ أَنَّ تكونَ عاطفةً لِفَسَادِ المعنى ، وَأَنَّ تكونَ جارةً ؛ لأنَّ حُرُوفَ الجَرِّ لا تُعْلَقُ ، ثبت أَنَّها بمنزلة أمَّا .

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٥١٨ ، والكتاب ١٨/٣ ، والخزانة ٤٠٣/٥ ، ٤٠٤ ، ٤٧٥/٩ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، وابن يعيش ١٨/٨ ، والهمع ٢٤/٢ ، والمغنى ١٢٩/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٩/٢ ، ومعجم شواهد النحو ١٠٦

(٢) البيت لجرير في ديوانه ٣٤٤ ، واللسان (حتت) ٢٤/٢ و (شكل) ٣٥٧/١١ ، وابن يعيش ١٨/٨ ، والهمع ٢٤/٢ ، والمغنى ١٢٨/١ ، والخزانة ٤٧٩/٩ و ٤٨٠ ، واللمع ١٦٣ ، وبلا نسبة في الأشموني ٣٠٠/٣

وَتَقُولُ : أَكَلْتُ السمكةَ حتى رأسِها ^(١) فيكون رأسُها غيرَ مأكول ،
وحتى رأسِها فيكون مأكولاً ، وحتى رأسُها فتضمُرُ خبراً تقديره : حتى
رأسُها مأكولٌ .

القسم الرابع : من أقسام حتى تَدْخُلُ على الفِعْلِ ودُخُولِها فيه على
ضَرِيئَيْنِ يكونُ الفعلُ الأوَّلُ سَبَبًا للثاني ، فتكونُ حتى فيه بمنزلة كَيْ ، وَذَلِكَ
قولك صليتُ حتى أَدْخَلُ الجنةَ ، وكَلَّمْتُهُ حتى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ ، والصلاةُ
والكلامُ سَبَبَانِ لِدُخُولِ الجنةِ ^(٢) ، والأمرُ بالشَّيْءِ .

والثاني أَلَا يَكُونُ الأوَّلُ سَبَبًا للثاني ، فيكونُ التقدير : إلى أَنْ ، وذلك
قولك : لَأَنْتَظِرْتُهُ حتى تَطْلُعَ الشمسُ والمعنى إلى أَنْ تَطْلُعَ الشمسُ ، وَلَيْسَ
الفعلُ الأوَّلُ للثاني في هذا ؛ لأنَّ طلوعَ الشمسِ لَيْسَ سَبَبُهُ انتظارُكَ .
والفِعْلُ ينتصبُ في الموضعينِ بإضمارِ أَنْ ، ولا يَكُونُ الفعلُ إِلَّا مُسْتَقْبَلًا ،
وحتى الناصبة للفعل هي الجارة للاسْمِ ، والدليلُ على أَنَّ العملَ لِأَنَّ دُونَ
حتى هو أَنَّ (حتى) تَدْخُلُ على الاسمِ والفِعْلِ ، ولا تختصُّ بأحدهما ،
وما كان هكذا فلا يَعْمَلُ الدليلُ عَلَيْهِ : هَلْ .

وأما امتناعُ هذا الفِعْلِ المنصوبِ أَنْ يَكُونَ فِعْلَ الحالِ هو أَنَّ فِعْلَ الحالِ
يُشَبِّهُ الأسماءَ ، وعواملُ الأفعالِ لا تعملُ في الأسماءِ ، وأما إذا كانت غيرَ
عاملةٍ فهي حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْإِتِّدَاءِ ، ويرتفعُ الفِعْلُ بَعْدَهَا ، ويحتاجُ إلى
شرائطِ أَحَدِهَا : أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا فِعْلُ الحالِ والثاني : أَنْ يَكُونَ الفعلُ الأوَّلُ
سبباً للثاني ويجوزُ أَنْ يَكُونَ السببُ قد وَقَعَ ، والمُسَبَّبُ لم يقع ، ويجوزُ أَنْ

(١) انظر : المثال في شرح اللمع لابن برهان ١٨٦/١ ، والارتشاف ١٨٢٩/٣ ، ووصف المباني ١٨١

(٢) قال سيبويه : أعلم أَنَّ حَتَّى تنصب على وجهين : فأحدهما : أَنْ تجعل الدخول غاية
لمسيرك ، وذلك قولك : سيئتُ حتى أدخلها كأنك قلت : سرت إلى أَنْ أدخلها .. وأما الوجه الآخر
فَأَنْ يكون السببُ قد كان والدخول لم يكن ، وذلك إذا جاءت مثل كى التى فيها إضمارُ أَنْ وفى
معناها وذلك قولك : كلمته حتى يأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ ، انظر : الكتاب ١٦/٣ - ١٧

يَقَعَا جَمِيعًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ : شَرَبَتِ الْإِبِلُ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ ^(١) ،
ف (يجيء) فعل الحال و (شربت) سببه .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا أَوْ سِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا لَمْ يَجْزِ الرِّفْعُ ؛
لَأَنَّكَ لَمْ تَجْعَلِ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ سَبَبًا لِلثَّانِي .

فَإِنْ قُلْتَ : رُبَّمَا سِرْتُ أَوْ قَلَّمَا سِرْتُ ^(٢) حَتَّى أَدْخُلَهَا جاز الرِّفْعُ ، لَأَنَّكَ
قَدْ أَثْبَتَ سَيْرًا وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا ، وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ : أَتَيْهِمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا
جاز الرِّفْعُ ؛ لَأَنَّكَ اسْتَفْهَمْتَ عَنِ السَّائِرِ ، وَلَمْ تَسْتَغْفِهِمْ عَنِ السَّيْرِ .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ جَازَ فِيهِ الرِّفْعُ فَالْنَصْبُ جَائِزٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ جَازَ فِيهِ
النَّصْبُ الرِّفْعُ جَائِزٌ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : صَلَّيْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ ، فَلَمْ
يَجْزِ الرِّفْعُ ؛ لِأَنَّ الثَّانِي مُسْتَقْبَلٌ ، وَلَوْ قُلْتَ : أَتَيْهِمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا جاز .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ ^(٣) فَالْنَّصْبُ لَا إِشْكَالَ فِيهِ ، وَأَمَّا
الرِّفْعُ فَهِيَ حِكَايَةُ حَالٍ كَأَنَّكَ تَحْكِي السَّاعَةَ مَا قَالَهُ الرَّسُولُ ، فَإِنْ قُلْتَ : كَانَ
سِيرِي أَمْسٍ حَتَّى أَدْخُلَهَا ^(٤) ف (كان) هَاهُنَا تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ تَامَةً ، فَيَجُوزُ
الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ فِي (أَدْخُلَهَا) وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً فَيَكُونُ خَبَرُهَا أَحَدَ
شَيْئَيْنِ أَمْسٍ أَوْ حَتَّى وَمَا بَعْدَهَا

فَإِنْ جَعَلْتَ خَبَرَهَا أَمْسٍ جَازَ فِي أَدْخُلَهَا الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ ، وَإِنْ جَعَلْتَ
أَمْسٍ مُتَعَلِّقًا بِالْخَبَرِ الَّذِي هُوَ حَتَّى أَدْخُلَهَا ، لَمْ يَجْزِ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ .

* * *

(١) انظر : المثال في الكتاب ١٨/٣

(٢) انظر : الأمثلة في الكتاب ٢٢/٣

(٣) سورة البقرة ٢١٤/٢

(٤) قال سيبويه : وتقول : كان سيرى أمس حتى أدخلها ليس إلا ، لأنك لو قلت : كان سيرى

أمس فإذا أنا أدخلها لم يجز ، لأنك لم تجعل لكان خبرا . انظر : الكتاب ٢٣/٣

[باب الوصف]

اعلم أنَّ الوصفَ يَتَّبِعُ الموصوفَ فى إعرابه إنَّ كَانَ رَفْعًا فرفعًا ، وإنَّ كَانَ نصبًا فنصبًا ، وإنَّ كَانَ جَرًّا فجَرًّا ، ولا يكون الوصفُ إِلَّا بفِعْلٍ أو اسمٍ راجعٍ إلى معنى فِعْلٍ ، فَصِفْتُكَ بالفِعْلِ : هَذَا رَجُلٌ قَامَ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ ، وَمَا كَانَ مَأْخُودًا مِنْ فِعْلٍ : هَذَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ .
وإنَّما كَانَ الوصفُ لا يكون إِلَّا بالفعلِ أو بما كَانَ مشتقًّا مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الأصلَ أَنَّ تُوصَفَ النكراتُ دُونَ المعارِفِ ؛ لِأَنَّ المعارِفَ لا تحتاجُ إلى وَصْفٍ ؛ لِأَنَّهَا لا التباسَ فيها .

وإنَّما النكراتُ هِىَ تحتاجُ إلى الصفةِ لما فيها مِنَ الشَّيْءِ ، والفعلُ نكرةٌ فَيُوصَفُ النكرةُ بِهِ وكذلك ما أُخِذَ مِنْهُ .
وإنَّما المعارِفُ فَحُكْمُهَا فى الأصلِ أَلَّا تُوصَفَ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ قَدْ كَرَّرَ التسميةَ بِهذه الأسماءِ أَعْنَى : زَيْدًا وَعَمْرًا حَصَلَ فيها لَبْسٌ ، فاحتاجوا إلى تمييزه بالصفة فقالوا : زَيْدُ البَزَّارِ وَعَمْرُو الظَرِيفِ ، لتمييزه بِهِ مَنْ لَيْسَ بِبَزَّارٍ وَلَا ظَرِيفٍ .

وَصِفَةُ المعرفةِ معرفةٌ ^(١) ، وَصِفَةُ النكرةِ نكرةٌ مثْلُهَا ، وَلَا تُوصَفُ نكرةٌ بمعرفةٍ وَلَا معرفةٌ بنكرةٍ ، وإنَّما كَانَ كذلك ؛ لِأَنَّ الصفةَ والموصوفَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ الدليل على ذلك أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا عَرَفْتَ مَنْ هُوَ زَيْدٌ أَعْنَى عَنْ صِفَتِهِ ، وَإِذَا لَمْ يُعْرَفْ اخْتَجَتْ إلى بَيَانِهِ فَقُلْتُ : زَيْدُ الطَوِيلِ فَقَدْ صَارَ (زَيْدٌ وَالتَّوِيلُ) بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ الذى عُرِفَ أَوَّلًا فلهذا وَجْهٌ .

وَوَجْهٌ ثَانٍ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ إعرابُهُما واحدًا أَشَبَّهَا الاسمَ الواحدَ ، وَوجهٌ ثالثٌ

(١) انظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٠٣/١ ، واللمع ١٦٧

أنه لما وقعت علامة الندبة على الصفة وقالوا : وازِيدَ الظريفاه عُلِمَ أنَّهما كالشيء الواحد ، فإذا ثَبَّتَ أنَّهما كالشيء الواحد ، فالمعرفة تدلُّ على واحدٍ مخصوص ، والنكرة تدلُّ على أكثر من الواحد ، فلو وصفوا المعرفة بنكرة ، لكان بعض الاسم واحدًا وبعضُهُ جمعًا .

* * *

فصل

والموصوفُ على صَرِيحَيْنِ : اسْمُ تكونُ الصفةُ لَهُ في نَفْسِهِ ، واسْمُ تكونُ الصفةُ لشيءٍ مِنْ سَبَبِهِ الأولُ : كَقَوْلِكَ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ ، فالظَرْفُ للرجلِ والثاني مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ أبوه ، فالظرفُ للأبِ ، وَجَرَى على الأولِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سَبَبِهِ

والنكرةُ تُوصَفُ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ ^(١) : بالمفرد كظريف ، وبالفعل كَقَامَ وَيَقُومُ ، وَبِذِي كَقَوْلِكَ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مالٍ . الرابع : النسبة : رَجُلٌ هاشِمِيٌّ . الخامس : ما كان بالحلقة فيه كقولك : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَزْرَقٍ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَصِفَ النكرةَ بِالْإِثْنَاءِ وَالْخَبَرِ كما تَصِفُهَا بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، وَقَدْ جَاءَتْ أَسمَاءُ مضافةً إلى المعارفِ ، وَلَمْ تَتَعَرَّفْ ، لِتَقْدِيرِكَ فِيهَا الْانْفِصَالِ ، وَأَنَّهَا لَا تَخْصُ شَيْئًا بَعِيْنِهِ ، وَذَآكَ قَوْلُكَ : هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ زَيْدٍ غَدًا وَالسَّاعَةَ ، فَهَذَا رَجُلٌ نكرةٌ ، وَإِنْ أَضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ ، وَمِثْلُهُ : حَسَنُ الْوَجْهِ ، وَنَظِيفُ الثَّوْبِ ، وَمِثْلُهُ : شَبْهُكَ ، وَغَيْرُكَ ، وَمِثْلُكَ ، فَكُلُّ هَذَا تُوصَفُ بِهِ النكراتُ .

تَقُولُ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ غَدًا ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ : ضَارِبٍ زَيْدًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيْنِهِمْ ﴾ ^(٢) فَوَصَفَ عَارِضًا وَهُوَ نكرةٌ بِمُسْتَقْبِلِ أَوْدِيْتِهِمْ ، وَلَوْلَا أَنَّهُ نكرةٌ لَمْ تُوصَفُ بِهِ النكرةُ .

فَأَمَّا (شَبْهِه) فَيَجُوزُ أَنْ تَصِفَ بِهِ الْمَعْرِفَةَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ تَقُولُ مَرَزْتُ بِزَيْدٍ شَبِيبٍ عَمْرٍو .

(١) انظر : هذه الأشياءُ في شرح اللمع لابن برهان ٢٠٧/١

(٢) سورة الأحقاف ٢٤/٤٦

فَإِنْ قُلْتُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ظَرِيفٍ عَلَى الْوَصْفِ لَمْ يَجْزَ ، وَيَجُوزُ عَلَى
 الْبَدَلِ . وَجَمِيعُ الْمَعَارِفِ يَجُوزُ وَصْفُهَا إِلَّا الْمَضْمَرُ ، فَإِنَّهُ لَا يُضْمَرُ حَتَّى يُعْرَفَ
 فَاسْتَغْنَى عَنْ وَصْفِهِ لِذَلِكَ ، فَإِنْ قُلْتُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِثْلِكَ وَشَبَّهَكَ ، وَكَانَ
 قَدْ كَثُرَتِ الْمُمَاطِلَةُ وَالْمَشَابَهَةُ جَازَ أَنْ تَصِفَهُ .

* * *

[باب التوكيد]

وَأَمَّا جِيءَ بِالتَّوَكِيدِ لِرَفْعِ اللَّبْسِ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تُطْلِقُ عَلَى الْأَكْثَرِ لَفْظَ الْكُلِّ تَقُولُ : مَرَزْتُ بِالْقَوْمِ ، وَقَدْ مَرَزْتُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ ، فَجَاءُوا بِالتَّأْكِيدِ لِيُزَوِّلَ هَذَا اللَّبْسَ .

وَالتَّأْكِيدُ عَلَى صَرْبَيْنِ ^(١) : ضَرْبٌ تَكَرَّرَ فِيهِ لَفْظُ الْأَوَّلِ بِعَيْنِيهِ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ زَيْدٍ ، وَقَامَ قَامَ ، وَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَهَذَا الضَّرْبُ يَجُوزُ أَنْ تُؤَكِّدَ الْمَعْرِفَةَ فِيهِ وَالنَّكْرَةَ وَالْجُمْلَ وَالْأَفْعَالُ .

وَالضَّرْبُ الثَّانِي : الْأَسْمَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : اسْمٌ يُوصَفُ وَيُؤَكَّدُ وَهِيَ الْمَعَارِفُ سِوَى الْمُضْمَرَاتِ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ كُلِّهِمْ وَبِالْقَوْمِ الظَّرَافِ ، الثَّانِي : اسْمٌ يُوصَفُ وَلَا يُؤَكَّدُ وَهِيَ النِّكَرَاتُ تَقُولُ : مَرَزْتُ بِرَجَالٍ قِيَامَ ، وَلَا تَقُولُ : مَرَزْتُ بِرَجَالٍ كُلِّهِمْ ؛ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ ضَرْبٌ مِنَ الْوَصْفِ ، وَالنَّكْرَةُ لَا تُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ .

الثَّالِثُ : اسْمٌ يُؤَكَّدُ وَلَا يُوصَفُ وَهِيَ الْمُضْمَرَاتُ : تَقُولُ : مَرَزْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ وَلَا تَقُولُ مَرَرْتُ بِهِمِ الظَّرَافِ .

وَالْاسْمُ الْمَفْرُودُ لَا يَجُوزُ تَأْكِيدُهُ لِاتَّقُولُ : مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ كُلَّهُ ، وَالْكُوفِيُّونَ يُجِيزُونَ مِنْ ذَلِكَ مَا جَازَ أَنْ يَتَّبِعُ نَحْوُ : أَكَلْتُ رَغِيْقًا كُلَّهُ ، وَابْصَرِيُونَ لَا يُجِيزُونَهُ .

وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي يُؤَكَّدُ بِهَا تِسْعَةٌ : كُلٌّ وَهِيَ أُمُّ التَّسْعَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ تَأْكِيدًا وَغَيْرَ تَأْكِيدٍ ، وَمَبْتَدَأًا بِهَا ^(٢) ، وَفَاعِلَةً ، وَمَفْعُولَةً ، فَلِهَذَا كَانَتْ أُمُّ الْبَابِ ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا مِنْ حُرُوفِ التَّأْكِيدِ شَيْءٌ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَنَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ وَأَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءُ ، وَجُمُعُ ، وَكِلَا ، وَكِلْتَا .

(١) انظر في أنواع التأكيد : ارتشاف الضرب ١٧٨٨/٣ - ١٧٨٩

(٢) قال سيبويه : فالابتداء نحو قوله عز وجل : ﴿ وَكُلُّ أَتَوْه دَاخِرِينَ ﴾ .. فالمبتدأ قولك : إِنَّ قَوْمَكَ كُلَّهُمْ ذَاهِبٌ ، أَوْ ذُكِرَ قَوْمٌ فَقُلْتَ : كُلَّهُمْ ذَاهِبٌ بِالمبتدأ بمنزلة الوصف . انظر : الكتاب

تَقُولُ : مَرَزْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ ، وَمَرَزْتُ بَزِيدٍ نَفْسَهُ ، وَرَأَيْتُهُ عَيْنَهُ ،
وَيَتَّبِعُ أَجْمَعَ أَكْتَعَ وَأَبْصَعَ ، وَيَتَّبِعُ أَجْمَعِينَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ ، وَيَتَّبِعُ جَمْعَاءَ
كَتَعَاءَ بَصْعَاءَ ، وَيَتَّبِعُ جُمَعَ كَتَعَ بَصَعَ .

وَأَجْمَعَ ^(١) وأخواته مما يؤكِّد به معارفٌ تؤكد بها المعارف ، وأما
(جَمْعَاءَ) فهي معرفة أيضًا وَلَمْ تنصرف ؛ لَأَنَّهَا مِثْلُ حَمَرَاءَ ، فَأَمَّا (جُمَعَ) ^(٢)
فلا تنصرف أيضًا للتعريف والعدل ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْ أَى شَيْءٍ عُذِلْتُ فَقَالَ
أَبُو سَعِيدٍ : عُذِلْتُ عَنْ جُمَعَ ، فَلَمَّا عُذِلَ مِنْ فَعْلٍ إِلَى فَعْلٍ لَمْ يَنْصَرَفْ .
وقال أبو علي : لَمْ يَنْصَرَفْ (جُمَعَ) ؛ لَأَنَّهَا معرفة ، وَمَعْدُولَةٌ عَنْ جَمَاعٍ
كصَحْرَاءَ وَصَحَارٍ ، وَأَمَّا (كِلا) ^(٣) فَإِنَّهَا اسْمٌ مَفْرَدٌ ، كَمَا أَنَّ (كِلا) اسْمٌ
مَفْرَدٌ يُوَكِّدُ بِهِ الْجَمْعَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ مَفْرَدٌ إِخْبَارُهُمْ عَنْهُ بِالْمَفْرَدِ ، وَهُوَ
عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ^(٤) اسْمٌ مِثْنَى وَاحِدُهُ كُلٌّ ، فَإِنْ قِيلَ (كِلا) مُعْتَلَّةٌ ، وَكُلٌّ
صَحِيحٌ قِيلَ : مَا يَمْتَنِعُ هَذَا فَيَكُونُ مِثْلُ : أَمْلَيْتُ ، وَأَمْلَلْتُ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّهُ
مِثْنَى بِمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنْ تَشْبِيهِ خَبَرِهَا ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ : كِلَا الرَّجُلَيْنِ قَامَا .
فَأَمَّا (كِلتا) فَهُوَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ^(٥) مُفْرَدٌ ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : ﴿ كِلْتَا
الْجَنَّتَيْنِ ءَأَنْتَ أَكْلَهُمَا ﴾ ^(٦) وَلَوْ كَانَ مِثْنَى لَقَالَ : أَتْنَا كَمَا يُقَالُ : الرَّجُلَانِ
قَامَا .

(١) قال سيبويه : وَأَجْمَعَ وَأَكْتَعَ إِنَّمَا وَصَفَ بِهِمَا مَعْرِفَةً ، فَلَمْ يَنْصَرَفَا لِأَنَّهُمَا مَعْرِفَةٌ ، فَأَجْمَعَ
ههنا بمنزلة كُلَّهُمْ . انظر : الكتاب ٢٠٣/٣ ، وانظر : أيضا الارتشاف ١٣٨٢/٣
(٢) قال سيبويه : وَسَأَلْتُهُ عَنْ جُمَعَ وَكَتَعَ فَقَالَ : هُمَا مَعْرِفَةٌ بِمَنْزِلَةِ كُلَّهُمْ ، وَهُمَا مَعْدُولَتَانِ عَنْ
جَمْعٍ جَمْعَاءَ ، وَجَمْعٌ كَتَعَاءَ وَهُمَا مَنْصَرَفَانِ فِي النُّكْرَةِ . انظر : الكتاب ٢٢٤/٣
(٣) انظر في الحديث عن (كِلا) شرح اللمع لابن برهان ٢٢٨/١ ، والارتشاف ١٧٧٩/٣ ،
والأشْمُونِيُّ ٧٥/٣ ، وَالْمُسَاعِدُ ٣٨٦/٢ ، وَالتَّصْرِيحُ ١٢٣/٢
(٤) انظر : هذه المسألة في الإنصاف ٤٣٩/٢ - ٤٥٠
(٥) انظر : الإنصاف ٤٣٩/٢
(٦) سورة الكهف ٣٣/١٨

وَأَمَّا مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنْ تَشْيِيعِ الْخَبِيرِ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى التَّشْيِيعِ فَحُمِلَ عَلَى مَعْنَاهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكُلُّ أَتَوَةٍ ﴾ ^(١) فَحُمِلَ عَلَى مَعْنَى كُلِّ دُونَ لَفْظِهَا .

وَأَمَّا (كِلْتَا) فَعِنْدَ الْجَرْمِيِّ وَزُنْهَا فِعْلٌ ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ لَا تَخْلُو كِلْتَا أَنْ تَكُونَ (فِعْلٌ) وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ ، أَوْ تَكُونَ التَّاءُ مَنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ ، أَوْ تَكُونَ لِلتَّائِيثِ ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِعْلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثَالَ لَهُ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَلَا تَكُونَ التَّاءُ لِلتَّائِيثِ ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ التَّائِيثِ لَا تَكُونُ حَشَوًا ، فَبَقِيَ أَنْ تَكُونَ التَّاءُ مَنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ فَيَكُونُ أَصْلُهُ : كَلُّوا انْقَلَبَتِ الْوَاوُ تَاءً كَثَرَاتٌ .

وَحَكْمُ (كِلْتَا) كَحَكْمِ (كِلا) فِي الْإِفْرَادِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ كِلا وَكِلْتَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَا بِالْفِ فِي كُلِّ حَالٍ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ كِإِحْدَى ، إِلَّا أَنَّهُمَا لَمَّا لَزِمَتَا الْإِضَافَةَ لَمْ تَفَارِقْهُمَا

و(إِحْدَى) تَكُونُ مِضَافَةً وَغَيْرَ مِضَافَةٍ ، فَأَشْبَهَتْ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ (إِلَى) ، فَكَمَا أَنَّ (إِلَى) مَعَ الظَّاهِرِ بِالْفِ وَمَعَ الْمِضْمَرِ بِيَاءٍ تَقُولُ : بَعَثْتُ إِلَى زَيْدٍ ، وَإِلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ جُعِلَتْ كِلا وَكِلْتَا مَعَ الظَّاهِرِ بِالْفِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، تَقُولُ : جَاءَنِي كِلا الرَّجُلَيْنِ ، وَرَأَيْتُ كِلا الرَّجُلَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ ، وَإِذَا صِيرْتَ إِلَى مِضْمَرٍ كَانَ بِالْفِ فِي الرِّفْعِ ، وَيَاءٍ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ تَقُولُ : جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا ، وَمَرَرْتُ بِهِمَا كِلَيْهِمَا ، فَلألف من (كلا) مَنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا تَقَعُ اللَّامَاتُ إِذَا كَانَتْ حَرْفَ عِلَّةٍ وَآوَاتٍ ، كَبِئْتُ وَأَخْتُ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْقَلِبَةً مِنَ الْيَاءِ ؛ لِإِمَّا لَتِهِمُ أَلْفَهَا .

* * *

[باب البدل]

البدلُ يَجْرَى مَجْرَى التأكيد في التحقيق والتشديد ، وَيَجْرَى مَجْرَى الوصف في الإيضاح ، وعبرته أَنْ تجيء بالأول ، وتُقيم الثاني مقامه ، فيصح الكلام ، وهذا عند النحويين شَرْطٌ في البدل ، وهذا غلط ؛ لأنك تقول : الذي مَرَزْتُ به أبى محمد قائم ، فَلَوْ كَانَ يَصِحُّ بطرح الأول ، لَمْ تَصِحْ هذه المسألة ، وكان يجيء لفظها الذي مَرَزْتُ به أبى محمد ، فَلَا يَرْجِعُ إلى الذي عَائِدٌ ، وَيَدُلُّ على ذلك قول الشاعر :

[الكامل]

وكانه لَهَقُ السَّراةِ كانه ماحاجبِهِ مُعَيَّنٌ بِسَوادٍ ^(١)
فالهاء اسمُ كَأَنَّ ، و(ما) زائدة ، و (حاجبِهِ) بدلٌ من الهاء ، بدلُ البعض ، و (مُعَيَّنٌ) خبرُ كَأَنَّ ، فقوله : (مُعَيَّنٌ) يدلُّك على أَنَّ الأولَ لَيْسَ في نية الطرح ، إذ لو كان كذلك لَقَالَ : مُعَيَّنَانِ ، لِكُونِهِ خَبَرًا عَنِ الحاجبين ، فَهُمَا مُثْنَيَانِ ، وَخَبَرُهُمَا مثنى مِثْلُهُمَا .

والبَدَلُ على أَرْبَعَةِ أَقسام : بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ ، وَهُوَ هُوَ كَقَوْلِكَ مَرَزْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٍ ، وَمِثْلُهُ : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ ^(٢) .

وَبَدَلُ البعض كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ ، وَصَرَفْتُ وُجُوهَهَا أَوَّلَهَا ، ومنه قوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٣) فَمَنْ بَدَلَ مِنَ النَّاسِ بَدَلُ البعض ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَطَاعَ بَعْضُ النَّاسِ لَا كُلَّهُمْ .

(١) البيت منسوب للأعشى في الدرر اللوامع ٢٢١/٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٦١/١ ، وتذكرة النحاة ٢٤٧ ، والإفصاح ١٦٠ ، والاقتضاب ٢٦٩/٣ ، وابن يعيش ٦٧/٣ ، والنكت للأعلم ٢٨١/١ ، والبحر المحیط ٨٦/٣ ، والارتشاف ٢٢١٢/٣

(٢) سورة الفاتحة ١/٦ ، ٧

(٣) سورة آل عمران ٩٧/٣

وَبَدَلَ الْاِسْتِمَالِ كَقَوْلِكَ : سُلِبَ زَيْدٌ عَقْلُهُ أَوْ ثَوْبُهُ ، وَمِثْلُهُ ﴿ قِيلَ أَصْحَبُ الْأَعْدُوْدِ النَّارِ ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ^(٢) .

ومعنى الاستيمال أن يكون معنى الكلام الأول دالاً على الثانى ، وبدل الغلط ^(٣) كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ ^(٤) ، إما أن يكون أَرَدْتُ : مَرَرْتُ بِحِمَارٍ فَغَلِطْتُ بِالرَّجُلِ ، أو تكون نسييت ، فَأَبْدَلْتُ ، وَمِثْلُ هَذَا الْبَدَلِ لَا يَكُونُ فِي الْقُرْآنِ ، وَلَا فِي شَعْرِ ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَهُ مَنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ النِّسْيَانُ وَالْغَلْطُ ، وَالشَّاعِرُ لَا يَعْمَلُ قَصِيدَةً حَتَّى يَنْظُرَ فِيهَا .

والبديل يجوز فيه بدل المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة ، والمظهر من المضمَر ، والمضمَر من المظهر .

والكوفيون لا يجيزون بدل النكرة من المعرفة حتى يُوصَفَ ، قال الله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ ^(٥) وعند البصريين جائزٌ .

* * *

(١) سورة البروج ٤/٨٥ ، ٥

(٢) سورة البقرة ٢/٢١٧

(٣) قال أبو حيان : وفى البسيط : وأما بدل الغلط فجوزه سيبويه وجماعة من النحويين . انظر : الارتشاف ١٨٠١/٣

(٤) قال سيبويه : هذا باب المُبْدَلِ مِنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَالْمُبْدَلُ يَشْرِكُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي الْجَرِّ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ فَهُوَ عَلَى وَجْهِ مُحَالٍ ، وَعَلَى وَجْهِ حَسَنٍ فَأَمَّا الْمُحَالُ فَأَنْ تَعْنِيَ أَنَّ الرَّجُلَ حِمَارًا وَأَمَّا الَّذِي يَحْسَنُ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، ثُمَّ تُبْدِلَ الْحِمَارَ مَكَانَ الرَّجُلِ فَتَقُولَ : حِمَارٍ ، انظر : الكتاب ٤٣٩/١

(٥) سورة العلق ٩٦/١٥ ، ١٦

[باب عطف البيان]

وَهُوَ أَنْ تُقِيمَ الْأَسْمَاءَ غَيْرَ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ مَقَامَ الْأَوْصَافِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا أَخُوكَ زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ أَخَاكَ زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٍ ، فَتَبَيَّنَ الْأَوَّلَ بِالثَّانِي ، كَمَا تَبَيَّنَ بِالصِّفَةِ ، فَهَذَا يُسَمَّى عَطْفَ الْبَيَانِ وَتَقْدِيرُ هَذَا أَنَّ رَجُلًا لَهُ أَخَوَانِ زَيْدٌ وَبَكْرٌ ، وَلَا يَعْرِفُ أَحَدَهُمَا ، فَإِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٍ اخْتَصَّ مَنْ بَكَرَ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالصِّفَةِ أَنَّ الْعَامِلَ يَعْمَلُ فِي الصِّفَةِ وَهُوَ فِي مَوْضِعِهِ وَيَعْمَلُ فِي الْبَدَلِ وَهُوَ مَوْضِعُ الثَّانِي : تَقُولُ فِي الصِّفَةِ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الظَّرِيفِ فَالْبَاءُ قَدْ عَمِلَتْ فِي الظَّرِيفِ وَهِيَ فِي مَوْضِعِهَا .

وَتَقُولُ فِي الْبَدَلِ : ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ ، فَضَرَبْتُ عَامِلٌ فِي الرَّأْسِ وَتَقْدِيرُهُ : ضَرَبْتُ رَأْسَ زَيْدٍ .

* * *

فصل من الصفة

تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ ، وَمُسْلِمٌ وَكَافِرٌ ، فَالْجُرُّ عَلَى الْبَدَلِ ، وَإِنْ شِئْتَ عَلَى الصِّفَةِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ ^(١) مِنَ الْأَوَّلِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَحَدُهُمَا مُسْلِمٌ وَالْآخَرُ كَافِرٌ .

وإن قلت : مَرَرْتُ بِثَلَاثَةِ رِجَالٍ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَعَاقِلٍ ، فَإِذَا اسْتَوْفَيْتَ هَذِهِ الْعِدَّةَ ، جَازَ الرَّفْعُ وَالْجُرُّ كَمَا مَضَى ، وَإِنْ قُلْتَ : مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ ، وَلَمْ تَسْتَوْفِ الْعِدَّةَ ، لَمْ يَجْزِ الصِّفَةُ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ أَبَدًا وَفَقَّ الْمَوْصُوفَ ، وَإِنْ كَانَ مِثْنَى أَوْ مَجْمُوعًا كَانَتْ كَذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ الْآنَ إِلَّا الرَّفْعُ تَقُولُ : مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ عَلَى الْقَطْعِ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَتَقُولُ مَرَرْتُ بِزَيْدِ الظَّرِيفِ عَلَى الصِّفَةِ ، وَالظَّرِيفَ عَلَى الْمَدْحِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَعْنَى الظَّرِيفِ وَيَجُوزُ الظَّرِيفُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ ، وَفِي الظَّرِيفِ عَلَى الْمَدْحِ .

وَكَذَلِكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاسِقِ وَالْفَاسِقَ عَلَى الذَّمِّ ، وَمِثْلُهُ ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ ^(٢) ، وَتَقُولُ : إِنِّي لِأَمْرٌ بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ ، فَفِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ ، فَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ ^(٣) أَنَّ تَجْعَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي الرَّجُلِ زَائِدَةً ، وَتَصِفُهُ بِمِثْلِكَ ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ فِيهِ الْإِنْفِصَالُ .

وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِمْ :

[رَجَز]

..... أُمُّ الْعَمْرُو ^(٤)

(١) يَقُولُ سَيَبَوِيه : وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ ، وَمَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ الرَّكَعِ وَالسَّاجِدِ ، فَفِي هَذَا الْبَدَلِ ، وَفِي هَذِهِ الصِّفَةِ ، وَمِنْهُ الْإِبْتِدَاءُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ صَالِحٍ وَطَالِحٍ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٨/٢ ، وَانْظُرْ : أَيْضًا الْإِرْتِشَافُ ١٧٥٣/٣ ، وَالْمُسَاعَدُ ٤١٣/٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٦٦/٣ - ٦٧

(٢) سُورَةُ الْمَسَدِ ٤/١١١

(٣) انْظُرْ : مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٧/١

(٤) هَذَا جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ وَتَمَامُهُ

دَارًا تَعَفَّتْ بَعْدَ أُمِّ الْعَمْرُو

وَالْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي جَوَاهِرِ الْأَدَبِ ٣٩٦ ، وَالْإِرْتِشَافُ ٨٧٩/٢

والثاني أَنْ تكونَ للجنس كقولهم : كَثُرَ الدينارُ والدرهم ، والثالث
 للعهد كقولهم : مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ تَقُولُ ذَلِكَ لِمَنْ يَبْنِيكَ وَيَبْنِيهِ عَهْدٌ ، والرابع
 للحضور كقولك : هذا الرجلُ ، ويأَيُّها الرجلُ في هذين الموضعين فقط .
 وَمَذْهَبُ الخليل ^(١) زيادة الألف واللام في مِثْلِكَ فتقديره عنده : بالرجل
 المثلَّك . ومذهب الأخفش أجودُ من وجهين : أحدهما زيادة حرف ملفوظ
 أَوَّلَى من زيادة حَرْفٍ غير ملفوظ به . والثاني : أَنَّ الألف واللام لا تجوزُ
 زيادتهما في التقدير ؛ لأنَّ للفظِ حَكْمًا لَيْسَ للمعنى .

* * *

(١) انظر : رأى الخليل في الارتشاف ٨٨٠/٢

[باب حروف النسق وهى عشرة]

الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وأَوْ ، وَلَا ، وَبَلْ ، وَلَكِنْ ، وَإِمْأ ، وَحَتَّى ، وَأَمْ ،
فهذه الحروف كُلُّهَا تَعْطِفُ اسْمًا على اسمٍ ، وَفِعْلًا على فِعْلٍ ، وتشرك الثانى
فى إعراب الأول .

وأما معانيها فمختلفة فأولها الواو وهى على أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : واو العطف
جاءنى زَيْدٌ وَعَمْرُو^(١) ، وواو القسم : وَالله لَأَفْعَلَنَّ ، وَوَاوُ الحال : جاء زَيْدٌ
وَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وَوَاوُ بمعنى مَعَ : اسْتَوَى المَاءُ وَالْخَشْبَةُ وهذه هى الأصل أَى :
واو الجمع ؛ لأنَّ كُلَّ واوٍ عاطِفَةٌ فهى واوُ الجمع ، وَلَيْسَ كُلُّمَا كَانَ للجمع
عَظْفًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ الخَشْبَةَ لَوْ كَانَتْ مَعْطُوفَةٌ على المَاءِ كَانَتْ مَرْفُوعَةً .

واعْلَمْ أَنَّ النحويين قَدِ اخْتَلَفُوا هل العامل مُقَدَّرٌ مع هذه الحروف ، أو قد
حُذِفَ فبَعْضُهُمْ يَقُولُ : مُقَدَّرٌ والدليل عَلَيْهِ نَصْبُهُ للِفْعَلِ بعد حتى إذا قال :
حَتَّى يَقُومَ ، فلولا أَنَّ (أَنْ) مُقَدَّرَةٌ بعد حَتَّى مَاجَزَ النصب .

وبعضهم لا يُقَدِّرُ العَامِلَ بَعْدَ هذه الحروف دليلُهُ بَأَنَّهُ يَقُولُ : لو كان
مُقَدَّرًا بَعْدَهَا لَوَجِبَ النصبُ فى قولك : مَا زَيْدٌ قَائِمًا ؛ لأنَّ معنى (ما) أَنْفَى ،
وإنما حُذِفَ اقتصارًا ، واجتزأ بِحَرْفِ العطف عَنْهُ .

والواو تُوجِبُ الجمعَ يَتَنَ الشَّيْئَيْنِ ، ولا تُوجِبُ الترتيبَ^(٢) ، وهذا
مَذْهَبُ الأكثر^(٣) ودليله مِنْ طَرِيقِ القياسِ والسماعِ ، فَمِنْ طَرِيقِ القياسِ أَنَّهَا

(١) انظر فى الحديث عن الواو : الارتشاف ١٨١٢/٣ ، والتسهيل ١٧٤ ، وشفاء العليل
٧٧٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٨/٣ ، والمغنى ٣٥٤/٢ ، والجنى الدانى ١٦٠ ، ووصف
المباني ٤١٠ - ٤١٥

(٢) قال أبو حيان : وما ذكره السيرافى والسهيلى من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن
الواو لا توجب تقديم ما قدم لفظه ، ولا تأخير ما أخر لفظه غير صحيح لوجود الخلاف فى ذلك انظر :
الارتشاف ١٨١٣/٣ ، وانظر : أيضا المغنى ٣٥٤/١ ، والأشمونى ٩١/٣

(٣) قال المالقي فى حديثه عن الواو : ولا تعطى الترتيب عند البصريين فإنه قد يكون الثانى فى
العمل قبل الأول تارة ومعه أخرى .. وعند الكوفيين أَنَّهَا تعطى الترتيب كالفاء عند البصريين . انظر :
وصف المباني ٤١١

نظيرُ الثنية ، فكما أنَّ الثنية لا ترتب فكذلك العطف ، وإنما كان العطفُ
نظيرُ الثنية من قبل أنَّ الاسمين إذا اتفقا لم يَجُزْ إلَّا الثنية كَقَوْلِكَ : جَاءَنِي
الرَّيْدَانِ ، ولا تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَزَيْدٌ .

فإن اختلف الاسمانِ قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَلَمْ يَجُزْ إلَّا العطفُ
وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ السَّمَاعِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ ^(١) وقال
في موضع آخر ﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ ﴾ ^(٢)
والقصة واحدة ، فَلَوْلَا أَنَّ الواو لا ترتب لَمْ يَجُزْ هذا يَدْلُكُ على ذلك قول
الشاعر :

سقيت منه القوم واستقيت ^(٣)

والسقي بعد الاستقاء ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي ﴾ ^(٤)
والركوع قبل السجود ، وكل هذا يدل على أَنَّ الواو لا ترتب .
ومن النحويين ^(٥) مَنْ يَجُوزُ فيها الترتيب ، وَيَسْتَدِلُّ بقول سيبويه ^(٦) :
مررت برجلٍ وحمارٍ إن شئت جعلته مروراً واحداً ، وإن شئت مررت بالرجلِ
ثم بالحمار ، أو بالحمار ثم بالرجل ، فقد جَوَزَ في أَحَدِ أقسامها أَنْ تَكُونَ :
مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ ثُمَّ بِالْحِمَارِ بَعْدَهُ ، وأيضاً فإن الظاهر فيه أَنْ يَكُونَ : مَرَرْتُ
بِالرَّجُلِ أَوَّلًا ثُمَّ بِالْحِمَارِ اتِّبَاعاً للفظ ، وَيَدُلُّ على ذلك ما روى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ
اللهُ عَنْهُ لَمَّا سَمِعَ قول الشاعر (هو سُحَيْم) :

(١) سورة البقرة ٥٨/٢

(٢) سورة الأعراف ١٦١/٧

(٣) لم أعر عليه .

(٤) سورة آل عمران ٤٣/٣

(٥) وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتيب ، وحكى عن قطرب وثعلب والرعي .

انظر : الأشموني ٩١/٣ ، والجنى الداني ١٥٨

(٦) انظر : الكتاب ٤٣٧/١ - ٤٣٨

.....

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا^(١)

قال : لَوْ بَدَأَتْ بِالْإِسْلَامِ أَوَّلًا لَأَجْرُتُكَ ، فَلَوْلَا أَنَّهَا تَرْتَبُ لَأَسْتَوَى عِنْدَهُ الْأُمْرَانِ . وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾^(٢) فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ بِمَ نَبَدَأُ فَقَالَ : أَبْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ^(٣) .

قال : وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ : (سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ) دَلِيلٌ ؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ أَخْبَرَ بِسَقْيِهِ النَّاسَ عَلَى حِدَةٍ ، وَاسْتَقَايِهِ عَلَى حِدَةٍ ، فَهَذَا عَلَى كَلَامَيْنِ .

وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي ﴾^(٤) دَلِيلٌ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَعَبَّدُوا فِي تِلْكَ الشَّرِيعَةِ بِجَوَازِ السُّجُودِ قَبْلَ الرُّكُوعِ ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ .

(١) هذا عجز بيت و صدره :

غَمِيرَةٌ وَدَّعَ إِنْ نَجَّهَزْتَ غَازِيَا

والبيت لإسحيم عبد بنى الحسحاس فى ديوانه ١٦ والكتاب ٢٦/٢ ، ٢٢٥/٤ ، والإنصاف ١٦٨/١ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٣٢٥/١ ، وسر الصناعة ١٤١/١ ، والتصريح ٨٨/٢ ، والمغنى ١٠٦/١ ، والخزانة ٢٢٧/١ ، ١٠٢/٢ ، والبيان والتبيين ٤٠ ، والكامل للمبرد ٢٢٥/٢ ، وطبقات فحول الشعراء ١٨٧/١ ، وشرح اللوحة البدرية ٢٩٢/١ ، وابن يعيش ١١٥/٢ ، ومنسوب لتميم الرياحى فى النهاية لابن الخباز ٧٧٥/٣ ، وبلا نسبة فى شرح اللمع لابن برهان ٢٤٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٧٩/٢ ، والخصائص ٤٨٨/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٦ ، والأشمونى ١٩/٣ ، وأوضح المسالك ٢٥٣/٣ ، وتذكرة النحاة ٤٢٧ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٣٤٩ ، والاستغناء للقرافى ٤٠٢ ، والدرر اللوامع ١١٩/٢ ، والبحر المحيط ١٥/٦

(٢) سورة البقرة ١٥٨/٢

(٣) انظر : الحديث فى صحيح مسلم بشرح النووى ١٧٦/٨ - ١٧٧

(٤) سورة آل عمران ٤٣/٣

أَمَّا الْفَاءُ ^(١) فَتُوجِبُ التَّرْتِيبَ ^(٢) بَلَا مُهْلَةً تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ فَعَمَّرُو ،
فَعَمَّرُو جَاءَ بَعْدَ زَيْدٍ بَلَا مُهْلَةٍ ، والدليل على ذَلِكَ وَقُوعُهَا فِي الْجَزَاءِ جَوَابًا
تَقُولُ : إِنْ تُكْرِمْنِي فَإِنَّكَ كَرِيمٌ ، كَمَا أَنَّ جَوَابَ الْجَزَاءِ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنِ
الشَّرْطِ كَذَلِكَ الْفَاءُ فِي الْعَطْفِ .

وَالْفَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : عَاطِفَةٌ ، وَلِلْجَزَاءِ ، وَزَائِدَةٌ فِي قَوْلِ
الْأَخْفَشِ ^(٣) إِذَا قُلْتَ زَيْدٌ فَقَامَ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

[الطويل]

..... تَيَسَّنَ الدُّخُولُ فَخَوَّلَ ^(٤)

(١) قال سيبويه : هذا باب ما أَشْرَكَ بين الِاسْمَيْنِ فِي الْحَرْفِ الْجَارِ فَجَرِيَا عَلَيْهِ كَمَا أَشْرَكَ بَيْنَهُمَا
فِي التَّعْتِ فَجَرِيَا عَلَى النَّمْعِ .. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَعَمَّرُو ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَأَمَرَأَ فَالْفَاءُ
أَشْرَكَ بَيْنَهُمَا فِي الْمُرُورِ انظر : الكتاب ٤٣٨/١

(٢) قال أبو حيان : الْفَاءُ تَشْرِكُ فِي الْحُكْمِ وَالثَّانِي عَقِبَ الْأَوَّلِ بَلَا مُهْلَةٍ هَذَا مَذْهَبُ
الْجُمْهُورِ ، وَهَذَا الْجَرْمِيُّ إِلَى أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الْأَمَاكِنِ وَالْمَطَرِ فَلَا تَرْتِيبَ تَقُولُ : عَفَا مَكَانَ كَذَا
فَمَكَانَ كَذَا (وَإِنْ كَانَ عَفَاؤُهُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، انظر : الارتشاف ١٨١٦/٣

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ١٣٢/١ ، وانظر : أيضا المقتصد ٣١٣/١ ، وكتاب الشعر
للفارسي ٣٢٦ ، والجني الداني ٧١ ، والمسائل الحليبات ٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣٦٧/٢
(٤) هذا جزء من بيت وتماه :

قِفَانِيكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى يَتَسَّنَ الدُّخُولُ فَخَوَّلَ

وَالْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ فِي دِيوانِهِ ١١٠ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنَى لِلْسَيُوطِيِّ ٤٦٣/١ ، وَالْمُخْتَسَبُ
٤٩/٢ ، وَشَرَحَ الْحَمَاسَةُ لِلتَّبْرِيزِيِّ ٢٩٠/٢ ، ٢١٥/٣ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَةُ ١٢٠٧/٣ ، وَسِرُّ
الصَّنَاعَةِ ٥٠١/٢ ، وَجُمْهُورَةُ اللَّغَةِ ٥٦٧/١ ، ٥٨٠ ، وَالدَّرَرُ اللَّوَامِعُ ١٦٦/٢ ، وَالتَّصْرِيحُ ١٣٦/٢ ،
وَالْكِتَابُ ٢٠٥/٤ ، وَالْجَنَى الدَّانِي ٦٣ ، ٦٤ ، وَالشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ٥١/١ ، وَالْخَزَانَةُ ٣٣٢/١ ، ٣/٣ ،
٢٢٤ ، ٦/١١ ، وَكَشَفُ الْمَشْكَلِ ٤٤٤/٢ ، ٤٦٣ ، ٥٠٩ ، وَجَمَلُ الْفَرَاهِيدِ ٢٣٩ ، وَالْإِفْصَاحُ
٢٤٦ ، ٣٢٣ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٢٨/٢ ، وَشَرَحَ جَمَلُ الزَّجَاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٥٩/١ وَ ٥٥٣/٢ ،
وَإِعْرَابُ ثَلَاثِينَ سُورَةَ لِابْنِ خَالَوَيْهِ ٥٦ ، وَالْكَامِلُ لِلْمَبْرَدِ ٢٥٠/١ ، وَشُرُوحُ سَقَطِ الزُّنْدِ ١٥٤٧/٤ ،
وَشَرَحَ الْحَمَاسَةُ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٢١٤١/٣ ، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي الْإِنْصَافِ ٦٥٦/٢ ، وَالصَّاحِبِيُّ ١٤٢ ، وَشَفَاءُ
الْعَلِيلِ ٧٨٢/٢ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ لِلرُّضِيِّ ٣٨٦/٤ ، وَالْأَصُولُ ٣٨٥/٢ ، وَالْمُسْتَوْفَى لِابْنِ فَرْخَانَ ٢/٢
٢٧٥ ، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ١٤١/٣ ، ٣٧/٤ ، وَالْبَيَانُ لِابْنِ الْأَبْيَارِيِّ ٤٨١/٢ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتُ
سَيُوبِيَةَ لِلنَّحَّاسِ ٣٥٣ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٣٠٩/٣ ، وَالْمَغْنَى ١٦١/١ ، ١٦٢ ، ٣٥٦/٢ ، وَأَوْضَحَ
الْمَسَالِكَ ٣٥٩/٣ ، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ ١١٧ ، وَالْقَوَافِي لِلتَّنَوُّخِيِّ ٧٥ ، ١٤٥ ، ١٥٦ ، وَالنَّكَتُ الْحَسَنُ
٣٠٢ ، وَجَوَاهِرُ الْأَدَبِ ٦٣ ، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ١٠٤/١ ، وَالْكَشَافُ ٢٤٥/٣

فيجوز أَنْ تكونَ زائدة ، ويجوز أَنْ يكونَ الدخولُ اسماً لمواضع ، فيكونَ يَتَيْنَ هذا وهذا وَقَدْ رُويَ بالواوِ .

وفى الفِعلِ ما يُستغنى عن اثنين كَقَوْلِهِمْ : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، والمالُ يَتَيْنَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فلا يجوزُ مكانَ الواوِ غيرها من حُرُوفِ العطف ؛ لأنَّها أُمُّ الباب ، ويدلُّك على أنَّها كذلك أَنَّ كُلَّ حَرْفٍ فيه معنى العطف ومعنى آخر كالفاءِ هي عاطفة ، وتكون لمعانٍ أُخر .

والواو تدلُّ على العطفِ مجرّداً ، والواحدُ قبل الاثنين فلذلك كانت أُمُّ الباب .

مِنْهَا ثَمَّ ^(١) وهى توجب أَنَّ الثانى بَعْدَ الأوّلِ كالفاء ، إلّا أَنَّ فيها مهلةً ^(٢) ، يدلُّك على ذلك أَنَّهُمْ لم يُجازوا بها كما جازوا بالفاء .

والحروفُ على ضروب : على حَرْفٍ واحدٍ كواو القسم ، وبائِهِ ، فإذا كان هكذا كان مفتوحاً لاغير ، إلّا أَنَّهُمْ كَسَرُوا من ذلك باءَ الإضافة ولاَمَها ، وَقَدْ مضى ذلك ، واللام تفتخُ مع المضمرِ على الأصلِ تَقُولُ : لَهُ مالٌ ، ومع الظاهر بالكسر ، فقليل ذلك للفرق بينها وَيَتَيْنَ لامَ الابتداء فى قولك : لِيَزِيدَ .

فإن قيل فبالحركات يتبيّن الفرقُ ، وكان يُستغنى عن كسر اللّام قيل فى الأسماء مالم يبيّن فيه الإعرابُ كموسى وعصا ، وأيضاً فالوقفُ لا يكونُ على الحركة .

وأما اللّامُ فى ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) فإنما كُسِرَتْ ؛ لأنَّها فى حيز الظاهر ؛ إذ التقدير : لَأَنْ يَغْفِرَ ، ف (أَنْ وما بَعْدَها) فى موضع الغفران ، وَهُوَ جَرٌّ باللام .

(١) قال سيبويه : ومن ذلك قولك : مررت برجلٍ ثم امرأة ، فالمرور هنا مروران وجعلت ثم الأوّل مبدوءاً به ، وأشرت بينهما فى الجر ، انظر : الكتاب ٤٣٨/١

(٢) قال أبو حيان : ثم تُشرك فى الحكم وتُرتَّبُ بِمُهْلَةٍ ، وذهب الفراء فيما حكاه السيرافى عنه والأخفش ، وقطرب فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرس فى مسائله الخلافات عنه إلى أَنَّ ثَمَّ بمنزلة الواو لا تُرتَّبُ ، انظر : الارتشاف ١٨١٩/٣

(٣) سورة الفتح ٢/٤٨

وَقَدْ بُنِيَ مَا هُوَ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الشُّكُونِ ، وَذَلِكَ لِأَمِّ التَّعْرِيفِ ، وَقَدْ
اِخْتَلَفَ التَّحْوِثُونَ ^(١) فِي التَّعْرِيفِ بِمِ يَكُونُ ، فَالْخَلِيلُ ^(٢) يَقُولُ : بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ كَهَلٍ وَبَلٍ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ التَّعْرِيفَ بِاللَّامِ وَيَقُولُ : جِءَ بِالْهَمْزَةِ لثَلَا يَبْتَدَأُ
بِالسَّاكِنِ وَدَلِيلُ هَذَا الْقَوْلِ هُوَ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِاللَّامِ يُعَاقِبُ التَّنْوِينَ فَلَا يَجْتَمِعَانِ
، وَكَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَذَلِكَ مُعَاقِبُهُ ، فَإِنْ قِيلَ : لِمَ خُصِّصَتْ
اللَّامُ بِذَلِكَ ، وَلِمَ كَانَ التَّعْرِيفُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَجُعِلَ سَاكِنًا ، وَجُعِلَ فِي
أَوَّلِ الْكَلِمَةِ دُونِ وَسَطِهَا وَآخِرِهَا .

وَالْجَوَابُ أَنَّ اللَّامَ أَوَّلَى مَا زِيدَ ؛ لَكثَرَةِ مَا يُدْغَمُ فِيهَا مِنَ الْحُرُوفِ ، أَلَّا
تَرَاهَا تُدْغَمُ عِنْدَ السَّيْنِ ، وَالصَّادِ ، وَالضَّادِ ، وَالشَّيْنِ ، وَالرَّاءِ ، وَالطَّاءِ ،
وَالذَّالِ ، وَالْفَاءِ ، وَالظَّاءِ ، وَالتَّاءِ ، وَالرَّاءِ ، وَاللَّامِ ، وَالنُّونِ .

وَزِيدَتْ سَاكِنَةٌ ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ كَالْمَيْتِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُعْتَدَ بِهِ فَضْلًا فِي
(أُقْتُلَ) فَأَتْبَعَتِ الْأَلْفُ التَّاءَ ، وَإِنْ حَجَزَتِ الْقَافَ بَيْنَهُمَا .

وَزِيدَتْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، لِيَخْتَلِطَ بِمَا بَعْدَهَا ، وَتَكُونَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ؛
لِأَنَّ لِلْحَرْفِ الْوَاحِدِ حُكْمًا لَيْسَ لِلثَّانِي ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ حَذَفُوا فِي النَّسَبِ
أَلِفَ الثَّانِيَةِ ، وَتَاءَ الثَّانِيَةِ فَقَالُوا فِي حُبْلَى : حُبْلَى ، وَفِي (طَلْحَةَ) :
طَلْحَى ، وَلَمْ يَحْذَفُوا حَرْفَيْنِ بَأَنَّ كَانَا لِلثَّانِيَةِ ، فَأَبْدَلُوا وَآوًا فِي قَوْلِهِمْ :

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْمَعْرِفِ بِالْأَدَاةِ : ذَكَرَ أَصْحَابُنَا فِيهَا مَذْهَبَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَذْهَبُ
جَمِيعِ النَّحَاةِ إِلَّا ابْنَ كَيْسَانَ أَنَّهَا أَحَادِيَةُ الْوَضْعِ ، وَهِيَ اللَّامُ ، وَالْأَلْفُ أَلْفٌ وَصَلَّ جِءَ بِهَا وَصَلَةٌ إِلَى
النُّونِ بِالسَّاكِنِ وَالثَّانِي : مَذْهَبُ ابْنِ كَيْسَانَ أَنَّهَا ثَنَائِيَةُ الْوَضْعِ نَحْوُ : قَدْ وَهَلَ وَهَمَزَتُهَا قَطَعَ وَهَذَا
الْمَذْهَبُ نَقَلَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ ، انْظُرْ : الْإِرْتِشَافُ ٨٧٦/٢

(٢) قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ اللَّتَيْنِ يَعْرِفُونَ بِهِمَا حَرْفٌ وَاحِدٌ كَقَدْ ، وَأَنَّ
لَيْسَتْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا مَنفَصِلَةٌ مِنَ الْآخَرَى ، انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣٢٤/٣

حَمَرَاوِي ، وَلَمْ يَقُولُوا : حَمَرِيَّ كَمَا قَالُوا : حُبْلِيَّ فَلِهَذَا زَادُوا اللَّامَ مُفْرَدَةً ، وَجَعَلُوهَا أَوَّلًا كَمَا جَعَلُوهَا فِي قَوْلِهِمْ (لا) فَاللَّامُ فِي (لا) زَادُوهَا ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالْأَلِفِ لَا يُمْكِنُ وَهِيَ سَاكِنَةٌ ، فَكَذَلِكَ زَادُوا الْأَلِفَ لِمَا لَمْ يُمْكِنُ الْإِبْتِدَاءُ بِاللَّامِ ، وَقَدْ بَقِيَ مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ نَحْوُ : مِنْ ، وَهَلْ ، وَبَلْ وَعَلَى ثَلَاثَةٍ : أَنْ ، وَعَلَى أَرْبَعَةٍ نَحْوُ : حَتَّى ، وَعَلَى خَمْسَةٍ نَحْوُ : لَكِنَّ .

وَأَصْلُ الْحُرُوفِ أَنَّ تُبْنَى كُلُّهَا عَلَى السَّكُونِ ؛ لِأَنَّهَا كَبَعْضِ الْأَسْمَاءِ أَوِ الْفِعْلِ ، فَمَا حُرِّكَ مِنْهَا فَلِلتَّجَاوِي السَّاكِنِينَ .

وَمِنْهَا (أَوْ) وَهِيَ أَبَدًا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ^(١) تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ، وَهِيَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : لِلشَّكِّ : أَكَلْتُ خَبْرًا أَوْ تَمَرًا ، وَلِلتَّخْيِيرِ : خُذْ دَرَهْمًا أَوْ دِينَارًا أَى : أَحَدَهُمَا ، وَالْإِبَاحَةِ ^(٢) : جَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ أَى : أَنْتَ مُبَاحٌ فِي مَجَالَسَةِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ وَالتَّخْيِيرِ أَنَّ فِي الْإِبَاحَةِ أَى الشَّيْئَيْنِ شَاءَ فَعَلَ ، فَلَهُ فِعْلُهُمَا جَمِيعًا ، وَفِي التَّخْيِيرِ لَهُ فِعْلٌ أَحَدُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأُمُورِ الْحَظَرُ ، فَإِذَا خَيَّرَكَ بَعْضُ مَالِهِ ، لَمْ يَجْزِ أَخْذُ غَيْرِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْجُلُوسُ .

وَتَكُونُ لِلْإِبْهَامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلِفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ^(٣) وَمَعْنَى الْإِبْهَامِ هُوَ أَنَّ يَلْبَسَ عَلَى السَّمَاعِ ، فَإِذَا قَالَ عِنْدِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو فَهُوَ يَعْلَمُ مَنْ عِنْدَهُ ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ الْإِبْهَامَ لِلسَّمَاعِ ، فَإِنْ قِيلَ الْبَارِي جَلَّتْ قُدْرَتُهُ لَا يَرِيدُ الْإِبْهَامَ ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ الْبَيَانَ ، قِيلَ : قَدْ تَكُونُ الْمَصْلُحَةُ تَارَةً فِي الْإِبْهَامِ وَتَارَةً

(١) انظر في معاني أو : الارتشاف ٣/١٨٢٠ ، وورصف المباني ١٣١ ، وشرح الكافية الشافية

لابن مالك ٣/١٢٠٣

(٢) قال سيويه : هذا باب أو في غير الاستفهام تقول : جالس عمرا أو خالدًا أو بشرا كأنك

قلت : جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنسانا بعينه ، انظر : الكتاب ٣/١٨٤

(٣) سورة الصافات ٣٧/١٤٧

فى البىان كقوله تعالى : ﴿ وَسْئَلُونَا عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ ^(١) ولم يبين بهذا الكلام ، وقد قال قوم : معنى أو هاهنا معنى الواو ^(٢) ، وقال قوم ^(٣) : معناها بل ، وهذا لا يجوز ؛ لأن الحرف إذا أمكن حملهُ على اللفظ لم يُحمل على غيره .

فأما قوله : ﴿ وَلَا تُطْعَمُهُمْ مِنْهُمْ عَاشِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ^(٤) ف (أو) هاهنا للإباحة ؛ لأنك لو قلت : أطع زيدا أو عمرا كنت مبيحا له ذلك ، فإذا دخل النفى كان كذلك لأن النفى على حد الإيجاب .

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾ ^(٥) أو فيه للإباحة أى : إن مثلثوهم بالمؤقّد فهو مثلهم ، أو بالصيّب فهو مثله ، ﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ ^(٦) يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أو فيه للإباحة أى مثلثم قلوبهم فى القسوة بالحجارة فهو مثلها ، وإن مثلثوها بما هو أشد من الحجارة فهو مثله ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ للإبهام . ومنها (لا) ^(٧) وهى فى الكلام على أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : زائدة كقولك : ماقام زيد ولا عمرو ، فالواو هى العاطفة و (لا) دخلت لمعنى النفى .

وإن كان الكلام إيجابا لم يَجْزُ لا تقول : قام زيد ولا عمرو ، الثانى من أقسام (لا) النهى نحو : لا تذهب ، الثالث : من أقسامها النفى نحو :

(١) سورة الإسراء ١٧/٨٥

(٢) ذهب إلى ذلك الأخفش والجرمى والأزهرى ، انظر : رأى الأخفش فى معانى القرآن ٣٤/١ ، ٤٩١/٢ ، ورأى الجرمى فى المغنى ١/٦٢ ، والجنى الدانى ٢٣٠ ، والأشمونى ٣/١٠٧ ، وانظر : رأى الأزهرى فى التهذيب ١٥/٦٥٧ - ٦٥٨ ، وانظر فى هذا الموضوع : الارتشاف ١٨٢٢/٣

(٣) ذهب إلى ذلك الفراء وأبو على ، انظر : رأى الفراء فى معانى القرآن ١/٧٢ ، ٢/٣٩٣

(٤) سورة الإنسان ٧٦/٢٤

(٥) سورة البقرة ٢/١٩

(٦) سورة البقرة ٢/٧٤

(٧) انظر فى الحديث عن لا : الارتشاف ٣/١٨٢٧ ، والمساعد ٢/٤٦٨ ،

والتصريح ٢/١٤٩ ، والأشمونى ٣/١١٢ ، ورفض المباني ٢٥٧ - ٢٥٩

لا رَجُلٌ في الدار . الرابع : العطف ومعناها أَنْ تنفى عن الثانى ما وَجِبَ وثَبَّتَ للأوّل تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا لا عَمْرًا ، فالضرب واقع بزَيْدٍ ، وَقَدْ نَفَيْتُهُ عن عمرو ، ولهذا لا يجوز : ماضرت زَيْدًا لا عَمْرًا ؛ لأنك لم تثبت للأوّل شيئًا فَتَنَفِيهِ عن الثانى .

ومنها (بَلْ) ^(١) وهى للإضراب كأنك إذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا بل عَمْرًا ، أَضَرَبْتُ عن ذِكْرِ زَيْدٍ ، وَأَوْجَبْتَ الضرب لعمرو ، وتكون فى الإيجاب والنفى فَإِنْ قُلْتَ : مَارَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ لَمْ يَجْزِ فى قَاعِدٍ إِلَّا الرَفْعُ ؛ لأنك لَوْ نَصَبْتَ فَسَدَ المعنى .

ومنها (لَكِنْ) ^(٢) وهى للاستدراك تَقُولُ : ماقام زَيْدٌ لكن عمرو ، ولا تكون إِلَّا بَعْدَ النفى إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ من قصة إلى قِصَّةٍ كقولك : جاءنى عمرو ولكن زَيْدٌ لم يأت .

ومنها (أَمْ) ^(٣) وهى على ضَرْبَيْنِ : منقطعة ومتصلة ، فالمتصلة لها شرائط : أحدها : أَنْ تَكُونَ مع الهمزة وَحْدَهَا مِنْ حُرُوفِ الاستفهام كَقَوْلِكَ : أقام زَيْدٌ أم عمرو ، وتكون مستدعيًا مِثْلَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ شَخْصًا فى الدار فَتَقُولُ : أزيد أم عمرو ، وَيَكُونُ الكلامُ جملةً واحدةً ، فإذا دَخَلَتْ هذه الشرائطُ كان جوابُها كجوابِ (أَيِّ) ، فيكون بالتعيين .

فإن اختلَّ شرطٌ من هذه الشرائط فهى المنقطعة ، وجواب المنقطعة نَعَمْ أَوْ لا كجوابِ (أَوْ) .

فإن أَجِبْتَ فيها بالتعيين كجواب المتصلة كان محالًا ، فأما قول الشاعر :

(١) قال سيويه : وأما (بل) فَلَيَزُكْ شَيْءٌ من الكلام وأخذ فى غيره ، انظر : الكتاب ٢٢٣/٤ ، وانظر : أيضا رصف المبانى ١٥٣ ، وارتشاف الضرب ١٨٢٥/٣ - ١٨٢٦ ، والمقتضب ١٥٠/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢٧٩/٢ ، والمغنى ١١٢/١

(٢) ذكر أبو حيان فى لكن خمسة مذاهب ، انظر : الارتشاف ١٨٠٦/٣

(٣) انظر فى الحديث عن أم رصف المبانى ٩٣ - ٩٥ ، والكتاب ١٦٩/٣

[الكامل]

كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ حَيَالًا ^(١)
يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ الْمَعَادِلَةَ ، وَقَدْ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ
كَذَّبْتَكَ لِلضَّرُورَةِ . وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ الْمَنْقُطَعَةَ كَقَوْلِهِمْ : إِنَّهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَمْرٌ أَنَا خَيْرٌ ﴾ ^(٢) فَيَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ : أَحَدُهَا أَنْ
تَكُونَ زَائِدَةً أَوْ تَكُونَ مَعَادِلَةً ، فَيَكُونُ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ، كَأَنَّهُ لَمَّا قَالُوا (أَفَلَا
تُبْصِرُونَ) قَالَ : أَمْ أَنْتُمْ بُصْرَاءُ فَالتَّقْدِيرُ : أَيُّ هَذَيْنِ كَأَيِّنْ مِنْكُمْ .
وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ مُنْقَطَعَةً ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ
الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٣) أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ ^(٤) فَهَذِهِ مَنْقُطَعَةٌ وَالتَّقْدِيرُ : بَلْ يَقُولُونَ
افْتَرَاهُ ، فـ (بَلْ) لِلإِضْرَابِ عَمَّا تَقَدَّمَ ، وَالْهَمْزَةُ لِلِاسْتِفْهَامِ كَمَا كَانَ فِي قَوْلِهِ :
إِنَّهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ بَلْ : أَيُّهُ شَاءَ .

وَأَمَّا (أَمَّا) ^(٥) فَهِيَ مَفْتُوحَةٌ وَمَكْسُورَةٌ فَإِذَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً فَفِيهَا مَعْنَى
الشَّرْطِ بِلِزُومِهَا الْفَاءِ : أَمَّا زَيْدٌ فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَالتَّقْدِيرُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ
فَغَفَرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ ، ثُمَّ قَدَّمَ بَعْضُ مَا كَانَ بَعْدَ الْفَاءِ ، وَهُوَ زَيْدٌ قَبْلَهَا عَوَضًا مِنْ
الْحَذْفِ .

وَأَمَّا الْمَكْسُورَةُ ^(٥) فَلَا تَكُونُ إِلَّا مَكْرُورَةً وَأَقْسَامُهَا كَأَقْسَامِ (أَوْ) لَا فَرْقَ

(١) الْبَيْتُ لِلْأَخْطَلِ فِي دِيْوَانِهِ ٤١ ، وَالْكِتَابُ ١٧٤/٣ ، وَاللِّسَانُ (كُذِبَ) ٧٠٩/١ ، وَالْمَغْنَى
٤٥/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢٩٥/٣ ، وَالْكَامِلُ ٢٤٥/٢ ، وَالْخَزَانَةُ ٩٠٧/٦ ، وَالتَّصْرِيحُ ١٤٤/٢ ، وَمَعْجَمُ
شَوَاهِدِ النَّحْوِ ١٣٤

(٢) سُورَةُ الزَّخْرَفِ ٥١/٤٣ - ٥٢

(٣) سُورَةُ يُونُسَ ٣٧/١٠ ، ٣٨

(٤) قَالَ سَيَبَوِيهِ : وَأَمَّا (أَمَّا) فَفِيهَا مَعْنَى الْجَزَاءِ كَأَنَّهُ يَقُولُ : عَبْدُ اللَّهِ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِهِ فَمِنْطَلَقُ
أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاءَ لَازِمَةٌ لَهَا أَبَدًا ، انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٣٥/٤

(٥) انْظُرْ فِي مَعَانِي إِذَا الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةُ : الْإِرْتِشَافُ ١٨٢٣/٣ ، وَالتَّصْرِيحُ ١٤٦/٢ ،
وَالْأَشْمُونِيُّ ٩٠/٣ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣٦٥/٣ - ٣٦٦ ، وَالْجَنَى الدَّانِي ٥٣٢ ، وَرَصَفُ
الْمَبَانِي ١٠٠ - ١٠٥

يَتَّهِمَا إِلَّا أَنْ (أو) تَمْضِي صدر كلامك على اليقين ، ثُمَّ يُدْرِكُكَ الشَّكُّ ،
فيرجعُ الشكُّ إلى أولِ الكلامِ تَقُولُ : أقامَ زَيْدٌ أو عمرو ، فقيامَ زَيْدٍ لم يكن
شكا ؛ وإنما صَارَ شكا للشك في عمرو .

وَأَمَّا (إِذَا) فتبتدئُ بها شاكًا تَقُولُ : ضَرَبْتُ إِذَا زَيْدًا وَإِذَا عَمْرًا ، وَقَدْ
اِخْتَلَفَ فِيهَا هَلْ هِيَ مِنْ حُرُوفِ العطفِ أَمْ لَا ، فـ (أبو على) ^(١) لَا يَجْعَلُهَا
مِنْ حُرُوفِ العطفِ لشيئين : أَحَدُهُمَا : لِلإِتِّدَاءِ بها ، وَحُرُوفِ العطفِ
لَا يُتِّدَأُ بها . والثاني : دُخُولِ الحُرُوفِ لِلْعَطْفِ عليها ، وَحُرُوفِ العطفِ
لَا يَدْخُلُ عليها مثلها .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا مِنْ حُرُوفِ العطفِ ^(٢) ، إِذْ رَأَى مَا بَعْدَهَا تَابِعًا لِمَا
قَبْلَهَا ، حَمَلَهَا عَلَى حُرُوفِ العطفِ ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي الشَّعْرِ بِلاَ (ما) فِي
قوله :

[المتقارب]

وَأِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا ^(٣)

أَرَادَ (وَأَمَّا) ، وَمِنْهَا (حَتَّى) وَهِيَ كَالوَائِ لَا أَنَّهَا تُفَارِقُهَا فِي أَنْ مَا بَعْدَهَا
يَكُونُ مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا وَقَدْ مَضَى ذَلِكَ .

وَأَعْلَمُ أَنَّكَ تَعْطِفُ الْأِسْمَ عَلَى الْأِسْمِ إِذَا اتَّفَقَا فِي الْحَالِ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ
وَعَمْرُو ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ يَصِحُّ مِنْهُمَا ، وَلَا تَقُولُ : مَاتَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ ؛ لِأَنَّهَا
لَا تُوصَفُ بِالْمَوْتِ .

(١) انظر : الإيضاح العضدي ٢٨٩ ، والمسائل المنشورة ٤٠ - ٤١ ، وانظر : أيضا الجنى الدانى

٥٢٩ ، والمغنى ٥٩/١ ، وشفاء العليل ٧٧٧/٢ ، ووصف المباني ١٠٠

(٢) من هؤلاء سيوييه ، انظر : الكتاب ٤٣٥/١ ، والارتشاف ١٨٠٧/٣

(٣) هذا عجز بيت وصدده

سَقَّتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ

والببت منسوب للنمر بن تولب في الكتاب ٢٦٧/١ ، ١٤١/٣ ، والنهاية لابن الخباز

٧٥٦/٣ ، ونظم الفرائد ١١٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٩/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك =

وتعطفُ الفِعْلَ على الفعلِ إذا اتَّفقا في الزمانِ نحو : قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ
وَلَا تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ ، فَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَيَصُدُّونَ ﴾ ^(١) فيجوزُ أَنْ يَكُونَ معناه : كَفَرُوا فيما مَضَى ، وهم الآنَ
يَصُدُّونَ ، وَلَا يَكُونُ معطوفاً على الأولِ ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ أرادَ : يَكْفُرُونَ ثُمَّ
أَسْقَطَ حَرْفَ المضارعةِ تخفيفاً وَجَازَ هذا ؛ لِأَنَّ المعنى الذي فيها معنى
الجزاء ، والجزاءُ تَقَرَّبَ الماضي إلى الاستقبالِ ، وَلَا يَجُوزُ في الأكثرِ عطفُ
الفعلِ على الاسمِ ، وقد جاء في قَوْلِهِ : ﴿ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَّتْ
وَيَقْبِضَنَّ ﴾ ^(٢) فَعَطَفَ (يَقْبِضَنَّ) على (صافَّتْ) وهو اسم ، وإِثْمًا جاز ذلك ؛
لِأَنَّ قَوْلَهُ (ويقبضن) في معنى : قابضاتٍ ، وَلَا يُعْطَفُ اسمٌ على فِعْلٍ وقد
جاء في قَوْلِهِ :

[رجز]

يَقْصِدُ في أَسْئُوقِهَا وَجَائِرُ ^(٣)

فَعَطَفَ (جائراً) وهو اسمٌ على (يقصد) وهو فعلٌ .

* * *

= ٣/٣٦٧ ، وشواهد المعنى للسيوطي ١/١٨٠ ، ومجاز القرآن ٢/٢٣١ ، والخزانة ٩/٢٥ ،
١١/٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ابن يعيش ٨/١٠٢ ، وبلا نسبة في البغداديات ٣٢٣ ،
والأزمية ٤٧ ، وشفاء العليل ٢/٧٩٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٤٠٢ ، والخصائص ٢/٤٤١ ،
ومايجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٠ ، والجنى الداني ٢١٢ ،
٥٣٤ ، والأشباه والنظائر ١/١٢٦ ، والمغني ١/٥٩ ، ٦١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور
١/٢٣٣ ، والدرر اللوامع ٢/١٨٤ ، والبحر المحيط ١/٢١٠ .

(١) سورة الحج ٢٢/٢٥

(٢) سورة الملك ٦٧/١٩

(٣) البيت بلا نسبة في الخزانة ٥/١٤٠ ، والأشمونى ٣/١٢٠

فصل

وَتَعْطِفُ الْمُظْهَرَ عَلَى الْمُظْهَرِ كَقَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو ، وَالْمُضْمَرُ عَلَى الْمُضْمَرِ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُكَ وَإِيَّاهُ ، وَالْمُظْهَرُ عَلَى الْمُضْمَرِ : رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا ، وَالْمُضْمَرُ عَلَى الْمُظْهَرِ كَقَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ وَأَنْتَ كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ .

فَإِذَا كَانَ الْمُضْمَرُ مُتَصِلًا مَرْفُوعًا لَمْ يَجْزُ أَنْ تَعْطِفَ عَلَيْهِ ، حَتَّى تُؤَكِّدَهُ تَقُولُ : قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ التَّأْكِيدُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَعَ الْفَاعِلِ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَإِذَا قُلْتَ : قُمْ وَزَيْدٌ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ تُؤْهِمُ أَنَّكَ عَطَفْتَ اسْمًا عَلَى فِعْلٍ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ أَنْ تَعْطِفَ الْفِعْلَ عَلَى الْاسْمِ ، وَلَا الْاسْمَ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ نَظِيرُ الشُّبْهِ ، فَكَمَا لَا تُشَبِّهُ اسْمًا مَعَ فِعْلٍ ، وَلَا فِعْلًا مَعَ اسْمٍ ، وَلَا اسْمَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ فَكَذَلِكَ لَا تَعْطِفُ اسْمًا عَلَى فِعْلٍ ، وَلَا فِعْلًا عَلَى اسْمٍ .

وَيَذُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فِي أَنَّهُمْ سَكَنُوا لَهُ مَا قَبْلَهُ فِي قَوْلِهِمْ : قُمْتُ ، وَضَرَبْتُ لِثَلَاثَةٍ يَجْمَعُونَ بَيْنَ أَرْبَعِ مَحْرَكَاتٍ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ وَالْمَفْعُولَ لَيْسَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَجِيءُ النُّونِ الَّتِي هِيَ إِعْرَابٌ فِي الْفِعْلِ بَعْدَ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِكَ : يَضْرِبَانِ وَأَيْضًا قَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى كُتَيْبٍ : كُتَيْبٍ .

وَيَذُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَيْضًا قَوْلُهُمْ : حَبَّذَا زَيْدٌ ، فَحَبِّ فِعْلٌ ، وَ (ذَا) فَاعِلُهُ ، وَقَدْ جُعِلَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا لَا تَقُولُ : حَبِّ فِي الدَّارِ ذَا .

وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَصِلِ الْمَرْفُوعِ بَلَا تَأْكِيدٍ قَالَ

الشاعر :

[خفيف]

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنَجَاجِ الْمَلَا تَعَشَّفَنَ رَمَلًا ^(١)
 فَعَطَفَ (وزهر) على الضمير في (أَقْبَلْتُ) ، ولم يُؤَكِّدْهَا ، وتعطفَ على
 الضمير المتصل المنصوب ، ولا يَلْزُمُكَ التَّأَكِيدُ تَقُولُ : لِأَضْرِبَنَّكَ وَزَيْدًا ؛ لِأَنَّ
 الْفِعْلَ وَالْمَفْعُولَ لَيْسَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فَلَا يَلْتَبِيسُ بِعَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الْاسْمِ .
 فَأَمَّا الْمَضْمَرُ الْمَجْرُورُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مُتَّصِلًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ إِلَّا
 بِإِعَادَةِ الْجَارِ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ ، وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ ، قَالَ
 أَبُو عِثْمَانَ ^(٢) : وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزْ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْعَكِسُ كَمَا يَنْعَكِسُ الظَّاهِرُ إِذَا
 قُلْتُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو إِنْ شِئْتَ قُلْتُ : بِعَمْرٍو وَزَيْدٍ ، وَلَا يَجُوزُ فِي
 الْمَضْمَرِ أَنْ تَعْكِسَهُ فَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدُوكَ .

وَأَيْضًا لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْمَجْرُورَ يَقَعَ مَوْقِعَ التَّنْوِينِ مِنْ
 الْاسْمِ الْأَوَّلِ الْمُضَافِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى التَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ .
 فَإِنْ قِيلَ فَالظَّاهِرُ يَقَعَ مَوْقِعَ التَّنْوِينِ أَيْضًا وَأَنْتَ تَعْطِفُ عَلَيْهِ فَتَقُولُ :
 جَاءَنِي غُلَامٌ زَيْدٌ وَعَمْرٍو ، فَتَعْطِفُ عَلَى زَيْدٍ ، وَهُوَ مَجْرُورٌ وَاقِعٌ مَوْقِعَ
 التَّنْوِينِ فَالْجَوَابُ أَنَّ لِلْمَضْمَرِ حَكْمًا لَيْسَ لِلْمُظْهِرِ ، وَهُوَ أَشْبَهُهُ بِالتَّنْوِينِ ، أَلَا
 تَرَى أَنَّهُمْ يَحْدِفُونَهُ فِي النَّدَاءِ يَقُولُونَ : يَا غُلَامُ أَقْبِلْ ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا فِي
 الظَّاهِرِ إِذَا قُلْتَ : يَا غُلَامَ زَيْدٍ ، لَا يَجُوزُ حَذْفُ زَيْدٍ ، كَمَا تُحذفُ الْبَيَاءُ مِنْ
 غُلَامِي .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : إِنَّمَا لَمْ يَجْزْ أَنْ تَعْطِفَ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ ، لِأَنَّهَا
 كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ الظَّرْفِ فِي الشَّعْرِ .

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٢٠ ، والكامل للمبرد ٣٢٢/١ ، واللمع ١٨٤ ،
 ومعجم شواهد النحو ١٣٥ ، ٥٤٩ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧٦/٣ ، والكتاب ٣٧٩/٢ ،
 والإنصاف ٤٧٥/٢ ، وابن عقيل ١٨٦/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، والأشمونى ١١٤/٣
 (٢) انظر : رأى المازنى فى شرح اللمع ٢٦٥/١

فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَرَأَ ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ ^(١) فَعَطَفَهُ عَلَى (بِهِ) ^(٢) فَقَدْ رَدَّهُ قَوْمٌ لَمَّا مَضَى مِنَ الْحُجَّةِ .

وَوَجْهُ جَوَازِهِ أَنَّ الْوَائِلَ لِلْقِسْمِ ، وَجَوَابُ الْقِسْمِ (إِنَّ اللَّهَ كَانَ) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَعْمَلُ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَهُوَ مَحْذُوفٌ كَقَوْلِهِمْ : اللَّهُ لَأَذْهَبَنَّ ، فَأَعْمَلُ حَرْفَ الْقِسْمِ ، وَهُوَ مَحْذُوفٌ ، وَيَضَعُفُ إِعْمَالُ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَهُوَ مَحْذُوفٌ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَى الْمُضْمَرِ ، وَلَمْ يَعُدِ الْجَارُ فَقَالَ :

[البسيط]

فَالْيَوْمَ قَرَّبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا يَكُ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ ^(٣)

* * *

(١) سورة النساء ١/٤

(٢) قَالَ ابْنُ مَجَاهِدٍ : وَاخْتَلَفُوا فِي نَصْبِ الْمِيمِ وَكُسْرِهَا مِنْ قَوْلِهِ : (وَالْأَرْحَامُ) فَقَرَأَ حَمْزَةً وَحَدَهُ : (وَالْأَرْحَامُ) خَفْضًا ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ : (وَالْأَرْحَامُ) نَصْبًا ، انْظُرْ : السَّبْعَةُ لَابْنِ مَجَاهِدٍ ٢٢٦ ، وَالْكَشَفُ ٣٧٥/١ - ٣٧٦ ، وَالْمَبْسُوطُ ١٧٥ ، وَالْحُجَّةُ لَابْنِ خَالَوَيْهِ ١١٨
(٣) الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْكَامِلِ لِلْمَبْرَدِ ٣٩/٣ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ١١٥/٣ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ١٨٧/٢ ، وَالْخَزَانَةُ ١٢٣/٥ ، وَالْإِنْصَافُ ٤٦٤/٢ ، وَالْكِتَابُ ٣٨٣/٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٧٨/٣ ، وَالْهَمْعُ ١٢٠/١ ، وَالْمَع ١٨٥ ، وَالْحُجَّةُ لَابْنِ خَالَوَيْهِ ١١٩ ، وَمَعْجَمُ شَوَاهِدِ النَّحْوِ ٤١ ، ٣٠٠

[باب المعرفة والنكرة]

الاسم على ضربين : نكرة ومعرفة ، فالنكرة ما لم يخص الواحد من جنسه نحو : رجل وفرس ألا ترى أن هذا الاسم لا يصلح للواحد بعينه .
ويعتبر النكرة بشيئين بأن يحسن فيها لأم التعريف نحو : الرجل ، وبأن تقول : رب رجل .

(كيف) نكرة ؛ لأن جوابها نكرة تقول : كيف زيد فجوابه صالح .
(من) تصلح أن تكون معرفة ونكرة ، وكذلك : كم ، وأين ؛ لأنه يصلح أن تقول إذا قيل لك : أين زيد ؟ : في الدار ، وفي دار .

وإذا قلت : زيد رجل فهو نكرة لإضافته إلى النكرة ، كما اكتسب الأول من الثاني التعريف إذا أضيف إليه كذلك يكتسب التنكير .

والنكرات بعضها أعم من بعض ، فأعم الأشياء وأبهرها شيء^(١) ، ومحدث أخص من شيء ؛ لأن كل محدث شيء ، وليس كل شيء محدثاً ، وجسم أخص من محدث ؛ لأن كل جسم محدث ، وليس كل محدث جسمًا ، وإنسان أخص من جسم ؛ لأن كل إنسان جسم ، وليس كل جسم إنساناً ، وعلى هذا تجرى النكرات في الإبهام والتخصيص .

والنكرة أصل للمعرفة ؛ لأن الجمل التي تقع بها الفائدة نكرات ، ولهذا إذا انضم فيما لا يتصرف إلى التعريف غيره من العلة اعتد به ثقلاً .

فأما المعرفة فهي خمسة أضرب : المضمّر ، المبهّم ، والعلم ، وماتعرف بالألف واللام ، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة .

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٣٤/٢ ، وقال العكبري : أنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل ، انظر : الكليات لأبي البقاء العكبري ٣٥٨ ، وانظر : أيضا الارشاف ٨٠٨/٢ ، والتصريح ٩٣/١

وأَعْرِفُهَا الْمُضْمَرَاتُ ؛ لِأَنَّكَ لَا تُضْمِرُهَا إِلَّا وَقَدْ عَرَفْتَهَا ، وَلِهَذَا لَمْ تُوصَفْ ، وَيَلِيهَا الْعِلْمُ وَهُوَ عِنْدَ سَيبويه ^(١) أَعْرِفُ مِنَ الْمُبْهَمِ قَالَ : لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِمَوْضُوعِهِ ، وَعِنْدَ ابْنِ السَّرَاجِ ^(٢) أَنَّ الْمُبْهَمَ أَعْرِفُ ، فَعَلَى قَوْلِ سَيبويه يَجُوزُ أَنْ تَصِفَ الْعِلْمَ بِالْمُبْهَمِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْرِفُ مِنْهُ ، وَمِنْ شَأْنِ الصِّفَةِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْمُوصُوفِ أَوْ أَقْلَ مِنْهُ وَلَا يَكُونُ أَعْرِفَ مِنْهُ ، وَالْأَلْقَابُ كَأَنفِ النَّاقَةِ ، وَالْكُنَى كَأَبَى عَبْدِ اللَّهِ يَجْرِيَانِ مَجْرَى الْعِلْمِ .

وَيَلِي هَذِهِ الْمَعَارِفُ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، ثُمَّ الْمُضَافُ وَهُوَ عَلَى قَدْرِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْعِلْمُ مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ لِمَا سُمِّيَ بِهِ ، وَكَانَ يَجِبُ أَلَّا يُوصَفَ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ ، فَلَمَّا كَثُرَتِ الْأَسْمَاءُ احتِجَ إِلَى تَمْيِيزِهَا فَوُصِفَ . وَكَانَ الْمُبْهَمُ مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّكَ تُشِيرُ إِلَيْهِ ، وَتُعَرِّفُهُ بَعَيْنِكَ وَقَلْبِكَ ، وَمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا لِمَنْ يَبْنِيكَ وَيَبْنِيهِ عَهْدٌ .

وَالْمُضَافُ يَتَعَرَّفُ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كُلُّ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَجَمِيعًا ، وَجُمُعَ مَعَارِفُ لِصِفَتِكَ بِهَا الْمَعَارِفُ ، (الَّذِي) مَعْرِفَةٌ عُرِفَتْ بِصِلَتِهَا ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي (الَّذِي) زَائِدَةٌ كَمَا قَالُوا :

أُمُّ الْعَمْرُو ^(٣)

يُدْلِكُ عَلَى تَعْرِيفِهَا بِالصِّلَةِ أَنَّ أَخَوَاتِهَا مَنْ وَمَا وَأَيُّ تَعَرَّفْنَ بِصَلَاتِيهِنَّ وَلَيْسَ فِي أَوَّلِهِنَّ لِأَمِّ التَّعْرِيفِ .

وَالْعَزَى مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ عَلِمَ لِصَنَمٍ مَعْرُوفٍ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ ، فَأَمَّا أَوْصَافُ هَذِهِ الْمَعَارِفِ ، فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالْمُضَافَ يُوصَفَانِ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ الظَّرِيفُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ الْعَاقِلُ ، وَبِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ

(١) انظر : الكتاب ٥/٢

(٢) انظر : الأصول ١٥٤/١

(٣) سبق تخريجه .

غُلامٌ عَمْرٍو ، وَعَبْدُ اللَّهِ ذُو الْجَمَّةِ ، وبالمبهم كقولك : زَيْدٌ هَذَا وَعَبْدُ اللَّهِ ذَلِكَ .

فَأَمَّا مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَيُوصَفُ لشيئين بما فيه الألف واللام كَقَوْلِكَ الرَّجُلُ الْعَاقِلُ ، وبما أَضِيفَ كَقَوْلِكَ : الرَّجُلُ غُلامٌ زَيْدٌ ، ولا تُوصَفُ بالمبهم ؛ لأنَّ المبهمَ أَعْرِفَ منها .

وَأَمَّا الْمُبْهَمُ فَيُوصَفُ بما فيه الألف واللَّامُ حَسْبَ ؛ وَإِنَّمَا وُصِفَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَبِينُ مِنْ حَيْثُ التَّبَسُّسِ ، فَإِذَا قُلْتَ : هَذَا أَشْرَتْ إِلَى أَجْنَاسٍ ، ثُمَّ احْتَجَجْتَ أَنَّ تُبَيِّنَهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَقُلْتَ : هَذَا الرَّجُلُ وَهَذَا الْفَرَسُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ هَذَا وَصِفَتِهِ بِشَيْءٍ لَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِهَذَا الْيَوْمِ الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ صَارَ لاحتِاجِهِ إِلَى مَا بَعْدَهُ كَلَامَ التَّعْرِيفِ ، وَكَمَا لَا يُفْصَلُ بَيْنَ لَامِ التَّعْرِيفِ وَمَا بَعْدَهَا كَذَلِكَ لَا يُفْصَلُ بَيْنَ هَذَا وَالرَّجُلِ ، وَأَمَّا الْمُضْمَرَاتُ فَلَا تُوصَفُ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا أَضْمَرْتَ فَقَدْ عُرِفَتْ فَاسْتَغْنَى عَنْ وَصْفِهَا .

فصل

المُضْمَرَاتُ معارفٌ وكُلُّها مبنية ؛ لأَنَّكَ لا تُضْمِرُها إِلَّا وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ما هي عائدةٌ إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَتْ بَعْضُ الْأَسْمِ ، وَذَلِكَ لا يَسْتَحِقُّ إِعْرَابًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ .

والمضمراتُ على ضَرْيَيْنِ : مُنْفَصِلٌ ومتصلٌ ، واحتيج إليها للاختصار ؛ لأنه كان يجبُ أَنْ تَقُولَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَيُعِيدُ الْأِسْمَ بِلَفْظِهِ ، فَتَقَلُّ فِيهِ ذَلِكَ ، فَجاءوا بِحَرْفٍ يَدُلُّ عَلَى الْأِسْمِ ، وَالْمُنْفَصِلُ يَكُونُ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ وَلا يَكُونُ فِي الْمَجْرُورِ ؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ لا يَقُومُ بِنَفْسِهِ .

فَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فَأَنَا لِلْمَتَكَلِّمِ ، وَالْأِسْمُ الْأَلْفُ وَالنُّونُ ^(١) ، وَالْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَ النُّونِ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّهُ فَجاءوا بِهَاءٍ لِلسَّكْتِ .

وَقَالَ سَبْحَانَهُ : ﴿ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ ﴾ ^(٢) فَحَذَفَ الْأَلْفَ فَعَلِمْتَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ ، وَكُلَّمَا يَتَّبِعُ إِنَّمَا يُبَيِّنُ بِالْهَاءِ إِلَّا ثَلَاثَةً أَحْرَفُ تَبَيَّنَ بِالْأَلْفِ وَهِيَ : أَنَا ، وَجِى ، هَلَا فَإِنَّمَا بُنِيَ (أَنَا) عَلَى الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمُتَمَكِّنِ ، وَقَدْ بَيَّنْتَ بِالْهَاءِ وَهُوَ قَلِيلٌ .

وَأَمَّا تَشْبِيهُ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَجَمْعُهُ فـ (نَحْنُ) ، وَإِنَّمَا لَمْ يُشْرَ وَلَمْ يُجْمَعْ عَلَى حَدِّ التَّشْبِيهِ ؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ إِذَا اخْتَلَفَ الْأَسْمَانِ فِيهَا بَطَلَتْ ، وَأَنَا لِلْمَتَكَلِّمِ ، فَإِذَا ثَبِتَ مَعَهُ غَيْرُهُ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْأَسْمَانِ ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَضَمِيرُ مُخَاطَبٍ ، أَوْ غَائِبٍ فَلِهَذَا قُلْتُ : نَحْنُ .

وَبُنِيَ (نَا) عَلَى الْفَتْحِ لِإِلْفَرَقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، وَزِيدَتْ الْأَلْفُ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ لِحَفَّتِهَا .

وَأَمَّا ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ فَإِنَّهُ يَفْتَحُ التَّاءَ لِلْمَذْكُورِ وَكَسْرُهَا لِلْمُؤَنَّثِ ، فَإِذَا تَثَبَّتْ قُلْتُ : أَنْتُمْ فَرِدَتْ مِيمًا وَأَلْفًا مَذْكُورًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا ، وَإِذَا جَمَعَتْ

(١) انظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٩٨/١

(٢) سورة طه ١٣/٢٠

المذكّر زدت ميماً وواواً فقلت : أنثُموا وإنما زدت حرفين ؛ لأنه ليس هو أسوأ حالاً من المؤنث ، وفي المؤنث تزيد حرفين فتقول : أنثنّ ، فكان المذكّر أولى بالزيادة ، والأكثر أن تحذف الواو ؛ وإنما حذفت الواو كراهية أن يكون اسم في آخره واو قبلها ضمة ، ولأنه لا يلتبس بالواحد ، لأن معه ميماً ، ولا بالثنية ؛ لأن الثنية تكون بميم وألف ، واستحقوا حذف الواو وإثباتها الأصل والاسم من (أنث) الألف والنون ، والتاء حرف الخطاب ؛ لأنها لو كانت اسماً لم تخل أن تكون مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، فلا تكون مرفوعة ؛ لأنها ليست أحد الأقسام الخمسة المرفوعة ، ولا تكون منصوبة ؛ لأن النصب يكون بعوامل ، و(أنث) ليست فعلاً ، ولا فيها معنى فعل ، وأيضاً فلم يتم قبلها الكلام ، فينصب على الحال والتمييز ، ولا تكون مجرورة ؛ لأن الجر يكون بالإضافة ، أو بحرف الجر ، فليس فيها شيء من هذين ، فإذا لم يكن لها موضع من الإعراب كانت حرفاً ، ونظيرها في أنها حرف : الكاف من (زويدك زيداً) ^(١) ؛ لأن الكاف في (زويدك) لا يكون اسماً ؛ لأنها لو كانت اسماً لكانت منصوبة بـ (زويد) ، وهو لا يتعدى إلى اسمين ، وقد تعدى إلى زيد .

ومثل هذه الكاف في ذلك ، وأولئك الكاف حرف لا يكون اسماً ؛ لأن (ذا) معرفة لا يكثر ، والمعارف لا تضاف .

وأما الغائب فضميره هو ^(٢) ، وثنيتُهُ هُما ، وجمعُهُ : هُم والمؤنث : هُنّ والثنية : هُما ، والجمع : هُنّ ، والهاء والواو من (هو) بمجموعهما الاسم ، وقال الكوفيون ^(٣) : الاسم الهاء وحدها ، وهذا غير صحيح ، فإن استدلوا

(١) قال سيبويه في حديثه عن التاء في أنت « .. وإنما تاء أنت بمنزلة الكاف وما يدل ذلك على أنه ليس باسم قول العرب : أرائتك فلانا ماحاله ، فالتاء علامة المضمرة المخاطب المرفوع » انظر : الكتاب

(٢) انظر : الكتاب ٣٥١/٢ ، والارتشاف ٨٢٧/٢

(٣) انظر : رأى الكوفيين في الإنصاف ٦٧٧/٢ - ٦٧٨

يَحْذِفُ الواو من التثنية فَإِنَّمَا حُذِفَتْ تَخْفِيفًا ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ ، وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ قَامَ ، فَفِي (قَامَ) ضَمِيرٌ يَدُلُّكَ عَلَيْهِ ظُهُورُهُ فِي التثنية والجمع ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَاعِلٌ أَقَلَّ مِنْ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، فَاحْتَاجُوا إِلَى تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ ، وَلَمْ يَتَعَكَّسْ هَذَا فِي الْوَاحِدِ ، وَيُظْهِرُ فِي التثنية والجمع مَخَافَةَ أَنْ يَصِيرَ عَلَامَةً التثنية والجمع وَاحِدَةً .

وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ الْمُتَّصِلُ فَنَحْوُ : الْكَافِ فِي (ضَرَبْتُكَ) ، وَفِي التثنية والجمع ضَرَبْتُكُمَا ، وَضَرَبْتُكُمْ ، وَلِلْغَائِبِ : ضَرَبْتُهُ ، وَضَرَبْتُهُمَا ، وَضَرَبْتُهُمْ ، وَلِلْمَوْثِ ضَرَبْتُهَا ، وَضَرَبْتُهُمَا ، وَضَرَبْتُهُنَّ .

وَمَتَى قَدَرْتَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ لَمْ تَأْتِ بِالْمَنْفَصِلِ ؛ لِأَنَّ الْمُتَّصِلَ أَخْصَصُ . فَأَمَّا الْمَنْصُوبُ الْمَنْفَصِلُ فَنَحْوُ : إِيَّاهُ وَتَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ إِيَّاهُمَا وَإِيَّاهُمْ ، وَإِيَّاكَ ، وَإِيَّاكُمَا ، وَإِيَّاكُمْ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي (إِيَّاكَ) فَقَالَ قَوْمٌ ^(١) : إِيَّاكَ كُلُّهَا اسْمٌ ، وَقَالَ آخَرُونَ : الْكَافُ اسْمٌ ، وَجِئْتُ بِ (إِيَّا) لِتَعْتِمِدَ الْكَافُ عَلَيْهَا ، وَقَالَ آخَرُونَ : الْكَافُ حَرْفٌ ، وَ (إِيَّا) اسْمٌ مُضْمَرٌ ، وَالْمُضْمَرَاتُ لَا تُضَافُ ، وَقَالَ آخَرُونَ : إِيَّا اسْمٌ ظَاهِرٌ يُضَافُ إِلَى الْمُضْمَرِ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَاتِ لَا تُضَافُ ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ وَلَيْسَ الْمَنْفَصِلُ سِوَى إِيَّا وَمَا جَاءَ مِنْهُ .

وَأَمَّا الْمُتَّصِلُ فَيَكُونُ مَرْفُوعًا ، وَمَنْصُوبًا ، وَمَجْزُورًا ، فَالْمَرْفُوعُ نَحْوُ : قُمْ فَالضَّمِيرُ الَّذِي فِيهِ مَرْفُوعٌ ، وَالتَّاءُ مِنْ ضَرَبْتُ ، وَقُمْتُ ، وَقُمْتُمَا ، وَقُمْتُمْ ، وَالْمَنْصُوبُ نَحْوُ : الْكَافِ فِي أَكْرَمْتُكَ وَأَعْطَيْتُكَ .

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ إِيَّاكَ : « وَمَذْهَبُ سَبِيوَيْهِ أَنَّ الضَّمِيرَ هُوَ «إِيَّا» وَحْدَهُ ، وَمَا اتَّصَلَ بِهِ حُرُوفٌ تَبَيَّنَ أَحْوَالُ الضَّمِيرِ مِنْ تَكْلَمٍ وَخَطَابٍ ، وَغَيْبَةٍ ، وَعَزَى إِلَى الْأَخْفَشِ ، وَاخْتَارَهُ الْفَارَسِيُّ ، وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّوَاحِقُ هِيَ الضَّمَائِرُ وَإِيَّا دَعَامَةٌ زَائِدَةٌ تَعْتَمِدُ عَلَيْهَا الضَّمَائِرُ ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ غَيْرَ الْفَرَاءِ إِلَى أَنَّهُ بِجَمَلَتِهِ هُوَ الضَّمِيرُ يَعْنِي (إِيَّا) وَلَوْ أَحَقَّهُ .. » ، انْظُرْ : الْارْتِشَافُ

وَأَمَّا المجزورُ فنحو : بِكَ وَبِهِ ، وَأَمَّا (ضَرَبْتَنِي) فالياءُ هي الاسمُ ، والنونُ جىء بها لتسلم حركةُ الفعلِ لئلا يَنْكَسِرَ ، وَزِيدَتِ النونُ دُونَ غَيْرِهَا لشيئِهَا بِحُرُوفِ المَدِّ ، فإذا اجتمع ضميرُ المتكلمِ والمخاطبِ والغائبِ قُدِّمَ المتكلمُ ثم المخاطبُ ثم الغائبُ إذا كان متصلاً نحو : الحاجةُ أَلْزَمُكَهَا ، وَأَبُو العباسِ لَا يُرْتَّبُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَسْتَغْنُونَ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ مِنْ ذَلِكَ : حَتَّى ، وَمُذْ وَمُئِذْ ، وَذُو فَلَمْ يُضَيَّفَوْهَا إِلَى المَضْمَرَاتِ إِذَا اسْتَغْنَوْا عَنْهَا بِغَيْرِهَا فَلَا يَقُولُونَ : حَتَّاهُ اسْتَغْنَوْا بِأَلِيهِ ، وَلَا يَقُولُونَ : مُذْهُ اسْتَغْنَوْا بِأَمْذِهِ ، وَلَا يَقُولُونَ ذُو اسْتَغْنَوْا بِصَاحِبِهِ ، وَأَبُو العباسِ يُجِيزُ ذَلِكَ .

فصل

(عسى) إذا اتَّصَلَ بِهَا مُضْمَرٌ نحو : عَسَانَا وَعَسَاكَ فَمَذْهَبٌ سِيوِيه (١)
 أَنَّ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ نَصَبٌ كَمَا يَكُونُ بَعْدَ لَيْتَ ، وَمَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ (٢)
 كَمَذْهَبِ سِيوِيه إِلَّا أَنَّهُ يُضْمَرُ الْفَاعِلُ . وَقَالَ الْأَخْفَشُ (٣) : مَوْضِعُ ذَلِكَ
 الضَّمِيرِ مَرْفُوعٌ كَمَا تَقُولُ فِي الظَّاهِرِ إِذَا قُلْتَ : عَسَى زَيْدٌ .
 فَأَمَّا (لَوْلَاكَ) وَ (لَوْلَاهُ) فَمَوْضِعُ الْمُضْمَرِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ رَفْعٌ كَمَا يَكُونُ
 الْمَظْهَرُ بَعْدَ لَوْلَا ، وَقَالَ سِيوِيه (٤) : هُوَ جَرٌّ بِلَوْلَا ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ :
 الْمَذْهَبَانِ خَطَأً ، وَالْأَجْوَدُ أَنَّ يَأْتِيَ بِالْمَنْفَصِلِ كَمَا فِي التَّنْزِيلِ ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ﴾ (٥)
 فَإِذَا أَدْخَلْتَ النُّونَ عَلَى إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا فَقُلْتَ : إِنَّنِي فَلَا أَجُودُ أَنَّ تُظْهَرَ
 النُّونَاتُ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ إِحْدَى النُّونَاتِ لِاجْتِمَاعِهَا .
 وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْمَحْذُوفَةِ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : الْوُسْطَى هِيَ الْمَحْذُوفَةُ وَمِنْهُمْ
 مَنْ يَقُولُ : الْآخِرَةُ لِحَذْفِهِمْ لَهَا فِي (لَيْتَ) إِذَا قُلْتَ : لَيْتَنِي فِي لَيْتَنِي .
 وَ (كَأَنَّ) مِثْلُ إِنَّ يَجُوزُ فِيهَا الْحَذْفُ لِاجْتِمَاعِ النُّونَاتِ ، وَأَمَّا (لَعَلَّ)
 فَالْحَذْفُ فِيهَا أَقْلُ مِنْ إِنَّ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَجْتَمِعْ فِيهَا النُّونَاتُ ، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا ؛
 لِأَنَّ اللَّامَ مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ ، فَكَأَنَّ النُّونَاتِ قَدْ اجْتَمَعَتْ . وَأَمَّا لَيْتَ (٦)
 فَالْحَذْفُ فِيهَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي آخِرِهَا نُونٌ ، وَلَا حَرْفٌ مِنْ مَخْرَجِ
 النُّونِ ، وَقَدْ حُذِفَتْ فِي الشَّعْرِ حَمَلًا عَلَى أَخَوَاتِهَا لِثَلَاثِ يَنْكَسِرُ الْبَابُ .

(١) انظر : الكتاب ٣٧٤/٢ - ٣٧٥

(٢) انظر : المقتضب ٧٠/٣ - ٧٣

(٣) انظر : رأى الأخفش فى معانى القرآن ١١٦/١ ، وانظر : أيضا المقتضب ٧٣/٣ ، وشرح
 الكافية للرضي ٢١/٢ ، والمغنى ١٥٣/١ ، والجنى الداني ٤٦٧ ، والارتشاف ١٠٨٨/٢

(٤) انظر : الكتاب ٣٧٣/٢

(٥) سورة سبأ ٣١/٣٤

(٦) انظر : الكتاب ٣٧٠/٢ ، والارتشاف ٨٢٣/٢ ، والمساعد ٩٦/١

[باب النداء]

الاسم المنادى أحدُ المفعولات إذا قُلْتُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَنَادِي عَبْدَ اللَّهِ ^(١) ، وَكُلُّ منادى فالنصب أَصْلُهُ وَمَائِنِي فَلِعَلَّةٌ ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ مفرد كـ (يَا زَيْدُ) ، وَمُضَاف كـ (يَا عَبْدَ اللَّهِ) ، وَمَشَابَهُ لِلْمُضَافِ مِنْ أَجْلِ طَوْلِهِ كِيَا ضَارِبًا زَيْدًا ، وَيَا عِشْرِينَ رَجُلًا .

فَأَمَّا الْمَفْرَدُ فَهُوَ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْكَافِ مِنْ أَذْعُوكِ وَأَشْبَهَهَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ مُفْرَدٌ كَمَا أَنَّهَا مُفْرَدٌ ، وَمَعْرِفَةٌ كَمَا أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ ، وَمُخَاطَبٌ كَمَا أَنَّهَا كَذَلِكَ ، وَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ ، لِأَنَّ لَهَا أَصْلًا فِي التَّمَكُّنِ وَحَرَكَتُهُ الضَّم ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ وَالْكَسْرَ لَهُ إِعْرَابٌ فَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ لَيْسَتْ لَهُ إِعْرَابًا .

وَالْمَنَادَى عَلَى ضَرْيَيْنِ : اسْمٌ مَعْرِفَةٌ قَبْلَ النِّدَاءِ وَبَعْدَهُ نَحْوُ : يَا زَيْدُ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ فِي هَذَا الْاسْمِ هَلْ هَذَا التَّعْرِيفُ الَّذِي كَانَ أَمْ تَعْرِفَ بِالْقَصْدِ فَمِنْهُمْ ^(٢) مَنْ قَالَ هُوَ التَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ ، وَزَادَ بِالْقَصْدِ تَعْرِيفًا .

وَمِنْهُمْ ^(٣) مَنْ قَالَ : ذَلِكَ التَّعْرِيفُ قَدْ زَالَ ، وَهَذَا تَعْرِيفُ الْقَصْدِ قَالَ : لِأَنَّ فِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يُنْكَرُ كَالْفِرْزَدِقِ وَنَحْوِهِ .

وَالثَّانِي : مَا كَانَ قَبْلَ النِّدَاءِ نَكْرَةً ، فَإِذَا قَصَدْتَ قَصْدَهُ تَعْرِفَ تَقُولُ : يَا رَجُلُ إِذَا أَرَدْتَ رَجُلًا بِعَيْنِهِ فِهَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ مَضْمُونٌ فِي النِّدَاءِ .

فَإِنْ لَمْ تَقْصُدْ رَجُلًا بِعَيْنِهِ وَلَكِنْ أَرَدْتَ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَجَابَكَ فَهُوَ الَّذِي نَادَيْتَهُ فِهَذَا مَنْصُوبٌ تَقُولُ : يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي .

(١) قَالَ سَبْيُوهِ : وَمَا يَنْتَسِبُ فِي غَيْرِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ قَوْلُكَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ وَالنِّدَاءُ كُلُّهُ .. كَأَنَّهُ قَالَ : يَا ، أُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ ، فَحُذِفَ أُرِيدُ وَصَارَتْ يَابِدًا مِنْهَا ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : يَا فُلَانًا ، عَلِمْتَ أَنَّكَ تَرِيدُهُ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٩١/١ ، وَانْظُرْ : أَيْضًا الْارْتِشَافُ ٢٠٠٥/٣

(٢) قَالَ ذَلِكَ ابْنُ السَّرَاجِ . انْظُرْ : الْأَصُولُ ٣٣٠/١

(٣) قَالَ ذَلِكَ الْمَبْرَدُ وَالْفَارَسِيُّ ، انْظُرْ : الْمَقْتَضِبُ ٢٠٥/٤ ، وَحَاشِيَةُ الْإِيضَاحِ الْعُضْدَى ٢٢٨

فَأَمَّا (الطويل) فَإِنَّمَا نُصِيبُ لِمُشَابَهَتِهِ بِالْمُضَافِ وَوَجْهَ التَّشْبِيهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ أَحَدُهَا : أَنَّ الْأَوَّلَ عَامِلٌ فِي الثَّانِي ، وَالثَّانِي مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ ، وَالْأَوَّلُ يَقْتَضِي الثَّانِي كَمَا أَنَّ الْمُضَافَ كَذَلِكَ ، فَلَمَّا أَشْبَهَهُ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ حُمِلَ عَلَيْهِ فَنُصِبَ كَنَصْبِهِ .

فَإِنْ نَادَيْتَ مَنْ اسْمُهُ زَيْدٌ وَعَمَرُو قُلْتَ : يَا زَيْدًا وَعَمْرًا ^(١) أَقْبَلَ لَطَوْلُهُ بِالْعُطْفِ ، فَإِنْ قُلْتَ : يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ ^(٢) فَجَعَلْتَ الْأَسْمِينَ اسْمًا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ نَصَبْتَ كَمَا مَضَى ، فَإِنْ قَصَدْتَ قَوْمًا عَدَدَتْهُمْ هَذِهِ قُلْتَ : يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثُونَ أَقْبِلُوا صَمَمْتَ الْأَسْمِينَ كَمَا لَوْ وَجَّهْتَ الْخُطَابَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمِينَ .

فَإِنْ كَانَ فِي الثَّانِي أَلْفٌ وَلَا تَمَّ جَازَ لَكَ فِيهِ الرُّفْعُ وَالنَّصْبُ تَقُولُ : يَا ثَلَاثَةً وَالثَّلَاثِينَ وَالثَّلَاثُونَ كَقَوْلِكَ : يَا زَيْدٌ وَالْحَارِثُ وَالْحَارِثُ .

وَالْعَامِلُ فِي الْمَنَادَى يَا وَأَخَوَاتُهَا عَلَى الْخَلْفِ مِنَ الْفِعْلِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا تُشَبِّهُ الْفِعْلَ إِمَّا لَتُهُمْ لَهَا وَنَصْبُهُمُ الْحَالُ عَنْهَا ، وَتَعْدِيَّتُهُمْ لَهَا تَارَةً بِاللَّامِ وَأُخْرَى بِغَيْرِ لَامٍ وَكُلُّ هَذَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ .

وَحُرُوفُ النِّدَاءِ خَمْسَةٌ : يَا وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ فِي جَمِيعِ صُرُوبِ النِّدَاءِ وَالنَّدْبَةِ وَالِاسْتِغَاثَةِ ، وَأَيَا وَهَيَا ، وَأَيُّ ، وَالْهَمْزَةُ ، فَلِأَرْبَعَةِ الْأُولَى : تُسْتَعْمَلُ لِلْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ، وَالْهَمْزَةُ تُسْتَعْمَلُ لِلْقَرِيبِ دُونَ الْبَعِيدِ . وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ ^(٣) وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ مِنْ كُلِّ مَنَادَى لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقَعَ وَصْفًا

(١) انظر : هذا المثال في الكتاب ٣/٣٣٣ ، والارتشاف ٣/٢٠١٢

(٢) قال ذلك الفارسي ، انظر : المقتصد ١/٧٨١ ، والإيضاح العضدي ٢٣٤

(٣) سورة يوسف ١٢/٢٩

ل (أى) ، فلا يَجُوزُ : رَجُلٌ أَقِيلٌ ، ولا هَذَا أَقِيلٌ ، وإنما لَمْ يَجُزْ أَنْ يُحَذَفَ ياء من هذا ؛ لأنه كان الأصل أَنْ يَكُونَ الرجلُ وَصْفًا لأى فَنَقُولُ : يَأْتِيهَا الرجلُ فَحَذَفَتْ أَيْ ، والألف واللام ، وَلَوْ حَذَفَتْ (يا) لكان إجحافًا .

وَأَمَّا (هذا) فعلى ضَرْبَيْنِ : إِنْ وَجَّهْتَ النداء نحوه جازَ أَنْ تَحذفَ ثانيه فَنَقُولُ هَذَا أَقِيلٌ كَمَا نَقُولُ : زَيْدٌ أَقِيلٌ ، وَإِنْ جَعَلْتَ (هذا) صفةً لأى فى الوصلِ أو وصلةً إلى نداءِ الرجلِ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ حَرْفِ النداء ، كما لَمْ يَجُزْ حَذْفُ (يا) من الرجل .

فَإِنْ وَصَفْتَ المضافَ أو الاسمَ الطويلَ بمضافٍ أو مُفْرَدٍ لَمْ يَكُنْ فى الصفةِ إِلَّا النَّصْبُ نَقُولُ : ياعبدَ اللهَ الظريفَ ، ويعبدَ اللهَ ذا المالِ ، وكذلك التأكيد كقولك : ياأصحابنا أَجْمَعِينَ وكُلَّهُم .

فأما المفردُ فَإِنْ وَصَفْتَهُ بمضافٍ فالنصبُ لاغير نَقُولُ : يازيدُ ذا الجمَّة^(١) ، فَإِنْ وَصَفْتَهُ بمفردٍ كان لك فيه وجهان الرفع والنصب ، الرفع على اللفظ ، والنَّصْبُ على الموضع^(٢) .

فَإِنْ أَكَّدْتَ بمضافٍ لَمْ يَكُنْ فيه إِلَّا النصبُ نَقُولُ : ياتمِّمُ كُلَّهُم وكُلُّكُمْ^(٣) ، فَإِنْ أَكَّدْتَهُ بمفردٍ كان كالوصفِ نَقُولُ : ياتمِّمُ أَجْمَعِينَ وَأَجْمَعُونَ^(٤) ، فَمَنْ قال كُلَّهُم جاءَ بِلَفْظِ الغيبةِ ؛ لأنَّهُم غَيْبٌ ، وَمَنْ قال : كُلُّكُمْ كَأَنَّهُ وَاجَهَهُم بِالخطابِ .

فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ جازَ أَنْ تَصِفَ زَيْدًا ، وهو واقعٌ موقعَ المبنى ، والمبنى لا يُوصَفُ قيلَ لَهُ ؛ لأنَّ المنادى قَدْ أَشْبَهَ الظاهرَ يَدُلُّك على ذلك أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ

(١) انظر : المثال فى الكتاب ١٨٤/٢

(٢) انظر : الكتاب ١٨٣/٢

(٣) قال سيبويه : ... وقال الخليل رحمه الله : وسألته عن يازيدُ نفسه ، وياتمِّمُ كُلُّكُمْ ، وياقيسُ كُلَّهُم ، فقال : هذا كُلُّهُ نصبٌ ، كقولك : يازيدُ ذا الجمَّة .. انظر : الكتاب ١٨٤/٢ ، وانظر : أيضا الارتشاف ٢٠٢٤/٣

(٤) انظر : الأمثلة والحديث عنها فى الكتاب ١٨٤/٢

موقع الظاهر ويجوز أن يقال : إنما وُصِفَ المنادى ؛ لأنه في الأصل معربٌ ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ مَاؤُجِبٌ لَهُ البناء ، فإذا وَصِفَتْ رُوِعِي فِيهِ الْأَصْلُ ، وَالْأَصْلُ جَوَازُ الصِّفَةِ .

فَإِنْ قُلْتَ : يازيدُ الظريفَ العاقلُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ (العاقلَ) صفةً لزيد كان لك فيه الرُّفْعُ والنَّصْبُ ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ صفةً للظريف كان كإعرابِ الظريف . وَتَقُولُ : يازيدُ حسنَ الوجهَ فَيَجُوزُ فِي (حسنِ) الرفع والنصب ؛ لأنه مضافٌ لَأَنْتَ تَتَوَى فِي حَسَنِ الْإِنْفِصَالِ ، فَإِنْ قُلْتَ (الحسنُ) لَمْ يَجْزُ فِيهِ النَّصْبُ ^(١) ؛ لأنه مضاف .

وَأَمَّا الْعَطْفُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ ابْتَدَأْتَهُ بِالنِّدَاءِ تَقُولُ : يازيدُ وعبدُ الله ويازيدُ وعمرو ^(٢) ، ويازيدُ وضاربًا عمرًا .

فَإِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ مَفْرَدًا ضَمَمْتُهُ ، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا أَوْ طَوِيلًا نَصَبْتُهُ فَإِنْ كَانَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا تَمَّ جَازٍ فِي الْمَعْطُوفِ الرُّفْعُ وَالنَّصْبُ فَالرُّفْعُ عَلَى الْفِظِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَوْضِعِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : يازيدُ والحارثُ والحارثُ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي أَيُّهُمَا أَجُودُ ، فَمَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍو ^(٣) أَنَّ النَّصْبَ أَجُودُ ^(٤) ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ يُعَاقِبُ الْإِضَافَةُ كَمَا أَنَّ الْمُضَافَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا فَكَذَلِكَ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

وَقَالَ سِيبَوِيه ^(٥) : الرُّفْعُ أَجُودُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَمَا كَانَ إِلَّا مَرْفُوعًا ، وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ أَبُو عَمْرٍو مِنْ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ كَالْإِضَافَةِ لَمْ يَجْزُ فِي (الحارثِ) إِلَّا النَّصْبُ ، كَمَا لَا يَجُوزُ فِي الْمُضَافِ إِلَّا النَّصْبُ .

(١) قال سيبويه : .. ومن ثم كان الخليل يقول : يازيدُ الحسنُ الوجهُ ، قال هو بمنزلة قولك : يازيدُ الحسنُ . ولو لم يجز فيما بعد زيدُ الرفع ، لما جاز في هذا ، انظر : الكتاب ١٩١/٢

(٢) انظر : المثال في الارتشاف ٢٠٢٦/٣

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ أحد القراء السبعة توفي

سنة ١٥٤ هـ ، انظر : ترجمته في بغية الوعاة ٢٣٢/٢

(٤) انظر : رأيه في شرح الكافية للرضي ١٣٩/١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٧٧/١

(٥) انظر : الكتاب ١٨٧/٢

وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ يَجِبَالُ أَوِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ ^(١) تُقْرَأُ بِالرَّفْعِ ^(٢) وَالنَّصْبِ عَلَى مَامْضَى فِي النَّصْبِ فِي الْآيَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ : عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَعَلَى أَعْنَى ، وَعَلَى أَنَّ يَكُونَ الْوَاوُ بِمَعْنَى مَعَ ، وَفِي الرَّفْعِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ تَرْفَعَ عَلَى اللَّفْظِ وَالثَّانِي عَلَى الْمَضْمَرِ فِي (أَوِي) وَقَدْ قَامَ مَعَهُ مَقَامُ التَّوَكِيدِ .
وَتَقُولُ : يَا زَيْدُ زَيْدُ فَفِي (زَيْدُ) الثَّانِي ثَلَاثَةٌ ^(٣) أَوْجُهُ : الضَّمُّ بِلا تَنْوِينٍ عَلَى الْبَدَلِ ، وَالضَّمُّ بِالتَّنْوِينِ عَلَى أَنَّ تَجْعَلُهُ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالنَّصْبُ تَجْعَلُهُ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى الْمَوْضِعِ .
فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

[رَجَز]

إِنِّي وَأَشْطَارِ سُطْرُونَ سَطْرًا
لِقَائِلٍ يَانْضُرُ نَضْرًا نَضْرًا ^(٤)

فَنَصَرَ الْأَوَّلَى مَضْمُومٌ عَلَى النَّدَاءِ ، وَفِي الثَّانِي ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ : الضَّمُّ بِلا تَنْوِينٍ عَلَى الْبَدَلِ ، وَالرَّفْعُ عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَوْضِعِ .

(١) سورة سبأ ١٠/٣٤

(٢) قال ابن الجزرى : وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من (والطير) وهى رواية زيد عن يعقوب ، ووردت عن عاصم وأبى عمرو ، انظر : النشر ٣٤٩/٢ ، والميسوط ٣٦١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٧٨/١ ، والبحر المحيط ٢٦٣/٧

(٣) انظر : هذه الأوجه فى الكتاب ١٨٥/٢ - ١٨٦

(٤) البيتان منسوبان لرؤبة فى ديوانه ١٧٤ ، والكتاب ١٨٥/٢ ، ومعانى القرآن للزجاج ٢/٢٣٨ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٨١٢/٢ ، وشفاء العليل ٨١٢/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٦٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٤/٣ ، والخصائص ٣٤٠/١ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٣٤٨/١ ، ومجاز القرآن ٢٣٠/٢ ، والمغنى ٣٨٨/٢ ، وتذكرة النحاة ٤٢٠ ، والإفصاح ٢٠٢ ، وابن يعيش ٣/٢ ، والدرر اللوامع ٢٠٥/١ ، والكشاف ١٩٩/٣ ، ومنسوب لذى الرمة فى شذور الذهب ٤٣٧ ، وبلا نسية فى إصلاح الخلل للبطلبوسى ٦٩ ، والفصول الخمسون لابن معط ٢٣٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٥ ، والأصول ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ ، والمقتضب ٢٠٩/٤ ، ٢١٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٣/٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٣٦ ، ومقاييس اللغة ٤٣٦/٥ ، والأشباه والنظائر ٢٥١/٢ ، والخزانة ٢١٩/٢ ، وجمل الفراهيدى ٥٤ ، ومجمل اللغة ٨٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦/١

وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النِّصْبُ لِأَجْلِ الْقَافِيَةِ ، وَنَصْبُهُ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَوْجِهٍ : عَلَى الْمَصْدَرِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : انْصُرْنِي نَصْرًا ، وَعَلَى الْإِغْرَاءِ كَأَنَّكَ
قُلْتَ : خُذْ نَصْرًا ، وَالثَّالِثُ : أَنْ تَجْعَلَهُ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى الْمَوْضِعِ .
فَأَمَّا

[البسيط]

يَاتِيْمٌ تِيْمٌ عَدِيٌّ (١)

فَيَجُوزُ فِي (تِيْم) الْأَوَّلِ الضَّمُّ عَلَى النِّدَاءِ ، وَالنِّصْبُ عَلَى وَجْهَيْنِ عَلَى
أَنْ تَقْدَرُ حَذْفُ الْمِضَافِ مِنَ الْأَوَّلِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَاتِيْمٌ عَدِيٌّ تِيْمٌ عَدِيٌّ .
وَحَذَفْتَ (عَدِي) الْأَوَّلَ ، وَذَلَّ الثَّانِي عَلَيْهِ ، أَوْ تَجْعَلَ (تِيْمًا) الثَّانِي لُغَوًا
كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَاتِيْمٌ عَدِيٌّ ، وَلَا يَجُوزُ فِي (تِيْم) الثَّانِي إِلَّا النِّصْبُ ؛ لِأَنَّهُ
مِضَافٌ وَصِفَ بِهِ مُفْرَدٌ .

وَنَقُولُ : يَازَيْدُ بْنُ عَمْرٍو (٢) ، فَلَكَ فِي (زَيْدٍ) وَجْهَانِ : الضَّمُّ وَالْفَتْحُ
فَالضَّمُّ عَلَى الْأَصْلِ ، وَالْفَتْحُ عَلَى أَنْ تُتَّبَعَ حَرَكَةُ الدَّالِ حَرَكَةُ النُّونِ ،
وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا فِيمَا كَانَ صِفَةً يَتَرَنَّ عَلَمَيْنِ ، وَجَازَ هَذَا فِيهَا ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ

(١) هذا جزء بيت وقامه :

يَاتِيْمٌ تِيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَاكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمُرُ

والبيت لجرير في ديوانه ٢١١ ، والكتاب ٢/٢٠٥ ، ١/٥٣ ، والحلل لابن السيد ٢٠٩ ،
والجمل للزجاجي ١٥٧ ، وشواهد المغنى للسيوطي ٢/٨٥٥ ، والنوادر لأبي زيد ٤١١ ، والمقتضب
٢٢٩/٤ ، والمستوفى لابن فرحان ١/٣٣٩ ، والخصائص ١/٣٤٥ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري
١/٣٤٢ ، وشرح كتاب سيويه للسيرافي ٢/٤٠٣ ، والخزانة ٢/٢٩٨ - ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٤/٩٩ ،
٨/٣١٧ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ١٦٤ ، وابن يعيش ٢/١٠ ، والدرر اللوامع ٢/١٥٤ ،
والكامل للمبرد ٣/٢١٧ ، والكشاف ١/٩١ ، والنكت للأعلم ١/٥٥٥ ، والبحر المحيط ١/٩٥ ،
وبلا نسبة في شرح اللمع لابن برهان ١/٣١٢ ، وشرح الكافية للرضي ١/٣٨٥ ، ٢/٢٥٩ ،
والأصول ١/٣٤٣ ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد ٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٠ ، وشرح أبيات
سيويه للنحاس ٢٢٢ ، والأشموني ٣/١٥٣ ، والمغنى ٢/٤٥٧ ، والاستغناء للقرافي ٢٢٧ ، ٢٣٣ ،
والمسائل المنثورة ٩٠ ، والمطالع السعيدة ٢٨٥ ، وجواهر الأدب ٢٩٨ ، والمساعد ٢/٥١٩

(٢) انظر : المثال في الكتاب ٢/٢٠٣ ، والارتشاف ٣/٢٠١٣

والموصوف كالشيء الواحد والإنسان لا يخلو من اسم علم له ولأبيه فكأنك جمعت ثلاثة أشياء ، وجعلته كالشيء الواحد ، فتقل فحقف بالإتباع . ولا يجوز أن يتبع في : يا زَيْدُ ابنَ أخينا ^(١) ؛ لأنَّ الإنسان قد يخلو من ابن أخ فلم يجمع ثلاثة أشياء لوازم كما اجتمعت في يازيد بن عمرو . وإذا حصل (ابن) صفة بين علمين جاز فيه ثلاثة أشياء : أن يتبع في النداء ، وأن يحذف التنوين ، وأن يسقط الألف في الخبر من الخط ، وإنما حذفها ؛ لأنَّ الاسمين قد صارا كالشيء الواحد فاستحقوا حذف الألف والتنوين ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ ^(٢) فيمن لم يُنَوِّن ^(٣) .

ويجوز أن يكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، ومن نون جعل (عزير) مبتدأ ومابعد خبراً ، فلم يقع صفة بين علمين . وتقول : يا أيُّها الرجل ^(٤) ف (أي) منادى و (ها) عوض مما منعته (أي) من الإضافة ؛ لأنها لا تكون في غير هذا الباب إلا مضافة ، و (الرجل) صفة ل (أي) ، ولا يجوز فيه إلا الرفع ، وإن جاز في غيره من المضاف النصب والرفع . والمازني ^(٥) يجيزه وهو عند النحويين خطأ قالوا ؛ لأنَّ الحمل على

(١) قال سيبويه : وأما يازيد ابن أخينا فلا يكون إلا هكذا ، من قبل أنك تقول : هذا زيد ابن أخينا ، فلا تجعله اسماً واحداً كما تقول : هذا زيد أخونا ، انظر : الكتاب ٢/٢٠٥ ، وانظر : أيضاً الارتشاف ٣/٢٠١٤

(٢) سورة التوبة ٣٠/٩

(٣) قال ابن الجزرى : واختلفوا في (عزير ابن) فقرأ عاصم والكسائي ويعقوب بالتنوين وكسره حالة الوصل ، ولا يجوز ضمه في مذهب الكسائي ؛ لأن الضمة في (ابن) صفة إعراب ، وقرأ الباقون بغير تنوين . انظر : النشر ٢/٢٧٩ ، والسبعة لابن مجاهد ٣١٣ ، والكشف ١/٥٠١

(٤) انظر : المثال في الكتاب ٢/١٩٤ ، والارتشاف ٣/٢٠١٩

(٥) انظر : رأى المازني في الأشموني ٣/١٥٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٩٧ ، ومعاني

القرآن للزجاج ١/٩٨ ، ٢٢٩

الموضع حملٌ على التأويل ، ولا يُحملُ على التأويلِ مالمَ يتم الكلامُ ، وأيضاً قد صارَ كاسمٍ واحدٍ فلو ناديتَ اسماً مفرداً لم يكنِ إلا مضموماً ، وأيضاً فإنَّ النداءَ كانَ يجبُ أن يكونَ للرجلِ ، إلا أنه منعَ من ذلكَ مانعٌ ، وهو كَوْنُ الألفِ واللامِ فيه ، فأدخلتَ (أَيَّا) للتوصلِ إلى نِدَائِهِ ، كما أَدْخَلْتَ الألفَ التي للتوصلِ ، للتوصلِ إلى النطقِ بالساكنِ .

فلهذه الأوجه لم يَجْزُ في صِفَةِ (أَيَّ) إِلَّا ، الرفعُ قال : أبو علي (١) راداً على المازني : لا يخلو نَصْبُهُ لهذا الاسمِ أن يكونَ مِنْ جِهَةِ القياسِ أو السماعِ ، والسماعُ لم يَرِدْ بِنَصْبِهِ ، والقياسُ يُوجِبُ الرفعَ لما ذكرناه من العللِ .

وقال الأخفش (٢) : الرجلُ صِلَةٌ لأَيٍّ ، وَلَيْسَ بصفةٍ كما يَقُولُ النحويون وتقديره عندهُ : يَأَيُّهَا هُوَ الرَّجُلُ ، وَقَدْ رَدَّ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى ذَلِكَ بَأَن قَالَ : لَوْ كَانَ صِلَةً لَجَازَ أَنْ يَظْهَرَ الْمَبْتَدَأُ الْمَحذُوفُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ . وَأَيْضاً فَإِنَّ الصِّلَةَ تَكُونُ بِالْجُمْلَتَيْنِ وَالظَرْفِ ، وَلَمْ نَرَهُمْ وَصَلُوا (أَيَّا) بواحدةٍ من الجملِ إِلَّا بِالْإِثْنَاءِ وَالْخَبَرِ عَلَى قَوْلِهِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الْخَبَرَ لَا يُفِيدُ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً ، وَهَاهُنَا الرَّجُلُ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : هُوَ الرَّجُلُ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا مَفِيدًا وَأَيْضاً فَلَوْ كَانَ صِلَةً لَطَالَ الْاسْمُ بِهِ ، وَنُصِبَ كَمَا يُنْصَبُ الطَوِيلُ .

فأما (ها) فقال أبو علي : لا يكونُ عَوَضًا مِنْ حَذْفِ الْإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّ مَا جَاءَ مُضَافًا أَبَدًا ، وَمَا حُذِفَتْ الْإِضَافَةُ مِنْهُ لَمْ يَعَوِضْ وَهُوَ كُلُّ وَبَعْضٍ ، وَلَوْ عَوِضَ فِي كُلِّ وَبَعْضٍ لَوَجِبَ الْحَذْفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّهُ بَابُ حَذْفٍ وَهُوَ عِنْدَهُ اسْتِثْنَاءُ نَدَاءٍ آخَرِ .

فإن جِئْتَ بِصِفَةٍ بَعْدَ الرَّجُلِ فَقُلْتَ : يَأَيُّهَا الرَّجُلُ الْعَاقِلُ (٣) رَفَعْتَ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِمَعْرَبٍ ، وَيَجُوزُ النِّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ فَعِلٍ .

(١) انظر : المقتصد ٧٧٧/٢ - ٧٧٨

(٢) انظر : رأى الأخفش في معاني القرآن للزجاج ٩٩/١ ، والأشمونى ١٥١/٣ ، وإعراب

القرآن للنحاس ٤٣٠/١

(٣) انظر : المثال في الارتشاف ٢٠٢٢/٣

فإن كان الصفة مضت بَعْدَ الرَّجُلِ فالرفعُ جَيِّدٌ ، والنصبُ جائِزٌ من ثلاثة أوجه : على نداءٍ آخر ، وعلى البدلِ مِنْ أَى ، وعلى تَقْدِيرِ فِعْلٍ ، فإن كان فى الاسم ألفٌ ولامٌ لم يَجْزُ نداؤُهُ ؛ لأنَّ (يا) تُحْدِثُ فى الاسمِ تَخْصِيصًا ، واللامُ للتعريفِ ، ولا يُجْمَعُ بَيْنَ تَعْرِيفَيْنِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ (يَا اللَّهُ اغْفِرْ لِي) (١) فجوازه مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : أَحَدُهَا أَنَّ الألفَ واللامَ قَدْ صَارَتَا فِيهِ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ لَمَّا لَمْ يَنْفَصِلْ عَنْهُ ، وَأَيْضًا فَلِكثَرَةِ الاستعمالِ جازَ فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ فى غَيْرِهِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ اللّامَ فِيهِ عِوَضٌ مِنْ هَمْزَةٍ (إِلِهِ) فَكَمَا كَانَتْ تُبَيِّنُ الهمزة لو نُودِيَ وَهِيَ فِيهِ فَكَذَلِكَ مَا قَامَ مَقَامَهَا فَأَمَّا قَوْلُهُمْ :

[رجز]

فَيَا الْعُلَمَانَ اللَّذَانِ كَرَا (٢)

فَقَلِيلٌ وَلَا يَجِئُ إِلَّا فى الشَّعْرِ ، وَقَدْ زِيدَ فى اسمِ الله تعالى ميمٌ عوضًا مِنْ (يا) فَقَالُوا : اللَّهُمَّ ، وَلَا يَجْمَعُونَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فى الشَّعْرِ ، لِأَنَّهُ جُمِعَ بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمُعَوِّضِ ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا وقال الشاعر :

[رجز]

فاغْفِرْ لَنَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا (٣)

(١) انظر : المثال فى الكتاب ١١٥/٢ ، واللمع ١٩٦ ، والارتشاف ٢٠١٧/٣

(٢) البيت بلا نسبة فى الأسمونى ١٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٤٣/٤ ، والإنصاف ٣٣٦/١ ، والخزانة ٢٩٤/٢ ، والهمع ١٧٤/١ ، وابن عقيل ٢٠٦/٢ ، والأصول ٣٧٣/١ ، وابن يعيش ٩/٢ ، والمساعد ٥٠٣/٢

(٣) البيت منسوب لأبى خراش الهذلى فى الدرر ١٥٥/١ ، والخزانة ٢٩٥/٢ ، والتصريح ١٧٢/٢ ، وبلا نسبة فى البغداديات ١٥٩ ، والإنصاف ٣٤١/١ ، واللمع ١٩٧ ، وشفاء العليل ٨٠١/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٨٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣ ، والنوادر ٢٥٨ ، والمقتضب ٢٤٢/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/٢ ، وضرورة الشعر للسيرافى ١٢٨ ، ويروى فى هذه المراجع برواية أخرى : « أقول يا اللهم يا اللهم » .

وزيدت الميم مشددة كما أنَّ (يا) على حَرْفَيْنِ ، وهى عوضٌ مِنْهَا ، وقال الفراء ^(١) : معنى الميم (أُمَّتًا) ولا يَجُوزُ هذا ؛ لأنَّهُمْ يَقُولُونَ : اللَّهُمَّ أُمَّتًا مِنْكُمْ بِخَيْرٍ ، فَلَوْ كَانَ كما قَالَ الفراء كانوا قَدْ جَمَعُوا بَيْنَهُمَا ومعناهما واحدٌ . فَأُمَّا وَصَفَ هذا الاسمِ وفيه الميمُ فَمِنْهُمْ ^(٢) مَنْ قَالَ : يَجُوزُ وَصْفُهُ كما جَازَ أَنْ يُوصَفَ وفيه ياءٌ ، وهذه الميمُ عِوَضٌ مِنْ ياءٍ .

وسيبويه ^(٣) لا يجيزه قال أبو على : المنادى كان يَجِبُ ألا يوصف ؛ لأنه وَقَعَ مَوْقِعَ المبنى ، والمبنى لا يُوصَفُ إِلَّا أَنَّهُمْ وَصَفُوهُ لِشَبْهِهِ بالظاهر فى قَوْلِهِمْ : ياتِمُّ كُلُّهُمْ فَلَمَّا زَادُوا عَلَيْهِ حَرْفًا آخرَ امْتَنَعَ مِنَ الصِّفَةِ لِشَبْهِهِ بالأصوات ، والأصوات لا تُوصَفُ ، ولا تُشَبُّ الميمُ (يا) فَتَصِفُ مَعَهَا كما تَصِفُ مع (يا) مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ لا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْذِفَهَا وَأَنْتَ تُرِيدُ هذا المعنى ، كما تَحْذِفُ (يا) ، ولا يَتَغَيَّرُ الحَكم . وَلَيْسَ فى ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾ ^(٤) شاهدٌ لجواز أَنْ يَكُونَ على نداءٍ ثانٍ .

فإنَّ أَصْفَتِ المنادى إلى نَفْسِكَ فَقُلْتَ : يا غلامى وَيَا رَبِّى جازَتْ لَهُ فيه أربعة ^(٥) أوجه : إثباتُ الياءِ وسُكُونُها لنقل الحركةِ على الياءِ وفتح الياءِ ؛ لأنَّ الاسمَ قد صار على حَرْفٍ واحدٍ ، فَضَعُفَ ، فَقَوَّى بالحركة ؛ لأنَّه يُشَبُّه الكاف من غلامك ، وَتِلْكَ مَفْتُوحَةٌ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَقْلِبَ الكسرةَ فَتَحَةً ، والياءُ أَلْفًا فَتَقُولُ : يا غلامًا أَقْبِلْ فُخِفَّ أيضا ، والأَجُودُ أَنْ تَحْذِفَ الياءَ ، وَتَجْتَرِيَءَ بالكسرة عنها ؛ لأنَّه أَوْجَزُ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ .

(١) انظر : الارتشاف ٢٠١٧/٣

(٢) ذهب إلى جواز وصفه المبرد والزجاج ، انظر : المقتضب ٢٣٩/٤ ، ومعانى القرآن للزجاج

٣٩٤/١

(٣) انظر : الكتاب ١٩٦/٢

(٤) سورة الزمر ٤٦/٣٩

(٥) انظر : هذه الأوجه فى الارتشاف ٢٠٣٢/٣ - ٢٠٣٣ ، وشرح ابن عقيل ٢١٤/٢ - ٢١٥

ولك هذه الأوجه في (ابن عم) و (ابن أم) وَيَجُوزُ فِيهِمَا وَجْهٌ خَامِسٌ وهو أَنَّ تَبْنَى الْأَسْمَيْنِ اسْمًا وَاحِدًا كَخَمْسَةَ عَشَرَ فَتَقُولُ : يَا ابْنَ أُمٍّ .
وَتَقُولُ : مَرَزْتُ بَعَثَانَ الْبَزَازِ تَصِفُ عَلَى الْمَوْضِعِ دُونَ اللَّفْظِ ، وَتَقُولُ :
يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ وَصَفْتَ عَلَى اللَّفْظِ فِي النَّدَاءِ ؛
لأنَّه قد اطرد الضمُّ في كُلِّ مَنَادَى فَصَارَ كَالْفَاعِلِ الْمَرْفُوعِ وَلَمْ يَطْرُدْ أَنَّ يَكُونَ
كُلُّ اسْمٍ لَا يَنْصَرِفُ فَلهَذَا وَصِفَ الْمَنَادَى عَلَى اللَّفْظِ ، وَلَمْ يُوصَفْ مَا لَا
يَنْصَرِفُ عَلَى اللَّفْظِ ، فَإِذَا اضْطُرَّ شَاعِرٌ إِلَى تَنْوِينِ الْمَنَادَى فَيَنْوِنُهُ ، فَسَيُوبِيهِ (١)
يَدْعُهُ عَلَى رَفْعِهِ ، وَعَيْسَى بْنُ عَمْرِ (٢) قَالَ (٣) : إِذَا نَوَّيْتَهُ عَادَ إِلَى الْأَصْلِ ،
وَأَصْلُهُ النَّصَبُ وَقَدْ قَالُوا :

[الوافر]

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا (٤)

وَيَامَطَرًا ، وَيَجُوزُ فِي النَّدَاءِ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ وَالتَّغْيِيرُ ، فَالزِّيَادَةُ كَقَوْلِهِمْ :
يَا ثَوْبَانُ ، وَالنَّقْصَانُ : يَا فُلٌّ يُرِيدُ : يَا فُلَانُ ، وَالتَّغْيِيرُ : يَا فَسَاقٍ وَيَا غَادِرٍ لِلْفَاسِقَةِ
وَالْغَادِرَةِ ، وَيَا فَاسِقُ وَيَا غَادِرَ لِلْفَاسِقِ وَالْغَادِرِ ، وَهَذَا يَقَالُ لِلْمَبَالِغِ فِي الْفَسْقِ ،
فَإِذَا لَمْ يَبَالِغْ قِيلَ : يَا فَاسِقُ وَيَا فَاسِقَةً .

(١) انظر : الكتاب ٢٠٢/٢

(٢) هو : عيسى بن عمر الثقفي أبو عمر ، مولى خالد بن الوليد ، نزل في ثقيف ، فنسب إليهم
توفي سنة ٤٩ هـ وقبل سنة ١٠٥ هـ انظر : ترجمته في بغية الوعاة ٢٣٧/٢ - ٢٣٨ ، وإنباه الرواة
٣٧٤/٢ - ٣٧٧ ، والفهرست ٤١ ، ومعجم الأدباء ١٤٦/١٦ - ١٥٠

(٣) انظر : رأى عيسى في الكتاب ٣٠٢/٢

(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

والبيت منسوب للأحوص في المقتضب ٢١٤/٤ ، والدرر ١٠٥/٢ ، ١٤٩/١ ، والتضريح
١٧١/٢ ، والخزانة ١٥٠/٢ - ١٥١ ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٦٢/٢ ، والهمع ٨٠/٢ ،
والإنصاف ٣١١/١ ، وشذور الذهب ١١٣ ، والأشمونى ١٤٤/٣ ، ومجالس ثعلب ٧٤/١

[باب الترخيم]

والترخيم حذفٌ يَلْحَقُ أَوَاخِرَ الْأَسْمَاءِ فِي النَّدَاءِ تَخْفِيفًا ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْاسْمِ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ شَرَايِطُ : أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا مُنَادًى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مَضْمُومًا مَعْرِفَةً ، وَإِنَّمَا رُخِّمَ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَوِيَ بِإِخْرَاجِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِلَى الْبِنَاءِ .

وَأَمَّا النُّكْرَةُ وَالْمُضَافُ ^(١) وَالطَّوِيلُ فَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَوْ بِالْإِخْرَاجِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِلَى الْبِنَاءِ .

وَأَمَّا الثَّلَاثِي فَإِنَّهُ لَا يُرَخِّمُ لِأَنَّهُ أَعْدَلَ الْأُصُولِ ؛ لِأَنَّ الْخَمَاسِي إِذَا رُخِّمَ أُلْحِقَ بِالرُّبَاعِي ، وَكَذَلِكَ الرَّبَاعِي إِذَا رُخِّمَ أَشْبَهَ الثَّلَاثِي ، فَإِذَا حُذِفَ مِنَ الثَّلَاثِي لَمْ يَكُنْ فِي الْأَسْمَاءِ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ .

وَإِنَّمَا كَانَ أَعْدَلَ الْأُصُولِ ؛ لِأَنَّهُمْ ابْتَدَأُوا بِحَرْفٍ ، وَسَكَنُوا عَلَى حَرْفٍ وَجَعَلُوا حَرْفًا حَشْوًا .

فَأَمَّا مَا آخِرُهُ تَاءُ التَّائِيثِ فَيَجُوزُ تَرْخِيمُهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ كَ (ثُبَّة) وَجَارَ ذَلِكَ لِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : أَحَدُهَا : أَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ ، وَإِنْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ فَتَحْنُ نَحْذِفُ الْاسْمَ الثَّانِي إِذَا رَخَّمْنَا مِثْلَ بَعْلَبِكَ ، وَحَضَرَمَوْتَ فَكَذَلِكَ هَذَا .

وَأَيْضًا فَمَا كَانَ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ حَذْفِ حَرْفٍ . وَأَيْضًا فَإِنَّ تَاءَ التَّائِيثِ لَمَّا كَانَتْ فِي الْوَصْلِ تَاءً ، وَفِي الْوَقْفِ هَاءً كَانَ تَغْيِيرًا ، وَالتَّغْيِيرُ يُؤْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ ، فَحُذِفَتِ التَّاءُ لِذَلِكَ .

فَإِنْ كَانَ فِي الْاسْمِ تَاءُ التَّائِيثِ لَمْ تَحْذَفْ فِي التَّخْرِيمِ غَيْرَهَا تَقُولُ فِي

(١) قَالَ سَيَبَوِيه : « وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّخْرِيمَ لَا يَكُونُ فِي مُضَافٍ إِلَيْهِ وَلَا فِي وَصْفٍ ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ

مُنَادِينَ وَلَا يَرْخِمُ مُضَافٌ وَلَا اسْمٌ مُنَوَّنٌ فِي النَّدَاءِ .. » انظر : الكتاب ٢/٢٤٠

تَرْخِيم رَجُلٍ اسْمُهُ مَرْجَانَةٌ ^(١) : يَامَرْجَانُ أَقْبِلْ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنِ التَّاءُ لَحَذَفَتْ
الْأَلْفَ وَالنُّونَ ؛ لِأَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ كَالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي عُثْمَانَ .

وَكَذَلِكَ تَحْدِفُهُمَا إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا زَيْدَانِ أَوْ زَيْدُونَ أَوْ مُسْلِمَاتٍ
تَحْدِفُ الزَّائِدَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا زِيدَا مَعًا .

وهكذا إِنَّ سَمَّيْتَهُ بِـ (كُوسَى) حَذَفَتْ يَائِي النِّسْبِ ، وَالتَّرْخِيمُ عَلَى
ضَرْبَيْنِ ^(٢) مِنْهُنَّ مَنْ يَحْدِفُ مَا يُحْدَفُ وَيَتْرُكُ مَا يَبْقَى مِنَ الْاسْمِ عَلَى حَرَكَاتِهِ
وَسُكُونِهِ كَمَا كَانَ قَبْلَ الْحَذْفِ فَيَقُولُ فِي (حَارِث) : يَا حَارِ ، وَفِي (مَالِك) :
يَا مَالِ ، وَفِي (بُرْثَن) : يَا بُرْثَ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْدِفُ وَيَدْعُ مَا بَقِيَ مِنَ الْاسْمِ كَاسْمٍ لَمْ يُحْدَفْ مِنْهُ شَيْءٌ
فِيضُمُّهُ فَيَقُولُ : يَا حَارُ ، وَيَا مَالُ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الطَّرْفِ حَرْفٌ مَدٌّ حَذَفَتْهُ مَعَ الطَّرْفِ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ
شَرَايِطُ : أَنْ يَكُونَ حَرْفٌ مَدٌّ زَائِدًا سَاكِنًا مَاقْبَلُهُ مِنْهُ ، وَيَبْقَى بَعْدَ الْحَذْفِ
ثَلَاثَةُ أَحْرَافٍ نَحْوُ : يَامَنْصُ ^(٣) ، حَذَفَتْ الرَّاءُ لِلتَّرْخِيمِ ، وَحَذَفَتْ الْوَاوُ
لِاجْتِمَاعِ الشَّرَايِطِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا أَتْبَعْتَ الْوَاوُ الرَّاءَ ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا أَتْبَعْتَ الزَّائِدَ الزَّائِدَ
كَانَ إِتْبَاعُ الزَّائِدِ الْأَصْلِيِّ أَوْلَى .

فَإِنْ رَخَّمْتَ (عَمَارًا) لَمْ يَجْزُ أَنْ تَحْدِفَ الْأَلْفَ ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى بَعْدَ الْحَذْفِ
حَرْفَانِ .

(١) قَالَ سَبْيُوهِ : وَأَعْلَمُ أَنَّ هَاءَ التَّائِيثِ إِذَا كَانَتْ بَعْدَ حَرْفٍ زَائِدٍ لَوْ لَمْ تَكُنْ بَعْدَهُ مُحْدَفٌ ،
أَوْ بَعْدَ حَرْفَيْنِ لَوْ لَمْ تَكُنْ بَعْدَهُمَا مُحْدَفًا زَائِدَيْنِ ، لَمْ يَحْدَفْ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ الْحُرُوفُ الزَّوَائِدُ قَبْلَ الْهَاءِ فِي
التَّرْخِيمِ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الزَّوَائِدِ مِنَ الْحُرُوفِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : فِي طَائِفَتِي : يَاطَائِفَتِي أَقْبِلْ : وَفِي مَرْجَانَةِ
يَامَرْجَانٍ أَقْبِلِي . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٤٤/٢

(٢) انْظُرْ فِي أَنْوَاعِ التَّرْخِيمِ الْإِرْتِشَافُ ٢٠٦١/٣ ، وَالْمَعْمُ ١٩٨ - ١٩٩

(٣) قَالَ سَبْيُوهِ : هَذَا بَابٌ يَكُونُ فِيهِ الْحَرْفُ الَّذِي مِنْ نَفْسِ الْاسْمِ وَمَاقْبَلُهُ بِمَنْزِلَةِ زَائِدٍ وَقَعَ
وَمَاقْبَلُهُ جَمِيعًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي مَنْصُورٍ : يَامَنْصُ أَقْبِلْ .. انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٥٩/٢ ، وَانْظُرْ : أَيْضًا
الْإِرْتِشَافُ ٢٠٥٨/٣

وهكذا لاتحذف الألف مِنْ مُخْتَارٍ ، وَمُنْقَادٍ ؛ لَأَنَّهُمَا عَيْنَانِ أَصْلُهُمَا خَيْرٌ وَقَوْدٌ ، وَلَيْسَا زَائِدَيْنِ .

وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ (سَيَّوْر) ^(١) لَمْ تَحْذِفِ الواو ، وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً ؛ لِأَنَّ مَاقْبَلَهَا مَفْتُوحٌ ، وَلَيْسَ مِنْهَا فَتَقُولُ عَلَى مَنْ قَالَ : يَاحَارِ : يَاسَيَّوْ أَقْبَلُ بِسَكُونِ الواو ، وَمَنْ قَالَ : يَاحَارُ : يَاسَيْنَا ؛ لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَاقْبَلِهَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ اسْمٍ فِي آخِرِهِ وَاوْ ، أَوْ يَاءٌ حُرَكْتَ وَانْفَتَحَ مَاقْبَلُهُمَا قُلِبَتَا أَلْفًا كَعَصَا ، وَرَحَى .

فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُمَا أَلْفٌ قُلِبَتَا هَمْزَةً كَكِسَاءٍ وَرَدَاءٍ ؛ لَأَنَّهُمَا مِنَ الْكِسَوَةِ وَالرِّدْيَةِ . وَلَوْ رَخَّخْتَ ثَمُودًا أَوْ عَجُوزًا قُلْتَ فِيمَنْ قَالَ : يَاحَارُ : يَاثْمُو وَيَاعْجُو ، وَفِيمَنْ قَالَ : يَاحَارِ ، يَإِثْمِي ، وَيَإِعْجِي تَقْلِبُ الواو يَاءً ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ فِي آخِرِهِ وَاوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ .

وَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ قَلَبُوا الواو يَاءً ، وَالضَّمَّةُ كَسْرَةً ، وَقَالُوا فِي جَمْعِ ذَلُو : أَذِلْ وَأَصْلُهُ : أَذَلُّو كَفَلَسٍ وَأَفْلَسَ ، وَإِنَّمَا كَرِهُوا هَذَا الْاسْمَ لِأَنَّهُ يَلْحَقُهُ مِنَ التَّغْيِيرِ بِالتَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ وَالنَّسْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَكَأَنَّهُ يَثْقُلُ أَنْ يَقُولُوا : أَذَلُّوِي وَأَذَلُّوِي .

وَأَمَّا الْفِعْلُ مَنْ يَغْزُو فَلَا يَثْقُلُ هَذَا فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ شَيْءٌ وَهَكَذَا الْمَضْمَرُ كَهُوَ قَدْ وَقَعَتْ فِي آخِرِهِ وَاقْبَلَهَا ضَمَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ وَلَا الْإِضَافَةُ .

فَأَمَّا (أَخْوَكُ) فَلَمْ تَقْعِ الواو فِي آخِرِهِ . وَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ حَوْلَايَا وَبَزْدَرَايَا فِيمَنْ قَالَ : يَاحَارِ : يَاحَوْلَايَ ، وَيَابَزْدَرَايَ ^(٢) ، وَمَنْ قَالَ يَاحَارُ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ لِتَحْرُكِ الْيَاءِ وَقَبْلَهَا أَلْفٌ .

(١) قَالَ سَبِيوِيه : هَذَا بَابٌ تَكُونُ الزَّوَائِدُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي

قَتَوَرٍ : يَاقَتَوْرَ أَقْبَلُ .. انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٦٠/٢

(٢) قَالَ سَبِيوِيه : هَذَا بَابٌ تَكُونُ الزَّوَائِدُ فِيهِ أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ

فِي رَجُلٍ اسْمُهُ حَوْلَايَا أَوْ بَزْدَرَايَا : يَابَزْدَرَايَ أَقْبَلُ ، وَيَاحَوْلَايَ أَقْبَلُ .. انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٦١/٢

وَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ دَاوُدَ : يَادَاوُ عَلَى مَنْ قَالَ : يَاحَارِ ، وَيَا دَاوُ عَلَى يَاحَارَ .

فَإِنْ رَحَّمْتَ (طَيْلَسَانَ) فَيَمِنْ كَسَرَ قُلْتَ عَلَى مَنْ قَالَ يَاحَارِ : يَاطَيْلَسَ أَقْبِلْ ، وَلَمْ يَجُزْ عَلَى مَنْ قَالَ : يَاحَارُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّحِيحِ اسْمُ عَلَى فَيَعِلْ ، وَهُوَ فِي الْمَعْتَلِ كَسَيِّدٍ وَمَيِّتٍ .
وَقَدْ أَجَارَهُ أَبُو سَعِيدٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلُهُ كَمَا جَاءَ مَنْصُ عَلَى مَفْعَلٍ وَلَيْسَ مِثْلُهُ .

وَتَقُولُ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ (حُبْلَيَانِ) فَيَمِنْ قَالَ : يَاحَارِ : يَاحُبْلَى أَقْبِلْ ، وَمَنْ قَالَ : يَاحَارُ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ حُبْلَى ، فَتَحْرُكُ الْيَاءُ وَقَبْلُهَا فَتُحْتَفَ ، فَتَقْلُبُ أَلْفًا ، وَأَلْفُ فُعْلَى لَا تَكُونُ أَبَدًا مَنقَلِبَةً عَنِ يَاءٍ ، وَلَا وَاوٍ .

* * *

[باب الندبة]

وهى تفجّع وإعلام أنّ النّادِبَ قد وَقَعَ فى أمرٍ عظيم ^(١) ، وأكثّر ما يتكلّم بها النساء ، وعَلامَتُها : يَا وَا ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ غَيْرُهُمَا ، وَزَيْدٌ فى الآخر أَيْفًا لِدَ الصَّوْتِ ، وَبَعْدَ الْأَيْفِ هاءٌ لِتَبْيِينِ الْأَيْفِ فَتَقُولُ : وَازَيْدَاهُ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُلْحِقِ الْأَيْفَ وَالْهَاءَ وَاكْتَفَيْتَ بِدَلَالَةِ الْحَالِ تَقُولُ : وَازَيْدُ .
وَلَا تَنْدُبُ نَكْرَةً ، وَلَا مُبْهَمًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَكَ فِيهِ غُذْرٌ لَا تَقُولُ : وَازْجُلَاهُ ، وَلَا وَاهْدَاهُ ^(٢) .

وَقَالُوا : وَامِنْ حَقَرٍ بِثَرَزْمَزْمَاهُ ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ ، وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَإِذَا نَدَبْتَ اسْمًا مَوْضُوعًا أَوْقَعْتَ عِلَامَةَ النَّدْبَةِ عِنْدَ سَبِيوِيهِ ^(٤) عَلَى الْمَوْصُوفِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِى يَلْحَقُهُ التَّغْيِيرُ ، وَعِنْدَ يُونُسَ عَلَى الصِّفَةِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَازَيْدُ الظَّرِيفِ وَوَازَيْدُ الظَّرِيفَاهُ عِنْدَ يُونُسَ ^(٥) .

وَقَالَ سَبِيوِيهِ ^(٦) : لَوْ جَاَزَ هَذَا لَجَاَزَ أَنْ تَقُولَ : وَازَيْدُ الْفَارَسِ الْبَطْلَاهُ ، وَهَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ .

(١) قال سبيويه : هذا باب الندبة أعلم أن المندوب مدغور ولكنه متفجع عليه ، فإن شئت ألحقت فى آخر الاسم الألف ، لأن الندبة كأنهم يترغمون فيها ؛ وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق فى النداء .
انظر : الكتاب ٢/٢٢٠ ، وانظر : أيضا الارتشاف ٣/٢٠٤٠ ، وشرح اللمع ١/٢٩٤

(٢) انظر : ذلك فى الكتاب ٢/٢٢٧ ، والارتشاف ٣/٢٠٤٠ - ٢٠٤١

(٣) انظر : المثال فى الكتاب ٢/٢٢٨

(٤) انظر : الكتاب ٢/٢٢٥

(٥) انظر : رأى يونس فى الكتاب ٢/٢٢٦ ، والمسائل البصريات ٦٨٠ ،
والمقتضب ٤/٢٧٥ ، والأصول ١/٣٥٧ ، والأشمنى ٣/١٦٩

(٦) انظر : الكتاب ٢/٢٢٥

فَإِنْ نَدَبْتَ غُلَامَهُمْ قُلْتَ : وَاعْلَامُهُمْ ، وَكَانَ الْأَصْلُ : وَاعْلَامُهُمُونُوا
ثُمَّ زِدْتَ أَلْفَ التَّذْيَةِ فَصَادَفْتَ وَأَوَّا مَضْمُومًا ، فَانْقَلَبَتِ الْأَلْفُ لَانْضِمَامِ
مَاقْبَلِهَا وَأَوَّا ، فَاجْتَمَعَتْ وَأَوَانِ ، فَحُذِفَتِ الْأُولَى ، وَأُبْقِيَتِ الثَّانِيَةُ ؛ لِأَنَّهَا
لِمَعْنَى .

وَتَقُولُ : وَاعْلَامَكَاهُ لِلْمَذْكُورِ ، وَاعْلَامَكِيهِ ^(١) لِلْمَوْثُوثِ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا .
فَإِنْ نَدَبْتَ غُلَامَكَ فَعَلَى مَنْ قَالَ : يَاعْلَامُ تَقُولُ وَاعْلَامَاهُ ، تَزِيدُ الْأَلْفَ ،
فَتَفْتَحُ الْمِيمَ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ مَاقْبَلِهَا إِلَّا مَفْتُوحًا .

وَمَنْ قَالَ : يَاعْلَامِيهِ قَالَ : وَاعْلَامِيَاهُ ، فَلَمْ يَحْذَفْ شَيْئًا ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ
مُتَحَرِّكَةً ، فَلَمْ يَلْتَقِ سَاكِنَانِ .

وَمَنْ قَالَ : يَاعْلَامِي لَهُ وَجْهَانِ : التَّحْرِيكُ لِلاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَتَقُولُ :
وَاعْلَامِيَاهُ ، أَوْ تَحْذِفُ لِلاتِّقَاءِ فَتَقُولُ : وَاعْلَامَاهُ .

* * *

(١) انظر : المثال في الكتاب ٢٢٤/٢ ، والارتشاف ٢٠٤٤/٣

[باب إعراب الأفعال وبنائها]

الأفعال على ثلاثة أقسام ، وَتَنْقَسِمُ بِانْقِسَامِ الزَّمَانِ : ماضٍ ، وحاضرٌ ، ومستقبلٌ ، وَأَصْلُ الإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ لِلأَسْمَاءِ ، لِلحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ فَاعِلَةً وَمَفْعُولَةً ، وَمَجْرُورَةً ، فَأَرَادُوا أَنْ يَفْصِلُوا بَيْنَهَا .

وَالْأَفْعَالُ تَدُلُّ بِصِيغَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ ، فَاسْتُعْنِيَ عَنْ إِعْرَابِهَا ، وَإِنَّمَا أُعْرِبَ مِنْهَا مَا فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَوَائِدِ الْأَرْبَعِ لِمُضَارَعَتِهِ الْأِسْمَ ، وَوَجْهُ الْمُضَارَعَةِ بَيْنَهُمَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا أَنَّهَا تَكُونُ لِلْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا السِّينَ خَلَصَتْ لِلِاسْتِقْبَالِ كَمَا أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا قُلْتَ : رَجُلٌ صَلَحَ لِكُلِّ رَجُلٍ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ لَامَ التَّعْرِيفِ خَلَصَ لِرَجُلٍ بَعِيْنِهِ .

وَأَيْضًا فَلَامُ الْإِثْنَاءِ الدَّخْلَةُ عَلَى الْأِسْمِ تَدْخُلُ عَلَيْهِ تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يَقَعُ صِفَةً ، كَمَا أَنَّ الْأِسْمَ يَقَعُ صِفَةً فَلَمَّا أَشْبَهَهُ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ أُعْرِبَ .

وَمَا بَقِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ مَبْنِيٌّ ، وَإِنَّمَا رُفِعَ الْمُسْتَقْبَلُ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأِسْمِ سِوَاهُ كَانَ الْأِسْمُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا تَقُولُ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٌ ، ثُمَّ تَقُولُ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ ، وَهَذَا رَجُلٌ قَائِمٌ ، ثُمَّ تَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ يَقُومُ فَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

وَقَالَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ ^(١) : الْفِعْلُ يَرْتَفِعُ لَوْقُوعِهِ بِنَفْسِهِ مَوْقِعَ الْأِسْمِ ،

(١) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوى أبو محمد صنف ، شرح الفصيح ؛ وغريب الحديث ؛ والمقصود والممدود توفى سنة ٣٤٧ هـ وانظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٣٦/٢ ، وإنباه الرواة ١١٣/٢ ، والفهرست ٦٣ ، وطبقات النحويين ١١٦ .

ويُنْتَصَبُ بِوُقُوعِهِ مَعَ غَيْرِهِ مَوْعَ الْأَسْمِ ، فَإِذَا لَمْ يَقَعْ بِنَفْسِهِ مَوْعَ الْأَسْمِ وَلَا مَعَ غَيْرِهِ أُعْطِيَ الْجَزْمُ .

وَأَسْتَحَقَّ الرِّفْعَ تَشْبِيهًا بِالْإِثْدَاءِ ، فَأَمَّا الْمَاضِي فَهُوَ مَبْنِيٌّ وَأَكْثَرُ بَنَائِهِ عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ : ضَرَبَ . وَقَدْ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْجَمْعِ نَحْوُ قَامُوا ، وَذَهَبُوا . وَقَدْ يُبْنَى عَلَى السَّكُونِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ تَاءُ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخَاطَبِ أَوْ نُونُ جَمْعِ النِّسَاءِ نَحْوُ : قُمْتُ وَقُمْتِ وَقُمْنَ .

وَقَدْ تَكُونُ آخِرُهُ أَلْفًا فَلَا يَبِينُ فِيهِ الْإِعْرَابُ نَحْوُ : قَضَا وَدَعَا ، وَإِنَّمَا اسْتَحَقَّ الْمَاضِي الْبِنَاءَ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْعَ الْمُضَارِعِ فِي الصِّفَةِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ ، وَبِرَجُلٍ قَامَ .

وَالْجَزَاءُ : إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ ، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ، وَجُعِلَتْ حَرَكَتُهُ الْفَتْحَ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُ أَنْ يُضَمَّ أَوْ يُفْتَحَ أَوْ يُكْسَرَ ، فَلَمْ يُضَمَّ لِثَقَلِ الضِّمَّةِ ، وَلَمْ يَكْسَرَ ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَ الطَّارِئَ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ ، فَأُولَى الْأَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْإِلَازِمُ ، وَالْإِلَازِمُ حَرَكَةُ الْبِنَاءِ ، وَالطَّارِئُ حَرَكَةُ الْإِعْرَابِ .

وَقَالَ الْفَرَاءُ : إِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يَلِي الْوَاحِدَ التَّثْنِيَّةَ ، وَالتَّثْنِيَّةُ مَفْتُوحَةٌ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْوَاحِدُ مَحْمُولًا عَلَيْهَا وَهَذَا فَايِسٌ ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ الْأَصْلُ ، وَالتَّثْنِيَّةُ فَرْعٌ عَلَيْهِ ، وَلَا يَحْمِلُ الْأَصْلُ عَلَى الْفَرْعِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ أَخَفُّ مِنَ الضِّمَّةِ وَالْكَسْرِ ، وَحَرَكَتُهُ تُشَبِّهُ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ هَاءَ السَّكْتِ الَّتِي تَدْخُلُ الْمَبْنِيَّاتِ لَا تَدْخُلُهُ لَا تَقُولُ : ضَرَبْتَهُ وَأَنْتَ تُرِيدُ السَّكْتَ كَمَا تَقُولُ : كَيْفَهُ وَلِمَهُ ؛ وَإِنَّمَا لَمْ تَقُلْ لَعَلَّ يَلْتَسِ بِالْمَفْعُولِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي فِعْلِ الْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ أَثْنَاهُمَا أَسْبَقَ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْمُسْتَقْبَلُ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْحَالُ وَهُوَ أَوْلَى ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ إِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْفِعْلِ الَّذِي فِيهِ حُرُوفُ

المضارعة ألا تُعرَفَ ؛ لأنه عاملٌ فُلُوْ أَدْخَلْنَا عَلَيْهِ عَامِلًا لاحتاج عامله إلى عاملٍ فكان يتسلسل .

واعلم أنَّ أواخر الأفعال على أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : صحيح نحو : يَضْرِبُ ويَأْكُلُ فهذا يُضَمُّ في الرفع ، وَيُفْتَحُ في النصب ، وَيُسَكَّنُ في الجزم تقول : هو يذهب ، ولن يذهب ، وَلَمْ يذهب .

الثاني : ماآخره واوْ أو ياءُ نَحَوَ : يَغْزُو أو يَزِيْ فلهذا يُسَكَّنُ في الرفع لِثِقَلِ الضمة على حُرُوفِ المد ، وَيُفْتَحُ في النصب لِخِفَّةِ الفتحة وَيُحَذَفُ في الجزم لِثَلَاثِ يكونُ لَهُ حُكْمُ المنصوب ، وإِثْمًا حَذَفَتْ حَرْفًا مِنْ نَفْسِ الْكَلِمِ في الْجَزْمِ ؛ لِأَنَّ الْجَازِمَ مِثْلُهُ مِثْلُ الدَّوَاءِ إِنْ وَجَدَ خَلْطًا رَدِيًّا أَخَذَهُ ، وَإِلَّا أَخَذَ مِنْ نَفْسِ الذَّاتِ ، وكذلك الجازم إِنْ وَجَدَ حَرَكَةً حَذَفَهَا ، وَإِلَّا حَذَفَ مِنَ الْأَصْلِ .

الثالث : ماآخره ألف نحو : يَخْشَى وَيَرْضَى فلهذا يَسَكَّنُ في الرفع والنصب وإِثْمًا لَمْ يُفْتَحْ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَتَأْتِي فِيهَا الْحَرَكَةُ لَا الْخَفِيفَةُ ، وَلَا الثَّقِيلَةُ ويحذفُ في الجزم على ماضى .

الرابع : ماآخره نونٌ وَهُوَ خَمْسَةُ أَمْثَلَةٍ : يَضْرِبَانِ وَتَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ وَتَضْرِبُونَ ، فهذا إِذَا تَثَيَّتَ فاعِلُ الفعل أو جَمَعْتُهُ ، وَفَتَحَتْ النُّونُ مِنْ يَضْرِبُونَ تَشْبِيهًا بِجَمْعِ الْأَسْمَاءِ فَإِنْ خَاطَبْتَ الْمُؤنَّثَ فَتَحَتْ النُّونُ فِي تَضْرِبِينَ تَشْبِيهًا بِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا ياءَ مَكْسُورًا مَاقْبَلَهَا ، فَأَشْبَهَ لِذَلِكَ الزَّيْدِيْنَ ، وَكُسِرَتْ النُّونُ مِنْ تَضْرِبَانِ تَشْبِيهًا بِتَشْيِئَةِ الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَلْفُ فِي (تَضْرِبَانِ) وَالْوَاوُ فِي (تَضْرِبُونَ) هُمَا الْفَاعِلَتَانِ بِلَا خِلَافٍ ، وَأَمَّا الْيَاءُ فِي (تَضْرِبِينَ) فَهِيَ فَاعِلَةٌ عِنْدَ سَيَوِيهِ (١) وَتَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيثِ .

وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ تَدُلُّ عَلَى التَّائِيثِ وَالْفَاعِلُ مُضْمَرٌ ، فَأَمَّا النُّونُ فَكَانَتْ أُولَى مَازِيدَ ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ حُرُوفَ الْمَدِّ مِنْ قِبَلِ أَنَّ فِيهَا غُنَّةً ، كَمَا أَنَّ فِي تِلْكَ مَدًّا ، وَالنُّونُ أَبَدًا يَصْحَبُ حُرُوفَ الْمَدِّ .

وهذه الأُمثلةُ الخمسةُ لَيْسَ فِيهَا حَرْفٌ إِعْرَابٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنَّ يَكُونُ حَرْفُ الْإِعْرَابِ الْيَاءُ أَوِ الْأَلْفُ أَوِ النَّونُ ، فَلَا يَكُونُ الْيَاءُ لِحَوَازِ تَسْكِينِهَا لِلجُزْمِ وَالْأَلْفُ لَا يُسَكَّنُ مَاقْبَلَهَا ، وَلَا يَكُونُ الْأَلْفُ ؛ لِأَنَّهَا الْفَاعِلَةُ ، وَإِعْرَابُ الْفِعْلِ لَا يَكُونُ الْفَاعِلِ ، وَلَا يَكُونُ النَّونُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بَعْدَهَا .

وَأَيْضًا لَا تَخْلُو أَنَّ تَكُونُ النَّونُ إِعْرَابًا لِلْفِعْلِ أَوِ الْفَاعِلِ ، فَلَا تَكُونُ لِلْفَاعِلِ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وَلَا تَكُونُ لِلْفِعْلِ ، لِفَضْلِكَ بَيْنَهُمَا بِالْأَلْفِ .

واعلم أَنَّ الْمَاضِيَ الثَّلَاثِيَّ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمثلةٍ : فَعَلَ كَضَرَبَ ، وَفَعِلَ كَعَلِمَ ، وَفَعَّلَ كظَرَّفَ ، فَأَمَّا فَعَلَ فَقَدْ جَاءَ مُتَعَدِيًا وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ فَالْمُتَعَدَّى : ضَرَبَ ، وَغَيْرَ الْمُتَعَدَّى جَلَسَ .

فَأَمَّا مُسْتَقْبَلُهُ فَلَا أَكْثَرَ فِيهِ يَفْعَلُ كَيَضْرِبُ وَيَجْلِسُ ، وَقَدْ يَجِيءُ فِيهِ يَفْعَلُ كَيَعْكُفُ .

وَلَا يَجِيءُ عَلَى يَفْعَلُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ أَحَدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ وَهِيَ الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ وَالْحَاءُ وَالْخَاءُ ، وَالْعَيْنُ وَالْغَيْنُ تَقُولُ : قَرَأَ يَقْرَأُ ، وَصَنَعَ يَصْنَعُ ، وَقَدْ يَجِيءُ فِيهَا عَلَى الْأَصْلِ قَالُوا : نَطَحَ يَنْطِطِحُ ، فَإِنْ كَانَتْ الْفَاءُ أَحَدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ ، لِإِعْغِهَا عَنِ الطَّرَفِ كَقَوْلِكَ : خَبَتَ يَخْبِثُ .

فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْمَاضِي أَوْ لَامُهُ مُعْتَلَّةً يَاءً أَوْ وَاوًا أَوْ أَلْفًا كَ (عَوَى) وَرَمَى ، وَبَاعَ جَاءَ الْمُسْتَقْبَلُ فِيمَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ عَلَى يَفْعَلُ نَحْوُ : يَغْزُو ، وَعَلَى يَفْعَلُ فِيمَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ نَحْوُ : يَزِمِي وَيَبِيعُ .

فَإِنْ كَانَتْ الْفَاءُ مُعْتَلَّةً نَحْوُ : وَعَدَ يَعِدُ ^(١) حَذَفَتْ الْوَاوُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ تَقُولُ فِي وَعَدَ : يَعِدُ ، وَإِنَّمَا حَذَفَتْهَا لِوُقُوعِهَا بَيْنَ الْيَاءِ وَالْكَسْرَةِ ، فَإِنْ وَقَعَتْ بَيْنَ يَاءٍ وَضَمَّةٍ ، وَبَيْنَ يَاءٍ وَفَتْحَةٍ ثَبَّتَتْ مِثْلَ : وَلَغَ الْكَلْبُ يُولُغُ . وَأَمَّا (يَطَأُ وَيَسْعُ) ^(٢) فَإِنَّمَا حُذِفَتِ الْوَاوُ ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ وَقَعَتْ بَيْنَ يَاءٍ وَفَتْحَةٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ : يَوْطِئُ بِالْكَسْرَةِ ، وَإِنَّمَا فَتَحَتْ لِمَكَانِ حَرْفِ الْحَلْقِ .

وَإِنْ كَانَتْ الْفَاءُ يَاءً لَمْ تَحْذَفْ لِحَفَّتْهَا تَقُولُ : يَمِنُ وَيُسُفُ فَلَمْ تَحْذَفِ الْيَاءَ لِحَفَّتْهَا .

فَإِنْ ثَبَّتَ مَفْعَلًا مِنَ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ وَالْمَصْدَرِ قُلْتَ : مَضْرَبُ الْمَصْدَرِ بِالْفَتْحِ وَمَضْرَبُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ بِالْكَسْرِ لِلْفَضْلِ بَيْنَهُمَا هَذَا الْأَصْلُ .

فَإِنْ جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَعَلَى غَيْرِ الْبَابِ نَحْوُ : الْمَرْجِعُ وَالْحَيَاضُ وَالْأَصْلُ الْمَرْجِعُ وَالْحَاضُ .

وَالْمُعْتَلُّ أَلْفًا يَجْرِي فِي الْمَصْدَرِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ مَجْرَى الصَّحِيحِ تَقُولُ : الْمَوْعِدُ وَالْمَوْزَنُ فِي الْمَصْدَرِ ، وَفِي الْمَكَانِ وَفِي الزَّمَانِ : الْمَوْزَنُ وَالْمَوْعِدُ بِالْكَسْرِ . وَأَمَّا (فَعِلٌ) فَيَجِيءُ مُتَعَدِّيًّا وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ فَالْمُتَعَدَّى كَعَلِمَ ، وَغَيْرُ الْمُتَعَدَّى كَسَلِمَ .

وَمِنَ الْمُعْتَلِّ : خَافَ وَهَابَ يَذُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ عَلَى يَفْعِلٍ قَوْلُهُمْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ : خَائِفٌ كَمَا تَقُولُ : عَالِمٌ .

وَأَمَّا مُسْتَقْبَلُهُ فَبَابُهُ عَلَى يَفْعَلٍ ، وَقَدْ جَاءَ عَلَى يَفْعِلٍ فِي أَرْبَعَةِ أَفْعَالٍ وَهُوَ : حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ ، وَيَكْسُ يَكْسُ ، وَيَكْسُ يَكْسُ ، وَقَدْ جَاءَ الْفَتْحُ فِيهِمْ هَذَا مِنَ الصَّحِيحِ ، وَمِنَ الْمُعْتَلِّ : وَثَقَ يَثِقُ ، وَوَمِقَ يَمِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ،

(١) انظر : الارتشاف ١/١٥٢ ، والمخصص ١٤/١٦٦

(٢) انظر : المتع ٢/٤٣٤ - ٤٣٥ ، والمنصف ١/٢٠٦ - ٢٠٧ ، والارتشاف ١/٢٢٢

وَوَلَّى ، وَوَرَى ، وَوَفَّى ، وَوَرَعَ ، وَوَرِثَ ^(١) .

وقد جاء على يَفْعُلُ قالوا : فَضُلٌ يَفْضُلُ ^(٢) والأجود أن يَكُونَ على فَضْلٍ يَفْضُلُ ، وَتَقُولُ فى المصدر والمكان مَفْعِلٌ بالكسر نحو : مَعْلِمٌ وَمَحْسِبٌ ، وَأَمَّا (فَعْلٌ) فَلَمْ يَجِءْ متعديا البتة ومستقبله على يَفْعُلُ كظَرْفٍ يظرفُ ، واسم المكان والزمان والمصدر .

وَعَلَى مَفْعُلٍ مثل المكرم ، وَقَدْ جَاءَ فى المعتل المستثنى ، وَقَدْ يُنَى من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ مَالَمْ يُسَمَّ فاعله فهذا حكم الثلاثى .

فَأَمَّا الرباعى فَقَدْ جَاءَ متعديا وغير متعدٍّ فالتعدى كدَخَرَجَ ، وغير المتعدى كـ (سَلَّهَبَ) ، وَمُسْتَقْبَلُهُ يَجِئُ مضموم الأول للفرقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثلاثى ، ومازَادَ على الرباعى فَإِنَّمَا ضَمَمْتَ أَوَّلَ المستقبل فيما كان أربعةً وَفَتَحْتَ ماسِوَاهُ لِلْفَضْلِ بَيْنَهُمَا ، وَخَصَصْتَ مَالَمْ يَكُنْ رباعيا بالفتح لكثرة فى الكلام .

وَمِنَ العرب مَنْ يكسر حرف المضارعة فيَقُولُ : تَضْرِبُ وتَعْلِمُ ، فَإِنْ كان مكان التاء يَاءً لَمْ تَكْسِرْ ؛ لِثِقَلِ الْكَسْرِ عَلَى الْيَاءِ . فَأَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ فهو يَعْمَلُ عَمَلَ الْفَعْلِ وهو كَجَلَسَ فهو جَالِسٌ ، وَالْأَصْلُ فى هذه الأشياءِ العاملة الْفِعْلُ ثم اسم الفاعل ، ثُمَّ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، ثُمَّ أَفْعَلُ مِنْكَ . فَأَمَّا الْفِعْلُ فَيَعْمَلُ مقدما ومؤخرا معتمداً وغير معتمد ، وتحْتَلِلُ الضمير ثم اسْمُ الْفَاعِلِ ، وهو يَعْمَلُ عَمَلَ الْفَعْلِ إِنْ كَانَ فِعْلُهُ يَتَعَدَّى كضَرَبَ فهذا يَتَعَدَّى فضا ربَّ اسْمٍ للفاعل متعدٍّ .

(١) انظر : هذه الأمثلة فى المتع ٤٣٤/٢ - ٤٣٥ ، والنصف ٢٠٧/١ - ٢٠٨ ،

والارتشاف ١٤٨/١ ، والكتاب ٥٤/٤

(٢) قال سيبويه : وقد جاء فى الكلام فَعِلَ يَفْعُلُ فى حرفين ، بنوه على ذلك كما بنوا فَعِلَ على

يَفْعُلُ .. وذلك فَضِلٌ يَفْضُلُ وَمِثُّ تَمْوُثُ . وَفَضْلٌ يَفْضُلُ وَمِثُّ تَمْوُثُ أَقْبَسَ . انظر : الكتاب ٤٠/٤

وإن كَانَ الفعلُ لَا يَتَعَدَّى لَمْ يَتَعَدَّ اسْمُ الْفَاعِلِ كَجَلَسَ فَلنَقْصَانَهُ عَنِ
الْفِعْلِ لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا مُتَقَدِّمًا .

وَإِذَا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ بَرَزَ الضَّمِيرُ ، وَلَا يَتْنَى الضَّمِيرُ فِيهِ
وَلَا يَجْمَعُ ثَمَ الصِّفَةُ وَهِيَ تَنْقُصُ عَنِ اسْمِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا
كَانَ مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَبَيْنَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ ؛ وَإِنَّمَا عَمِلَتْ
هَذِهِ الصِّفَةُ لَشَبْهِهَا بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا تُتْنَى وَتُجْمَعُ ، وَتَرْتَّبُ ، كَمَا أَنَّ
اسْمَ الْفَاعِلِ كَذَلِكَ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ يَعْمَلُ ، فَوَجَبَ أَنْ تَعْمَلَ هَذِهِ الصِّفَةُ .
وَأَنَّ (أَفْعَلَ مِنْكَ) تَنْقُصُ عَنِ الصِّفَةِ ، وَلَا تَعْمَلُ فِي ظَاهِرٍ ؛ وَإِنَّمَا تَعْمَلُ
فِي الْمَضْمَرِ وَلَا تُتْنَى ، وَلَا تُجْمَعُ ، فَهَذَا تَرْتِيبُ الْعَوَامِلِ فِي الْعَمَلِ مِنَ الْفِعْلِ ،
وَاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالصِّفَةِ ، وَأَفْعَلَ مِنْكَ .

وَمَا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ فَعَالَ كَضَرَّابَ ، وَفَعُولَ كَضَرُّوبَ ، وَمِفْعَالُ
كَمِطْعَامَ ، وَفَعِيلَ كَرَحِيمَ ، وَفَعِلَ كَحَذِرَ ؛ فَهَذِهِ الْخَمْسَةُ الْأَشْيَاءُ تَعْمَلُ ؛
وَإِنَّمَا عَمِلَتْ لِأَنَّ فِيهَا مِنَ الْمِبَالِغَةِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا مِبَالِغَةً لَمْ تَعْمَلْ كَجَلَسَ
تَقُولُ : هَذَا ضَرُّوبٌ رُءُوسَ الْقَوْمِ ، وَرَحِيمُ النَّاسِ وَ

[الْكَامِلُ]

حَذِرُ أُمُورًا (١)

(١) هَذَا جُزْءُ بَيْتٍ وَتَمَامُهُ :

حَذِرُ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَآمِنُ مَا لَيْسَ مُنْجِيَةً مِنَ الْأَقْدَارِ

وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ لِأَبْنِي يَحْيَى اللَّاحِقِي فِي الْعَيْنِي عَلَى الْأَشْمُونِي ٢/٢٩٨ ، وَشَرَحَ أَبِيَاتُ الْجَمَلِ
لَا بَيْنَ سِيده ٨٦ ، وَمَنْسُوبٌ لِابْنِ الْمَقْفَعِ فِي الْحُلَلِ لِابْنِ السَّيِّدِ ١٣١ ، وَبَلَا نِسْبَةً فِي شِفَاءِ
الْعَلِيلِ ٢/٦٢٥ ، وَالْمَقْتَضِبِ ٢/١١٥ ، وَالْكِتَابِ ١/١١٣ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٣/٤٢٢ ، وَشَرَحَ
التَّسْهِيلَ لِابْنِ مَالِكٍ ٣/٨١ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ لِابْنِ مَالِكٍ ٢/١٠٣٨ ، وَالْمُسْتَوْفَى لِابْنِ فَرْخَانَ
١/١٤٦ ، وَشَرَحَ ابْنَ عَقِيلٍ ٢/٩٢ ، وَالْمُسَاعِدَ ٢/١٩٤ ، وَإِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٢/٢٥٠ ، ٢٢٥ ،
٣/١٨١ ، ٥/١٢٩ ، وَشَرَحَ أَبِيَاتُ سَبْيُوِيهِ لِلنَّحَّاسِ ١١٨ ، وَالتَّبَصُّرَةَ وَالتَّذَكُّرَةَ لِلصَّيْمَرِيِّ ١/٢٢٧ ،
وَالْأَشْمُونِي ٢/٢٩٨ ، وَالْخَزَانَةَ ٨/١٥٧ ، ١٦٩ ، وَكَشَفَ الْمَشْكَالَ ١/٤١٦ ، وَابْنَ يَعِيشَ ٦/٧١ ،
وَشَرَحَ الْجَمَلَ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/٥٦٢ ، وَالنَّكَتَ لِلْأَعْلَمِ ١/٢٤٧ ، وَاللِّمَحَةَ الْبَدْرِيَّةَ ١/٩٥ ، وَالْبَحْرَ
الْحَيْطَ ٥/٦٦

وضرابت زيدا ومطعان الخيل . وقد اختلف هل يتعدى حذر ، ورحيم
وما كان مثلهما فمذهب سيبويه ^(١) إعمالهما ، ومن النحويين ^(٢) من
لا يعمالهما ، واسم المفعول في العمل كاسم الفاعل ، واسم الفاعل والمفعول
يعمل إذا كان للحال أو الاستقبال ، فإن كان لما مضى لم يعمل . وتقول :
النساء يضربن فهذا في الرفع والنصب والجزم على حال واحدة ، ولا تحذف
النون لأنها فاعلة وضمير ودليل التانيث ؛ وإنما سكنت الباء ، وإن لم يجمع
فيها أربع متحركات حملاً على الماضي إذا قلت : النساء ضربن فسكنت
الباء ؛ لئلا يجمع أربع متحركات ، ولم يسكن الضاد ؛ لئلا يبدأ بالساكن ،
ولم تسكن الراء ؛ لتعرف بذلك وزن الكلمة ، ولم تسكن النون ؛ لأنها
فاعلة ، فلم يبق إلا سكون الباء .

* * *

(١) انظر : الكتاب ١١١/١ - ١١٣

(٢) من هؤلاء المبرد والمازني والزيادي . انظر : رأى المبرد في المقتضب ١١٤/٢ - ١١٥ ،

والمازني في المساعد ١٩٣/٢ ، وانظر : تفصيل المسألة في الارتشاف ٢١٠٤/٣

[باب الحروف التى تنصب الأفعال المستقبلية]

وهي على ثلاثة أقسام : حَرْفٌ يَعْمَلُ ظَاهِرًا وَلَا يَعْمَلُ مُضْمَرًا ، وَحَرْفٌ يَعْمَلُ مُضْمَرًا وَلَا يَعْمَلُ مَظْهَرًا فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، وَحَرْفٌ يَعْمَلُ مَظْهَرًا وَيَعْمَلُ مُضْمَرًا .

الأوَّلُ مَا نُنْصِبُ بَأَنَّ ، وَلَنْ ، ^(١) وَكَيْ ، وَإِذَنْ . فَأَمَّا (أَنَّ) فعند النحويين أَنَّهَا إِنَّمَا عَمِلَتْ تَشْبِيهًا بِأَنَّ الَّتِي تُنْصِبُ الْأَسْمَاءَ .

وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّمَا عَمِلَتْ لِمَا قَوِيَتْ بِنَقْلِهَا الْفِعْلَ نَقْلَيْنِ إِلَى الْمَصْدَرِ وَإِلَى الْإِسْتِقْبَالِ ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّمَا عَمِلَتْ تَشْبِيهًا بِأَنَّ النَّاصِبَةَ لِلْأَسْمَاءِ خَطَأٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنَّ يَكُونُ التَّشْبِيهُ مِنْ طَرِيقِ اللَّفْظِ ، أَوْ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى ، أَوْ لِأَنَّهَا تَنْقُلُ الْفِعْلَ إِلَى الْمَصْدَرِ ، أَوْ لِأَنَّهَا تُنْصِبُ كَمَا تُنْصِبُ أَنَّ ، وَلَا يَجُوزُ أَنَّ يَكُونُ تَشْبِيهًا مِنْ طَرِيقِ اللَّفْظِ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (أَنَّ) النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَالْناصِبَةَ لِلْأَسْمَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ .

وَلَا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ تِلْكَ تَدْخُلُ عَلَى الْإِثْدَاءِ وَالْخَبَرِ ، وَهَذِهِ تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنَّ تُنْصِبَ (مَا) ؛ لِأَنَّهَا تَنْقُلُ الْفِعْلَ إِلَى الْمَصْدَرِ تَقُولُ : يُعْجِبُنِي مَا تَصْنَعُ أَيُّ صَنِيعِكَ .

وَلَا لِأَنَّهَا تُنْصِبُ كَمَا تُنْصِبُ أَنَّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنَّ يَكُونَ (إِذَنْ وَلَنْ) كَذَلِكَ ، فَلَمَّا لَمْ تَشْبِهَا مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ ، لَمْ تَكُنْ مِثْلَهَا ، وَكَانَ النِّصْبُ فِيهَا مَسْمُوعًا لَا لَعَلَّةَ .

(١) قَالَ سِيبَوِيهٌ : هَذَا بَابُ إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ الْمُضَارَعَةِ لِلْأَسْمَاءِ ، أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَهَا حُرُوفٌ تَعْمَلُ فِيهَا فَتَنْصِبُهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ ، كَمَا أَنَّ حُرُوفَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُنْصِبُهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ ، وَهِيَ : أَنَّ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ . وَكَيْ ، وَذَلِكَ : جِئْتُكَ لِكَيْ تَفْعَلَ . وَلَنْ ... انْظُرْ : الْكِتَابُ ٥/٣

فَأَمَّا (لَنْ) فَعِنْدَ الْخَلِيلِ ^(١) أَضْلُهَا ^(٢) : لَا أَنْ ، ثُمَّ حَذِفَ الْأَلْفُ مِنْ
(لَا) ، وَالْهَمْزَةُ مِنْ أَنْ ، فَبَقِيَ لَنْ ، وَفُعِلَ ذَلِكَ لِثِقَلِ الْعَوَامِلِ .

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ ^(٣) : الْعَمَلُ بَلَنْ ، وَلَا أَضْلَ لَهَا غَيْرَ هَذَا ، وَرَدَّ عَلَى الْخَلِيلِ
وَقَالَ لَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ لَمْ يَجْزُ : زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (لَا أَنْ)
لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا .

وَقَالَ الْمُنْتَصِرُ ^(٤) لِلْخَلِيلِ : الْحُرُوفُ إِذَا تَغَيَّرَتْ ، وَدَخَلَ عَلَيْهَا مَا لَمْ يَكُنْ
فِيهَا تَغْيِيرٌ مَعْنَاهَا ، وَوَلِيهَا مَا لَمْ يَكُنْ يَلِيهَا أَلَّا تَرَى أَنَّ (لَوْ) يَلِيهَا الْفِعْلُ ، فَإِذَا
دَخَلَتْ عَلَيْهَا (لَا) وَلِيَهَا الْأَسْمُ ، كَذَلِكَ (أَنَّ) فَلَمَّا غَيَّرَتْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَا لَمْ
يَكُنْ يَتَقَدَّمُ قَبْلَ التَّغْيِيرِ وَعَمِلَتْ ؛ لِأَنَّهَا تَنْقُلُ الْفِعْلَ مِنَ الْمَضِيِّ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ .
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : لَمْ تَعْمَلْ (لَنْ) لِهَذَا لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَعَمِلَتْ (لَا) إِذَا
قُلْتَ : لَا تَقُمْ النِّصْبَ ، وَلَمْ يَقُمْ ؛ لِأَنَّهَا تَقْلِبُ الْفِعْلَ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ وَالنَّفْيِ .
وَأَمَّا (كَي) فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا فَبَعْضٌ يُعْمِلُهَا بِنَفْسِهَا ^(٥) ، وَلَا يُقَدَّرُ مَعَهَا

(١) هُوَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ تَمِيمٍ الْفَرَاهِيدِيُّ الْبَصْرِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، صَاحِبُ الْعَرَبِيَّةِ
وَالْعُرُوضِ ، وَقَدْ عَمِلَ أَوَّلَ كِتَابٍ « الْعَيْنِ » الْمَعْرُوفِ الْمَشْهُورِ .. تَوَفَّى سَنَةَ ١٧٥ هـ ، انْظُرْ : تَرْجُمَتُهُ
فِي بَغِيَةِ الْوَعَاةِ ٥٥٧/١ - ٥٦٠ ، وَإِنْبَاهِ الرِّوَاةِ ٣٤١/١ ، وَالْفَهْرَسْتُ ٤٢ ، وَمَعْجَمُ
الْأَدْبَاءِ ٧٢/١١ ، وَوَفِيَّاتِ الْأَعْيَانِ ٢٤٥/٢ ، وَطَبَقَاتِ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ ٤٧ - ٥١ ، وَأَخْبَارُ
النَّحْوِيِّينَ لِلْسَّيْرَانِي ٥٤ - ٥٥

(٢) انْظُرْ : قَوْلَ الْخَلِيلِ فِي الْكِتَابِ ٥/٣ ، وَالْخَزَانَةُ ٤٤١/٨ ، وَالْمُقْتَصَدُ ١٠٥٠/٢ ، وَرِصْفُ
الْمَبْنِيِّ ٢٨٥ ، وَكِتَابُ الشَّعْرِ لِلْفَارَسِيِّ ٧٦ ، وَالْمَغْنَى ٢٨٤/١

(٣) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٥/٣

(٤) مِنْ هَوَاءِ الْمَازِنِيِّ . انْظُرْ : الْمُقْتَصَدُ ١٠٥٠/٢

(٥) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ كَيٍّ : حَرَفٌ بِاتِّفَاقٍ وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وَالْأَكْثَرِينَ أَنَّهَا تَكُونُ
جَارَةً بِمَعْنَى اللَّامِ ، وَنَاصِبَةً لِلْمُضَارَعِ إِذَا نَصَبَتْ فَسِيبَوَيْهِ يَقُولُ تَنْصَبُ هِيَ بِنَفْسِهَا وَالْخَلِيلُ وَالْأَخْفَشُ
يَقُولَانِ بِأَنَّ مَضْمَرَهَا . انْظُرْ : الْإِرْتِشَافُ ١٤٧٩/٢ ، وَانْظُرْ : رَأْيَ سِيبَوَيْهِ فِي الْكِتَابِ ٦/٣ ،
وَالْأَخْفَشُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٢٧/١

(أَنْ) ودليله لِكَيْ (لَا) ، فَأَوَّلَاهَا الْحَرْفَ ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا لَمْ يَلِهَا حَرْفٌ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْصِبُ بِهَا بِإِضْمَارِ أَنْ ، وَعَمِلَتْ لِنَقْلِهَا الْفِعْلَ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ وَالْعَرْضِ وَأَمَّا (إِذَنْ) فَلِهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ : مَوْضِعٌ تَعْمَلُ فِيهِ لِأَخْيَرٍ ، وَمَوْضِعٌ لَا تَعْمَلُ فِيهِ ، وَمَوْضِعٌ تَعْمَلُ فِيهِ تَارَةً وَلَا تَعْمَلُ أُخْرَى ، وَإِنَّمَا كَانَ لَهَا هَذَا التَّصَرُّفُ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَفْعَالِ نَظِيرَةُ (ظَنَنْتُ) فِي الْأَسْمَاءِ .

فَالْمَوْضِعُ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ إِذَنْ هُوَ إِذَا اجْتَمَعَ مِنْهُ فِيهَا أَرْبَعُ شَرَائِطَ : تَكُونُ مُبْتَدَأَةً ، وَالْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا لَا فِعْلُ الْحَالِ ، وَتَكُونُ جَوَابًا ، وَلَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُعْتَمَدًا عَلَى مَا قَبْلَهَا مَتَى نَقَصَ مِنَ الْأَرْبَعِ شَرَائِطَ لَمْ تَعْمَلْ ، لَوْ قُلْتُ : زَيْدًا إِذَنْ يَقُومُ لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ مَا يَكُونُ (إِذَنْ) جَوَابًا لَهُ .

وَمِنَ النُّحَوِيِّينَ ^(١) مَنْ جَعَلَ (إِذَنْ) تَنْصِبُ بِإِضْمَارِ (أَنْ) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ ^(٢) : لَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ (أَنْ) مُقَدَّرَةً ، أَوْ مَنْطُوقًا بِهَا لِأَسْبَابٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَقْدِيرُهَا إِذْ أَنْ لَمْ تَكُنْ (إِذَا) بِالْأَلْفِ ، فَكُنْتُ لَهَا إِذَا بِالْفِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ (أَنْ) لَيْسَتْ مَنْطُوقًا بِهَا .

وَأَيْضًا لَوْ كَانَتْ مَنْطُوقًا بِهَا لَمْ يَجُزْ إِلَّا أَنْ تَعْمَلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، فَإِلْغَاؤُهُمْ لَهَا فِي مَوْضِعٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَنْطُوقًا بِهَا ، وَأَيْضًا لَوْ كَانَ تَقْدِيرُهَا : إِذْ أَنْ ^(٣) لَوَقَعَتْ جَزَاءً عَنِ الْمُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ مَصْدَرًا ، وَأَيْضًا لَوْ كَانَ

(١) حكى أبو عبيدة عن الخليل إضمار أَنْ بعد (إِذَنْ) وبه قال الزجاج . انظر : حكاية أبي عبيدة في رصف المباني ٦٩ ، والجنى الداني ٣٦٣ . وانظر : رأى الزجاج في معاني القرآن ٦٣/٢

(٢) انظر : المسائل البصريات ٧٠٥/١

(٣) ذهب إلى أَنْ (إِذَنْ) تقديرها : إِذْ أَنْ الخليل . انظر : رأيه في الارتشاف ١٤٨٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٤ ، والجنى الداني ٣٦٣

تَقْدِيرُهَا (إِذْ أَنْ) لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا فِعْلُ الْحَالِ وَأَنْتَ تَقُولُ لِمَنْ يُحَدِّثُكَ : إِذَا أَطُنْتُكَ صَادِقًا وَلَوْ كَانَ أَضْلَاهَا إِذْ أَنْ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا الْمَبْتُدَأُ وَأَنْتَ تَقُولُ : إِذَا زَيْدٌ يَقُومُ فَلِهَذَا الْعِلَلِ لَمْ تَكُنْ أَنْ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَمِلْتَ مُضْمَرَةً ؛ لِأَنَّ (أَنْ) لَا تُضْمَرُ إِلَّا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَاللَّامِ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَيْنِ هَاهُنَا ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مُقَدَّرَةً وَلَا مَنْطُوقًا بِهَا كَانَتْ (إِذَا) هِيَ الْعَامِلَةُ . وَعَمِلْتَ (إِذَا) لِتَقْلِبَهَا الْفِعْلَ إِلَى الْاسْتِقْبَالِ وَالْجَزَاءِ قَالَ سَيَبُوه (١) : هِيَ جَوَابٌ وَجَزَاءٌ .

وَالْمَوْضِعُ الَّذِي لَا تَعْمَلُ فِيهِ إِذَا نَقَصَ مِنَ الشَّرَاطِطِ الْأَرْبَعِ شَرْطٌ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ وَالْمَوْضِعُ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ مَرَّةً وَلَا تَعْمَلُ أُخْرَى إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ تَقُولُ : إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ فَإِذَا أَزُورُكَ وَأَزُورَكَ ، وَقَدْ يَجُوزُ الْجَزْمُ عَطْفًا عَلَى أُكْرِمَكَ ، فَهَذَا مَا تَعْمَلُ فِيهِ ظَاهِرًا وَلَا تَعْمَلُ مُضْمَرًا . وَلَا تَظْهَرُ أَنْ بَعْدَ الْوَاوِ ، وَالْفَاءِ ، وَأَوْ ، وَحَتَّى فَأَمَّا الْفَاءُ فَإِذَا كَانَتْ جَوَابًا لِسَبْعَةِ أَشْيَاءَ : الْأَمْرَ ، وَالنَهْيَ ، وَالِاسْتِفْهَامَ ، وَالْعَرْضَ ، وَالنَفْيَ ، وَالتَّمْنَى وَالِدَعَاءَ . وَأَمَّا الْأَمْرُ : قُمْ فَأُكْرِمَكَ ، وَالنَهْيُ ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ (٢) ، وَالِاسْتِفْهَامُ : أَتَيْنَ بَيْتَكَ فَأَزُورَكَ ، وَالْعَرْضُ : أَلَا تَنْزِلُ فَتَتَحَدَّثَ ، وَالنَفْيُ : مَا أَنْتَ بِصَاحِبِي فَأَخْذُكَ ، وَالتَّمْنَى : لَيْتَ لِي مَالًا فَأُنْفِقَهُ ، وَالِدَعَاءُ : اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي بَعِيرًا فَأُحْجَّ عَلَيْهِ ، وَلَفْظُ الدَّعَاءِ لَفْظُ الْأَمْرِ إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَعْظَمُ أَنْ يُقَالَ لِلَّهِ تَعَالَى أَمْرٌ .

وَالْتَقْدِيرُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ : قُمْ فَأَنْ أُكْرِمَكَ ، ف (أَنْ) النَّاصِبَةُ فِي جَمِيعِ هَذَا مُضْمَرَةٌ وَلَا تَظْهَرُ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ لَكُنْتُ عَاطِفًا اسْمًا عَلَى فِعْلٍ ،

(١) انظر : الكتاب ١٢/٣ - ١٣ ، ٢٣٤/٤

(٢) سورة طه ٦١/٢٠

وكان يَلْزِمُكَ أَنْ تُظْهِرَ (أَنْ) فى الأول ، وَلَمَّا لَمْ تَظْهَرْ (أَنْ) فى الأول لَمْ يَجْزُ إظهارها فى الثانى ، ولا تنصب بالفاء ؛ لأنها لا تختص بالفعل دون الاسم ، ومالا يختص لا يعمل .

وَقَالَ الجرمى ^(١) : الواو والفاء هما النَّاصِبَتَانِ لِلْفِعْلِ فَيُقَالُ لَهُ لو كان كذلك لَجَازَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا واوُ الْعَطْفِ ، فَلَمَّا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا عَلِمَ أَنَّهَا عاطفة وإِذَا جِئَ بها ، وبحتى ، وَأَوُ ، وَاللَّامُ بَدَلًا مِنْ أَنْ ؛ لِأَنَّ عَوَامِلَ الْأَفْعَالِ ضَعِيفَةٌ فَلَمْ تَعْمَلْ مَحْذُوفَةً إِلَّا بِعَوَضٍ ؛ فَإِنْ قُلْتَ : أَقُومُ فَأُكْرِمُكَ لَمْ يَجْزِ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ إِذَا كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ كَالْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ وَالْأَشْيَاءِ الَّتِي مَضَى ذِكْرُهَا ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْحُكْمُ فِيهَا لَمَّا كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اخْتَلَفَ مَعْنَاهُ اخْتَلَفَ لَفْظُهُ ، وَالوَاجِبُ لَمَّا لَمْ يَخْتَلِفْ مَعْنَاهُ لَمْ يَخْتَلِفْ لَفْظُهُ وَاخْتِلَافُ اللَّفْظِ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا ، أَوْ نَهْيًا ، أَوْ مَا أَشْبَهَهُمَا .

واتفاق اللفظ كقولك : أَقُومُ فَأُكْرِمُكَ ، وَأَقُومُ وَأُكْرِمُكَ لَفْظُهُمَا وَاحِدٌ وقول الشاعر :

[الوافر]

وَأَلْحَقُ بِالْحَجَازِ فَأَسْتَرِيحَا ^(٢)

.....

(١) انظر : رأى الجرمى فى إصلاح الخلل ٤٩ ، وشرح الكافية للرضى ٥٤/٤ (ل) وابن يعيش ٢١/٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢١٤/١
(٢) هذا عجز بيت وصدره :

سَأْتُرُكَ مَنْزِلِي لَيْتِي تَمِيم

والبيت منسوب للمغيرة بن حبناء بن عمرو الحنظلى فى شواهد المغنى للسيوطى ٤٩٧/١ ، والدرر اللوامع ٥١/١ ، وبلا نسبة فى أمالى الشجرى ٢٧٩/١ ، ومعانى القرآن للزجاج ٣٥٦/١ ، والمقرب لابن عصفور ٢٨٩ ، وشذور الذهب ٣٠١ ، والكتاب ٣٩/٣ ، ٣٢/٣ ، والرد على النحاة ١٤٥ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٩٤/٢ ، وشفاء العليل ٩٣٥/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٦٦/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠/٤ ، ٤٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٥٠/٣ ، والأصول ١٨٢/٢ ، ٤٧١/٣ ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد ٢٠٦ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، والمستوفى لابن فرخان ٧١/٢ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ٢٥٣ ، وضرورة الشعر للسيرافى ١٩٥ ، وإعراب =

وَأَمَّا جَاءَ هَذَا فِي الشَّعْرِ لِلضَّرُورَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(١) فَالرَّفْعُ ^(٢) الْوَجْهَ كَأَنَّهُ قَالَ : كُنْ فَهُوَ يَكُونُ ، وَمَنْ نَصَبَ فَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَأْمُرَ مَعْدُومًا ، أَوْ مَوْجُودًا ، وَلَا يَكُونُ مَوْجُودًا ، إِذْ لَا فَايِدَةَ فِي أَمْرِ الْمَوْجُودِ ، وَلَا يَكُونُ مَعْدُومًا ؛ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَا يُؤْمَرُ .

وَأَمَّا نَصَبُ ابْنِ عَامِرٍ عَلَى الْفِظِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ (كُنْ) لَفْظُ الْأَمْرِ ، وَهَذَا لَفْظُهُ الْأَمْرُ ، وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ كَمَا قَالَ سَبْحَانَهُ : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ^(٣) وَالْبَارِي سَبْحَانَهُ لَا يَأْمُرُ نَفْسَهُ ، وَأَمَّا مَعْنَاهُ : مَدَّ اللَّهُ كَمَا تَقُولُ : غَفَرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ وَمَعْنَاهُ : لِيَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ ، فَكَمَا جَاءَ لَفْظُ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ كَذَلِكَ جَاءَ لَفْظُ الْخَبَرِ وَمَعْنَاهُ الْأَمْرُ فِي غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ، وَجَازَ هَذَا ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ .

وَأَمَّا ﴿ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(٤) فَالْنَّصَبُ جَيِّدٌ ^(٥) ؛ لِأَنَّهُ عَظُفٌ عَلَى أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ .

وَأَمَّا الْوَاوُ فَيَنْصَبُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْجَمْعِ تَقُولُ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرِبِ اللَّبَنَ أَيْ لَا تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا أَفْعَلْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ ، وَالنَّاصِبُ (أَنْ) أَيْضًا ، فَإِنْ قُلْتَ : وَتَشْرِبِ اللَّبَنَ نَهَيْتُهُ عَنْهُمَا جَمِيعًا .

= الْقُرْآنُ لِلنَّحَّاسِ ٨٥/٤ ، وَشَرَحَ آيَاتُ سَيَبُوهٍ لِلنَّحَّاسِ ٢٩٤ ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ لِلصِّمْرِى ٤٠٣/١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٣٠٥/٣ ، وَشَرَحَ كِتَابُ سَيَبُوهٍ لِلسِّيرَافِيِّ ٢٣٢/٢ ، وَالْخَزَائِنَةُ ٥٢٢/٨ ، وَالْمَغْنَى ١٧٥/١ ، وَكَشَفُ الْمَشْكَلِ ٥٣٦/٢ ، وَالْإِفْصَاحُ ١٨٤ ، وَالْمَسَائِلُ الْمَشْهُورَةُ ١٤٦ ، وَالنِّكَتُ الْحَسَنَاتُ ١٤٩ ، وَابْنُ عَيْشٍ ٥٥/٧ ، وَشَرَحَ جَمَلُ الرَّجَاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١٤٤/٢ ، وَالْكَشَافُ ٥٥٧/١ ، وَالنِّكَتُ لِلْعَلَمِ ١٥٢/١ ، ٧١٥ ، وَالْبَحْرُ الْحَيْطُ ٣٣٧/٣

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١١٧/٢

(٢) قَالَ ابْنُ مَجَاهِدٍ : وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ : (كُنْ فَيَكُونُ) فِي نَصَبِ النَّونِ وَضَمِّهَا فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ : (كُنْ فَيَكُونُ) بِنَصَبِ النَّونِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَهُوَ غَلَطَ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (فَيَكُونُ) رَفْعًا . انْظُرْ : السَّبْعَةُ لِابْنِ مَجَاهِدٍ ١٦٩ ، وَالنَّشْرُ ٢٢٠/٢ ، وَالْكَشَفُ ٢٦٠/١ ، وَالْمَبْسُوطُ ١٣٥ ، وَالْبَحْرُ الْحَيْطُ ٣٦٦/١

(٣) سُورَةُ مَرْيَمَ ٧٥/١٩

(٤) سُورَةُ النَّحْلِ ٤٠/١٦

(٥) سَبَقَ تَخْرِيجُ قِرَاءَةِ (كُنْ فَيَكُونُ) .

وأما قوله : ﴿ وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا الْحَقَّ ﴾ ^(١) فيحتمل أن يكون موضع (تكنموا) نصباً وجزماً ^(٢) ، فإذا كان نصباً كانت الواو بمعنى الجمع كأنه قال : لا تجتمعوا بينَ لبس الباطلِ وكنمانِ الحق ، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ جزماً ويكون نهياً عنهما والنون في الموضعين تَشْقُطُ .

فأما قوله : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ ^(٣) يُقْرَأُ بالرفع والنصب والجزم ^(٤) ، فَمَنْ نَصَبَ فمعناه : لم يجتمع لهم الجهادُ والصبرُ ، وَمَنْ جَزَمَ نَفَى أن يكون وقع صَبْرٌ أو جهادٌ ، فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ جَاهَدُوا فكيف نفاه ، قيل لما لَمْ يُقَارَنْهُ صَبْرٌ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ كما تَقُولُ : تكلّمت ولم تتكلّم ، وَمَنْ رَفَعَ اسْتَأْنَفَهُ .

وأما (أو) فتَنْصِبُ إذا كانت بمعنى إِلَّا أن ^(٥) ، وَأَنْ الناصبة ، وإلا جيء بها لئلا يكون الفعل على التأييد ، فإذا قُلْتَ : لألزمك أو تُعطيني حقّي ، فمعناه : إِلَّا أن تُعطيني حقّي ، وَأما (حتى) فَقَدْ مضى ذكرها .

وأما اللام فنحو قولك : ما قُمْتُ لأحدّثك والتقدير : لأن أحدّثك ، ولا تظهر (أن) هاهنا ، وَتَقُولُ : قُمْتُ لأكرمك ، والتقدير : لأن أكرمك . ويجوز إظهار (أن) مع الواجب ، ولا يَجُوزُ مع النفي مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ سَيَفْعَلُ ، فإذا نَفَيْتَ هذا قُلْتَ : ما كان زَيْدٌ ليفعل ، فلو قُلْتَ : لأنْ يَفْعَلَ لَكُنْتُ أَقَمْتُ حَرْفَيْنِ وهما اللام وأنّ مقام السين ، وهي حرفٌ واحدٌ ، فلهذا لم تظهر (أن) في النفي .

* * *

(١) سورة البقرة ٤٢/٢

(٢) انظر : البحر المحیط ١٧٩/١

(٣) سورة آل عمران ١٤٢/٣

(٤) انظر : البحر المحیط ٦٦/٣

(٥) قال سيبويه : وأعلم أنّ معنى ما انتصب بعد أو على إِلَّا أنّ ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول : لألزمك أو تقضيني ، .. فالعنى لألزمك إِلَّا أن تقضيني .. انظر : الكتاب ٤٧/٣

[باب الحروف التي تجزم]

وهي : لَمْ وَمَا زَيْدٌ عَلَيْهَا ، وَلَا أَمْرٌ ، وَلَا فِي النَّهْيِ ، فَأَمَّا (لَمْ) فنحو : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَمَّا نَحْوُ : لَمَّا يَقُمْ ، وَالنَّهْيُ : لَا تَقُمْ ، وَالْأَمْرُ : لِيَقُمْ للغائب ، وَإِنْ كَانَ مُوَاجِهًا حَذَفَتِ اللَّامُ اختصارًا ، وَقَدْ جَاءَتْ مَعَ الْمَوَاجِهَةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ ^(١) .

والفرق بَيْنَ لَمْ وَلَمَّا أَنَّ (لَمْ) لَا تَكْفِي فِي الْجَوَابِ لَوْ قَالَ قَائِلٌ : قَامَ زَيْدٌ فَقُلْتُ : لَمْ ، لَمْ يَجْزُ حَتَّى تَقُولَ : لَمْ يَقُمْ ، وَيَجُوزُ هَذَا فِي لَمَّا تَقُولُ : لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ فَيَقُولُ : لَمَّا ، وَإِنْ شِئْتَ : لَمَّا يَقُمْ .

وَأَيْضًا فَبِدُخُولِ (مَا) عَلَيْهَا أَشْبَهَتْ الظُّرُوفَ ، فَجَازَ أَنْ يُجَازَى بِهَا تَقُولُ : لَمَّا قَامَ قُمْتُ ، أَيْ : وَقْتُ قِيَامِهِ قُمْتُ .

وإِنَّمَا عَمِلْتُ هَذِهِ الْحُرُوفَ الْجَزَمَ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَمَّا لَمْ تَقَعُ بِنَفْسِهَا وَلَا مَعَ الْحَرْفِ مَوْقِعِ الْأَسْمِ أُعْطِيَتْ أَوْعَافُ الْإِعْرَابِ وَهُوَ الْجَزْمُ ، (لَمْ) تَنْفِي الْمَاضِي ، وَلَمَّا تَنْفِي مَا قَرُبَ مِنَ الْحَالِ ^(٢) إِذَا قُلْتَ : قَدْ جَلَسَ فَقَدْ قَرَّبْتَهُ مِنَ الْحَالِ فَتَنْفِي هَذَا بِ (لَمَّا) فَتَقُولُ : لَمَّا جَلَسَ ، وَ(لَنْ) تَنْفِي الْمُسْتَقْبَلِ وَلَا تَنْفِي مَا أُريدُ بِهِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَإِنْ لَمْ تُكُنْ السَّيْنُ ، وَلَا سَوْفَ لَكِنْ يُرَادُ : إِنْ . وَ (مَا) تَنْفِي فِعْلَ الْحَالِ ؛ وَإِنَّمَا يَعْمَلُ الْعَامِلُ فِي الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ دُونَ الْحَالِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ يَشْبَهُ الْأَسْمَاءَ ، وَعَوَامِلُ الْأَفْعَالِ لَا تَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ .

* * *

(١) سورة يونس ٥٨/١٠

(٢) انظر في الحديث عن لم ولما ومعناها : الارتشاف ١٦٩١/٣ ، والكتاب ٢٢٠/٤ ،

والمقتضب ٤٦/١ ، وورصف المبانى ٢٨٠ - ٢٨٥

[باب الشرط وجوابه]

إِنَّمَا أُفْرِدَ هَذَا الْبَابُ مِنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَعْمَلُ فِي فِعْلٍ وَاحِدٍ
وَأَخَوَاتُهَا تَعْمَلُ فِي فِعْلَيْنِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ يَعْقِدُ الْجُمْلَتَيْنِ انْعِقَادَ
الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ ، فَلِهَذَا أُفْرِدَ هَذَا الْبَابُ .

* * *

فصل

والجزءُ يَكُونُ بِحُرُوفٍ وَأَسْمَاءٍ ، وَظُرُوفٍ ، فَالْحُرُوفُ : إِنْ ، وَإِذْ مَا
(وَإِذْ) اسْمٌ فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا (مَا) صَارَ حَرْفًا ، وَالظُرُوفُ : حَيْثُ مَا ،
وَمَتَى مَا ، وَأَيْنَ ، وَأَيَّ حِينٍ ، وَأَتَى ، وَالْأَسْمَاءُ : مَنْ ، وَمَا ، وَمَهْمَا ، وَأَيَّ .
وَأَمَّا (كَيْفَ) ^(١) فَلَا يُجَازَى بِهَا كَمَا يُجَازَى بِمَتَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ
يُجَازَى بِجَمِيعِ حُرُوفِ الاستفهام ^(٢) .

وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّمَا لَمْ يُجَازَ بِهَا : لِفَسَادِ الْمَعْنَى لَوْ قُلْتَ : كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ ،
لَا تَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ عَلَى حَالَةٍ كَيْفَ كَانَ ، وَهَذَا مُحَالٌ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ عَلَى
حَالَةٍ لَا يُمَكِّنُكَ أَنْ تَكُونَ عَلَى مِثْلِهَا .

وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّمَا لَمْ يُجَازَ بِهَا ؛ لِأَنَّ جَوَابَ الاستفهام يَكُونُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً
وَهَذِهِ أَعْنَى : كَيْفَ ، لَا يَكُونُ جَوَابُهَا إِلَّا نَكْرَةً ، فَلِهَذَا امْتَنَعُوا أَنْ يُجَازُوا
بِهَا .

وَاخْتَلَفُوا فِي (مَهْمَا) ؛ فَقَالَ الْخَلِيلُ ^(٣) : أَصْلُهَا (مَا) ، وَزِيدَتْ عَلَيْهَا
(مَا) كَمَا تَزَادُ عَلَى أَيْنَ ، وَمَتَى فَصَارَتْ : مِمَّا فَكَّرَهُوا اجْتِمَاعَ اللَّفْظَيْنِ ،
فَأَبْدَلُوا مِنَ الْأَلِفِ هَاءً ، وَالْأُولَى اسْمٌ ، وَالثَّانِيَةُ حَرْفٌ .

وَقَالَ الْأَخْفَشُ ^(٤) : أَصْلُهَا زَجَزَ كَمَا تَقُولُ : صَهْ ، وَجِءَ بـ (مَا)
لِلْجَزَاءِ فَالثَّانِيَةُ اسْمٌ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : مَهْمَا كُلُّهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ مِثْلَ حَتَّى .

(١) قَالَ سِيبَوِيه : سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ : كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ فَقَالَ : هِيَ مُسْتَكْرَهَةٌ وَلَيْسَتْ مِنْ
حُرُوفِ الْجَزَاءِ ، وَمَخْرَجُهَا عَلَى الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا عَلَى أَيْ حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ . انظر : الكتاب ٦٠/٣
(٢) قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْزَمُ بِكَيْفٍ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ وَقَطْرِبَ . انظر :
الارتشاف ١٧٠٠/٣

(٣) انظر : قول الخليل في الكتاب ٥٩/٣ ، والبغداديات ٣١٣ ، والمسائل العضديات ٤٥ ،
والمقتضب ٤٧/٢ ، والأصول ١٥٩/٢ ، والخزانة ١٨/٩

(٤) انظر : رأى الأخفش في المساعد ١٣٧/٣ ، والغرة لابن الدهان ٨٢/٣

وحروف الجزاء على ثلاثة أقسام : قِسْمٌ لا يَدْخُلُ عليها (ما) ، وهى مَنْ وَأَنْ ، وَمَا ، وَأَنْ ، وَقِسْمٌ يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (ما) ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَدْخُلْهَا وذلك أَيْنَ ، وَمَتَى وَإِنْ ، وَاخْتَلَفُوا فِي (إِنْ) إِذَا لَحِقَتْهَا (ما) ، هَلْ يَلْزَمُهَا النون أَمْ لَا ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ النونَ لازمة ، ومنهم مَنْ لا يَجْعَلُهَا لازمة ، وَإِنَّمَا دَخَلَتِ النونُ ، وَكَثُرَ دُخُولُهَا مع (إِنْ) ، مِنْ قَبْلِ أَنْك إِذَا أَكَدَّتِ الحرفَ كان تَأْكِيدُ الفعلِ أَوْلَى .

القسم الثالث : حَيْثُمَا ، وَإِذْ مَا لا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ زِيَادَةِ (ما) ، وَإِنَّمَا لَزِمَ دُخُولُ (ما) فِي هَذَيْنِ عَوَضًا مِنْ حَذْفِهِمُ الإِضَافَةَ ؛ لِأَنَّ حَيْثُ ، وَإِذْ لا يَنْفَكُانِ مِنَ الإِضَافَةِ ، فَإِذَا جَاوَزَا حَذْفُوهَا مَاضِيفٌ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الإِضَافَةَ إِضَاحٌ ، وَبَابُ الْجَزَاءِ بَابُ إِبْهَامٍ ، فَلِهَذَا حُذِفَتِ الإِضَافَةُ ثُمَّ أَدْخَلْتُ (ما) عوضاً منها .

وَأَيْضًا أَنَّ الفعلَ يَقَعُ بَعْدَ حَيْثُ مَقَامَ الْمُضَافِ وَهُوَ اسْمٌ ، وَالْفِعْلُ إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ الاسمِ كانَ مَرْفُوعًا ، فَكَانَ يُجْزَمُ بِحَيْثُ ، وَلَمْ يَجْزَ ؛ لِأَنَّهُ تَارَةً يُطَالِيكَ بِالرَفْعِ ، لِقُوعِهِ مَوْقِعَ الاسمِ ، وَلِأَجْلِ الْجَزَاءِ يَكُونُ مَجْزُومًا ، وَمَحَالٌ أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ مَرْفُوعًا مَجْزُومًا ، فَأَدْخَلْتُ لِهَذَا .

وَأَصْلُ حُرُوفِ الْجَزَاءِ (إِنْ) ؛ لِأَنَّ (إِنْ) لا تَصْلُحُ لِغَيْرِ الْجَزَاءِ ، وَغَيْرُهَا يَكُونُ لَهَا مَعَانٍ أُخَرُ ، فَلِهَذَا كَانَتْ أَمَّ الْبَابِ ^(١) ، فَيَجُوزُ فِيهَا مَا لا يَجُوزُ فِي أَخَوَاتِهَا مِنْ إِيْلَائِهَا الاسمَ ، فَيَقُولُونَ : إِنْ زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ نَفْعَكَ ، وَلا يَجُوزُ فِي أَخَوَاتِهَا أَنْ يَلِيَهَا الاسمُ .

(١) قال سيبويه : وزعم الخليل أَنَّ (إِنْ) هِيَ أَمُّ حُرُوفِ الْجَزَاءِ ، فَسَأَلْتُهُ : لِمَ قُلْتَ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : مِنْ قَبْلِ أَنِّي أَرَى حُرُوفَ الْجَزَاءِ قَدْ يَتَصَرَّفْنَ فَيَكُنَّ اسْتِفْهَامًا وَمِنْهَا مَا يَفَارِقُهُ مَا فَلَا يَكُونُ فِيهِ الْجَزَاءُ ، وَهَذِهِ عَلَى أَىِّ حَالٍ وَاحِدَةً أَبَدًا لا تَفَارِقُ الْمَجَازَةَ ، انْظُرْ : الْكِتَابُ ٦٣/٣

وَأَيْضًا تَقُول : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ ، فَيَسُدُّ الْكَلَامُ الْمَتَقَدِّمَ مَسَدَ الْجَوَابِ وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا فِي أَخَوَاتِهَا . وَإِنَّمَا جِئَ بِحُرُوفِ الشَّرْطِ اخْتِصَارًا مِنْ التَّكْرِيرِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ مَكَانَ : مَنْ يَكْرِِمْنِي أُكْرِِمُهُ : إِنْ يُكْرِِمْنِي زَيْدًا أُكْرِِمُهُ ، أَوْ إِنْ يُكْرِِمْنِي عَمْرُو أُكْرِِمُهُ ، فَعَدَدْتَ وَكَرَّرْتَ لَطَالَ الْكَلَامُ ، فَجِئْتَ بِاسْمٍ يَشْتَوِعُ الْجِنْسَ وَهُوَ : مَنْ ، فَإِذَا جِئْتَ بِ (مَنْ) صَلَحَتْ لِكُلِّ مَنْ يَعْقِلُ ، كَمَا أَنَّ (مَا) لِكُلِّ مَا لَا يَعْقِلُ ، فَلِهَذَا جِئَ بِحُرُوفِ الشَّرْطِ .

وَالشَّرْطُ وَجَوَابُهُ مَعْجُزُومَانِ أَمَّا الشَّرْطُ فَبِالْحُرُوفِ ، وَأَمَّا الْجَوَابُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ (إِنْ) ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ ، أَوْ تَكُونُ (إِنْ) عَمِلَتْ فِيهِمَا ، أَوْ تَكُونُ (إِنْ) عَمِلَتْ فِي الشَّرْطِ ، وَالشَّرْطُ عَمِلَ فِي الْجَوَابِ .

وَإِنَّمَا انْجَزَمَ الْفِعْلَانِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ جَعَلَهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فَطَالَ الْكَلَامُ ، فَخَفَّفَ بِالسَّكُونِ .

فصل

الشرط وجوابه على أَرْبَعَةِ أَصْرِبَ : مُسْتَقْبَلَيْنِ : إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ
وهذا هو الأصل ؛ لأنك تَعُدُّهُ يَاقِيعَ الْفِعْلِ تُجِيزُهُ عَلَيْهِ وهذا مُسْتَقْبَلٌ .

وَقَدْ يَكُونَانِ مَاضِيَيْنِ : إِنْ قَامَ قُمْتُ ، وَجَازَ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَا إِلْبَاسَ فِيهِ ،
فَاسْتُخِفَّ بِحَذْفِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْأَوَّلُ مُسْتَقْبَلًا وَالثَّانِي مَاضِيًا
إِنْ تَقَمَّ قُمْتُ ، وَقَدْ يَكُونُ الْأَوَّلُ مَاضِيًا وَالثَّانِي مُسْتَقْبَلًا .

واعلم أَنَّ الْجَوَابَ يَكُونُ أَحَدَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : فِعْلٌ : إِنْ تَكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ ،
وَالْفَاءُ إِنْ تَكْرِمْنِي فَأَنْتَ كَرِيمٌ ، وَإِنَّمَا احْتَجَجْتَ إِلَى الْفَاءِ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ
وَالْخَبَرَ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ الْفِعْلِ مُتَعَلِّقًا بِفِعْلِ الشَّرْطِ ، وَالْإِسْمُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ ،
وَاحْتَجَجْتَ إِلَى مُعَلَّقٍ يُعَلَّقُ الْإِسْمُ بِالْفِعْلِ ، وَكَانَتِ الْفَاءُ أُولَى مِنَ الْوَائِ وَثُمَّ ،
أَمَّا الْوَائُ فَلَأَنَّهَا لَا تُرْتَّبُ ، وَأَمَّا ثُمَّ فَلِمَا فِيهَا مِنَ التَّرَاخِي ، وَالْفَاءُ تُرْتَّبُ مِنْ
غَيْرِ مُهْلَةٍ .

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَ الْفَاءِ كَثِيرًا كَقَوْلِهِ : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(١) فَاَلْمَعْنَى : هُوَ يَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ .

الثَّالِثُ : إِذَا وَقَدْ جُعِلَتْ جَوَابًا تَقُولُ : إِنْ يُصِيبُكَ ثُمُوءٌ ^(٢) بَعْدَهَا إِذَا أَنْتَ
صَابِرٌ ، وَإِذَا هَاهُنَا الْمَكَانِيَّةُ ، وَلَا تَكُونُ الزَّمَانِيَّةُ ، وَمَوْضِعُ الْفَاءِ وَمَابَعْدَهَا
جَزْمٌ .

فَإِنْ عَطَفْتَ بَعْدَ الْفَاءِ فَقُلْتَ : إِنْ تُكْرِمْنِي فَأُكْرِمَكَ ، وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ جَازَ
فِي (أَحْسَنَ) الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ وَالْجَزْمَ ، الرَّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ ،
وَالْجَزْمُ عَطْفٌ عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ ، وَالتَّصْبُّ تَشْبِيهًا بِالْجَوَابِ بِالْفَاءِ وَمِثْلُهُ :

(١) سورة المائدة ٩٥/٥

(٢) الثُّمَاءُ وَالثُّمُوءُ : الْقَمَلُ الصَّغِيرُ عَنْ كِرَاعٍ . انظر : مادة (ثَمَأَ) فِي اللِّسَانِ ١٧٤/١

﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ ^(١) يجوز فيه الرفع ^(٢) والنصب والجزم ، والنصب أضعفها .

(إذا) لا يُجازى ^(٣) بها ، وإن كَانَ مَعْنَاهَا الْجَزَاءُ مِنْ قِبَلِ أَنَّ مَا بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ لَا يَكُونُ مُوقَّتًا ، وَمَا بَعْدَ إِذَا مُوقَّتٌ ، يَصْلُحُ لَزْمَانٍ مُعَيَّنٍ ، فَلِهَذَا لَمْ يُجَازَ بِهَا .

فَأَمَّا الْجَوَابُ فِي ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ^(٤) فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَحذُوفًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ زَائِدَةً ، وَيَكُونُ الْجَوَابُ ﴿أَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ﴾ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ ^(٥) فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ زَائِدَةً ^(٦) ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ مَحذُوفًا وَالتَّقْدِيرُ : جَاءَهَا جَاءَهَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ كُرْمُوا ، ثُمَّ حُذِفَتْ ، وَقَدْ حُذِفَ الشَّرْطُ ، وَأَقِيَمَتْ أَشْيَاءُ مَقَامَهُ وَهِيَ الْأُمْرُ ، وَالنَهْيُ ، وَالْعَرْضُ ، وَالِاسْتِفْهَامُ ، وَالِدَعَاءُ وَالتَّمْنَى وَفَعَلَ ذَلِكَ لِشَيْئَيْنِ أَحَدَهُمَا : أَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ مَعْنَى الشَّرْطِ فِي قَوْلِنَا : فَمُ فَأَكْرَمَكَ ، وَالثَّانِي : أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ نَائِبَةٌ عَنِ الشَّرْطِ وَحَرْفِهِ .

* * *

(١) سورة البقرة ٢٨٤/٢

(٢) قَالَ ابْنُ مَجَاهِدٍ : وَاخْتَلَفُوا فِي الْجَزْمِ وَالرَّفْعِ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ : (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ) جَزْمًا ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ : (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ) رَفْعًا . انْظُرْ : السَّبْعَةُ لِابْنِ مَجَاهِدٍ ١٩٥ ، وَالْمَبْسُوطُ ١٥٦ ، وَالنَّشْرُ ٢٣٧/٢ ، وَالْكَشْفُ ٣٢٣/١ ، وَقِرَاءَةُ النَّصْبِ هِيَ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَالْأَعْرَجِ وَأَبِي حَيَوَةَ . انْظُرْ : الْبَحْرُ ٣٦٠/٢

(٣) قَالَ سَيِّبِيهِ : وَسَأَلْتُهُ عَنْ إِذَا ، مَامَنْعُهُمْ أَنْ يُجَازَوْا بِهَا ؟ فَقَالَ : الْفِعْلُ فِي إِذَا بِمَنْزِلَتِهِ فِي إِذْ ، إِذَا قُلْتُ : أَتَذْكُرُ إِذْ تَقُولُ ، فَإِذَا فِيمَا تَسْتَقْبِلُ بِمَنْزِلَةِ إِذْ فِيمَا مَضَى . وَيَبِينُ هَذَا أَنَّ إِذَا تَجِيءُ وَقْتًا مَعْلُومًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : أَتَيْكَ إِذَا أَحْمَرُ الْبَشَرُ كَانَ حَسَنًا .. انْظُرْ : الْكِتَابُ ٦٠/٣

(٤) سورة الانشقاق ٢/٨٤

(٥) سورة الزمر ٧٣/٣٩

(٦) انْظُرْ : الْكِتَابُ ١٠٣/٣

[باب التعجب]

والتعجب يكون بلفظين : مَاَفَعَلَهُ ، وَأَفْعِلَ بِهِ ، وَقَدْ حُمِلَ عَلَيْهِمَا لفظان
أخران وهما : هُوَ أَفْعَلُهُمَا ، وَهُوَ أَفْعَلُ مِنْ هَذَا تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا
وَأَحْسَنَ بَرِيدًا ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا ، وَأَحْسَنُهُمَا .

فَكُلُّ موضعٍ تَعَجَّبْتَ فِيهِ بـ (مَاَفَعَلَهُ) جازَ فِيهِ الألفاظُ الأخر ، وَكُلُّ
مَوْضِعٍ تَعَجَّبْتَ فِيهِ بِأَشَدَّ وَنَحْوِهِ لَمْ تَتَعَجَّبْ بِالألفاظِ الأخر ، لَا تَقُولُ :
مَاَعَوْرَهُ لِعِلَّةٍ تَقِفُ عَلَيْهَا فِيمَا بَعْدُ ، وَلَكِنْ تَقُولُ : مَاأَشَدَّ عَوْرَهُ ، وَأَشَدِّدُ
يَعَوْرَهُ ، وَهَذَا أَشَدُّهُمَا عَوْرًا ، وَهَذَا أَشَدُّ عَوْرًا مِنْ هَذَا .

فَأَمَّا اللَّفْظُ الْأَوَّلُ وَهُوَ : مَاأَحْسَنَ زَيْدًا ، فَلَا تَخْلُو (مَا) أَنْ تَكُونَ اسْمًا
أَوْ حَرْفًا فَلَا تَكُونَ حَرْفًا ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ كَافَّةً ، وَلَيْسَ هَاهُنَا مَاَتَكْفَهُ ،
أَوْ زَائِدَةٌ وَالزَّائِدَةُ لَا تَكُونُ أَوَّلًا ، أَوْ مَعَ الْفِعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، وَلَا تَكُونُ
كَذَلِكَ ؛ لِئَلَّا تَبْقَى (مَا) بِغَيْرِ خَبَرٍ ، أَوْ نَافِيَةً وَلَيْسَ هَاهُنَا مَاَتَنْفِيهِ ، وَذَا الْمَعْنَى
غَيْرُ النَّفْيِ ، فَبَقِيَ أَنَّهَا اسْمٌ ، فَإِذَا كَانَتْ اسْمًا ، فَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى
الَّذِي ، أَوْ بِمَعْنَى شَيْءٍ ، فَلَا تَكُونُ بِمَعْنَى الَّذِي عِنْدَ سَبْيُوهِ (١) .

وَقَالَ الْأَخْفَشُ (٢) : هِيَ بِمَعْنَى الَّذِي ، فَيَجْعَلُ (مَا) بِمَعْنَى الَّذِي مُبْتَدَأَةً
و(أَحْسَنَ) صَلَئُهَا ، وَالضَّمِيرُ الَّذِي فِي (أَحْسَنَ) رَاجِعًا إِلَى الَّذِي ، وَالْخَبَرُ
مَحذُوفٌ لِأَنَّهُ قَالَ : لَمْ نَرِ (مَا) فِي الْخَبَرِ إِلَّا مَوْصُوفَةً ، أَوْ مَوْصُولَةً ، وَهَذَا
عِنْدَ سَبْيُوهِ (٣) فَاسِيدٌ ، وَمَعْنَى (مَا) عِنْدَهُ : شَيْءٌ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَ (أَحْسَنَ)
خَبَرُهُ ، وَ (زَيْدًا) مَفْعُولٌ بِهِ ، وَفِي (أَحْسَنَ) ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ .

(١) انظر : الكتاب ٧٢/١ - ٧٣

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ١٦٦/١ ، وانظر : أيضا المقتصد ٣٧٥/١ ، وأمالى ابن
الشجرى ١٤٢/٢ ، ٢٣٧ ، والأصول ١٠٠/١ ، والمغنى ٢٩٧/١ ، والجنى الدانى ٣٣٧

(٣) انظر : الكتاب ٧٢/١ - ٧٣

فَإِنْ قِيلَ : هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ الشَّيْءُ فَتَقُولُ : شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا قِيلَ
 ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ^(١) مِنْ قِيلَ أَنَّ التَّعَجُّبَ بَابُهُ الْإِبْهَامُ ، وَ(مَا) أَشَدُّ إِبْهَامًا مِنْ
 شَيْءٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُشْتَى ، وَلَا تُجْمَعُ ، وَالشَّيْءُ قَدْ يُشْتَى وَيُجْمَعُ .
 فَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْفَشِ : أَنَّ (مَا) بِمَعْنَى الذِّى ، فَلَا يَصْلُحُ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ
 مُحذوفٌ ، وَلَمْ يَظْهَرْ هَذَا الْخَبَرُ فِي قرآنٍ ، وَلَا شِعْرِ ، وَلَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَ
 لَظَهَرَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ .
 وَأَيْضًا فَإِنَّ الصَّلَةَ إِضَاحٌ لِلْمَوْصُولِ وَبَيَانٌ لَهُ ، وَالتَّعَجُّبُ بَابُهُ الْإِبْهَامُ وَقَدْ
 قَالَ الْمُتَقَدِّمُونَ : التَّعَجُّبُ فَقَدْ السَّبَبُ أَلَّا تَرَى أَنَّا لَوْ رَأَيْنَا رَحَى تَدُورُ ، وَلَيْسَ
 شَيْءٌ يُدِيرُهَا لَتَعَجَّبْنَا مِنْ هَذَا ، فَإِذَا رَأَيْنَا مَا يُدِيرُهَا زَالَ الْعَجَبُ .
 وَأَمَّا قَوْلُهُ : لَمْ نَرِ (مَا) إِذَا كَانَتْ خَبَرًا إِلَّا مَوْصُولَةً أَوْ مَوْصُوفَةً ، فَقَدْ
 حَكَى سِيبَوِيه ^(٢) عَنِ الْعَرَبِ : دَقَّقْتُهُ دَقًّا نِعْمًا أَى : نِعَمَ الدَّقِّ ، وَقَدْ جَاءَتْ
 (مَا) هَاهُنَا غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ ، وَلَا مَوْصُولَةٍ .
 وَأَمَّا (أَحْسَنَ) بَعْدَ (مَا) ، فَقَدْ اخْتَلَفَ النُّحَايُونَ ^(٣) فِيهِ ، فَقَالَ
 الْكُوفِيُّونَ : هُوَ اسْمٌ ، وَاسْتَدَلُّوا بِتَصْغِيرِهِ ، وَهُوَ

[البسيط]

ما أُمْتَلِحَ (٤)

(١) قَالَ سِيبَوِيه فِي حَدِيثِهِ عَنْ مَا : وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ عَبْدُ اللَّهِ . زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ
 قَوْلِكَ شَيْءٌ أَحْسَنَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَدَخَلَهُ مَعْنَى التَّعَجُّبِ . وَهَذَا تَمَثُّلٌ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ . انْظُرْ :
 الْكِتَابُ ٧٢/١

(٢) لَمْ يَحْكُ سِيبَوِيه هَذَا الْمَثَالَ بِالذَّاتِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ نَظِيرًا لِذَلِكَ وَالَّذِى ذَكَرَ هَذَا الْمَثَالَ هُوَ الْمُبَرَّدُ .
 انْظُرْ : الْمُقْتَضَبُ ١٥٥/٤ . أَمَّا سِيبَوِيه فَقَدْ قَالَ : وَنَظِيرًا جَعَلَهُمْ مَا وَحَدَهَا اسْمًا قَوْلُ الْعَرَبِ : إِنِّى مِمَّا
 أَنْ أَصْنَعُ ، أَى مِنْ الْأَمْرِ أَنْ أَصْنَعَ ، فَجَعَلَ مَا وَحَدَهَا اسْمًا . وَمِثْلُ ذَلِكَ عَسَلْتُهُ عَسَلًا نِعْمًا أَى : نِعَمَ
 الْغَسَلِ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٧٣/١

(٣) انْظُرْ : هَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي الْارْتِشَافِ ١٨٩٤/٣ - ١٨٩٥ ، وَالْإِنْصَافِ ١٢٦/١ - ١٢٧

(٤) هَذَا جَزْءٌ بَيْتٍ وَتَمَامُهُ :

يَا مَا أُمْتَلِحَ غِرْلَانَا شَدْدُنْ لَنَا مِنْ هَوْلِيَايَكُنَّ الضَّالِّ وَالسُّمِّرِ

وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ لِكَامِلِ الثَّقَفَى فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى لِلْسَّيْطَوِى ٩٦١/٢ ، ٩٦٢ ، وَالْخَزَائِنَةُ =

وبأنه لا يتصرف ، ولا يكون له مستقبل ، ولا اسم فاعل ، وتصحيحه في قولهم : ما أشدَّ عَوْرَهُ ، وكلُّ هذا مما يدلُّ على أنه اسم ، وقال البصريون : هو فعلٌ ، واستدلُّوا على ذلك باتصال الضمير به تقول : ما أحسننى كما تقول : ضربننى ، فتحملهُ الضمير يدلُّ على أنه فعلٌ ، وأيضاً فبقائه على الفتح من غيرِ عارضٍ عَرَضَ يدلُّ على أنه فعلٌ .

وأما ما استدللَّ به الكوفيون من أنه اسمٌ بالتصغير في قولهم : ما أميلحه فلا دليلَ فيه ؛ لأنَّ هذا الفعلَ لما لم يتصرفْ أشبهَ بِذَلِكَ الأسماءَ ، فجاز التصغيرُ فيه ، وأيضاً فإنَّ التصغيرَ للملاحظة التي هي المصدرُ .

وأما احتجاجُهم بتصحيحه ، فالعلةُ فيه أنَّ التقديرَ فيه التشديدُ : اعوّرَ ، واحوّلَ وهذا المدغمُ يصحُّ مثلُ اضيّدَ .

وأما احتجاجُهم بأنَّه لا يتصرفُ ، فإنما امتنعَ ذلكَ فيه لأشياءَ : أحدها أنَّه جَرَى مَجْرَى المثلِّ ، والأمثالُ لا تغيّرُ ، وأيضاً فإنَّ التعجبَ إنّما يكونُ بما ثَبَتَ وَحَصَلَ ، ولا يكونُ فيما يُسْتَقْبَلُ ، ولهذا جاءَ بلفظِ الماضي .

وأيضاً فإنَّ الجَمَلَ إذا أَرَادُوا أَنْ يُغَيِّرُوا معانيها أَدَخَلُوا عَلَيْهَا الحروفَ نحو: قَامَ زَيْدٌ ، والتعجبُ أَرَادُوا لِمَا نَقَلُوا مَعْنَاهُ أَنْ يكونَ بحرفٍ فحذفوا الحرفَ ، وَضَمَّنُوا الفِعْلَ معناه فَلَمْ يَتَصَرَّفْ .

* * *

= ٩٣/١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ومنسوب للعرجي ومجنون ليلي وذى الرمة والحسين بن عبد الله في الخزانة ٩٧/١ ، ومنسوب لعلى بن أحمد المغربي في الخزانة ٣٦٣/٩ ، واللسان (شدن) ٢٣٥/١٣ ، وبلا نسية في اللسان (ملح) ٦٠٢/٢ ، والإنصاف ١٢٧/١ ، والهمع ١٩١/٢ ، والأشمونى ١٨/٣ ، ٢٦ ، والمغنى ٦٨٢/٢ ، وابن يعيش ١٤٣/٧ ، ومعجم شواهد النحو ٨٩ ، والبيت لمجنون ليلي في ديوانه ١٦٨ ، أيضا .

فصل

وَتَدْخُلُ (كَانَ) يَتَنَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ وَ(مَا) فَتَقُولُ : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ،
وَالْأَكْثَرُ أَنْ تَكُونَ (كَانَ) هَاهُنَا ^(١) زَائِدَةٌ مُؤَكَّدَةٌ لَا تَقْتَضِي خَبْرًا .
وَأَمَّا اسْمُهَا فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا تَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ لَهُ ،
وَمِنْهُمْ ^(٢) مَنْ قَالَ : الْفِعْلُ لَا يَخْلُو مِنَ الْفَاعِلِ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ فَاعِلُهُ
مُضْمَرًا ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ ^(٣) فِي (كَانَ) هَاهُنَا أَنَّهَا النَّاqِصَةُ ، وَيَكُونُ
(أَحْسَنَ) خَبْرَهَا .

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ السَّرَاجِ ^(٤) هَذَا الْقَوْلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا : أَنَّ فِعْلَ
التَّعَجُّبِ يَكُونُ بِأَفْعَلٍ ، وَكَانَ لَيْسَتْ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ ، وَالثَّانِي : أَنَّ التَّعَجُّبَ
لَا يَكُونُ مِنَ الْجُمْلِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْمَفْرَدَةِ ، وَكَانَ وَاسْمُهَا وَخَبْرُهَا جُمْلَةً ،
وَالثَّالِثُ : قَالَ : لَيْسَ لِدُخُولِ كَانَ هَاهُنَا فَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّ التَّعَجُّبَ يَكُونُ مِنْ
زَيْدٍ ، وَلَا يَكُونُ مِنْ كَانَ .

فَإِنْ قُلْتَ لَأَيِّ شَيْءٍ دَخَلْتَ (كَانَ) ، وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْمَضِيِّ قِيلَ : لَمَّا
لَمْ يَتَصَرَّفْ فِعْلُ التَّعَجُّبِ كَانَ مُضِيَّةً كَلَّا مُضِيَّةً ، وَاحْتَاجَ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى
مُضِيَّتِهِ وَكَانَ هَذَا الْفِعْلُ أَوَّلَى بِالزِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مَاضٍ فِيهِ مَعْنَى كَانَ
فَهِيَ أُمُّ الْأَفْعَالِ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَصِحُّ مَا أَمْسَى أَحْسَنَ زَيْدًا .
وَقَدْ حَكِي عَنِ الْعَرَبِ : مَا أَمْسَى أَبْرَدَهَا وَهُوَ قَلِيلٌ .

(١) قال أبو حيان : مذهب أكثر البصريين والكوفيين أَنَّ كَانَ الدَّخْلَةَ بَيْنَ (مَا) وَأَفْعَلٍ زَائِدَةٌ
لِاسْمِ لَهَا وَلَا خَبْرَ وَاحْتَارَهُ الْفَارْسِيُّ : انْظُرْ : الْإِرْتِشَافَ ١٩٠٢/٣ ، وَانْظُرْ : رَأَى الْفَارْسِيُّ فِي
الْبَغْدَادِيَّاتِ ١٦٧ - ١٦٨ ، وَالبَصْرِيَّاتِ ٢٩٤ ، وَانْظُرْ : أَيْضًا شَرْحَ اللَّعَلِّ لَابْنِ بَرَهَانَ ٤١٢/٢
(٢) ذهب إلى ذلك السيرافي وخطاب الماردي انظر : الْإِرْتِشَافَ ١٩٠٣/٣ ، وَانْظُرْ : رَأَى
السيرافي فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ ٢١٧

(٣) قال ذلك الجرمي . انظر : رَأْيُهُ فِي الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٢٩٤

(٤) انظر : الْأَصُولَ ١٠٦/١ - ١٠٩

فصل

ولا يَجُوزُ الْفَضْلُ بَيْنَ مَا وَفَعَلَ التَّعَجُّبُ بِالظَّرْفِ لَا تَقُولُ : مَا الْيَوْمَ أَحْسَنَ زَيْدًا ؛ لَأَنَّ مَا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِأَحْسَنَ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ لَا يَتَصَرَّفُ .

وَأَمَّا بَعْدَ (أَحْسَنَ) فَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمُ الْفَضْلَ بِالظَّرْفِ ^(١) ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُجِزْهُ ^(٢) ، فَمَنْ أَجَازَهُ قَالَ : لَيْسَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ بِأَضْعَفَ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَنَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، فَتَفْصِلُ بَيْنَ إِنَّ وَاسْمِهَا بِالظَّرْفِ ، وَمَنْ لَمْ يُجِزْهُ قَالَ : الشَّيْءُ إِذَا لَمْ يَتَصَرَّفْ فِي نَفْسِهِ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِي مَعْمُولِهِ .

وَتَقُولُ : مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ بِالرَّفْعِ ، فَكَانَ هَاهُنَا هِيَ التَّامَةُ ، وَزَيْدٌ فَاعِلُهَا وَالتَّعَجُّبُ مِنْ (مَا) الثَّانِيَةِ ، فَكَانَتْ مُتَعَجِّبٌ مِنْ كَوْنِ زَيْدٍ ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ (مَا) لَا يَكُونُ لِمَا يَعْقِلُ ، فَإِنْ قُلْتَ : مَا أَطِيبَ مَا كَانَ طَعَامَكَ جَازَ النَّصْبُ فِيهِ .

وَالْتَّعَجُّبُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَةِ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَعَجَّبُونَ إِلَّا بِأَفْعَلٍ وَالهَمْزَةُ فِيهِ زَائِدَةٌ ، فَبَقِيَ فَعَلٌ ، فَعَلَى هَذَا لَا نَقُولُ : مَا دَخَرَجَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُوفٍ ، فَإِذَا أَرَدْتَ التَّعَجُّبَ مِنْهُ أَدَخَلْتَ أَشَدَّ وَنَحْوَهُ عَلَيْهِ ، وَتَعَجَّبْتَ مِنْ مَصْدَرِ ذَلِكَ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ فَقُلْتَ : مَا أَشَدَّ دَخَرَجَتَهُ .

إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : مَا عَطَاهُ ، وَمَا أَوْلَاهُ وَهِيَ رُبَاعِيَانِ فَقِيلَ فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذَا جَاءَ شَادًّا عَنِ الْقِيَاسِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ نُقِلَ عَنْ أُعْطِيَ إِلَى عَطَا يَعْطُو إِذَا تَنَاوَلَ . وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ أَبَدًا غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّى بِهِمْزَةُ النِّقْلِ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو .

وَتَقُولُ : مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا ، وَهَذَا عَلَى إِعْمَالِ (أَجْمَلَ) ؛ فَإِنْ أَعْمَلْتَ (أَحْسَنَ) قُلْتَ : مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَهُ زَيْدًا .

(١) أَجَازَ ذَلِكَ الْجَرْمِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَالْأَخْفَشُ وَالْمَازَنِيُّ وَالزَّجَاجُ وَالْفَارَسِيُّ وَالْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الشُّلُوبِين . انْظُرْ : هَذِهِ الْآرَاءُ وَتَخْرِيجُهَا فِي الْإِرْتِشَافِ ١٩٠١/٣

(٢) لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ الْمَبْرِدُ وَالزَّمْخَشَرِيُّ وَنَسَبَ ذَلِكَ الصِّيمَرِيُّ إِلَى سَبِيوَيْهِ . انْظُرْ : رَأَى الْمَبْرِدُ فِي الْمُقْتَضَبِ ١٧٨/٤ ، وَالزَّمْخَشَرِيُّ فِي الْمَفْصَلِ ٢١٧ ، وَالصِّيمَرِيُّ فِي النَّبْصَةِ ٢٦٨

فصل

إذا كانت (ما) للتعجب رَدَدَتْ الْفِعْلَ إِلَى نَفْسِكَ قُلْتَ : مَا أَحْسَنَتْنِي
بنونين وباء ، وَإِنْ كَانَتْ (ما) للنفي قُلْتَ : مَا أَحْسَنْتُ ؛ فَإِنْ كَانَتْ
للاستيفهام قُلْتَ : مَا أَحْسَنَتْنِي كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيْ شَيْءٍ مِنْ حَسَنٍ .

* * *

فصل

فإن قيل ما في التعجب عندكم معناها شيء ، فما المعنى في قول الناس
 ما أعظم الله ، وما الشيء ، قيل : الشيء هو الناس ، ويجوز أن يكون الشيء
 هو الباري جلّ وعزّ .

* * *

فصل

قد ذكرنا أنّ ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف ، فلا يجوز التعجب منه إلا بأشدّ ونحوه فنذكر الآن الألوان والعيوب الظاهرة ، وأمّا الألوان فنحو : الصّفرة والسّواد فلا يجوز : ماأصفّره ، ولا ماأسودّه ، إلا أن يُريد بالسواد الرفعة ، وإنّما لم يَجْز ذلك ؛ لأنّ الأصل : اصفّر ، واسودّ ، واصفّار ، واسوادّ ، وهو على أكثر من ثلاثة أحرف .

فأمّا العيوب فنحو : العور ، والحول لا تقول : ماأعوره ، ولا ماأحوله ؛ لأنّ أصله : اعورّ ، واحولّ ، قال الخليل ^(١) : لم يَجْز أن يتعجب من العيوب ؛ لأنها ثابتة لا تُنتَقَضُ ، فكما لا تقول : ماأيداه إذا تعجبت من يده ؛ لأنّه لا يَزِيدُ ، فكذلك لا تقول : ماأعوره ، وهذه علة الخليل ، فإنّ أرَدت التعجب من هذه الأشياء فعَلت بها ما فعلت بالفعل الرباعي إذا تعجبت منه .

* * *

فصل

فَأَمَّا أَفْعِلْ بِهِ نَحْوُ : أَكْرِمَ بِهِ ، ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ^(١) ومعناه مَا أَسْمَعَهُمْ ، وَأَبْصَرَهُمْ ، فَلَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ ومعناه الْخَيْرُ ، كَمَا قَالَ ﴿ فَلْيَمْدَدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ^(٢) لَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ الْخَيْرُ ، وَالْبَارِىُ سَبْحَانَهُ لَا يَأْمُرُ نَفْسَهُ ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ كَمَا جَاءَ بِلَفْظِ الْخَيْرِ ومعناه الْأَمْرُ كَقَوْلِهِ : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ ﴾ ^(٣) .

وَبُنِيَ (أَفْعِلْ بِهِ) عَلَى السَّكُونِ مِرَاعَاةً لِلْفِظِ ، وَهَذَا الْفِعْلُ لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ تَقُولُ : يَارَيْدَانِ أَحْسِنِ بِالْعَمْرَيْنِ ، إِنَّمَا لَمْ يُثَنَّ الضَّمِيرُ وَلَمْ يُجْمَعْ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ ظَاهِرٌ ، وَهُوَ الْيَاءُ ، وَمَاعَمِلَتْ فِيهِ وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ . قَالَ الزَّجَّاجُ : مَوْضِعُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ نَصْبٌ ، وَالْفَاعِلُ مَضْمُورٌ ، وَالْمَعْنَى : مَا أَحْسَنَ قَالَ : وَلَمْ يُثَنَّ وَلَمْ يُجْمَعْ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ ، وَالْأَمْثَالُ لَا تُغَيَّرُ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : قَوْلُ الزَّجَّاجِ فَاسِدٌ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى وَالْفِظِ .

* * *

(١) سورة مريم ٣٨/١٩

(٢) سورة مريم ٧٥/١٩

(٣) سورة البقرة ٢٣٣/٢

[باب حَبَّذا]

اعْلَمْ أَنَّ (حَبَّ) فعلٌ ، وذا فاعلهُ ، وَقَدْ غَلَبَتِ العربُ فيها معنى الاسمِيَّةِ ، وَإِنَّمَا غَلَبَتِ الاسمِيَّةُ لشيئين أَحَدَهُما : أَنَّ الاسمَ مع مِثْلِهِ يُفِيدُ والثَّانِي : أَنَّنَا لَمْ نَرِ فعلاً يُجْعَلُ مع الفعل كالشيءِ الواحدِ ، وَقَدْ جُعِلَ الاسمُ مع الفعلِ كذلك فَصَارَ هذا قُوَّةً للاسْمِ وَأَصْلُ (حَبَّ) : حَبَبٌ فَأَذْغَمَتِ الباءُ في الباءِ يَدُلُّكَ على أَنَّهُ فِعْلٌ قَوْلُهُمْ في اسمِ الفاعلِ : حَبِيبٌ ، وَأَكْثَرُ ما يَجِيءُ اسمُ الفاعلِ على فَعِيلٍ لما كان على فَعْلٍ نحو : ظَرَفَ فهو ظَرِيفٌ .

وإنْ كَانَ قَدْ جَاءَ على فَعِيلٍ ، وَلَيْسَ على فَعْلٍ نحو : عَلِيمٌ وَقَدِيرٌ والأَكْثَرُ الأوَّلُ ، ولا يَجُوزُ الفصلُ بَيْنَ (حَبَّ) و (ذَا) ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ صَارَا كالشيءِ الواحدِ ^(١) ؛ وَلِأَنَّ (ذَا) قَدْ صَارَ كفاعلِ نِعَمَ ، فَكَمَا لَا يُفَصَّلُ بَيْنَ نِعَمَ وفاعلها فَكَذَلِكَ حَبَّذا ، ولا يُوْنِثُ ، وَلَا يَنْثَنِي ، ولا يُجْمَعُ يُقالُ : حَبَّذا الزَّيْدَانِ ، وَحَبَّذا الزَّيْدُونِ ، وَحَبَّذا الهِنْدَاتُ كُلُّهُ بلفظِ واحدٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُثَنَّ ، وَلَمْ يُجْمَعْ ، لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى مَجْرَى المَثَلِ ، والأَمْثَالُ لا تُغَيَّرُ ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا : أَطْرِي فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ ^(٢) وَإِنْ كَانَتِ المَخاطَبَةُ للمَذْكَرِ . و (زَيْدٌ) يَرْتَفِعُ بَعْدَ حَبَّذا مِنْ سِتَّةِ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ (حَبَّذا) مبتدأً ، وَزَيْدٌ خَبْرُهُ ، أَوْ زَيْدٌ مبتدأٌ وَحَبَّذا خَبْرُهُ ، أَوْ يَرْتَفِعُ زَيْدٌ بِحَبَّذا كَلَهُ ، وَتُغَلَّبُ الفَعْلِيَّةُ ، أَوْ تَرْفَعُهُ بِحَبَّ ، وَتُلْغَى ذَا ، أَوْ تَرْفَعُ (ذَا) بِحَبَّ ، وَزَيْدٌ يَرْتَفِعُ مِنَ الوجْهِينِ اللَّذَيْنِ يَرْتَفِعُ بِهِمَا المقصودُ بالمدحِ والذمِّ في نِعَمَ وَبُشْسَ فهذه سِتَّةُ أَوْجِهٍ ، فَإِنْ جِئْتَ بِنَكْرَةٍ بَعْدَ حَبَّذا نَصَبْتُهَا إِنْ شِئْتَ على الحَالِ ^(٣) ، وَإِنْ شِئْتَ على التَّمْيِيزِ .

* * *

(١) قال سيبويه : وزعم الخليل رحمه الله أَنَّ حَبَّذا بمنزلة حَبَّ الشيءِ ، ولكن ذَا وَحَبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع . انظر : الكتاب ١٨٠/٢ ، وانظر : أيضا في الحديث عن حَبَّذا الارتشاف ١٨٨٩/٣ ، والمقتضب ١٤٣/٢ ، والأصول ١١٥/١

(٢) انظر : المثل في جمهرة الأمثال ٤٥/١ ، ومجمع الأمثال ٢٨٢/٢

(٣) انظر : الارتشاف ١٩٨١/٣

[باب نعم وبئس]

وهما فِعْلَان ماضيان دَلَّا على المدح والذم ، يَدُلُّك على كونهما (١)
 فعلين أَنَّ تَأْنِيْهُمَا كَتَأْنِيْثِ الْأَفْعَالِ قال الشاعر :

[البسيط]

..... نَعَمْتَ زَوْرُقُ الْبَلَدِ (٢)

يَصِفُ نَاقَةً شَبَّهَهَا فِي غَلْظِ خَلْقِهَا وَسُرْعَتِهَا بِالزَّوْرُقِ ، وَأَيْضًا بِنَاوِيهِمَا
 عَلَى الْفَتْحِ مِنْ غَيْرِ عَارِضٍ عَرَضَ لِهَما ورفعهما للفاعل على كل ذلك دليلٌ
 على أَنَّهما فِعْلَان ، وفي كل واحد (٣) أَرْبَعُ لُغَاتٍ نَعِمَ ، وَنَعَمَ ، وَنِعِمَ ، وَنِعِمَ ،
 وَنِعَمَ ، فَتَعِمَ مِثْلَ عَلِمَ وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَنَعَمَ مُسَكَّنٌ مِثْلُهُ ، وَنِعِمَ اتَّبَعَ النُّونَ
 كَسِرَةِ الْعَيْنِ ، وَنِعَمَ مُسَكَّنٌ مِنْ هَذَا وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، وَمِثْلُهُ :
 يَنْسَ ، وَبَأَسَ ، وَبَيْسَ ، وَبَيْسَ ، وَفِي كُلِّ مَآكَانٍ ثَانِيَةً حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ
 وَهِيَ سِتَّةٌ : الهمزة ، وَالْحَاءُ وَالْخَاءُ وَالْعَيْنُ وَالْغَيْنُ وَالْهَاءُ أَرْبَعَةٌ أَوْجَهَ اسْمًا كَانَ
 أَوْ فِعْلًا ، فَالاسم : فَخِذٌ وَفَخِذٌ ، وَفَخِذٌ ، وَفَخِذٌ ، وَفَخِذٌ ، وَفَخِذٌ ، وَشَهْدٌ ،
 وَشَهْدٌ ، وَشَهْدٌ .

فَإِنْ كَانَ فَاعِلٌ نَعِمَ وَبَيْسَ مُؤَنَّثًا حَقِيقِيًّا كُنْتَ فِي إِلْحَاقِ الْعَلَامَةِ وَتَرْكِهَا
 مَخْيَرًا تَقُولُ : نَعَمْتُ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ (٤) ، وَنَعِمَ الْمَرْأَةُ هِنْدُ ، فَمِنْ أَلْحَقِ الْعَلَامَةَ

(١) ومذهب البصريين والكسائي أنهما فعلان وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما
 اسمان . انظر : أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢ ، والإنصاف ٦٦/١ - ٨٠ ، والأشمونى ٢٦/٣ ،
 وشفاء العليل ٥٨٥/٢ ، والارتشاف ١٨٧١/٣

(٢) هذا جزء بيت وتماه :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تَبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعَائِمُ الزَّوْرِ نَعَمْتُ زَوْرُقُ الْبَلَدِ

والبيت منسوب لذي الرمة في الديوان ١٧٤/١ ، واللسان (زرق) ١٤٠/١٠ ، والخزائن
 ٤٢٠/٩ ، ٤٢٢ ، وابن عيش ١٣٦/٧ ، والمقرب ٧٢/١

(٣) انظر : هذه اللغات في الارتشاف ١٨٧٢/٣

(٤) قال سيبويه : وأعلم أَنَّ نَعِمَ تَوْنُثُ وتذكر ، وذلك قولك : نَعَمْتُ الْمَرْأَةَ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ :
 نَعِمَ الْمَرْأَةَ ، كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةَ ، وَالْحَذَفُ فِي نَعَمْتُ أَكْثَرُ . انظر : الكتاب ١٧٨/٢ - ١٧٩

فَلَأَنَّهُ فَعَلَ كَسَائِرَ الْأَفْعَالِ ، وَمَنْ حَذَفَهَا قَالَ : لِمَا كَانَ لَا يَتَصَرَّفُ لَمْ تَلْحَقْ بِهِ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ ، فَلِذَلِكَ تَقُولُ : لِنَعَمِ الْمَوْلُودِ ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ ، فَأَلَّا جَعَلْتَهَا اسْمًا ، وَإِنَّمَا دَخَلَتِ اللَّامُ عَلَى حَدِّ دَخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ ، فَكَأَنَّهُ حَكَاهَا كَمَا تَقُولُ إِذَا سَمِيتَ رَجُلًا بِ (قَامَ زَيْدٌ) : مَرَرْتُ بِ (قَامَ زَيْدٌ) ، وَهَذَانِ الْفِعْلَانِ لَا يَتَصَرَّفَانِ ، لِأَتَقُولُ : يَنْعَمُ وَلَا يَبْئُسُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَصَرَّفَا ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمُخْبِرِ أَنْ يُخْبِرَ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ ، وَلَا يَكُونُ لَهُ فِيهِ مَدْحٌ وَلَا ذَمٌّ ، وَلَا تَعْجَبْ ، فَلَمَّا دَخَلَ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ إِنَّكَ مُخَيَّرٌ ، وَأَنَّكَ مَادُحٌ أَوْ ذَامٌ لَمْ يَتَصَرَّفَا ، وَفَاعِلُهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مَا كَانَ مَعْرِفًا بِلَا مِ التَّعْرِيفِ تَعْرِيفِ الْجِنْسِ ^(١) نَحْوُ قَوْلِكَ : نَعَمُ الرَّجُلُ ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ نَحْوُ : نَعَمُ غُلَامُ الرَّجُلِ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ مُضْمَرًا يُفَسِّرُ بِنَكْرَةِ مَنْصُوبَةٍ نَحْوُ : نَعَمُ رَجُلًا التَّقْدِيرُ : نَعَمُ الرَّجُلُ رَجُلًا ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ هَذَا الْمُضْمَرِ ، وَقَدْ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ ^(٢) : إِنْ قُلْتَ نَعَمُ الرَّجُلُ رَجُلًا كَانَ (رَجُلًا) الثَّانِي تَأْكِيدًا لِلأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ عَلَى مَا وَصَفْتُ ؛ لِأَنَّ (نَعَمَ) أَضَلُّ فِي الْمَدْحِ ، وَبِئْسَ أَضَلُّ فِي الذَّمِّ وَالشَّيْءُ إِذَا أُرِيدَ تَفْخِيمُهُ أُبْهَمَ ، ثُمَّ خُصِّصَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَنَّهُ أَنَا اللَّهُ ﴾ ^(٣)

فَإِذَا ذَكَرْتَ الْفَاعِلَ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ اسْمِ مَقْصُودٍ بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ تَقُولُ : نَعَمُ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، ف (زَيْدٌ) يَرْتَفِعُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَيَكُونُ مَاقْبَلَهُ خَبْرًا لَهُ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ ؛ لِأَنَّ زَيْدًا مِنَ الْجِنْسِ ، فَالَّذِي لَهُ فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنَ الشِّيَاعِ هُوَ الْعَائِدُ .

(١) حَوْلَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي نَعَمِ الرَّجُلِ خِلَافُ مَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَأَلْ هَذِهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا جَنْسِيَّةٌ فَقَالَ قَوْمٌ حَقِيقَةُ فَالْجِنْسِ كُلُّهُ هُوَ الْمَمْدُوحُ وَزَيْدٌ مَنْدُوجٌ فِي الْجِنْسِ لِأَنَّهُ فَرَدٌ مِنْ أَفْرَادِهِ .. وَقَالَ قَوْمٌ هِيَ جَنْسِيَّةٌ مَجَازًا جَعَلَتْ زَيْدًا جَمِيعَ الْجِنْسِ مَبَالِغَةً ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا عَهْدِيَّةٌ فِي الذَّهْنِ لَا فِي الْخَارِجِ . انْظُرْ : الْإِرْتِشَافُ ١٨٣٣/٣

(٢) انْظُرْ : الْمُقْتَضَبُ ١٤٨/٢

(٣) سُورَةُ النَّمْلِ ٩/٢٧

والثاني أن يكون (زَيْدٌ) خبر ابتداءٍ محذوف تقديره : هو زَيْدٌ فَلِكُلِّ واحدٍ مِنَ القولين وَجْهٌ ، فَوَجْهُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ قوله تعالى : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدُ ﴾ ^(١) وَوَجْهُ الْقَوْلِ الثَّانِي قولهم : شَدَّ مَا أَنْكَ ذَاهِبٌ ^(٢) ، ف (أَنْ) لايجوزُ الابتداءُ بها ، فلا بُدَّ من تقدير (هُوَ) فَتَقُولُ : شَدَّ مَا هُوَ أَنْكَ ذَاهِبٌ ، ففاعل نِعَمَ وَبِئْسَ وَمُفَسِّرُهُمَا ، والمقصودُ بالمدح والذم الثلاثة تكون من جنس واحد ، ولهذا احتجَّتْ إلى تقديرِ المثل في قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلًا ﴾ ^(٣) المنصوبُ نَصَبَ التمييز ، ومَثَلُ الْقَوْمِ هو المقصودُ ، فلا بُدَّ من أَنْ يكونَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ ثُمَّ حَذِفَ ، وَأَقِيمَ الْقَوْمَ مَقَامَهُ .

وسَاءَ أَصْلُهُ : سَوَاءٌ ، فَلِتَحْرُكِ الْوَاوِ ، لانفتاح ماقبلها انقلبت ألفا ، وأما قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ ^(٤) فجائزٌ أَنْ يكونَ مِنْ هذا الباب ، ويكونُ التقديرُ : كَبُرَتْ الْكَلِمَةُ كَلِمَةً ، ويكونُ (تَخْرُجُ) صفةُ الْكَلِمَةِ الثالثة ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُوصُوفُ ، وأقيمت الصفةُ مقامه ، ويكونُ في موضعِ رَفْعٍ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ التقديرُ : كَبُرَتْ مَقَالَتُهُمْ كَلِمَةً تَخْرُجُ ، ويكونُ (تَخْرُجُ) في موضعِ نَصَبٍ صفةُ الْكَلِمَةِ .

وأما الذي فَلَا يَجُوزُ أَنْ يكونَ فاعلاً لِنِعَمَ وَبِئْسَ ، وإنْ كان فيه الألف ؛ لأنَّهما لَيْسَ لِلْجِنْسِ إِلَّا على قول مَنْ قال : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ ^(٥) ولايجوزُ نعم عبدُ الله زَيْدٌ ؛ لِأَنَّ هذا الاسمَ قَدْ صَارَ عَلَمًا ، فَإِنْ كَانَ مُضَافًا ، فهذان الفعلان لا يرفعان الأعلام ، فَإِنْ قُلْتَ : الزيدان نِعْمًا ، والزيدون نِعْمُوا ، فمنهم مَنْ أجاز تشية الضمير وجمعه ومنهم من لم يُجِز .

* * *

(١) سورة ص ٣٨/٣٠

(٢) قال سيبويه : وسألته عن شَدَّ مَا أَنْكَ ذَاهِبٌ وعَزَّ مَا أَنْكَ ذَاهِبٌ ، فقال : هذا بمنزلة حقا أنك ذاهبٌ .. وإن شئت جعلت شَدَّ مَا ، وعَزَّ مَا كِنِعَمَ مَا ، كأنك قلت : نِعَمَ الْعَمَلِ أَنْكَ تقول الحق .

انظر : الكتاب ١٣٩/٣ - ١٤٠

(٣) سورة الأعراف ١٧٧/٧

(٥) سورة الزمر ٣٩/٣٣

(٤) سورة الكهف ١٨/٥

[باب عسى]

وَعَسَى فِعْلٌ ماضٍ غيرُ متصرفٍ ، والدليلُ على أَنَّهُ فِعْلٌ اتِّصَالُ الضميرِ بِهِ تَقُولُ : عَسَيْتُ كـ (رَمَيْتُ) ، وَقَدْ جَاءَ فِيهَا عَسَيْتُ بِكثيرِ السين ، وإِنَّمَا لم يتصرف هذا الفعلُ قال سيبويه ^(١) : عَسَى وَلَعَلَّ طَمَعٌ وَإِشْفَاقٌ ، فكما أَنَّ لَعَلَّ لا تتصرف كَذَلِكَ عَسَى ، وَجميعُ الأفعالِ التي لا تتصرف خَمْسَةٌ : لَيْسَ وَنِعَمَ ، وَبَيْسَ ، وَفِعْلُ التَعْجَبِ ، وَعَسَى وَقَدْ ذكرنا عِلَلَ ذلك في أَمَاكِينِهِ .

واعْلَمْ أَنَّ (عَسَى) تَرْفَعُ الاسمَ وَتَنْصِبُ الخبرَ فَتَقُولُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِدْخَالِ أَنْ فِي خَبَرِهَا ، لِيُدَلَّ عَلَى الاستِقْبَالِ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) تَنْقُلُ الفِعْلَ إِلَى الاستِقْبَالِ ، وذلك أَنَّ (عَسَى) لَفْظُهَا ماضٍ ومعناها الاستقبال ، فلهذا لَزِمَتْهَا أَنْ ، ولا يجوزُ حَذْفُهَا مِنْهَا إِلَّا فِي الشعرِ قال :

[الوافر]

عَسَى الهمُّ الذي أَمْسَيْتَ فِيهِ يكونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ ^(٢)
معناه : أَنْ يَكُونَ ، فَحَذَفَ (أَنْ) مِنْ يَكُونَ لِلضَّرورةِ ، وَأَنْ وَمابَعْدَهَا بمعنى المصدرِ معناه : عَسَى زَيْدٌ القيام .
ولا يجوزُ التصريحُ بالمصدرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى ما يَدُلُّ عَلَيْهِ الفِعْلُ ، وقد جاء : عَسَى الغَوِيرُ أَبُوسًا ^(٣) يُريدُ : أَنْ يَبْئَسَ فجاءَ بمصدرِ المثلِ وَجُمِعَهُ عَلَى

(١) انظر : الكتاب ٢٣٣/٤

(٢) البيت في شعر هدية بن الحشرم العذري ٥٩ ، ومنسوب أيضا لهدية في الكتاب ١٥٩/٣ ،
والكامل للمبرد ١٩٦/١ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، ١٢١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٤٤٣/١ ،
٤٤٤ ، والخزانة ٣٢٨/٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، والتصريح ٢٠٦/١ ، ومعجم شواهد النحو ٣١ ،
٢٧٤ ، وبلا نسبة في الهمع ١٣٠/١ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، وابن عقيل ٢٨١/١ ، والأشمونى
٢٦٠/١ ، ٢٦٤

(٣) قال الميداني : العَوِيرُ تصغيرُ غار ، والأبُوسُ جمعُ بُوس ، وهو الشدة وأضلُّ هذا المثل فيما
يقال من قول الزبَاء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على =

أَفْعُلْ مثل : أَكْلِبْ جمع كَلْبٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، فَأَنْ
وما بَعْدَهَا فى مَوْضِعِ رَفْعِ بَعْسَى .

واستغنيتَ بطولِ الكلامِ عن الخبرِ المنصوبِ ، وَتَقُولُ : زَيْدٌ عَسَى أَنْ
يَقُومَ فَإِنْ جَعَلْتَ فى عَسَى ضميراً ثَبَتَ وَجَمَعْتَ ، فَإِنْ لَمْ تَجْعَلْ فيها ضميراً
لم تُثَنِّ ، وَلَمْ تَجْمَعْ فَتَقُولُ إِذَا جَعَلْتَ فيهما ضميراً : الزيدانِ عَسَا أَنْ يَقُومَا ،
والزيدونِ عَسَا أَنْ يَقُومُوا ، والهنداتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ ^(١) .

فَإِنْ لَمْ تَجْعَلْ فيها ضميراً كَانَتْ (عَسَى) بلفظٍ واحدٍ تَقُولُ : الزيدانِ
عَسَى أَنْ يَقُومَا ، والزيدونِ عَسَى أَنْ يَقُومُوا ، فَأَنْ فى الوجهِ الأوَّلِ فى مَوْضِعِ
نَصْبِ خَبَرِ عَسَى ، وهى فى الوجهِ الثانى فى مَوْضِعِ رَفْعِ بِاسْمِ عَسَى ، فَإِنْ
قُلْتَ : عَسَاكَ فَوَصَلْتَ بها الضميرَ ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فى الضميرِ مامَوْضِعُهُ مِنْ
الإعرابِ ، فسيبويه ^(٢) يَجْعَلُهُ منصوباً ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الظاهرِ والمُضْمَرِ قَالَ :
لأنَّ هذا ضميرُ المنصوبِ ، وقال الأخفش ^(٣) : هو مرفوعٌ كما كانَ
الظاهرُ ، قَالَ : وَإِنْ كانَ هذا ضميرَ المنصوبِ فهو مرفوعٌ ؛ لأنَّ الضمائرَ
يُتَسَعُّ فيها ، فيقعُ المنصوبُ موضعَ المرفوعِ ، والمرفوعُ فى موضعِ المنصوبِ .
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ ، فَأَكَدَّتِ المجرورَ بضميرِ المرفوعِ
وهكذا تؤكدُ المنصوبَ بالمرفوعِ قال أبو العباس ^(٤) : موضعُ الضميرِ نصبٌ
بعسى والخبرُ محذوفٌ ، ويُعملها عملَ لَعَلَّ .

= طريقه : « عسى الغويؤ أبؤسا » أى لعل الشر يأتىكم من قِبَلِ الغار . انظر : مجمع الأمثال للميدانى
٤٣١/٢ ، وانظر : أيضا جمهرة الأمثال ٤٥/٢ ، والكتاب ٥١/١ ، ١٥٩ ، وشرح التسهيل لابن
مالك ٣٩٣/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٥/٤ (ل) و ٣٠٢/٢ (ب) والمقتضب ٧٠/٣ ، وشرح
الكافية الشافية لابن مالك ٤٥١/١ ، والمسائل العسكرية ١٤٦ ، والإيضاح العضدى ٧٦ ، ومعانى
القرآن للفراء ٤١٥/١ ، والمسائل العضديات ٦٥

(١) انظر : الأمثلة فى الكتاب ١٥٨/٣ ، والارتشاف ١٠٨٧/٢

(٢) انظر : الكتاب ٣٧٤/٢

(٣) انظر : معانى القرآن للأخفش ١١٦/١

(٤) انظر : المقتضب ٧١/٣ - ٧٢

واختَلَفُوا فِي (لَوْلَا) إِذَا اتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِهَا ، فَلَاخْفَشُ يَجْعَلُهُ مَرْفُوعًا
وَسِيْبِيهِ (١) يَجْعَلُهُ مَوْضِعَ جَرٍّ ، وَيَجْعَلُ لَهَا مَوْضِعَ الضَّمِيرِ عَمَلًا مُخَالِفًا
لِلظَاهِر ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : الْمَذْهَبَانِ خَطَأٌ ، وَالْأَجُودُ كَمَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ
﴿لَوْلَا أَنتُمْ﴾ (٢) فَجَاءَ بِضَمِيرِ الْمَنْفَصِلِ الْمَرْفُوعِ .

وَكَادَ مِثْلَ عَسَى فِي رَفْعِهَا الْأَسْمَ وَنَضْبِهَا الْخَبَرَ ، وَشُبِّهَتْ (كَادَ) بِعَسَى
مِنْ أَجْلِ مَقَارِبَةِ الْحَالِ لِلْإِسْتِقْبَالِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُدْخَلَ عَلَى خَبَرٍ كَادَ أَنْ ؛
لَأَنَّ فِعْلَ الْحَالِ لَا تُدْخَلُ عَلَيْهِ أَنْ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ بِأَنْ قَالَ :
[رَجَز]

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا (٣)

فَتَارَةً شَبَّهُوا (عَسَى) بِكَادَ ، فَحَذَفُوا (أَنْ) مِنْ خَبَرِهَا ، وَتَارَةً شَبَّهُوا
بِـ (عَسَى) ، فَأَدْخَلُوا (أَنْ) فِي خَبَرِهَا وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَاتَقَدَّمَ .

(١) انظر : الكتاب ٣٧٣/٢

(٢) سورة سبأ ٣١/٣٤

(٣) البيت منسوب لرؤية في ملحقات ديوانه ١٧٢ ، والكتاب ١٦٠/٣ ، وابن
يعيش ١٢١/٧ ، والحرانة ٣٤٧/٩ - ٣٥٠ ، والكامل للمبرد ١٩٥/١ ، وبلا نسبة في المقتضب
٧٥/٣ ، والإنصاف ٥٦٦/٢ ، واللسان (مصح) ٥٩٨/٢ ، والمقرب ١٠٨

[باب كم]

وهي اسمٌ مبنى بُنِيَتْ لِأَجْلِ شَيْئَيْنِ : إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا ، فَلَظْمُنْهَا
مَعْنَى حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ .

وَإِذَا كَانَتْ خَبْرًا فَلشَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ اللفظَ اللفظَ ، والثاني أَنَّهَا
نَقِيضَةُ رُبٍّ مِنْ أَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ ، كَمَا أَنَّ (رُبٍّ) لِلتَّقْلِيلِ ، وَالشَّيْءُ يُحْمَلُ عَلَى
نَقِيضِهِ ، كَمَا يُحْمَلُ عَلَى نَظِيرِهِ ، وَهُوَ اسْمٌ لِلْعَدَدِ يَكُونُ مَابَعْدَهَا وَاحِدًا
وَجَمْعًا إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا كَانَ مَابَعْدَهَا وَاحِدًا مَنْصُوبًا ، وَإِنَّمَا كَانَ وَاحِدًا ؛
لأنَّه تَمْيِيزٌ ، وَالتَّمْيِيزُ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا ، وَكَانَ مَنْصُوبًا ؛ لِأَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ ،
وَالاسْتِفْهَامُ يَطْلُبُ الْفِعْلَ تَقُولُ : كَمْ رَجُلًا رَأَيْتُهُ ، فِ (كَمْ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ
بِالابتداء ، وَ (رَأَيْتُهُ) الْخَبْرُ ، وَ (رَجُلًا) عَلَى التَّمْيِيزِ مُنْتَصِبٌ .

وَإِذَا كَانَتْ (كَمْ) خَبْرًا فَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ ، وَتَكُونُ وَاحِدًا
وَجَمْعًا وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْقِسْمِ أَنْ تَنْصِبَ تَشْبِيهًا بِالْاسْتِفْهَامِ ، وَإِنَّمَا كَانَ
مَابَعْدَهَا وَاحِدًا وَجَمْعًا ؛ لِأَنَّهَا لِلْعَدَدِ ، وَالْعَدَدُ قَدْ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ تَقُولُ :
كَمْ رَجُلٌ جَاءَكَ فِ (كَمْ) مُبْتَدَأَةٌ ، وَ (رَجُلٌ) مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ بِتَقْدِيرِ (مِنْ) ،
وَ (جَاءَكَ) الْخَبْرُ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كَمْ رَجَالٍ .

فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَ كَمْ إِذَا كَانَتْ خَبْرًا ، وَبَيْنَ الْمَجْرُورِ كَانَ النِّصْبُ لِغَيْرِ ؛
لأنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ قَبِيحٌ ، تَقُولُ : كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلًا ^(١) ،
وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا الْفَصْلِ فِي الْعَدَدِ لَا تَقُولُ : عِشْرُونَ لَكَ دِرْهَمًا ؛ لِأَنَّ
(عِشْرِينَ) عَامِلٌ غَيْرٌ مُتَصَرِّفٌ ، وَجَازَ هَذَا فِي (كَمْ) ؛ لِأَنَّهَا قَدْ مُنِعَتْ
التَّصَرُّفَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُبْتَدَأَةً فِي الْلفْظِ ، وَإِنَّمَا اسْتَحَقَّتْ هَذَا ؛ لِأَنَّ

(١) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : وَيَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ تَمْيِيزِ كَمْ وَالْاسْتِفْهَامِيَّةِ وَكَمْ بِالظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورِ نَحْوُ
قَوْلِكَ : كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلًا ، وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ تَمْيِيزِ كَمْ الْخَبْرِيَّةِ وَبَيْنَ كَمْ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعَرَ .
انْظُرْ : الْجَمْلَ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٤٩/٢ ، وَالْمَقْرَبَ ٣٤١/٢ ، وَالْمَقْتَضِبَ ٥٥/٣

معناها إما الاستفهام أو رُبَّ ، وكلاهما لَهُ صَدْرُ الكلام ، وَئِنِيت وَأَصْلُهُ الإعراب ، فَعَوَّضَتْ مِنْ هَذَا ، بِأَنْ فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مُمِيزِهَا ، وَلَمَّا كَانَتْ (كَمْ) اسْمًا كَانَتْ مَرْفُوعَةً ، وَمَنْصُوبَةً ، وَمَجْرُورَةً فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

[الكامل]

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي ^(١)
فَيُرَوَّى بِرَفْعِ الْعَمَّةِ ، وَنَصْبِهَا ، وَجَرَّهَا ، فَمَنْ جَرَّهَا جَعَلَ (كَمْ) مُبْتَدَأً ،
(وَعَمَّةً) جَرًّا بِالْإِضَافَةِ ، وَ(لَكَ) صِفَةً لَ (عَمَّة) وَ (يَا جَرِيرُ) اعْتِرَاضًا بِالنِّدَاءِ ،
وَ (خَالَةً) عَطْفًا عَلَى عَمَّةٍ ، وَ (قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي) الْخَبَرُ .

وَمَنْ نَصَبَهَا احْتَمَلَ النِّصْبَ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ عَلَى قَوْلِ مَنْ نَصَّبَ فِي الْخَبَرِ وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا ، وَيُضْعَفُ هَذَا مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَهْجُوهُ وَهُوَ يَسْتَفْهَمُ ، وَقَدْ قَالُوا : يَجُوزُ عَلَى وَجْهِ الاسْتِهْزَاءِ .
وَمَنْ رَفَعَهَا جَعَلَهَا مُبْتَدَأً وَالتَّقْدِيرُ : كَمْ مَرَّةً عَمَّةٌ لَكَ وَقَدْ حَلَبْتَ مَرَارًا الْخَبَرُ ، فَفِي هَذَا الْوَجْهِ تَكْثِيرُ الْمَرَّاتِ ، وَفِي الْوَجْهِينِ الْآخَرَيْنِ تَكْثِيرُ الْعَمَّاتِ .

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٤٥١ ، والكتاب ١٦٢/٢ ، وأمالى المرتضى ٨٠/١ ، واللمع لابن جني ٢٢٨ ، والخلل لابن السيد ١٧٩ ، والجمال للزجاجي ١٣٧ ، وشواهيد المغنى للسيوطي ٥١١/١ ، وشفاء العليل ٥٨٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٦٢/٣ (ل) وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٩ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٣٢٢/١ ، والتصريح ٢٨٠/٢ ، ومقاييس اللغة ٣٢٥/٤ ، والأشباه والنظائر ٢٥٥/٤ ، والخزانة ٤٨٨/٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ، ومعنى الليب ١٨٥/١ ، وكشف المشكل ٧٦/٢ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٤ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ١٢٤ ، والإفصاح ٢٢٢ ، والأفعال للسرقسطي ٥٠/٤ ، والمسائل المنشورة ٧٩ ، وابن يعيش ١٣٣/٤ ، والنكت للأعلم ٤٧٧/١ ، وبلا نسبة في إصلاح الخل للبطليوسي ٢٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٩/١ ، والمقرب ٣٤٠ ، والفصول الخمسون لابن معط ٢٤٦ ، والتوطئة ٢٨٥ ، وشرح اللمع لابن برهان ٤٢٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٧٠٧/٤ ، والأصول ٣١٨/١ ، والمقتضب ٥٨/٣ ، والمستوفي لابن فرحان ٧١/١ ، والمطالع السعيدة ٣٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩/٢ - ٥١ ، والمساعد ١١٠/٢ ، والفوائد الضيائية ١٢٩/٢ - ١٣٠ ، والهمع ٢٥٤/١ ، والموجز لابن السراج ٤٤ ، وقال الشنقيطي : استشهد به على مجيء تمييزكم الخبرية مجرورا مفردا . انظر : الدرر اللوامع ٢١١/١ ، ومنسوب أيضا للفرزدق في نظام الغريب للربيعي ١٧

وَتَقُولُ : بِكُمْ الثُّوبَانِ الْمَصْبُوغَانِ ، فَالثُّوبَانِ مَبْتَدَأٌ ، وَالْمَصْبُوغَانِ صِفَةٌ ،
و (بِكُمْ) الْخَبَرُ ، فَسُؤَالُكَ عَنْ ثَمَنِ ثَوْبَيْنِ مَصْبُوعَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا . فَإِنْ جَعَلْتَهُمَا
نَكْرَتَيْنِ كَانَ لِلأَوَّلِ .

فَإِنْ نَكَّرْتَ الثَّانِي وَنَصَبْتَهُ ، فَالثُّوبَانِ مَبْتَدَأٌ ، وَبِكُمْ الْخَبَرُ ، وَ (مَصْبُوعَيْنِ)
نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَسُؤَالُكَ عَنْ أَجْرَةِ الصَّبِغِ أَوْ الْمَصْبُوغِ .
وَمَا يَجْرَى مَجْرَى (كَمْ) فِي أَنَّهُ يَجُزُّ مَا بَعْدَهُ ك (أَيُّ) ، وَأَكْثَرُ مَا تَسْتَعْمَلُ
ب (مِنْ) تَقُولُ : كَأَيِّ مِنْ رَجُلٍ ، فَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ .

وَالْأَسْمَاءُ عَلَى ضَرْيَيْنِ : اسْمٌ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ وَاحِدٌ ك (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) ،
وَاسْمٌ لَهُ لَفْظٌ وَلَهُ مَعْنَى ، فَلَفْظُهُ مُوَحَّدٌ وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا يُرَادُّ بِهِ نَحْوُ : كَمْ ،
وَمَنْ ، وَمَا ، وَكُلٌّ ، وَأَيٌّ فَمِمَّا جَاءَ عَلَى لَفْظِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْهُمْ مَنْ
يَسْتَمِعُ ﴾ ^(١) فَوَحَّدَ عَلَى لَفْظِ مَنْ ، وَمِمَّا جَاءَ عَلَى الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْهُمْ
مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ^(٢) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

[الطويل]

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي تَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ يَضْطَحِبَانِ ^(٣)

* * *

(١) سورة الأنعام ٢٥/٦

(٢) سورة يونس ٤٢/١٠

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٨٧٠ ، والكتاب ٤١٦/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣١١/٢ ،
ومعاني القرآن للفراء ١١١/٢ ، والخلل لابن السيد ٤٠١ ، والجمل للزجاجى ٣٦٦ ، وشواهد المعنى
٥٣٦/٢ ، ٨٢٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٨٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣٠٩/١ ، والأصول
٣٩٧/٢ ، والنهاية لابن الحناز ١٥٥/٢ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٥٢١/١ ، وشرح كتاب
سيبويه للسيرافى ١٣٦/١ ، ومجاز القرآن ٤١/٢ ، والخزانة ٥٧٨/٧ ، ومعنى اللبيب ٤٠٤/٢ ،
وكشف المشكل ٥٤٥/٢ ، والأضداد لابن الأنبارى ٣٣٠ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٣٦٢ ،
والدرر اللوامع ٦٤/١ ، وطبقات فحول الشعراء ٣٦٦/٢ ، والبحر المحيط ٣٢٩/٢ ، وحاشية الخضرى
٧٦/١ ، وبلا نسبة فى معانى القرآن للزجاج ١٤٦/١ ، ومعانى الأخفش ٣٧/١ ، والصاحبى ٢٧٤ ،
وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/١ ، ٢٣٣ ، والتمام لابن جنى ٢٣ ، والمقتضب ٢٩٤/٢ ،
٢٥٣/٣ ، والخصائص ٤٢٢/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٥ ، والأشمونى ١٥٣/١ ، وابن
يعيش ١٣٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٨/١ ، والكشاف ٥١٦/٢ ، وشرح جمل الزجاجى
لابن هشام ٤١٥ ، واللسان (متن) ٤٢٨٠/٦ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ٨٦ ، ومنسوب
أيضاً للفرزدق فى القرطبى ٤٣٥/١

[باب مالا ينصرف]

وَأَضْلُ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا الصَّرْفُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَدْخُلَهَا جَمِيعُ الْإِعْرَابِ ؛
لأنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، وَاحْتِيجُ إِلَى إِعْرَابِهَا ، فَإِنْ
تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْحُرُوفِ كَ (أَيْنَ) ، أَوْ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ كَ (تَرَاكَ)
بُنِيَتْ ، فَإِنْ اشْتَبَهَتْ الْفِعْلَ مَنَعَتْ مَا لَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ مِنَ الْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ ،
وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ ثَقِيلٌ ؛ لِأَنَّهُ فَرُوعٌ لِلْأَسْمِ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ مَعَ
مِثْلِهِ كَلَامٌ وَالثَّانِي : أَنَّ الْفِعْلَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْأَسْمِ ، وَكُلُّ اسْمٍ حَصَلَتْ فِيهِ
عِلَّتَانِ ، أَوْ عِلَّةٌ هِيَ مَقَامُ عِلَتَيْنِ لَمْ يَدْخُلْهُ جَرٌّ وَلَا تَنْوِينٌ .

وَالْأَسْبَابُ الْمَانِعَةُ مِنَ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ : وَزْنُ الْفِعْلِ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَيْهِ ،
أَوْ يَخْصُّهُ ، وَإِنَّمَا اعْتُدَّ بِوَزْنِ الْفِعْلِ ، لِثِقَلِ الْفِعْلِ ، الدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ ثَقِيلٌ تَخْفِيفُهُ
بِالْحَذْفِ فِي الْجَزْمِ ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَكْثُرُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ
نَحْوُ : ضَرَبَ مِثَالُهُ فِي الْأَسْمَاءِ كَ (جَمَلَ وَجَبَلَ) وَهَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ إِذَا
سُمِيَ بِهِ أَنْصَرَفَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَخْصُصُ بِالْفِعْلِ ، وَعِيسَى بْنُ عَمَرَ^(١) لَا يُصَرِّفُ
ذَلِكَ قَالَ : لِأَنِّي لَا أَصْرِفُ مَا هُوَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ فَالْفِعْلُ أَوَّلَى أَلَّا يُصَرِّفَ
وَأَنْشُدَ :

[الوافر]

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا (٢)

(١) انظر : رأى عيسى بن عمر في إصلاح الخلل ٢٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ٥١/١ ،
وما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ٢٠ ، والكتاب ٢٠٦/٣ - ٢٠٧
(٢) هذا صدر بيت وعجزه :

مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَغْرِفُونِي

وهو منسوب لسحيم بن وثيل اليربوعي في الكتاب ٢٠٧/٣ ، وبلا نسبة في الهمع ٣٠/١ ،
وأمالى القالي ٢٤٦/١ ، والمقرب ٣١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٦/٢ ، والمخصص
١٤٣/١٣ ، وابن يعيش ٦١/١ ، والأشمونى ٢٦٠/٣ ، وهو منسوب أيضا في الدرر اللوامع ١٠/١

قَالَ : فلو لم يَعْتَدُوا بِوَزْنِ الفعل لَنَوْنٌ ، وَلَيْسَ فيما قَالَ دليلاً يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سُمِّيَ بالجملة ، والجملة إِذَا سُمِّيَ بِهَا حُكِيَتْ تَقُولُ فِي رَجُلٍ سَمَّيْتُهُ بـ (قَامَ زَيْدٌ) : هَذَا (قَامَ زَيْدٌ) ، وَرَأَيْتُ (قَامَ زَيْدٌ) ، وَمَرَرْتُ بـ (قَامَ زَيْدٌ) وهكذا لَوْ سَمَّيْتُ رَجُلًا بـ (يَزِيدُ) ^(١) لَقُلْتُ : هَذَا يَزِيدُ ، وَمَرَرْتُ بـ (يَزِيدُ) وَرَأَيْتُ (يَزِيدُ) .

فَإِنْ سَمَّيْتُ بِإِفْتِرَبَتْ قَطَعْتَ الألف ؛ لأنها لَيْسَتْ مِنَ الأسماء العشرة ولا مَصْدَرًا ، فَكُنْتُ تَقِفُ عَلَيْهَا : إِفْتَرَبَهُ بالهاء ؛ لأنها قَدْ صَارَتْ اسْمًا وَلَا تُصَرِّفُ ؛ لأنها لَا تُشَبِّهُ الأسماء ، فَلَوْ سَمَّيْتُ بـ (أُبْلُمُ) لَمْ تَصْرِفْ ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ : أُقْتُلَ ^(٢) ، وَإِذَا سَمَّيْتُهُ بِأُقْتُلَ لَمْ تَصْرِفْ ؛ لِأَنَّ الأمثلة تكثرُ فِي الأفعالِ .

فَإِنْ سَمَّيْتُ بـ (يَضْرِبُ) وَنَحْوَهُ مِمَّا فِيهِ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَكْثُرُ فِي الْأَفْعَالِ ، وَلَا يَخْتَصُّ ، وَلَكِنْ يَشْتَرِكُ فِيهِ نَحْوُ : أَحْمَدُ وَيَزِيدُ ، وَتَعْلَبُ ، وَيَشْكُرُ ، وَيَعْدُمُ ، فَعَلَّبَ فِيهِ الْفَعْلُ ، فَإِنْ سَمَّيْتُهُ بـ (ضَرَبَ) ^(٣) وَاسْتَضَرَبَ ، وَتَضَارَبَ لَمْ تَصْرِفْ وَهَكَذَا إِنْ سَمَّيْتُهُ (يَضْرِبُ) فَهَذَا مِمَّا يُعَلَّبُ عَلَى الْفِعْلِ وَيَخْتَصُّ بِهِ ، وَإِنْ سَمَّيْتُهُ : ضَارَبَ أَوْ قَاتَلَ صَرَفْتُهُ ؛ لِأَنَّ مِثَالَهُ : طَابَقَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا سَمَّيْتُهُ بـ (قِيلَ) ؛ لِأَنَّ مِثَالَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَيْلٌ وَدِيكُ ، وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا أَحَدٌ عَلَّتِيهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّائِيثُ بِالْأَلْفِ الْمَمْدُودَةِ أَوْ الْمَقْصُورَةِ ، وَالْجَمْعُ ، وَالْمَعْدُولُ مِنَ الْعَدَدِ ، وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ الْمُضَارَعَتَانِ لِأَلْفِي التَّائِيثِ وَلِلْوَصْفِ كَأَحْمَرَ

(١) قَالَ سَيُوبِيهِ : وَإِذَا سَمَّيْتُ رَجُلًا بِفَعْلٍ فِي أَوَّلِهِ زَائِدَةٌ لَمْ تَصْرِفْهُ نَحْوُ : يَزِيدُ وَيَشْكُرُ وَتَعْلَبُ وَيَعْمُرُ . وَهَذَا النَّحْوُ أُخْرَى لَا تَصْرِفْهُ ، وَإِنَّمَا أَقْصَى أَمْرُهُ أَنْ يَكُونَ كَتَنْصَبٍ وَيَزْمَعُ . انْظُرْ : الْكِتَابُ

الثانى : التعريف ومتى انضم إليه العُجْمَةُ أو العدل أو التأنيث ، أو وزن الفعل لَمْ يَنْصَرَفَ فى المعرفة ، وانصَرَفَ فى النكرة ؛ لأنَّ عِلَّةً واحدةً لا تَمْتَنِعُ الصرفَ ، وإنما اعتُدَّ بالتعريفِ ثَقَلًا ؛ لأنَّ الأوَّلَ مِنْ حالاتِ الاسمِ التنكير ، ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَائِعْرُفُهُ ، فَحَصَلَ التعريفُ فرعًا على التنكير .

الثالث : التأنيث وهو على ضَرْيَيْنِ : بِعَلَامَةٍ وَغَيْرِ عِلَامَةٍ ، فالذى يَغَيِّرُ عِلَامَةَ على ضَرْيَيْنِ : ثلاثى وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ ، والثلاثى على ضَرْيَيْنِ : ساكن الأَوْسَطِ ومتحرِّكُهُ ، فالسَّاكِنُ كـ (هِنْد) ، ودَعْدُ فهذا الساكن الأوسط مِنْهُمْ ^(١) مَنْ يَصْرِفُهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصْرِفُهُ ، فَمَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ قَالَ : هو معرفة مؤنث ، وَمَنْ صَرَفَ اعْتَقَدَ أَنَّ سُكُونَ أَوْسَطِهِ خِفَّةٌ لِلْاسْمِ ، فَقَدْ قَاوَمَتِ الْخِفَّةُ أَحَدَ الشَّيْعَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ هَذَا ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : أَحَدُهَا : نُوحٌ ، وَلَوْطٌ ^(٢) ، فَلَمَّا كَانَ الْاسْمُ ثَلَاثِيًّا انصَرَفَ والثانى : صَرَفُهُمْ مُضَرًّا ، والثالث : صَرَفُ الشَّاعِرِ لِهَذَا الْاسْمِ فى قوله :

[المنسرح]

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرِهَا دَعْدُ ^(٣)

(١) قال أبو حيان : إذا كان ساكن نحو : نُوح فأكثر النحاة على الصرف تحرك الوسط أو سكن صرح بذلك السيرافى وابن برهان وابن خروف ، وأجاز عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة وعبد القاهر الجرجاني فيه الصرف والمنع . انظر : هذه الآراء وتخريجها فى الارتشاف ٧٨٢/٢

(٢) قال سيبويه : وأما نُوحٌ ، وهُوْدٌ ، وَلَوْطٌ فتصرف على كل حال لخفتها . انظر : الكتاب

٢٣٥/٣

(٣) هذا صدر بيت وعجزه :

دَعْدُ وَلَمْ تُغَدِّ دَعْدُ فى الغَلَبِ

والبيت لجرير فى ديوانه ٦٥ ، واللسان (دعد) ١٦٦/٣ ، ومعجم شواهد النحو ٤١ ، ومنسوب لجرير أو عبد الله بن قيس الرقيات فى الاقتضاب ١٩٥/٣ ، وبلا نسبة فى الكتاب ٢٤١/٣ ، والنصف ٧٧/٢ ، والخصائص ٦١/٣ ، وابن يعيش ٧٠/١ ، وشرح شذور الذهب ٤٥٦ ، والكمال ٣١٤/١ ، والبيت لعبد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ١٧٨

فَصَرَفَ (دَعْدًا) ، وَلَوْ لَمْ يَعْتَدَّ بِالْخَفَةِ لَمْ يَصْرِفَ .

فَإِنْ تَحَوَّكَ الْوَسْطُ كَامْرَأَةٍ سَمِيَّتْهَا قَدَمًا أَوْ عَيْنًا ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ قَدْ قَامَتْ مَقَامَ الْحَرْفِ الرَّابِعِ ، كَمَا قَامَ الْحَرْفُ مَقَامَ الْحَرَكَةِ فِي الْحَذْفِ فِي قَوْلِهِمْ : لَمْ يَعْزُرْ . فَإِنْ سَمِيَتْ بِثَلَاثِي صَرَفَتْهُ أَيْ ثَلَاثِي كَانَ - إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ فُعْلٍ مَعْدُولًا كَ (عُمِرَ) ، أَوْ فُعْلٍ كَ (ضُرِبَ) أَوْ ثُبَّةً ، أَوْ يَضِعُ فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ : إِذَا سَمِيَتْ بِهَا مَذْكُرًا لَمْ تَصْرِفْهُ ، وَمَا بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِي تَصْرِفُهُ إِذَا سَمِيَتْ بِهِ . فَإِنْ سَمِيَتْ امْرَأَةً بَزِيدٍ ، فَسَيُويهِ ^(١) لَا يَصْرِفُهُ ؛ لِأَنَّ نَقْلَهُ مِنَ الْخَفِيفِ إِلَى الثَّقِيلِ عِلَّةٌ فَلَمْ يَنْصَرِفْ ، وَعِيسَى ^(٢) يَجْعَلُهُ كَهْنَدَ ، قَالَ : وَلَيْسَ هُوَ بِأَسْوَأَ حَالًا مِنْ هِنْدَ ، فَيَصْرِفُ تَارَةً ، وَلَا يُصْرِفُ تَارَةً .

فَإِنْ سَمِيَتْهُ بِ (حِمَصٍ) لَمْ يَنْصَرِفْ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَلَا فِي النُّكْرَةِ ؛ لِأَنَّ فِي (حِمَصٍ) التَّعْرِيفَ وَالْمُجَمَّةَ وَالتَّأْنِيثَ ، فَإِنْ تَنَكَّرَ بَقِيَ فِيهِ عِلَتَانِ فَلَوْ سَمِيَتْ امْرَأَةً بَنُوحَ ، وَلُوطَ ، لَمْ يَنْصَرِفْ لِلْعَجْمَةِ وَالتَّعْرِيفِ ، فَإِنْ سَمِيَتْ بِ (هُودٍ) مِنْ قَوْلِهِمْ : سُورَةُ هُودَ ، ثُمَّ حَذَفَتْ الْمُضَافَ وَأَقَمَّتِ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ صَرَفَتْ ، وَإِنْ سَمِيَتْهُ بِاسْمِ السُّورَةِ فَسَيُويهِ ^(٣) لَا يَصْرِفُ لِلتَّأْنِيثِ وَالتَّعْرِيفِ ، وَعِيسَى يَجْعَلُهُ كَ (هِنْدٍ) .

وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِي ^(٤) كَ (زَيْنَبَ) ، وَعُقَابَ ، وَعَنَاقَ ، فَإِنَّكَ لَا تَصْرِفُ ذَلِكَ ، مَذْكُرًا كَانَ أَوْ مَوْثًا ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الزَّائِدَ قَدْ قَامَ مَقَامَ الْهَاءِ فِي طَلْحَةٍ .

(١) انظر : الكتاب ٢٤٢/٣

(٢) انظر : رأى عيسى بن عمر فى شفاء العليل ٩٠١/٢ ، والكتاب ٢٤٢/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥١

(٣) انظر : الكتاب ٢٥٦/٣

(٤) قال سيوييه : وإذا سميت رجلا بسعاد أو زينب أو جئال وتقدرها بجعل ، لم تصرفه من قبل أن هذه أسماء تمكنت فى المؤنث واختص بها وهى مشتقة . انظر : الكتاب ٢٣٩/٣

فَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا ب (ثلاث) فَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّلَاثِ الَّتِي لِلْمُؤْنِثِ لَمْ تَصْرِفْهُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْوَفٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي الْمَذْكَرِ صَرَفْتَهُ .

وَأَمَّا الْمُؤْنِثُ بِعِلَامَةِ ، فَعَلَى صَرْيَيْنِ : أَلِفٍ وَهَاءٍ ، وَالْأَلِفُ عَلَى صَرْيَيْنِ مَقْصُورَةٍ كَحَبْلَى ، وَسَكْرَى ، وَمَمْدُودَةٍ كَحَمْرَاءَ ، وَعُشْرَاءَ فَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً ، وَلَا نَكْرَةً ؛ لِأَنَّ فِيهِ عِلْتَيْنِ التَّأْنِيثِ وَلِزُومِ التَّأْنِيثِ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ حَبْلٌ وَحَبْلَى كَمَا تَقُولُ : قَائِمٌ وَقَائِمَةٌ .

الضَرْبُ الثَّانِي مَا أَنْتَ بِالتَّاءِ كَطَلْحَةٍ ، وَحَمْزَةٍ ، فَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ لِلتَّأْنِيثِ وَالتَّعْرِيفِ .

فَأَمَّا قَائِمَةٌ فَتَصْرِفُهَا وَإِنْ كَانَ اجْتَمَعَ فِيهَا الْوَصْفُ وَالتَّأْنِيثُ ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ غَيْرُ لَازِمٍ فَلَمْ يُعْتَدَ بِهِ .

وَالرَّابِعُ : الْأَلِفُ وَالنُّونُ وَهُوَ عَلَى صَرْيَيْنِ : وَصَفٌ ، وَغَيْرُ وَصَفٍ ، فَالْوَصْفُ كَسَكْرَانَ ، وَعَظُشَانَ ، وَكُلُّ مَا كَانَ مُؤْنَّثُهُ عَلَى فَعْلَى كَسَكْرَى ، وَعَظُشَى فَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ ؛ لِأَنَّهُ وَصَفٌ وَفِيهِ الْأَلِفُ وَالنُّونُ ، وَهُمَا عِلْتَانِ .

فَأَمَّا الْوَصْفُ فَهُوَ ثَقِيلٌ ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْمُوصُوفِ ، وَأَمَّا الْأَلِفُ وَالنُّونُ فَهِيَ تُشَبِّهُ أَلْفَى التَّأْنِيثِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا عَلَى غَيْرِ لَفْظٍ مُذَكَّرِهِ تَقُولُ لِلْمَذْكَرِ سَكْرَانَ ، وَسَكْرَى لِلْمُؤْنِثِ ، كَمَا أَنَّ حَمْرَاءَ لِلْمُؤْنِثِ وَأَحْمَرَ لِلْمَذْكَرِ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْأَلِفِ وَالنُّونِ مَا يَلْحَقُ الْأَعْلَامَ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ كَعُثْمَانَ ، فَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ لِلْعِلْمِيَةِ وَزِيَادَةِ الْأَلِفِ وَالنُّونِ ، فِي اسْمِ أَلْفَا وَنُونًا ثُمَّ اسْتَقْفَتْهُ ، فَوَجَدَتِ النُّونَ فِيهِ أَصْلِيَةً صَرَفْتَهُ كَرَجُلٍ سَمَّيْتَهُ بِسَمَانٍ أَوْ حَسَانٍ ^(١) ، إِنَّ اسْتَقْفَتْهُ مِنَ السَّمَنِ ^(٢) أَوْ الْحُسْنِ ، صَرَفْتَ الْاسْمَ ؛ لِأَنَّ

(١) انظر : هذه الأمثلة في المقتضب ٣/٣٣٦ ، والتصريح ٢/٢١٧

(٢) قال سيبويه : وإذا سميت رجلا : طحان ، أو سمان من السمن ، أو تبان من التبن صرفته في المعرفة والنكرة ؛ لأنها نونٌ من نفس الحرف ، وهي بمنزلة دال حتما . انظر : الكتاب ٣/٢١٧

النون مِنْ نَفْسِ الكلمة ، وَلَيْسَتْ زائدةً ، وَإِنْ اشْتَقَّقَتْهُ مِنَ الْحِيسِ وَالسَّم لَمْ تَصْرِفْ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ زائدتان .

فَإِنْ سَمَّيْتَهُ بِ (رُمَّان) ^(١) ، فَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصْرِفُ ، وَيَعْتَبِرُ زِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَصْرِفُ ، وَيَعْتَبِرُ أَكْثَرَ النَّبَاتِ ، وَإِنَّهُ عَلَى فُعَالٍ كَحُمَاضٍ وَنَحْوِهِ فَالْإِلَامُ أَصْلٌ .

فَإِنْ سَمَّيْتَهُ بِ (أَصِيلَال) ^(٢) جَمْعُ أَصِيلٍ مُصَغَّرًا لَمْ تَصْرِفْهُ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ بَدَلٌ مِنَ النُّونِ ، فَإِنْ سَمَّيْتَهُ بِ (زَيْدَان) فَفِيهِ مَذْهَبَانِ مِنْهُمْ مَنْ يَحْكِي حَالِ الثَّنِيَةِ فَتَقُولُ : هَذَا زَيْدَانِ ، وَرَأَيْتُ زَيْدَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْرِبُ النُّونَ فَيَقُولُ : هَذَا زِيدَانُ ، وَرَأَيْتُ زِيدَانًا ، وَمَرَرْتُ بِزِيدَانٍ ، وَيَلْزُمُهُ الْأَلْفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَيَجْعَلُهُ كَاسْمٍ لَا يَنْصَرِفُ .

وَلَوْ سَمَّيْتَهُ بِ (زَيْدُون) ^(٣) فَمِنْهُمْ مَنْ يَحْكِي حَالِ الْجَمْعِ ، فَيَجْعَلُهُ فِي الرِّفْعِ بِالْوَاوِ ، وَفِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ بِالْيَاءِ ، وَالنُّونُ مَفْتُوحَةٌ كَمَا هِيَ فِي الْجَمْعِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ الْإِعْرَابَ فِي النُّونِ وَيَلْزِمُهَا الْيَاءَ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ يَصْرِفُ وَهُمْ الْبَصَرِيُّونَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصْرِفُ وَهُمْ الْكُوفِيُّونَ ، فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ : هَذَا زَيْدَيْنِ ، وَرَأَيْتُ زَيْدَيْنَا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدَيْنِ .

وَهَكَذَا لَوْ سَمَّيْتَهُ بِ (فَلَسْطَيْنِ) وَ (يَيْرَيْنِ) ، وَالزَّجَاجُ يُجَوِّزُ مَكَانَ الْيَاءِ الْوَاوَ فَيَقُولُ : هَذَا زَيْدُونُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدُونَا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدُونٍ فَيَجْعَلُهُ كَزَيْتُونٍ .
فَإِنْ سَمَّيْتَهُ بِ (مُسْلِمَاتٍ) ^(٤) فَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ : أَحَدُهَا أَنْ تَحْكِي الْجَمْعَ .

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا رُمَّانَ فَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَبِيحُوه مَنَعَ صَرْفَهُ ، لَاعْتَقَادَهُمَا زِيَادَةُ النُّونِ ، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ صَرْفَهُ ، لَاعْتَقَادَهُ أَصَالَهَ النُّونِ . انْظُرْ : الْإِرْتِشَافُ ٧٧١/٢

(٢) انْظُرْ : الْمَثَالُ فِي الْإِرْتِشَافِ ٧٦٥/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٦١/١

(٣) انْظُرْ : هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ فِي الْكِتَابِ ٢٠٩/٣ - ٢١٠ ، وَالْإِرْتِشَافُ ٨٠١/٢

(٤) انْظُرْ : هَذِهِ الْمَذَاهِبُ فِي الْإِرْتِشَافِ ٨٠١/٢

والثاني : أَنْ تَضُمَّ التَّاءَ فِي الرَّفْعِ ، وَتَفْتَحُهَا فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ كَالَّذِي لَا يَنْصَرِفُ . **والثالث :** أَنْ تَضُمَّ التَّاءَ فِي الرَّفْعِ ، وَتَفْتَحُهَا فِي النَّصْبِ ، وَتَكْسِرُهَا فِي الْجَرِّ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ تَقِفُ عَلَى الْهَاءِ ، وَعَلَى الْوَجْهِينِ الْآخَرَيْنِ تَقِفُ عَلَى التَّاءِ ، وَهَكَذَا الْخِلَافُ فِي عُرْفَاتٍ ، وَأَذْرَعَاتٍ .

السادس : الْوَصْفُ إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِأَحْمَرَ ، وَأَصْفَرَّ لَمْ تَصْرِفْهُ بَلَا خِلَافٍ لَوْزَنِ الْفِعْلِ وَالتَّعْرِيفِ ، فَإِنْ نَكَّرْتَهُ فَيَسْبِيهِ ^(١) لَا يَصْرِفُ ، وَيَزِدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ ، وَأَصْلُهُ : صِفَّةٌ ، وَالْأَخْفَشُ يَصْرِفُ قَالَ : لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنِ الْوَصْفِ بِالتَّسْمِيَةِ فَبَقِيَ فِيهِ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ .

قال المازني : سَأَلْتُ الْأَخْفَشَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ : أَصْرِفُ قُلْتُ : كَيْفَ تَقُولُ : مَرَزْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ فَقَالَ : أَصْرِفُ فَقُلْتُ : أَلَيْسَ فِيهِ وَزْنُ الْفِعْلِ وَالصِّفَةِ فَقَالَ : رَدَدْتُهُ إِلَى أَصْلِهِ ، وَأَصْلُهُ : الْعَدَدُ فَقُلْتُ : أَلَا فَعَلْتُ فِي أَحْمَرَ مِثْلَ هَذَا ، فَلَمْ يَأْتِ بِمَقْنَعٍ .

السابع : الْعَدْلُ وَهُوَ عَلَى ضَرِيئَيْنِ : مَا عُدِلَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ : عُمَرُ . **والثاني :** مَا عُدِلَ عَنِ النِّكَرَةِ نَحْوُ : مَثْنَى وَثَلَاثَ . الْأَوَّلُ مَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ يَجِيءُ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ : اسْمٍ جِنْسٍ نَحْوُ : نَعْرٌ وَجُرْذٌ ، وَمَصْدَرٍ نَحْوُ : هُدًى ، وَثَقَى ، وَجَمْعٌ كَثَقَبَ ، وَوَصَفٌ كَحُطِمَ فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ يَدْخُلُ عَلَيْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَتَنْصَرِفُ فِي كُلِّ حَالٍ . الْخَامِسُ مَا عُدِلَ نَحْوُ : عُمَرُ وَزُفَرٌ عُدِلَ عَنْ عَامِرٍ وَزَاوِرٍ فَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ لِلْعَدْلِ وَالتَّعْرِيفِ ، فَإِنْ نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ ، وَإِنَّمَا اعْتَدَّ بِالْعَدْلِ ثِقَلًا ؛ لِأَنَّكَ تَنْطِقُ بِمِثَالٍ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ غَيْرَهُ .

وَأَمَّا مَا عُدِلَ عَنِ النِّكَرَةِ فَهُوَ فِي الْعَدَدِ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرَةٍ ، وَهُوَ بِلَفْظَيْنِ تَقُولُ : جَاءَنِي النَّاسُ مَثْنَى مَثْنَى ، وَثَنَاءُ ثَنَاءً ، وَثَلَاثَ ثَلَاثَ إِلَى الْعَشْرَةِ ، فَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وَلَا نِكَرَةً .

وقد اختلفوا لِمَ لَمْ يُصَرَفْ ، فسيبويه ^(١) يَقُولُ : لَأَنَّهُ وَصِفٌ ، وهو معدولٌ والدليل على أَنَّهُ وَصِفٌ قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ أَجْنَحَةٌ مِّثْنَى وَتِلْكَ وَرَبْعٌ ﴾ ^(٢) فَوَصَفَ بالنكرة . وقال غيره ^(٣) : لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لَأَنَّهُ مَعْدُولٌ وَجَمْعٌ ، وقال آخرون ^(٤) : لَأَنَّهُ مَعْدُولٌ مِنْ جِهَةِ اللفظ والمعنى معًا ، فمن جهة كان اثنين ، فَجَعَلْتُهُ مِثْنَى ، ومن جهة المعنى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : اثنين دَلَّ على شخصين ، إِذَا قُلْتَ : مِثْنَى فَقَدْ جَاءَ كَثِيرًا ؛ لِأَنَّهُمْ جَاءُوا اثنين اثنين .
الرابع : أَنَّهُ عُذِلَ ^(٥) فهذه عِلَّةٌ ، وَعُذِلَ على غير جهة العَدَلِ ، لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ المعدول أَنْ يَكُونَ مِنْ مَعْرِفَةِ كَعَمَرٍ ، فَإِنْ سَمِيتَ بهذا المعدول من العدد صَرَفْتَهُ ، فَأَمَّا أُخْرَ فَإِنَّهُ ^(٦) لَا يَنْصَرِفُ لَوْزِنِ الفعل وَأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ آخَرٍ مِنْ كَذَا ، وَكَذَلِكَ أُخْرَ لَا يَنْصَرِفُ لِلْعَدَلِ وَالْوَصْفِ .

* * *

(١) انظر : الكتاب ٢٢٥/٣

(٢) سورة فاطر ١/٣٥

(٣) ذهب إلى ذلك الأعلام . انظر : رأيه في الارتشاف ٧٦٤/٢ ، والهمع ٢٧/١

(٤) ذهب إلى ذلك الرمخشري . انظر : رأيه في الكشف ٤٦٧/١

(٥) ذهب إلى ذلك الفراء . انظر : رأيه في معاني القرآن ٢٥٤/١ ، وانظر : أيضا

المساعد ٧/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٤/١

(٦) انظر : المثال في الكتاب ٢٢٤/٣

وما كان على فَعَالٍ يَجِيءُ على أربعة أقسام : اسْمٌ لِلْفِعْلِ كَنَزَالٍ ،
ومصدر كَحَلَاقي ^(١) ، وصفة كَبَدَادٍ ^(٢) ، وماعِدِل من الأعلام كَحَذَامٍ ،
وقَطَامٍ ، وهذا الضرب أعنى : حَذَامٌ بُنِي ، لمشابهته : نَزَالٍ من أَرْبَعَةٍ أَوْجِهٍ :
معرفة كما أنه مَعْرِفَةٌ ومؤنث كما أن (نزال) مؤنث قال الشاعر :
[الكامل]

دُعِيَتْ نَزَالٍ دُعِيَتْ نَزَالٍ ^(٣)

ومعدول مثله ، واللفظ كاللفظ هذه لغة أهل الحجاز مبنية على الكسر
على كل حال ، وَعِلَّتُهُمْ فى بنائِهِ : قالوا : لما كان مؤنثا معرفة كان
لايُنْصَرِفُ ، فإذا عُدِلَ فَقَدْ صَارَتْ فيه عِلَّةٌ ثالثةٌ ، وَلَيْسَ بَعْدَ تَرْكِ الصَّرفِ إِلَّا
البناء .

والأصل أن يُوْتَّ هذا الاسمُ بالهاء ، فَحُذِفَتْ ، وَضُمِّنَ معناها الاسم ،
وبُنِيَ على الكسر لِعِلَّتَيْنِ : إحداهما أنه الأصل فى حَرَكََةِ التَّقاء الساكنين
والثانى أن الكسرة مِنْ علامة التأنيث ، والاسم مؤنث .
فأما بنو تميم فيَقُولُونَ : هذه حَذَامٌ ^(٤) ، ورأيتُ حَذَامَ ، ومررتُ بحَذَامٍ ،
فيجعلونه كاسم لا يُنْصَرَفُ قالوا : لَوْ سَمَّيْتُ امرأةً يَاسْحاقَ ففيها ثلاث
عِلَلٍ ، فكذلك حَذَامٍ فإن كان فى آخر هذا المثالِ راءٌ مِثْلَ : وَبَارٍ ، فبنو تميم

(١) يوجد كلام فى الارتشاف عن هذه الكلمة منقول من المخصص. انظر :

الارتشاف ٧٧٨/٢

(٢) انظر : الارتشاف ٧٧٨/٢

(٣) هذا جزء بيت وتمامة :

وَلْيَغْمِ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَبُجَّ فى الذُّغْرِ

والبيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ٨٩ ، والكتاب ٢٧١/٣ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وابن
يعيش ٢٦/٤ ، والخزانة ٣١٧/٦ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، والإنصاف ٥٣٥/٢ ، والتصريح ٥٠/١ ،
والخصص ٦٧/١٧ ، والهمع ١٠٥/٢ ، وقد روى صدره فى بعض المصادر :

« ولأنت أشجع من أسامة إذ »

(٤) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٢٧٨/٣ - ٢٧٩ ، والارتشاف ٧٧٧/٢ - ٧٧٨

يختلفون في ذلك فبعضهم يَئِنَّهِ على الكسر كأهل الحجاز طلبًا للإمالة ؛ لأنَّ من شَأْنِهِم الإمالة ، ومنهم مَنْ لا يئِنَّ كَعَبْرِهِ مما لَيْسَ فيه راء .

الثامن : العُجْمَةُ والأسماءُ الأعجميةُ على ثلاثة أقسام : مِنْهَا مَا يُدْخَلُ عليه الألفُ واللام ^(١) ك (نَيْزُوز) ، وَرَأْقُود ، وَإِبْرَيْسَم ، فهذا يُنْصَرِفُ في المعرفة والنكرة ولا يُعْتَدُ بالعجمة فيه ، وكذلك إِنْ سَمَّيْتَ بِهِ .

الثاني : ما كان على ثلاثة أَحْرَفٍ كَنُوح ، وَلُوط ^(٢) فهذا يُنْصَرِفُ أيضا لحفته وسواء تحوَّك وَسَطُهُ أَوْ سَكَنَ ، الثالث : ما زَادَ على ثلاثة أَحْرَفٍ كإِبْرَاهِيم ^(٣) ، وإِسْمَاعِيل ونحوه فهذا لا يُنْصَرِفُ للعجمة والتعريف ، فَإِنْ نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ .

وَيَعْقُوب ^(٤) على صَرْيَيْنِ إِنْ سَمَّيْتَهُ بِاسْمِ النَّبِيِّ - ﷺ - لَمْ تَصْرِفْهُ ، وَإِنْ سَمَّيْتَهُ بِذِكْرِ الْقَبْجِ ^(٥) صَرَفْتَهُ ، وهكذا إِسْحَاقُ إِنْ كَانَ مَصْدَرًا صَرَفْتَهُ ، وَإِنَّمَا اعتدت العجمة بقل ، وكانت إحدى العلل المانعة من الصرف ؛ لأنها تثقل عَلَيْهِم حيث لَمْ تَكُنْ مِنْ كَلَامِهِمْ .

التاسع : التركيب وهو على صَرْيَيْنِ : أحدهما : أَنْ يُئِنَّ الاسمَيْنِ جميعاً كَخَمْسَةَ عَشَرَ ، وَإِنَّمَا يُئِنَّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ : خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ ^(٦) ، فَخُذِفَتِ الْوَاوُ ، وَضُمَّنَ الْأَسْمَانِ مَعْنَاهَا وَالثَّانِي أَنَّ يُئِنَّ أَحَدُ الْأَسْمَيْنِ

(١) قال سيبويه : أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ أَعْجَمِي أَعْرَبَ وَتَمَكَّنَ فِي الْكَلَامِ فَدَخَلَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَصَارَ نَكْرَةً ، فَإِنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا صَرَفْتَهُ ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الْعَرَبِيَّ وَذَلِكَ نَحْوُ : اللَّجَامِ ، وَالذَّيْبِاجِ ، وَالْيَزْنَدِجِ ، وَالْيَزْرُوزِ ، وَالْفَرْنَدِ ، وَالزَّجْجِيلِ .. انظر : الكتاب ٢٣٤/٣

(٢) انظر : الأمثلة في الكتاب ٢٣٥/٣ ، والارتشاف ٧٨١/٢

(٣) انظر : الكتاب ٢٣٥/٣

(٤) انظر : المثال في المقتضب ٣٢٦/٣ ، والارتشاف ٧٨٣/٢

(٥) انظر : المغرب ٢٦١ - ٢٦٢ ، ومادة (قبج) في اللسان ٣٥٠٨/٥ ، والقبج : هو نوع من

الطيور .

(٦) انظر : هذا الكلام في الكتاب ٢٩٧/٣ - ٢٩٨ ، والمساعد ٢٣/٣ ، والارتشاف ٧٧٣/٢

كقولك : هَذَا حَضْرَمُوتَ ، فَبَنِيَتْ حَضَرَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ حَشْوًا كَالْحَاءِ مِنْ طَلْحَةٍ ، وَمَا قَبْلَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا .

وكذلك إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ (خَمْسَةَ عَشَرَ) ونحوه ، وَأَمَّا (مَوْت) مِنْ حَضْرَمُوتَ فَتَضَمُّهُ فِي الرَّفْعِ ، وَتَفَتْحُهُ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ كَطَلْحَةٍ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : هَذَا حَضْرَمُوتٍ فَتَعَرَّبُ حَضْرًا بِمَا يَسْتَحِقُّهُ ، وَتَجْرُ مَوْتًا عَلَى كُلِّ حَالٍ فَأَمَّا (مَعْدَى كَرِب) ^(١) فَيَاءُ (مَعْدَى) سَاكِنَةٌ ، لِيَوْقُوعِهَا وَسَطًا ، وَأَمَّا (كَرِب) فَتَفْعَلُ بِهِ مَا فَعَلْتَ بِـ (مَوْت) مِنْ حَضْرَمُوتَ . وَإِنْ شِئْتَ أَضَفْتَهُ كَمَا فَعَلْتَ بِحَضْرَمُوتَ ، إِلَّا أَنَّ كَرِبَ يُؤَنَّثُ تَارَةً وَيَذْكَرُ تَارَةً أُخْرَى ، فَمَنْ أَنَّثَهُ لَمْ يَصْرِفْ ، وَمَنْ ذَكَرَهُ صَرَفَ .

فَأَمَّا سِيبُويَه وَعَمْرُويَه ^(٢) فَهُمَا مَبْنِيَانِ ؛ لِأَنَّ مِنْهُمَا مَنْ يَقُولُ : إِنَّهُ صَوْتُ فُبْنَى لِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْوَاتَ كُلَّهَا مَبْنِيَةٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ إِنَّ (وَيْه) اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ ، وَبِنَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ التَّعْرِيفَ وَالتَّرْكِيبَ ، فَإِنْ انْضَمَّ إِلَيْهِ الْعُجْمَةُ بُنِيَ ، لِأَنَّ بِالْعَلْتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ يَجِبُ لَهُ تَرْكُ الصَّرْفِ ، فَإِذَا انْضَافَ إِلَى تَرْكِ الصَّرْفِ عِلَّةٌ أُخْرَى بُنِيَ كَمَا فُعِلَ بِـ (حَذَام) تَقُولُ : هَذَا سِيبُويَه وَسِيبُويَه أُخَرَ ، وَالْاسْمُ مَبْنِيٌّ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِلَّا أَنَّ التَّنْوِينَ يَدْخُلُهُ فِي حَالِ التَّنْكِيرِ ، وَلَيْسَ هَذَا تَنْوِينُ الصَّرْفِ ، وَإِنَّمَا هُوَ التَّنْوِينُ الَّذِي يَكُونُ فَرْقًا بَيْنَ التَّعْرِيفِ ، وَالتَّنْكِيرِ كَصَبِهِ ، وَابْيَاحِهِ .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ : هُوَ جَارِي يَيْتَ يَيْتَ ^(٣) وَتَسَاقَطُوا أَحْوَلَ أَحْوَلَ ، وَلَقِيَتْهُ كَفَّةً كَفَّةً ، وَإِنْ شِئْتَ بَنَيْتَ الْأَسْمِينَ ، وَإِنْ شِئْتَ أَدَخَلْتَ اللَّامَ فَقُلْتَ : كَفَّةً

(١) انظر : المثال في الكتاب ٢٩٦/٣ - ٢٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٧/٢ ،

والتصريح ٢١٦/٢

(٢) انظر : شرح اللمع لابن برهان ٤٦٧/٢ ، والارتشاف ٧٧٤/٢

(٣) انظر : الأمثلة في الكتاب ٣٠٢/٣ - ٣٠٣

لِكَفَّةٍ ، وهذا لا يجوز أَنْ يُنْتَى ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْاِسْمَانِ واقعين موقع الحال أو الظرف .

فَأَمَّا الْجَمْعُ فَعَلَى ضَرْيَيْنِ : جَمْعٌ لَهُ مِثَالٌ فِي الْآحَادِ ، وَجَمْعٌ لَا مِثَالَ لَهُ ، فَالَّذِي لَهُ مِثَالٌ فِيهَا نَحْوُ : قُفْزَانِ مِثَالُهُ فِي الْآحَادِ : قُوطَانِ ، وَفُلُوسِ مِثَالُهُ فِي الْآحَادِ سُدُوسِ فَهَذَا الضَرْبُ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ شَيْءٌ إِلَّا مَا يَمْنَعُ الْآحَادَ كَرَجُلٍ سَمَّيْتَهُ بِصِبْيَةٍ جَمْعُ صَبِيٍّ لَا تَصْرِفُهُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَلَا تَعْتَدُّ بِالْجَمْعِ فِيهِ .

فَأَمَّا الْجَمْعُ الَّذِي لَا مِثَالَ لَهُ فِي الْآحَادِ ، فَهُوَ مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ مَفَاعِلٍ ^(١) مِثْلُ : سَلَامِيلَ وَمَسَاجِدَ ، وَمَفَاعِيلِ مِثْلُ قَنَادِيلَ وَتَمَائِيلِ ، وَمَا كَانَ مَفَاعِلَ إِلَّا أَنَّهُ مُدْغَمٌ نَحْوَ ذَوَابٍّ وَشَوَابٍّ فَهَذَا كُلُّهُ لَا يَنْصَرِفُ وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ ، وَالْجَمْعُ قَوْعٌ عَلَى الْوَاحِدِ هَذَا عِلَّةٌ .

وَجَمْعٌ لَا مِثَالَ لَهُ فِي الْآحَادِ عِلْمٌ ثَانِيهِ ، وَتَقْرِيبُ هَذَا الْجَمْعِ أَنْ يَقَالَ : كُلُّ جَمْعٍ ثَلَاثَ حُرُوفِهِ أَلْفٌ وَبَعْدَ الْأَلْفِ حَرْفَانِ وَثَلَاثَةُ أَحْرُوفٍ أَوْ حَرْفٍ مُشَدَّدٌ ، فَإِنْ سَمَّيْتَهُ بِصَيَاقِلٍ ^(٢) فَإِنَّكَ تَصْرِفُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثَالَ لَهُ فِي الْآحَادِ . فَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ الْهَاءَ صَرَفْتَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ لَهُ مِثَالٌ وَهُوَ عَبَاقِيَةٌ وَخَزَابِيَةٌ فَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ (مَسَاجِدَ) ^(٣) لَمْ تَصْرِفُهُ ، فَإِنْ نَكَّرْتَهُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَصْرِفُهُ ؛

(١) انظر : الكتاب ٢٢٧/٣ ، والمقتضب ٣٢٧/٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ٤٥٤/٢ ، والأشمونى ٢٤١/٣ ، والمقرب ٣٠٧/٢ ، والارتشاف ٧٦١/٢

(٢) قال سيبويه : قلتُ : أَرَأَيْتَ صَيَاقِلَةً وَأَشْبَاهَهَا ؛ لَمْ صَرَفْتَ ؟ قَالَ : مِنْ قَبْلِ أَنْ هَذِهِ الْهَاءُ إِنَّمَا ضُمَّتْ إِلَى صَيَاقِلَ ، كَمَا ضُمَّتْ مَوْتُ إِلَى خَضَرَ ، وَكَرِبَ إِلَى مَغْدَى فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : مَغْدِي كَرِبَ . وَلَيْسَ الْهَاءُ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَكُونُ زِيَادَةً فِي هَذَا الْبِنَاءِ ، كَالْيَاءِ وَالْأَلْفِ فِي صَيَاقِلَةٍ ، وَكَالْيَاءِ وَالْأَلْفِ اللَّتَيْنِ يَبْنِي بِهِمَا الْجَمْعُ إِذَا كَثُرَتْ الْوَاحِدُ ، وَلَكِنَّهَا إِنَّمَا تَجِيءُ مَضْمُومَةً إِلَى هَذَا الْبِنَاءِ كَمَا تُضْمُ يَاءُ الْإِضَافَةِ إِلَى مَدَائِنَ وَمَسَاجِدَ بَعْدَمَا يُفْرَغُ فِي الْبِنَاءِ ، فَتَلْحَقُ مَا فِيهِ الْهَاءُ مِنْ نَحْوِ : صَيَاقِلَةُ بَابِ طَلْحَةٍ وَتَمْرَةٍ . انظر : الكتاب ٢٢٨/٣ ، وانظر : أيضا المقتضب ٣٤٥/٣ ، والأصول ٩١/٢

(٣) قَالَ أَبُو حِيَانَ : وَفِي حَوَاشِي مِيرْمَانَ : النُّحَوِيُّونَ إِذَا سَمَّوْا رَجُلًا بِمَسَاجِدَ ، لَمْ يَصْرِفُوهُ مَعْرِفَةً وَلَا نَكْرَةً إِلَّا الْأَخْفَشَ إِذَا سَمِّيَ بِهِ رَجُلًا صَرَفَهُ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : وَهُوَ الْقِيَاسُ وَكَانَ الْأَخْفَشُ يَقُولُ : إِنَّمَا مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ : أَنَّهُ مِثَالٌ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْوَاحِدُ ، فَلَمَّا نَقَلْتَهُ ، وَسَمَّيْتُ بِهِ خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْمَانِعِ .. انظر : الارتشاف ٧٦١/٢ - ٧٦٢

لأنه قَدْ زالَ الجمعُ بتسميتِكَ بِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصْرِفُهُ يراعى اللفظ .
فأما (سراويل) ^(١) فمنهم مَنْ يَقُولُ هُوَ جَمْعُ سِرْوَالٍ ^(٢) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ وَاحِدٌ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَصْرِفُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصْرِفُ كَمَا قُلْنَا فِي مَسَاجِدَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ .

وَأَمَّا جَوَارٍ وَغَوَاشٍ وَكُلُّ مَا عَتَلَتْ لَامُهُ وَهُوَ جَمْعٌ تَقُولُ فِيهِ : هَذِهِ جَوَارِي ، وَرَأَيْتُ جَوَارِي ، وَمَرَزْتُ بِجَوَارِي الْبَاءِ فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ سَاكِنَةً ، وَفِي النِّصْبِ مَفْتُوحَةٌ غَيْرُ مَنْوًةٍ ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ إِنْسَانٌ فَمَذْهَبُ سَبِيوِيَّةِ ^(٣) فِيهِ أَنَّهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ كَمَا كَانَ قَبْلَهَا ، وَمَذْهَبُ يُونُسَ ^(٤) أَنَّهُ يَجْعَلُهُ فِي الرِّفْعِ مَضمُومًا وَفِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ مَفْتُوحًا غَيْرُ مَنْوًةٍ تَقُولُ فِي الرِّفْعِ : هَذِهِ جَوَارِي ، وَرَأَيْتُ جَوَارِي ، وَمَرَزْتُ بِجَوَارِي ، وَهَكَذَا الْخِلَافُ فِي قَاضٍ إِذَا سُمِّيَ بِهِ امْرَأَةً .

فَأَمَّا التَّنْوِينُ فِي جَوَارٍ وَنَحْوِهِ فَفِيهِ مَذْهَبَانِ أَحَدُهُمَا : أَنَّ يَكُونَ عِوَضًا مِنَ الْمَحْذُوفِ مَنْ قِيلَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ : جَوَارِي ، فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ لِثِقَلِهَا عَلَى الْبَاءِ وَحُذِفَ التَّنْوِينُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ لَا يَنْصَرِفُ ، وَذَهَبَتِ الْبَاءُ ؛ لِأَنَّهَا فِي أَثْقَلِ الْجُمُوعِ ثُمَّ أُدْخِلَ التَّنْوِينُ عِوَضًا مِنْ هَذِهِ الْحَذُوفِ .

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّ يَكُونَ لَمَّا حُذِفَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بَقِيَتِ الْكَلِمَةُ لَا عَلَى وَزْنِ مَفَاعِلَ ، وَلَا عَلَى وَزْنِ مَفَاعِيلَ ، فَانْصَرَفَتْ فَيَكُونُ تَنْوِينُهُ تَنْوِينُ صَرْفٍ لَا عِوَضًا مِنَ الْمَحْذُوفِ .

(١) قَالَ سَبِيوِيَّةُ : وَأَمَّا سِرَاوِيلُ فَشَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ أَعْجَمِيٌّ أُعْرِبَ كَمَا أُعْرِبَ الْآجُرُّ ، إِلَّا أَنَّ سِرَاوِيلَ أَشْبَهَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي نَكْرَةٍ وَلَا مَعْرِفَةٍ كَمَا أَشْبَهَ بَقُمُ الْفَعْلِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْأَسْمَاءِ ، فَإِنْ حَقَرْتَهَا اسْمُ رَجُلٍ لَمْ تَصْرِفْهَا كَمَا لَا تَصْرِفُ عَنَاقَ اسْمِ رَجُلٍ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣/٢٢٩
(٢) نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ الْأَخْفَشِ وَأَبُو حَاتِمٍ . انْظُرْ : الْإِرْتِشَافُ ٢/٧٦٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ

٣٤٥/٣ - ٣٤٦ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١/٦٤ - ٦٥ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٣/٢٤٧ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢/٢١٣

(٣) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣/٣١٠

(٤) انْظُرْ : رَأَى يُونُسَ فِي الْكِتَابِ ٣/٣١٢

وَتَصْغِيرُ جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ مَعَ صَرْفِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :
 مِنْهَا مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَكْبَرِّ وَلَا الْمَصْغَرِّ نَحْوُ : أَحْمَرٌ وَحُمْرَاءُ ، فَإِذَا صَغُرَتْهُمَا
 قُلْتُ : أَحْيَمِرُ وَحُمَيْرَاءُ فَلَمْ تَنْصَرِفْ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا لَمْ يَنْصَرِفْ
 أَحْمَرٌ هِيَ الْهَمْزَةُ وَهِيَ بَاقِيَةٌ وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ مِمَّا فِيهِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ .

والضرب الثاني مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَكْبَرِّ ، وَيَنْصَرِفُ فِي الْمَصْغَرِّ نَحْوُ
 مَا كَانَ مَعْدُولًا كَعَمَرَ لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَكْبَرِّ ، وَيَنْصَرِفُ فِي الْمَصْغَرِّ ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ
 قَدْ زَالَ . وَمِثْلُهُ مَسَاجِدُ إِذَا صَغُرَتْهُ قُلْتُ : مُسَيِّجِدَاتٌ ، **والضرب الثالث** :
 مَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَكْبَرِّ وَلَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَصْغَرِّ ، وَهُوَ أَنْ تَسْمَى بِـ (تَضَارُبٍ)
 فَتَنْصَرِفُ ؛ لِأَنَّ مِثَالَهُ : تَدَايُرُ فِي الْأَسْمَاءِ ، فَإِذَا صَغُرَتْهُ أَشَقَطَتِ الْأَلْفُ ؛ لِأَنَّهَا
 زَائِدَةٌ ، فَيَجِئُ التَّصْغِيرُ : تُضَيِّرِبُ فَيُشْبِهُ تَصْغِيرَ : تَضْرِبُ وَيَضْرِبُ إِذَا
 سَمَّيْتَ بِهِ ، ثُمَّ صَغُرَتْهُ لَمْ تَنْصَرِفْ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ فِيهِ .

وَجَمِيعُ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِذَا أَدْخَلْتَ فِيهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ، أَوْ أَضَفْتَهُ انْصَرَفَ ،
 وَإِنَّمَا كَانَ هَكَذَا ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ وَالْإِضَافَةَ مِنْ خَوَاصِ الْأَسْمَاءِ ؛ وَإِنَّمَا لَمْ
 تَنْصَرِفْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ ، لِمِشَابَهَتِهَا الْأَفْعَالِ ، فَإِذَا زَالَ الشَّبَهُ عَادَتْ إِلَى أَصْلِهَا
 فَانْصَرَفَتْ ، فَإِنْ قِيلَ فَهَلَا انْصَرَفَتْ بِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَهِيَ مِنْ خَوَاصِ
 الْأَسْمَاءِ قِيلَ : لَوْ فُعِلَ هَذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، وَأَيْضًا فَالْأَلْفُ
 وَاللَّامَ وَالْإِضَافَةُ يُعَاقِبُ التَّنْوِينَ ، وَالتَّنْوِينُ إِذَا كَانَ فِي الْأِسْمِ إِذْنُ يَنْصَرِفُ ،
 وَلَيْسَ كَذَلِكَ حُرُوفُ الْجَرِّ ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ
 وَنَحْوِهِ ، كَانَ عَلَى حَالِهِ فِي الْبِنَاءِ فَإِنْ أَضَفْتَهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَهُمْ ، فَمِنْهُمْ
 مَنْ لَا يَنْصَرِفُ ، وَيَبْقِيهِ عَلَى الْبِنَاءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْصَرِفُ ، وَيُمْكِنُهُ لِأَجْلِ
 الْإِضَافَةِ .

فصل

وأسماء البلاد ^(١) على ثلاثة أصْرُبٍ : ضَرْبٌ اعْتَزَمُوا على صَرْفِهِ ك (حُتَيْن) و (بَدْر) ، وَضَرْبٌ اعْتَزَمُوا على تَوَكُّ صَرْفِهِ كَعُمان ، وَأَصْبَهان ، وَضَرْبٌ صَرْفُوهُ تَارَةً ، وَلَمْ يَصْرِفُوهُ أُخْرَى ك (قُبَاء) و (دَابِق) ونحوهما ، وَمَنْ اعتقد أَنَّهُ اسْمٌ بِلَدَةٍ لَمْ يَصْرِفْ للتعريف والتأنيث ، وَمَنْ اعتقد أَنَّهُ اسْمٌ بَلَدٍ صَرْفَهُ والأكثر في (وَاسِط) الصرفُ .

وأسماء القبائل ^(٢) على ثلاثة أقسام : قسم نَسَبُوهُ إِلَى الأب ك (نُمَيْر) و (أَسَد) ، وقِسْمٌ نَسَبُوهُ إِلَى الأم ك (سَلُول) ، ويجوز أَنْ يُعتقد أَنَّهُ اسْمُ الأب والحي فيصرفُ ، والثالث : صُرْف تَارَةً ، وَلَمْ يَصْرِفْ أُخْرَى نحو : ثمودَ وَسَبَأَ فَمَنْ صَرَفَ فهو اسْمُ الحي ، وَمَنْ لَمْ يَصْرِفْ اعتقد أَنَّهُ اسْمُ قبيلةٍ ففيه التعريفُ والتأنيثُ .

* * *

(١) انظر : في أسماء البلاد الارتشاف ٧٨٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٧/٢ ، والكتاب ٢٥٠/٣ ، والمخصص ٤٢/١٧

(٢) انظر : في أسماء القبائل الكتاب ٢٥٢/٣ - ٢٥٣ ، والمخصص ٤٣/١٧

[باب العدد]

والأصل فيه أن تقول : واحد رجل ، واثنان رجل كما تقول : ثلاثة رجال ثم استغنوا بقولهم : واحد ، واثنان عن أن يضيفوه لأي لفظ ذلك يدل على مايجيء بعده ، فإذا أضفت إلى الثلاثة وما بعدها أضفته إلى الجمع القليل وألفاظ القلة أربعة : أفعل كأفلس ، وأفعال كأجمال ، وأفعلة كأجربة ، وفعلة كصبيّة تقول : ثلاثة أكلب ، وأربعة أجمال ، وخمسة أجربة ، وستة صبيّة ، ولايجوز أن تقول : أربعة جمال ؛ لأنه جمع كثير .

وإنما أضيف إلى القلة ؛ لأن من الثلاثة إلى العشرة في حيز القلة ، فكروها أن يضيفوا القليل إلى الكثير ، فيتناقض ، وأيضاً يجوز حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه فلو أضيف إلى الكثير ، وقد تقدّم حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ما كان يدلّ الموجود على المحذوف ، ولا يجوز إضافة هذا العدد إلى الواحد .

والمذكّر من الثلاثة إلى العشرة بالهاء ، والمؤنث بغيرها ، وإنما كان هكذا لأن الأصل كان قبل أن تُركّب العدد على معدود أن تقول : ثلاثة أربعة ثم جاءوا بالمذكّر أولاً ، فأعطوه هذا الحكم ، ثم جاء المؤنث بعده ، وقد سبق المذكور بالإلحاق بالهاء فجعلوه بغير هاء ؛ ليفرقوا بينهما ، فوقع الفرق معكوساً .

وقد قيل : إنما ألحق الهاء بالمذكّر لفضله على المؤنث كما قالوا : رجل علامة ونسابة ، ولا يقولون في المؤنث : امرأة نسابة .

وإذا جُزّت العشرة ، فهو حدّ الكثير ، وتبني الأسمين إما واحداً تقول : عندي أحد عشر درهما . وثلاثة عشر رجلاً إلى تسعة عشر رجلاً ، ذلك مبنئ إلا اثني عشر ، فإنه معرب ؛ لأنه ليس في كلامهم اسم مبنئ مع اسم

أحدهما مثنى ، ولا مجموع وبني ماسوى هذا ؛ لِتَضْمِينِهِ معنى الحَرْفِ ، وهو الواو ، وكان الأصلُ : خَمْسَةٌ وعَشْرَةٌ فحذفت الواو ، وَضُمِّنَ الاسمان معناها ؛ لِأَنَّهَا تُشْرِكُ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَانِي فَلِهَذَا بَيْنِي الْاسْمَانِ عَلَى الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْفَ الحركات .

فإذا صرّت إلى المؤنث قُلْتُ : إحدى عَشْرَةَ امرأة ، وثلاث عَشْرَةَ امرأة تحذف الهاء من الأول ، وَتُثْنِيهَا فى الثانى بعكسِ المذكر ، وفى عَشْرَةَ إن كان لمذكرٍ فَتَحَتِ الشينَ ، وفى المؤنث لغتان أجودُهُما إسكانُ الشين ، وهى لغةُ أهل الحجاز ، وبنو تميم يكسرونها ، وهكذا تقول : ثنتان واثنتان للمؤنث أى اللغتين شِئْت .

فأما (ثمانى عشرة) فيجوزُ فَتُخِ الياء حَمَلًا على ماقَبَلَهَا ومابَعْدَهَا ، ويجوزُ أَنْ يَشْكُنَ اسْتِثْقَالًا للحركة على الياء ، وإذا صرّت إلى العشرين والثلاثين إلى التسعين صُعِغَتْ له أسماء للجمع ، ويكونُ فى الرفع بالواو ، وفى النصب والجر بالياء ، والنون مفتوحة كنون الزيّدين ، وَلَمْ يَكُنْ له جمع ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَدُلُّ على مالا نهاية له ، ولا تثنية لِأَنَّا كُنَّا نَقُولُ : عَشْرَتَانِ ، وليس عشرون ونحوه جميعا لعشرة ، ومابعد العشرة نصب على التمييز إلى التسعة والتسعين .

فإن زدت على العشرين نَيْفًا أَجْرِيَّتُهُ مُجْرَى ماكان من الثلاثة إلى العشرة تقولُ : خَمْسَةٌ وعشرون رجلا ، وَخَمْسٌ وعشرون امرأة على هذا إلى تسعة وتسعين وتسعين .

فإذا قُلْتُ : المائة فَسَرَتْهَا بالواحدِ المجرور ؛ وَإِنَّمَا كان كذلك ؛ لِأَنَّ المائة قَدْ أَشْبَهَتْ العشرة ، وَأَشْبَهَتْ التِسْعِينَ ، فَأُعْطِيَتْ مِنْ كُلِّ واحدٍ شَبْهًا ، وَأُعْطِيَتْ من العشرة الجَرُّ ، وَمِنَ التِسْعِينَ الْإِفْرَادُ ، وَوَجْهُ الْمِشَابَهَةِ بَيْنَ الْمِائَةِ وَالْعَشْرَةِ هُوَ أَنَّ الْعَشْرَةَ عَشْرَةٌ أَحَادٍ ، كَمَا أَنَّ الْمِائَةَ عَشْرُ عَشْرَاتٍ ، وَالتسعة تلى العشرة ، كَمَا أَنَّ التِسْعِينَ تلى المائة ، فَلِهَذَا جَرَّ الْاسْمُ بَعْدَ الْمِائَةِ وَأُفْرِدَ .

والمائة مُؤَنَّثَةٌ ، والألفُ مُذَكَّرٌ ، وَتَقُولُ : ثَلَاثُمِائَةٍ دِرْهَمٍ فَتُفَسِّرُهَا بِالوَاحِدِ إِلَى تِسْعِ مِائَةٍ ، وَالْأَصْلُ أَنَّ تُفَسِّرَ ذَلِكَ بِالْجَمِيعِ ، كَمَا تَقُولُ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنَّ تُضَيِّفَ مَا بَعْدَ الثَّلَاثِ وَهَذَا شَاذٌ ، إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَخَفُّوا بِطَرَحِ الْجَمْعِ لِنِيَابَةِ الْوَاحِدِ مَنَابَهُ ، وَفِي الْقُرْآنِ : ﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾ ^(١) جَاءَ بِالْجَمْعِ عَلَى الْأَصْلِ ، وَالْأَجُودُ : ثَلَاثُمِائَةٍ بِالتَّنْوِينِ لِيَكُونَ (السِّنِينَ) بَدَلًا مِنْ الثَّلَاثُمِائَةِ ، فَكَذَلِكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ الْحَكْمُ فِيهِ كَالْحَكْمِ فِي الْمِائَةِ تَقُولُ : عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، فَيَتَوَّاهُ بِالوَاحِدِ الْمَجْرُورِ ، كَمَا تُفَسِّرُ الْمِائَةَ ، فَإِذَا أَرَدْتَ تَعْرِيفَ الْعَدَدِ ، فَإِنَّ كَانَ مَبْنِيًّا مَعَ اسْمٍ آخَرَ عَرَفْتَ الْأَوَّلَ تَقُولُ : الْخَمْسَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا ، وَلَا تُعَرِّفُ ^(٢) الْعَشْرَ ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ لَا يُعَرِّفُ مِنْ وَجْهَيْنِ ، وَلَا يُعَرِّفُ الدَّرْهَمَ ؛ لِأَنَّهُ مُمَيِّزٌ ، وَالْمُمَيِّزُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَالْكَوْفِيُّونَ يُدْخِلُونَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى جَمِيعِ هَذَا .

فَإِنْ كَانَ الْعَدَدُ مُضَافًا عَرَفْتَ الْأِسْمَ الثَّانِي ، فَيَتَعَرَّفُ بِهِ الْأَوَّلُ تَقُولُ عَشْرَةُ أَثْوَابٍ ، فَإِذَا عَرَفْتَهَا قُلْتَ : عَشْرَةُ الْأَثْوَابِ ، وَالْكَوْفِيُّونَ ^(٣) يَقُولُونَ :

(١) سورة الكهف ١٨/٢٥

(٢) قَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ : ذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ دِرْهَمًا : الْخَمْسَةُ الْعَشَرُ دِرْهَمًا ، وَالْخَمْسَةُ الْعَشَرُ الدَّرْهَمُ ، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِدْخَالُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي الْعَشْرِ ، وَلَا فِي الدَّرْهَمِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ « الْخَمْسَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا » بِإِدْخَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى الْخَمْسَةِ وَحْدَهَا . أَمَّا الْكَوْفِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ قَالُوا : إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْ الْعَرَبِ مَا يُوَافِقُ مَذْهَبَنَا ، وَلَا خِلَافَ فِي صِحَّةِ ذَلِكَ عَنْهُمْ ، وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ عَنْ الْعَرَبِ ، وَإِذَا صَحَّ النُّقْلُ وَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ ، .. وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ قَالُوا : إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ إِلَّا عَلَى الْأِسْمِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْأِسْمَيْنِ لَمَّا رَكِبَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ تَنَزَّلَا مِنْزَلَةً اسْمٍ وَاحِدٍ . انظر : الإنصاف ١/٣١٢ - ٣١٣

(٣) انظر : حكاية الكوفيين في المخصص ١٧/١٢٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٧٧ ، وشفاء العليل ٢/٥٧٢ ، وابن يعيش ٦/٣٣ ، والارتشاف ١/٦٨٧ ، وقال ابن عصفور : وأهل الكوفة يجيزونه قياساً على الحسن الوجه وهذا خطأ ، لأنه إنما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب الحسن الوجه ، لأن الإضافة فيه غير محضة والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلاً . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧

العَشْرَةُ الْأَثْوَابِ وَيُسَبِّهُونَهُ بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ ، وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ خَطَأٌ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْأِسْمَ لَا يُعْرَفُ مِنْ وَجْهَيْنِ فِي أَوَّلِهِ وَوَسْطِهِ ، وَلَا يَجُوزُ الْعَشْرَةُ أَثْوَابٍ ، تُعْرَفُ الْعَشْرَةُ ؛ لِأَنَّ الْعَشْرَةَ قَدْ صَارَتْ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَنَكْرَةً بِالإِضَافَةِ إِلَى النِّكَرَةِ فَإِذَا وَرَدَ عَلَى الْبَصْرِيِّينَ شَيْءٌ مِنْ نَحْوِ : الْعَشْرَةُ الْأَثْوَابِ جَعَلُوهُ وَصْفًا فَقَالُوا : الْعَشْرَةُ الْأَثْوَابِ ، وَالْخَمْسَةُ الدَّرَاهِمُ .

وَكَذَلِكَ إِنْ تَرَخَى الْعَدَدُ ، عَرَفْتَ الْأَجْزَاءَ أَبَدًا ، وَتَقُولُ : ثَلَاثُمِائَةُ أَلْفٍ أَلْفِ الدِّرْهَمِ ، فَقَدْ صَارَتْ الثَّلَاثُ مَعْرِفَةً بِإِضَافَتِهَا إِلَى مَعْرِفَةٍ ، وَهَكَذَا الْحَكْمُ فِي أَجْزَاءِ الدَّرْهَمِ مِنْ أَنْصَافِهِ ، وَأَثْلَاثِهِ تَقُولُ : نِصْفُ الدَّرْهَمِ ^(١) وَقَبْضُ ثُلُثِ الدَّرْهَمِ .

وَإِنْ جِئْتَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْعَدَدِ فَهُوَ عَلَى ضَرِيئَيْنِ أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ غَيْرَ مُخَالَفٍ لِلثَّانِي نَحْوُ : ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ وَخَامِسُ خَمْسَةٍ ^(٢) ، فَلَيْسَ فِي الْأِسْمِ إِلَّا الْإِضَافَةُ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ : أَخَذُ ثَلَاثَةَ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُخَالَفًا لِلثَّانِي نَحْوُ : هَذَا خَامِسُ أَرْبَعَةٍ وَثَامِنُ سَبْعَةٍ فَلَكَ فِي هَذَا وَجْهَانِ : الْإِضَافَةُ تَقُولُ : هَذَا ثَامِنُ سَبْعَةٍ وَلَكَ التَّنْوِينُ وَنَصْبُ مَا بَعْدَهُ تَقُولُ : هَذَا عَاشِرُ تِسْعَةٍ بِمَعْنَى هُوَ صَيَّرَهُمْ كَذَلِكَ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ^(٣) فَلَا يَخْلُو (رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) مِنْ أَنْ يَكُونَ أَعْمَلُهُ إِعْمَالُ الْأِسْمِ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى : يُرَبِّعُهُمْ ، أَوْ يَكُونَ رَابِعُهُمْ مَبْتَدَأً ، وَكَلْبُهُمْ خَبَرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، أَوْ تَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ ، أَوْ يَكُونُ أَرَادَهُمْ ثَلَاثَةً ، فَيُخَيَّرُ عَنْ عَدَدِهِمْ ، أَوْ يَكُونُ أَرَادَ رَابِعَهُمْ ، فَيُعْطِفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِيمَا بَعْدَ

(١) انظر : الارتشاف ٦٨٧/١

(٢) انظر : المثال في الكتاب ٥٦١/٣ ، والمقتضب ١٨١/٢

(٣) سورة الكهف ٢٢/١٨

(وَتَامِنُهُمْ) فجاء بالواو ، ولا يجوز أَنْ يَكُونَ (رَابِعُهُمْ كُلُّهُمْ) حالًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُ عَامِلٌ يَعْمَلُ فِيهِ ، ولا معنى فِعْلٍ .

فإن قيل أَقْدَرُ هَذَا ، أَوْ هَؤُلَاءِ فَلَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُشْرَ إِلَيْهِمْ ، ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْوَصْفِ مِنْ قَبْلِ أَنْ (رَابِعُهُمْ) بمعنى رَبَّعَهُمْ وهو ماضٍ ، والماضى لا يعملُ عَمَلُ الْفِعْلِ .

ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ ابتداءً وخبرًا على تقدير : وَرَابِعُهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ الوصف لا يحتاجُ إِلَى مُعَلِّقٍ يُعَلِّقُهُ بِالْأَوَّلِ لا تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَالظَّرِيفُ على الوصف ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَهُمْ ثَلَاثَةً ، فيخبرُ بذلك ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدَّ أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُمْ على تلكِ الْعِدَّةِ يَذْكُرُ على ذلكِ قوله : ﴿ رَجَمَا بِالْغَيْبِ ﴾ فَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْأَوْجُهَ ثَبَّتَ أَنَّهُ أَرَادَ (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ) ، فيأتى بواو العطف يَذْكُرُ على أَنَّ الْمَرَادَ الْعُطْفُ قوله (وَتَامِنُهُمْ) فجاء بالواو ، لِيُعْلِمَ أَنَّ مَا قَبْلَهُ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ تَخْفِيفًا ؛ إِذِ الدَّلِيلُ قَدْ قَامَ بِمَا مَعَنَا مِنَ الْوَاوِ .

فإن أَجْزَتْ الْعَشْرَةَ فَقُلْتُ : هَذِهِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ جاز أَنْ تَقُولَ : ثَالِثُ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، بَنَيْتَ الْأَسْمِينَ الْأَوَّلِينَ ، ثُمَّ بَنَيْتَ الْآخَرِينَ بَعْدَ ذَلِكَ .

ويجوزُ أَنْ تَقُولَ : هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةِ عَشَرَ أَعْرَبْتَ الْأَسْمَ الْأَوَّلَ وَبَنَيْتَ الْأَسْمِينَ الْآخَرِينَ ؛ لِأَنَّ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ لَا تُبْنَى شَيْئًا وَاحِدًا ، وَيَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ عَشَرَ مِنَ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ ، وَثَلَاثَةَ مِنَ الْأَسْمِ الثَّانِي فتقول : هَذَا ثَالِثُ عَشَرَ .

[باب الجمع]

وهو على ضَرْيَيْنِ : قليلٌ وكثيرٌ ، فأمثلةُ القليلِ أَرْبَعَةٌ : أَفْعَلْ كأفْلَسَ ، وأَفْعَالْ كأجْمَالِ ، وأَفْعَلَةٌ كأَبْعَرَةٍ ، وفِعْلَةٌ كَصِيبَةٍ وماعداً هذا فهو مثالُ الكثيرِ كَدَرَاهِمِ ، وكُعُوبٍ ، وَقَنَادِيلَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا سِوَى مَا ذَكَرْنَا .
والأصلُ في كُلِّ اسمٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ جَمْعٌ قليلٌ وكثيرٌ مثاله : كَعَبْتُ جَمْعُهُ في القلة : أَكْعَبْتُ وفي الكثرة : كُعُوبٌ ، وَكَعَابٌ ، وَقَدْ جَاءَتْ أَشْيَاءُ اجْتَزِئَ فيها بِأَحَدِ الْجَمْعَيْنِ . فَمِمَّا اكْتَفَى بِجَمْعِ القليلِ فيه : رَجُلٌ وَأَرْجُلٌ ، ومما اكْتَفَى فيه بالجمعِ الكثيرِ شَيْعٌ وشُسُوعٌ وَسَبْعٌ وَسِبَاعٌ لَمْ يَقُولُوا : أَشْسَاعٌ ، ولا أَشْبَاعٌ .

والأسماءُ الأصولُ التي لا زيادةَ فيها على ثلاثةِ أضرب : ثلاثيةٌ ورُباعيةٌ وخماسيةٌ ، فالثلاثيةُ عشرةُ أبنية : فَعْلٌ : فُلْسٌ ، فَعْلٌ : جَمَلٌ ، فَعْلٌ : عَضُدٌ ، فَعْلٌ : كَتِيفٌ .

ثم تكسرُ الفاءَ ، وتُعاقِبُ على العينِ الحركاتِ والسكونِ فتَقُولُ : فِعْلٌ : جِذْعٌ ، فِعْلٌ : عَيْتٌ ، فِعْلٌ : إِيْلٌ ، فِعْلٌ ليس في الكلام .
ثم تَضُمُّ الفاءَ وتُعاقِبُ على العينِ الحركاتِ والسكونِ فتَقُولُ : فُعْلٌ : قُقْلٌ ، فُعْلٌ : نُعْرٌ ، فُعْلٌ لَيْسَ في بناءِ الأسماءِ ، وإنما يختصُّ الأفعالُ ، وقد حكى دُيْلٌ ^(١) وهو اسمُ دابةٍ ^(٢) ، وفُعْلٌ : طُنْتُ فالقسمةُ توجب اثني عشر مثالا ، فيبطلُ منها : فِعْلٌ وفُعْلٌ .

(١) قال سيبويه : ليس في الأسماءِ ولا في الصفاتِ فِعْلٌ ولا تكون هذه البنية إلا للفعل . انظر : الكتاب ٢٤٤/٤ ، وانظر : نقلا عنه أدب الكاتب ٤٧٣ ، والاستدراك ٧-٨ ، والنصف ٢٠/١ ، والرضى ٣٦/١ - ٣٧

(٢) قال ابن عصفور : أما دُيْلٌ ورُيْمٌ فلا حجةَ فيهما لاحتمال أن يكونا منقولين من (دُيْل) (ورُيْم) اللذين هما فعلاَن مبنيان للمفعول إلى الأسماء . انظر : المتع ٦١/١

وَأَمَّا الرَّبَاعِيَّةُ فَهِيَ خَمْسَةُ أَمْثَلَةٍ بِلَا خِلَافٍ وَوَاحِدٌ فِيهِ خِلَافٌ فَالْخَمْسَةُ
فَعَلَّلَ : جَعَفَرٌ ، فَعْلَلٌ : زَبْرَجٌ ، فَعْلَلٌ : دِرْهَمٌ ، فَعْلَلٌ : بُزْتُنٌ ، فَعَلٌ : قِمَطَرٌ
وَالَّذِي فِيهِ خِلَافٌ : فَعْلَلٌ : بُوقَعٌ فَهَذَا مِثَالٌ لِأَبْنِيَةِ سِيَبِيهِ (١) ، وَأَبْنِيَّةُ
الْأَخْفَشِ .

فَأَمَّا الْخَمَاسِيَّةُ فَهِيَ أَرْبَعَةٌ بِلَا خِلَافٍ ، وَوَاحِدٌ فِيهِ خِلَافٌ ، فَالْأَرْبَعَةُ :
فَعْلَلٌ سَفَرْجَلٌ (٢) ، فَعْلَلِلٌ : جَحْمَرِشٌ (٣) ، فَعْلَلٌ : قُدْعَمِلٌ (٤) ، فَعْلَلٌ :
قِرْطَعْبٌ (٥) . وَالَّذِي فِيهِ خِلَافٌ : فَعْلَلِلٌ : هُنْدَلِيعٌ فَهَذَا مِثَالٌ لَا يُوجَدُ عِنْدَ
سِيَبِيهِ وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَاجِ (٦) ، فَهَذَا شَرْحُ أَبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ الْأَصُولِ .
فَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَهِيَ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ فَالْثَلَاثِيَّةُ : فَعَلٌ : كَطْرَفٌ ، وَفَعِلٌ :
كَعْلِمٌ ، وَفَعَلٌ : كَضْرَبٌ .

وَالرَّبَاعِيُّ تَدَخَّرَجٌ ، وَلَيْسَ فِيهَا خَمَاسِيٌّ ، فَأَمَّا جَمْعُ مَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ
مِفْتُوحِ الْفَاءِ سَاكِنِ الْعَيْنِ ، وَلَيْسَ عَيْنُهُ وَآوًا ، وَلَا يَاءً ، فَجَمْعُهُ فِي الْقَلَةِ عَلَى
أَفْعَلٍ ، وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى فِعَالٍ وَفُعُولٍ : فَلَسٌ وَأَفْلَسٌ ، وَكَعْبٌ وَأَكْعَبٌ وَفَرَخٌ
وَأَفْرَخٌ ، وَقَدْ جَاءَ أَفْرَاحٌ وَهُوَ قَلِيلٌ .

وَتَقُولُ فِي الْكَثْرَةِ : فُلُوسٌ وَكِعَابٌ ، وَحَدُّ الْقَلِيلِ مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى
الْعَشْرَةِ ، وَالكَثِيرُ مَا فَوْقَ ذَلِكَ .

(١) انظر : الكتاب ٢٨٨/٤ - ٢٨٩

(٢) السَّفَرْجَلُ : ثَمَرُ أَوْ نَبَاتٍ . انظر : مادة (سَفَرْجَل) فِي الْقَامُوسِ ٣٩٦/٣ ، وَالصَّحَاحِ
١٧٣٠/٥ ، وَانظر : أَيْضًا الْكِتَابَ ٣٠١/٤ ، وَالْأَرْتِشَافَ ١٣٥/١

(٣) الْجَحْمَرِشُ : الْعَجُوزُ الْمُسْنَى . انظر : مادة (جَحْمَرِش) فِي اللِّسَانِ ٥٥٣/١ ،
وَالصَّحَاحِ ٩٩٧/٣ ، وَالْجُمْهُرَةُ ١١٣٤/٢ ، وَانظر : أَيْضًا الْكِتَابَ ٣٠٢/٤ ، وَالْمُنْصَفَ ٣٠/١ - ٣١

(٤) الْقُدْعَمِلُ : النَّاظِقَةُ الشَّدِيدَةُ وَمِنْ النِّسَاءِ الْقَصِيرَةِ . انظر : مادة (قُدْعَمِل) فِي اللِّسَانِ
٣٥٦٠/٥ ، وَالصَّحَاحِ ١٨٠٠/٥ ، وَالْجُمْهُرَةُ ١١٥٠/٢ ، وَالْمَقَائِيسَ ١١٩/٥

(٥) الْقِرْطَعْبُ : قِطْعَةٌ مِنَ الْخِرْقَةِ . انظر : مادة (قِرْطَعْب) فِي اللِّسَانِ ٣٥٩٣/٥ ، وَالصَّحَاحِ
٢٠١/١ ، وَالْجُمْهُرَةُ ٢٢٣/٢ ، وَالْمَقَائِيسَ ١١٩/٥

(٦) انظر : الْأَصُولَ ١٨٦/٣

وأما فُعَل فقد كُسِرَ على فِعْلان قالوا : نُغِرَ وَنُغِرَان (١) ، وَصُرِدَ وَصِرْدَان
وقد شذَّ منه شيءٌ فجاء على أفعال قالوا : رُطِبَ وَأَرْطَاب ، وَرُبِعَ وَأَرْبَاع ،
وَمَاتَبَيَّ مِنَ الْعَشْرَةِ بَعْدَ فَعَلٍ وَفُعَلٍ فَجَمَعُهُ فِي الْقَلَّةِ عَلَى أَفْعَالٍ : كَجِذَعٍ
وَأَجْذَاعٍ ، وَطُئِبَ وَأَطْنَابٍ ، وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى فَعَالٍ وَفُعُولٍ نَحْوُ : هِنْدٌ
وَهِنُودٌ ، وَبُرُودٌ وَبُرُودٍ ، وَيَنْتَشِرُ الْجَمْعُ الْكَثِيرُ حَتَّى لَا يَنْضَبُطُ .

وقد جاء في زَمَنِ : أَزْمُنٌ عَلَى الشَّدُوذِ وَبَابِهِ أَزْمَانٌ كَأَجْمَالٍ ، وَهَكَذَا
يُجْمَعُ مَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ وَعَيْنُهُ مُعْتَلَّةً كَبَيْتٍ ، وَثَوْبٍ تَقُولُ فِي الْقَلِيلِ أَثْيَاتٌ ،
وَأَثَوَاتٌ كَالثَمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَأَمَّا فِي الْكَثْرَةِ فَمَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ جَاءَ عَلَى فُعُولٍ
كَ (يُيُوتِ) ، وَمَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ جَاءَ عَلَى فِعَالٍ كَثِيَابٍ .

* * *

(١) انظر : الأمثلة في الكتاب ٥٧٤/٣ ، والمقتضب ٢٠٢/٢ ، والمقرب ٤٦٤/٢ ، وابن يعيش

٢٠/٥ ، والتصريح ٣١١/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٩٩/٢ ، والارتشاف ٤٠٢/١

فصل

وَأَمَّا الثلاثي بزيادةٍ فَإِنْ كَانَ عَلَى فِعَالٍ كَجِمَارٍ ، أَوْ فُعَالٍ كَغُرَابٍ ،
 أَوْ فَعِيلٍ كَرَغِيفٍ ، وَفَعُولٍ كَقَتُّودٍ فَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ تُجْمَعُ فِي الْقَلَّةِ عَلَى فِعْلَةٍ نَحْوُ :
 خَمْسَةَ أَحْمِرَةٍ ، وَسِتَّةَ أَعْرَبَةٍ ، وَسَبْعَةَ أَرْغَفَةٍ ، وَفِي الْكَثَرَةِ عَلَى فِعْلَانٍ وَفُعْلَانٍ
 أَوْ فُعْلٍ نَحْوُ : قَضِيبٍ وَقَضْبَانٍ ، وَرَغِيفٍ وَرُغْفَانٍ ، وَرُغْفٍ ، وَحُمُرٍ .

* * *

فصل

فَأَمَّا فَاعِلٌ فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : اسْمٌ وَصِفَةٌ ، فَالاسْمُ نَحْوُ : غَارِبٍ وَحَائِطٍ
فَجَمْعُهُ : حِيطَانٌ ^(١) وَغَوَارِبٌ ، فَإِنْ كَانَ صِفَةً نَحْوُ : شَاهِدٍ وَصَاحِبٍ فَبَابِهِ
أَنْ يُجْمَعَ جَمْعُ السَّلَامَةِ ، وَيَقِلَّ تَكْسِيرُهُ ، وَإِنَّمَا قَلَّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الصِّفَاتِ
مُشَبَّهَةً لِلْأَفْعَالِ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْأَفْعَالَ يُوصَفُ بِهَا ، وَيُخْبَرُ بِهَا ، وَيَرْجَعُ فِيهَا
ضَمِيرُهَا إِلَى الْأَوَّلِ ، كَمَا أَنَّ الصِّفَاتِ كَذَلِكَ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْأَفْعَالَ
لَا تُكْسَرُ ، فَكَذَلِكَ الصِّفَاتُ لِمُشَابَهَتِهَا لَهَا .

وَجَازَ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ فِي الْأَفْعَالِ أَيْضًا ؛ وَإِنْ كَانَتِ الصِّفَاتُ
تُشَبَّهُ الْأَفْعَالَ ، فَإِنَّهَا أَسْمَاءٌ فَكُسِّرَتْ كَمَا كُسِّرَتْ ، وَقَدْ كَسَّرَ هَذَا الْمَثَالَ
الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ عِدَّةٌ وَجُوهٌ ، فَجَاءَ عَلَى فُعَالٍ : شَاهِدٌ وَشُهَادٌ ، وَعَلَى فُعُولٍ :
عَادِلٌ وَعُدُولٌ ، وَعَلَى فَاعِلٍ وَفَعَلٍ : رَاكِبٌ وَرَكَبٌ ، وَعَلَى فُعَلَةٍ : غَازٍ
وُغَزَاةٌ ، وَعَلَى فَعَلَةٍ : كَافِرٌ وَكَفَرَةٌ ، وَعَلَى فِعَالٍ قَائِمٌ وَقِيَامٌ وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْمَثَالَ
فِي جَمْعِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ هَذَا ، وَلَا يَمْتَنِعُ جَمِيعُ هَذَا مِنْ جَمِيعِ السَّلَامَةِ وَهُوَ
الْأَصْلُ .

* * *

(١) انظر : المثال في الكتاب ٦١٤/٣ ، وابن يعيش ٥٣/٥ ، والتصريح ٣١١/٢

فصل

الرباعي له مثال واحد في الجمع وهو مفاعلٌ وفَعاعِلٌ أيُّهما شئتَ جَعَلْتَهُ تَقُولُ في جَعَفَرٍ : جَعَاغِرٌ ، وفي زَبْرَجٍ : زَبَارِجٌ لا يتكسر شيءٌ مِنْهُ عن ذَلِكَ ، وكذلك يَجْرِي ما يلحق الأربعة مَجْرَى الأربعة تَقُولُ في كَوَاثِرٍ : كَوَاثِرٌ ، وفي جَدَوَلٍ : جَدَاوِلٌ وهما ملحقان .

فإن كان الاسم خماسيًا وحُرُوفُهُ أَصُولٌ كُلُّهَا ، فلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ الحَرْفِ الأخير مِنْهُ ، وإِنَّمَا حَذَفْتُ مِنْهُ حَرْفًا ؛ لِأَنَّهُ لا مِثَالَ يُجْمَعُ عَلَى لَفْظِهِ قَبْلَ الحَذْفِ ، وحَذَفُ الأخيرِ دونَ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ موضعُ التَّغْيِيرِ فَتَقُولُ في سَفَرَجَلٍ : سَفَارِجٍ ^(١) ، وفي فَرَزْدَقٍ : فَرَاذِدٍ ^(٢) ، وقيل فيه فَرَازِقٌ وهذا شاذ .

فإن كان الخماسيُّ فيه زائدٌ حَذَفْتُهُ إِنْ كان تَقُولُ في مُعْتَسِلٍ : مَعَايِلٍ فَتَحْذِفُ التَّاءَ ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا حَذَفْتَ مِنَ الْأَصْلِيَّةِ كان حَذْفُ الزَّائِدِ أَوَّلَى ، فَإِنْ قِيلَ أَلَّا تُحْذِفُ الميمَ ، وَأُثْبِتَ التَّاءَ قُلْتَ : الميمُ أَبْعَدُ مِنَ الطَّرْفِ ، والحذفُ إِنَّمَا يَقَعُ بِالطَّرْفِ وما قَارَبَهُ ، وأيضًا فَإِنَّ الميمَ لَمَعْنَى وهو اسمُ الفاعِلِ والمفعول ، والتَّاءُ لغيرِ معْنَى ، فَحُذِفَ ما هو لغيرِ معْنَى .

فإن كان الزائد واوًا ، أو ياءً ، أو ألفًا وَوَقَعَ رَابِعًا لَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ ، وَقَلْبَتُهُ ياءً عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِانْكَسَارِ ما قَبْلَهُ ، وذلك قولك : جُرْمُوقٌ وجَرَامِيقٌ ، وَفَنَدِيلٌ وَفَنَادِيلٌ ^(٣) ، وَشِمْلَالٌ وَشِمَالِيلٌ ، وإِنَّمَا لَمْ يُحْذَفْ حَرْفُ المدِّ ، وَإِنْ كان زَائِدًا ؛ لِأَنَّ لَهُ مِثَالَ في الجمع نحو سَلَاطِينَ وَرَوَاشِينَ .

(١) انظر : المثال في الكتاب ٤١٧/٣ - ٤١٨ ، والمقتضب ٢٢٨/٢ ، وشفاء العليل

١٠٤٧/٣ ، والأشْمُونِي ١٤٧/٤ ، ، والارتشاف ١٤٦/١

(٢) انظر : الأمثلة شرح الكافية الشافية ١٨٧٥/٤ ، وشفاء العليل ١٠٤٧/٣ ، الارتشاف ١٤٦/١

(٣) انظر : المثال في الأشْمُونِي ١٤٨/٤ ، والهمع ١٨٢/٢ ، وشفاء العليل ١٠٤٨/٣

فصل

إذا كان في الاسم زائدان فهو على ثلاثة أَصْرُبٍ أَحَدُهَا : أَنْ يُرَادَ لِغَيْرِ
معنى نحو : دَلَنْطَى ، وَحَبْنَطَى ، فالحذفُ يَسْتَوِي فيهما أَيُّهُمَا شِئَتْ
فأَحْذِفْ ، فإن حَذَفْتَ النونَ قُلْتَ : حَبَاطٍ ، وَدَلَاظٍ ، وإن حَذَفْتَ الألفَ
قُلْتَ : حَبَائِطُ ^(١) ، وَدَلَانِظ .

والثاني ما كان إِحْدَى الزائِدَيْنِ فيه لمعْنَى والآخِرِ لِغَيْرِ معْنَى ، فَإِنَّكَ
تَحْذِفُ ما كان لِغَيْرِ معْنَى نحو : مُعْتَسَلٌ تَقُولُ : مَغَاسِلُ ^(٢) ، الثالث : أَنْ
يَكُونَ إذا حَذَفْتَ أَحَدَ الزائِدَيْنِ لِرَمَكِ حَذْفُ الثاني ، وإن حَذَفْتَ الآخرَ لم
يَلْزَمَكَ حَذْفُ صاحبه فَإِنَّكَ تَحْذِفُ هنا ما لا يَلْزَمُكَ حَذْفُهُ حَذْفُ صاحبه ،
وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي عَيْضَمُوزَ : عَضَامِيزَ ، ففِي عَيْضَمُوزَ زائدانِ الياءَ والواوُ ،
فَلَوْ حَذَفْتَ الواوَ لَوَقَعَتِ الياءُ ثَانِيَةً زائِدَةً فَكانَ يَجِبُ حَذْفُهَا ، وإذا حَذَفْتَ
الياءَ لم يَلْزَمَكَ حَذْفُ الواوِ ؛ لِأَنَّهَا قد وَقَعَتْ رَابِعَةً ، وحرفُ المدِ إذا وقعَ
كَذلك ثَبَتَ وَلَمْ يُحْذَفْ ، فَكانَ حَذْفُ الياءِ لاغيرَ ؛ لِأَنَّ معَ حَذْفِهَا يُؤْمَرُ
حَذْفُ الواوِ ، ومعَ حذفِ الواوِ يَجِبُ حَذْفُ الياءِ .

وَكُلُّ اسْمٍ حَذَفَتْ مِنْهُ حَرْفًا ، فَإِنْ كانَ الحَرْفُ رَابِعًا منَ حُرُوفِ المدِ لَزِمَ
العَوَضُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَوْقَعَ فِي مَوْضِعِ التَّعْوِيزِ وَذَلِكَ نحو : قَنَادِيلَ ، فَإِنْ كانَ
غَيْرَ حرفٍ مَدٍّ رَابِعَ فَأَنْتَ مَخِيرٌ إِنْ شِئْتَ عَوِضْتَ مِنَ المَحذُوفِ ، وَإِنْ شِئْتَ
لَمْ تَعَوِضْ ، والعَوِضُ ياءُ قَبْلَ الطرفِ تَقُولُ فِي سَفَرَجَلٍ : سَفَارِجَ وَإِنْ شِئْتَ :
سَفَارِيجَ ، وَفِي فَرَزْدَقٍ : فَرَازِدَ وَإِنْ شِئْتَ : فَرَازِيدَ .

فَإِنْ كانَ فِي الاسْمِ تاءُ التَّأْنِيثِ وَهُوَ عَلَى فَعْلَةٍ فهو عَلَى صَرْيَيْنِ : اسْمٍ

(١) انظر : الارتشاف ٤١٥/١ ، والكتاب ٤٣٦/٣ - ٤٣٧

(٢) انظر : نظير ذلك في الارتشاف ٤١٤/١ ، والكتاب ٤٢٦/٣

وصفة فإن كان اسماً حَرَكْتَ العين تَقُولُ في جَفْنَةٍ : جَفَنَاتٌ ^(١) ، فَإِنْ كَانَ صفة لَمْ تَحْرُكْ العين تَقُولُ في خَذَلَةٍ ، وَصَعْبَةٍ : صَعَبَاتٌ وَخَذَلَاتٌ ، وَإِنَّمَا حَرَكْتَ الِاسْمَ وَأَسَكَنْتَ الصِّفَةَ ، لِخِفَّةِ الِاسْمِ ، وَثِقَلِ الصِّفَةِ يَدُلُّكَ عَلَى ثِقَلِهَا اعتدَادُهُمْ بِهَا ثِقَلًا ، وَعِلَّةٌ فِيهَا لَا يَنْصَرِفُ ، وَهَذَا الْجَمْعُ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ لِلْقَلِيلِ ، وَقَدْ يَجِيءُ لِلكَثِيرِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ ﴾ ^(٢) وقال الشاعر :

[الطويل]

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرَى يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرُونَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا ^(٣)
وَذَكَرَ أَنَّ النَّابِغَةَ عَابَ عَلَى حَسَّانَ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَوَاضِعَ فَقَالَ : كَانَ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ مَكَانَ الْجَفَنَاتِ : الْجِفَانُ ؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ جَفَنَاتِهِ ، وَمَكَانَ يَلْمَعْنَ : يَبْرِقْنَ ، وَمَكَانَ أَسْيَافُنَا : سُيُوفُنَا ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ مَكَانَ يَقْطُرُونَ : يَجْرِينَ أَوْ يَسِيلْنَ .

وَأَمَّا بِنْتُ وَأُخْتُ ، فَمِنَ النِّحْوِينَ ^(٤) مَنْ يَقُولُ أَصْلُهَا : بِنَوَةٌ وَأُخَوَةٌ ثُمَّ سَكَنْتَ مَا قَبْلَ التَّاءِ ، وَأَلْحَقْتَ بِنْتًا بِجَذْعٍ ، وَأُخْتًا بِقُفْلٍ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ هَذَانِ الْإِسْمَانِ مُؤَنَّثَانِ بِالصِّغَةِ ، وَلَا تُجْعَلُ التَّاءُ لِلتَّائِيثِ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّائِيثِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا ، وَاللَّامُ مِنْ أُخْتٍ وَآؤٍ ، لِقَوْلِهِمْ : الْإِخْوَةُ .
فَأَمَّا بِنْتُ فَالْلامُ مِنْهَا فِيهَا اخْتِلَافٌ بَعْضُهُمْ يَقُولُ : وَآؤٍ لِقَوْلِهِمْ : الْبِنَوَةُ ؛ وَلِأَنَّ أَكْثَرَ مَا تَكُونُ اللَّامَاتُ إِذَا كَانَتْ مُعْتَلَّةً وَآؤًا كَابِنٍ ، وَأَخٍ لِقَوْلِهِمْ الْبِنَوَةُ وَالْأُخُوَةُ .

(١) انظر : المثال في الكتاب ٥١٨/٣

(٢) سورة سبأ ٣٧/٣٤

(٣) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٧١ ، والكتاب ٥٧٨/٣ ، والخزانة ١٠٦/٨ ، ١١٠ ،
والكامل للمبرد ١٩٢/٢ ، والأشْمُونِي ١٢١/٤ ، والمختصص ١٤٣/٧ ، ومعجم شواهد النحو ١٥٧ ،
وبلا نسبة في الخصائص ٢٠٦/٢ ، والمقتضب ١٨٦/٢

(٤) قال ذلك سيبويه . انظر : الكتاب ٣٦٠/٣ - ٣٦١

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا يَاءً ، وَوزن يَنْتِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ : فِعْلٌ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِ
 مُذَكَّرِهَا أَبْنَاءَ كَجِذْعٍ وَأَجْدَاعٍ ، وَأَنْكَرَ أَبُو عَلَى ذَلِكَ ، وَقَالَ : لَيْسَ فِي
 جَمْعِهِمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَزْنَهَا فِعْلٌ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُشْتَرَكٌ تَقُولُ فِي بُرْدٍ ، وَجَمَلٍ :
 أَجْمَالٌ وَأَبْرَادٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ يَكُونُ وَزْنُهَا : فِعْلاً بِتَسْكِينِ الْعَيْنِ لِقَوْلِهِمْ :
 بَنُونَ وَيَنَاتٌ ، فَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ مُدْعَمَةً لَمْ نَقُفْ الْإِدْغَامَ ؛ لِثِقَلِ التَّضْعِيفِ
 تَقُولُ فِي سَلَّةٍ : سَلَاتٌ ، وَفِي مِلَّةٍ : مَلَاتٌ .

وإنْ كَانَتِ الْعَيْنُ مُعْتَلَّةً وَأَوَّاءً ، أَوْ يَاءً كَجَوْزَةٍ ، وَيَيْضَةً لَمْ تَحْرُكِ الْعَيْنُ وَإِنْ
 كَانَ ذَلِكَ اسْمًا ، لِثِقَلِ الْحَرَكَةِ عَلَى حُرُوفِ الْعِلَّةِ ، وَلَمَّا كَانَ يَلْزَمُ مِنْ قَلْبِهَا
 أَلْفًا ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْجَمْعَ الْكَثِيرَ فِي جَفْنَةٍ ، وَصَعْبَةٍ وَنَحْوَهُمَا كَانَ عَلَى فِعَالٍ
 كَجَفَانٍ ، وَصِعَابٍ .

فصل

فإن كان الاسم على فُعْلَةٍ وِجْمَعُهُ جمع السلامة فَلَكَ فيه ثلاثة أَوْجِهٍ
صَمَّ العينِ لِلإِتِّبَاعِ وَفَتَحُهَا ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ الحَرَكَاتِ ، وَسَكُونُهَا ؛ لِأَنَّ السَّكُونَ
أَخَفُ مِنَ الحَرَكَةِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي غُرْفَةٍ : غُرْفَاتٌ ^(١) ، وَغُرْفَاتٌ ، وَغُرْفَاتٌ ،
وَفِي الكَثِيرِ : غُرَفٌ .

فَأَمَّا (مُدِّيَّة) فَجَمْعُهَا فِي القَلَّةِ : مُدَيَّاتٌ لِأَنَّهَا لَثَقِلِ الحَرَكَةُ عَلَى الْيَاءِ ،
وَفِي الكَثِيرِ : مُدَى ، وَأَمَّا خُطْوَةٌ وَكُلُوتَةٌ فَجَمْعُهَا : خُطَوَاتٌ ، وَيَجُوزُ
التَّسْكِينُ تَخْفِيفًا مِنَ التَّثْقِيلِ ، فَإِنْ كَانَ الاسمُ عَلَى فِعْلَةٍ نَحْوُ : كِسْرَةٍ ففِيهَا
إِذَا جَمَعْتَهَا جَمَعَ السَّلَامَةُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ : كِسْرَاتٌ ، وَكِسِرَاتٌ ،
وَكَسْرَاتٌ ^(٢) ، وَفِي الكَثِيرِ : كِسَرٌ وَالْعَلَّةُ فِيهِ كَالْعَلَّةِ فِي غُرْفَاتٍ ، وَمِثْلُ
كِسْرَةٍ : سِدْرَةٍ وَسِدْرَاتٌ وَسِدْرَاتٌ وَسِدْرَاتٌ ، وَفِي الكَثِيرِ : سِدْرٌ وَسِدْرٌ ،
وَهَذَا يَجُوزُ فِي جَمِيعِ المَخْلُوقَاتِ إِذَا كَانَ فِي وَاحِدِهِ الْهَاءُ نَحْوُ : تَمْرَةٍ وَتَمْرٌ ،
وَشَعِيرَةٍ وَشَعِيرٌ ، وَقَدْ جَاءَ فِي المَصْنُوعَاتِ قَالُوا : سَفِينَةٌ وَسَفَائِنٌ ، وَعِمَامَةٌ
وَعِمَائِمٌ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا جَفْنَةٌ وَجَفْنٌ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ المَصْنُوعَاتِ وَلَيْسَتْ
مِنَ المَخْلُوقَاتِ .

وَقَدْ جَاءَتْ أَلْفَاظٌ لُجِّمَتْ عَلَى غَيْرِ القِيَاسِ مِنْ ذَلِكَ قَالُوا : لَيْلَةٌ وَلَيَالٍ
وَالْقِيَاسُ : لَيْلَاتٌ ، وَمِنْ ذَلِكَ : حَاجَةٌ وَحَوَائِجُ وَالْقِيَاسُ : حَاجَاتٌ ، وَمِنْ ذَلِكَ
شَبِيهٌ وَمِثَالُهُ ، وَإِنَّمَا مَفَاعِلُ جَمْعٌ نَحْوُ : جَعْفَرٌ وَجَعَاغِرٌ ، وَالْقِيَاسُ أَنَّ يُقَالَ :

(١) انظر : هذه الأوجه في الكتاب ٣/٣٩٧ ، والمخصص ١٧/٨٢ ، وشرح الجمل لابن
عصفور ١/١٥١ ، والمساعد ١/٦٦ - ٦٧ ، والأشْمُونِي ٤/١١٧

(٢) انظر : الأمثلة شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥١ ، والارتشاف ١/٥٤١ ، والمقتضب

أَشْبَاهُ كَمَا يُقَالُ : أَجْذَاعٌ ، وَمِنْ ذَلِكَ ذَكَرُوا : مَذَاكِيرٌ ، وَالْقِيَاسُ :
 أَذْكَارٌ ، وَإِنَّمَا مَفَاعِيلُ جَمْعِ الْخَمَاسِيِّ إِذَا كَانَ رَابِعُهُ حَرْفَ لَيْنٍ مِثْلُ : شِمْلَالٍ
 وَمِنْ ذَلِكَ : شَدٌّ وَأَشَدُّ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّ أَشَدَّ جَمْعُ شَدٍّ مِثْلُ : قَدٌّ وَقَدٌّ ،
 وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّهُ جَمْعٌ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ ، فَعَلَى هَذَا فَأَجْرُ الْجَمْعِ .

* * *

[باب القسم]

اعلم أنَّ القسمَ خبرٌ يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، وهو يأتي توكيداً ^(١) لخبر آخر ؛ فإنَّ أَرَدْتَ ألاَّ تَوَكَّدَ قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؛ فإنَّ أَرَدْتَ تأكيدَ الجملةِينِ أَقْسَمْتَ على ذلكَ فَقُلْتَ : وَاللَّهِ مَا قَامَ زَيْدٌ ، وَاللَّهُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَلَمَّا كَانَ الْقِسْمُ خَبَرًا جَاءَ عَلَى مَا تَجِيءُ الْأَخْبَارُ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، وَابْتِدَاءٍ وَخَبَرٍ ، فَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ كَقَوْلِكَ : وَاللَّهُ مَا قَامَ زَيْدٌ وَالتَّقديرُ أَحْلَفُ بِاللَّهِ ، ثُمَّ حَذَفَ الْفَاعِلَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ .

والحروفُ التي تُوصَلُ الْقِسْمُ إِلَى الْمُقْسَمِ بِهِ ثَلَاثٌ : الْبَاءُ ^(٢) وَهِيَ الْأَصْلُ ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ مِنْ مُظْهِرٍ ، وَمُضْمَرٍ تَقُولُ : بِاللَّهِ وَبِكَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْبَاءَ بِهَا يَصِلُ الْفِعْلُ إِلَى مَا بَعْدَهُ تَقُولُ : أَحْلِفُ بِاللَّهِ وَلَا تَقُلْ : أَحْلِفُ وَاللَّهُ ، وَالثَّانِي : الْوَائِ ، وَهِيَ بَدَلٌ مِنَ الْبَاءِ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْبَاءِ أَنَّ الْوَائِ تَدْخُلُ عَلَى الْمُظْهِرِ دُونَ الْمُضْمَرِ ، فَلَمَّا نَقَصْتَ عَنِ الْبَاءِ عَلِمْتَ أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْهَا تَقُولُ : وَاللَّهُ وَلَا تَقُولُ : وَهْ .

الثَّالِثُ : التَّاءُ وَهِيَ بَدَلٌ مِنَ الْوَائِ ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً تَقُولُ : تَاللَّهِ وَلَا تَقُولُ : تَالرَّحْمَنِ ، وَإِنَّمَا أَبْدَلُ التَّاءَ مِنَ الْوَائِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ أَبْدِلْتَ مِنْهَا فِي ثَرَاثٍ ، وَتُحْمَةٍ ، وَمِثْلِهِ أَنَّ يُقَالُ : أَسْنَوْنَا إِذَا دَخَلُوا فِي السَّنَةِ أَيْ سَنَةً كَانَتْ ، وَأَسْنَتُوا إِذَا دَخَلُوا فِي سَنَةِ الْجَدْبِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ بَدَلٍ ، وَأَبْدِلْتَ الْوَائِ مِنَ الْبَاءِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِهَا ؛ لِأَنَّ

(١) قَالَ سِيبَوِيه : أَعْلَمُ أَنَّ الْقِسْمَ تَوْكِيدٌ لِكَلَامِكَ . إِذَا جَلَفْتَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِ مَنْفِيٍّ لَمْ يَقَعْ لَزْمُهُ اللَّامُ وَلَزِمَتِ اللَّامُ النَّوْنُ الْخَفِيفَةُ أَوِ الثَّقِيلَةُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَاللَّهِ لِأَفْعَلَنْ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ١٠٤/٣

(٢) قَالَ سِيبَوِيه : وَلِلْقِسْمِ وَالْمُقْسَمِ بِهِ أَدَوَاتٌ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَأَكْثَرُهَا الْوَائِ ، ثُمَّ الْبَاءُ يَدْخُلَانِ عَلَى كُلِّ مُحَلُوفٍ بِهِ . ثُمَّ التَّاءُ ، وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا فِي وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَاللَّهِ لِأَفْعَلَنْ ، وَبِاللَّهِ لِأَفْعَلَنْ ، وَتَالِیْهِ لِأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٤٩٦/٣ ، وَانْظُرْ : أَيْضًا الْارْتِشَافُ ١٥٩٨/٣

الواوِ والباءِ والميمِ فى الشفتين ، والأصلُ فى القسمِ الباءِ والواوِ بَدَلٌ مِنْهَا ،
والتاءُ بَدَلٌ مِنَ الْوَائِ

ولابدُّ للقسمِ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ : فِعْلٌ وحَرْفٌ يُعَلَّقُ الْقِسْمُ بِالْمُقْسَمِ بِهِ ،
وَشَيْءٌ يُقْسَمُ بِهِ ، وَيُقْسَمُ عَلَيْهِ ، وَجَوَابُ الْقِسْمِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُحَذَفَ الْفِعْلُ
ثُمَّ يَحذفُ حَرْفُ الْقِسْمِ ، فَإِذَا حَذَفَتْهُ جَازَ لَكَ أَنْ تَنْصِبَ فَتَقُولَ : اللَّهُ
لَأَفْعَلَنَّ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ اتَّصَلَ بِهِ فَتَنْصِبُهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى
قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (١) .

ويجوزُ أَنْ تَجْرِيَ الْأَسْمُ فَتَقُولَ : اللَّهُ ، فَتُعْمِلُ حَرْفَ الْجَرِّ ، وَهُوَ مَحذُوفٌ ،
وَهَذَا ضَعِيفٌ ، وَالثَّالِثُ : أَنْ تُعَوِّضَ مَكَانَ حَرْفِ الْقِسْمِ هَمْزَةً اسْتِفْهَامَ
فَتَقُولَ : اللَّهُ وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِى اسْمِ اللَّهِ خَاصَّةً ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ ، وَيَجُوزُ
أَنْ تَحذفَ الْمُقْسَمَ بِهِ ، وَالْمُقْسَمَ عَلَيْهِ فَتَقُولَ : لَأَفْعَلَنَّ .

ولابدُّ لِلْقِسْمِ مِنْ جَوَابٍ ، وَجَوَابُهُ أَحَدُ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ : اِثْنَانِ لِلْإِجَابِ
وَهُمَا إِنْ وَاللَّامِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ (٢) وَاللَّامِ نَحْوُ
قَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، فَيَلْزَمُ الْفِعْلُ اللَّامُ وَالنُّونُ ، وَتَقُولُ : مِنْ رَبِّى ،
وَمِنْ رَبِّى بَضْمُ الْمِيمِ وَكسرها ، فَمَنْ كَسَرَهَا جَعَلَهَا الْجَارَةَ ، وَمَنْ رَفَعَهَا قَالَ :
غَيْرُهَا لِدُخُولِهَا فِى الْقِسْمِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّهَا مَأْخُوذَةٌ مِنْ أَيُّمَنْ .

وَتَقُولُ : أَيُّمَنْ اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا ، فَ(أَيُّمَنْ) مُبْتَدَأٌ ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ :
قَسَمِى وَلَأَفْعَلَنَّ الْجَوَابُ ، وَأَيُّمَنْ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٣) اسْمٌ مَفْرُودٌ ، وَأَلْفُهُ أَلْفٌ
وَصَلٌّ ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (٤) أَنَّهُ جَمْعٌ يَمِينٍ ، وَأَلْفُهُ أَلْفٌ قَطْعٌ ، وَالَّذِى يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
وَاحِدٌ أَنَّ أَفْعَلًا لَا يَكُونُ جَمْعًا ؛ إِلَّا لَمَّا كَانَ مُؤَنَّثًا نَحْوُ : شِمَالٌ وَأَشْمَلٌ ، وَيَدُلُّكَ
عَلَى أَنَّ أَلْفَ أَيُّمَنْ أَلْفٌ وَصَلٌ وَصَلُ الشَّاعِرِ لَهَا فِى قَوْلِهِ :

(١) سورة الأعراف ١٥٥/٧ (٢) سورة العصر ٢/١٠٣

(٣) قال ذلك سيبويه . انظر : الكتاب ٥٠٢/٣ - ٥٠٣

(٤) قال ذلك الفراء من الكوفيين . انظر : رأيه فى الأزهية للهروى ٣ ، ووصف المباني ٤٢ ،

٣٤٦ ، وإصلاح الخلل ١٩١ ، والارتشاف ١٦٠٣/٣

[الطويل]

..... لِيَمْنُ اللَّهُ لَا نَذْرِي (١)

والأكثر فتح ألفها ، وَقَدْ حكى يونس كسرها .
وَتَقُولُ : إِيَّهَا اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ ، فَيَجْتَمِعُ ساكنان الأول حرف المد ، والثاني
مُدْعَمٌ مثل دَابَّةٍ ، وَإِنْ شِئْتَ : إِيَّهَ اللَّهُ ، فتحذف الألف ؛ لالتقاء الساكنين ،
والهاء هاهنا هي الجارة لاسم الله ؛ لأنها بَدَلٌ مِنَ الْوَائِ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : نَعَمْ
وَاللَّهُ ، يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْوَائِ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا لَا يَقُولُونَ : إِي
وَهَا اللَّهُ ، وَتَقُولُ : وَاللَّهُ ، وَالرَّحْمَنُ لِأَفْعَلَنْ ، فَلَأَفْعَلَنْ جَوَابٌ لَوْ وَاللَّهُ عَطْفٌ
عَلَى الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ بِقَسَمٍ ثَانٍ ، لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لاحتجت إلى جَوَائِزٍ
لِقَسَمَيْنِ .

القِسْمُ الثاني الذى من ابتداءٍ وَخَيْرٍ فهو نحو : لَعَمْرُو اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ ، فاللَّامُ
لام الابتداء ولا يكون للقسم ؛ لأنَّ عَمْرُو اللَّهُ قِسْمٌ ، ولا يجمع يَتَيْنِ
قَسَمَيْنِ ، وعَمْرُو : مبتدأ ، ولا يكون إلَّا بفتح العين ، وفى غَيْرِ القسم
تَقُولُ : الْعَمْرُو وَالْعُمْرُ ، وَمَعْنَى عَمْرُ اللَّهِ : بَقَاءُ اللَّهِ ، فَعَمْرُو مُصَدَّرٌ وَقَدْ
أَصْفَتْهُ إِلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يُضَافُ تَارَةً إِلَى الْفَاعِلِ ، وَتَارَةً إِلَى
المفعول ، وخبر الابتداء محذوفٌ سَدَّ طُولَ الْكَلَامِ مَسَدَهُ تَقْدِيرُهُ : لَعَمْرُو اللَّهُ
قَسَمِي ، وَلَأَفْعَلَنْ الجواب ، فَإِنْ حَذَفْتَ اللَّامَ مِنْ لَعَمْرُو اللَّهُ نَصَبْتَ عَمْرًا
عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَعَلَى هَذَا يَجْرِي الْقِسْمُ .

* * *

(١) هذا جزء بيت وقامه :

فَقَالَ فَرِيقٌ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لِيَمْنُ اللَّهُ لَا نَذْرِي

البيت لنصيب بن رباح البدوي فى ديوانه ٩٤ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٢٩٩/١ ، ٣٠٠ ،
وأمالى القالى ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ ، ومعنى اللبيب ١٠١/١ ، وبلا نسبة فى الكتاب ٥٠٣/٣ ، والمنصف
٥٨/١ ، والإنصاف ٤٠٧/١ ، وسر الصناعة ١٠٦/١ ، ١١٥ ، ٣٨٣ ، والمقتضب ٨٨/٢ ، ٣٢٩ ،
والهمع ٤٠/٢ ، والمخصص ١١٥/١٣ ، وابن يعيش ٩٢/٩ ، والأصول ٣٤٤/١

[باب المصولات]

اعلم أنَّ الأسماءَ على ضَرْبَيْنِ : اسْمٌ لا يحتاجُ إلى صلَةٍ ، واسْمٌ يحتاجُ إلى صلَةٍ تَبَيَّنُهُ ، الأوَّلُ نحو : زَيْدٍ والرَّجُلُ فهذا الاسمُ على ضَرْبَيْنِ : ضربٌ يَدُلُّ على نَفْسِهِ فقط نحو : زَيْدٍ فَتَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ ، ولا يَكُونُ إِلَّا لِوَاحِدٍ بَعِيْنِهِ ، والثَّانِي يَدُلُّ على الجنسِ نحو : الرَّجُلُ وَالْإِنْسَانُ قَالُوا : كَثُرَ الدَّرْهَمُ وَالذِّينَارُ ، وَلَيْسَ يَرِيدُونَ دِرْهَمًا وَاحِدًا ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ^(١) يَرِيدُ النَّاسُ يَدُلُّكَ على ذلك اسْتِثْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ مِنْهُمْ بقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ^(٢) والكثيرُ لا يُسْتَثْنَى من القليل .

والضربُ الثاني مالا يَقُومُ بِنَفْسِهِ ذُونُ صفةٍ تُبَيِّنُهُ وَذَلِكَ يَكُونُ فى الأسماءِ والحروفِ ، والأسماءُ الموصولةُ ستة : الذى ، التى وتثنيتهما وجمعهما ، وَمَنْ ، وما ، وأَيُّ ، والألفُ واللامُ بمعنى الذى .

فَأَمَّا الذى ففِيهَا لغاتُ الذى مُشَدَّدٌ ^(٣) ، الذى مُخَفَّفٌ ، والذِّ ، والذُّ ، والألفُ واللامُ فِيهَا وفى التى زائدةٌ ، وَلَيْسَتْ لِلتعريفِ يَدُلُّكَ على ذلك أَنَّ أحواتها وهى مَنْ وما وأَيُّ معارفَ لَيْسَ فِيهَا لامُ التعريفِ ، وَقَدْ قَالَ الكوفيون ^(٤) : الذالُّ من الذى وَمِنْ (ذا) هِىَ اسْمٌ ، وهذا خطأ يَدُلُّكَ على ذَلِكَ تصغيرُهُم الذى : اللَّذِيَّ وَلَيْسَ يُصَغَّرُ ما هُوَ أَقَلُّ من ثلاثةِ أحرفٍ ، وأما (ذا) فقال الكوفيون هُوَ مُضْمَرٌ والألفُ فِيهِ زائدةٌ ، والذى يَدُلُّ على أَنَّهُ ظاهرٌ ، وَلَيْسَ

(١) سورة العصر ٢/١٠٣

(٢) سورة العصر ٣/١٠٣

(٣) انظر : هذه اللغات فى الأزهية ٣٠١ - ٣٠٩ ، ومادة (لذى) فى الصحاح ٢٤٨١/٦ -

٢٤٨٢ ، والارتشاف ٨٩١/٢

(٤) انظر : رأى الكوفيين فى الإنصاف ٦٦٩/٢ ، والارتشاف ٨٩١/٢

بمضمر تصغيرهم له ذَيًّا ، وَأَنَّهُ يُوصَفُ به تقول : مَرَزْتُ هذا الرجل ، ويزيد هذا ، وهذه الأشياء لا تكون للمضمرات .

وَتَثْنِيَةُ الذى : اللذان فى الرفع ، واللذين فى النصب والجر ، وَجَمْعُ الذى : اللذين بالياء فى كُلِّ حال ، وَقَدْ حُكِيَ اللَّذَوْنُ ^(١) بالواو فى الرَّفْعِ والتثنية مُعَرَّبَةٌ ، والجمع مَبْنِيٌّ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الذى وأخواته أسماء نواقِصٌ لا تتم إِلَّا بِصِلَاتٍ ، فَأَشْبَهَ ذَلِكَ الْجِيمُ مِنْ جَعْفَرٍ ، فكما أَنَّ الجيم لا يستحقُّ إعرابًا كذلك الذى وأخواتها ، فإذا ثنيت فَقَدْ زَالَ شَبَهُ الحرف بالتثنية ؛ لِأَنَّ الحروفَ لَا تُثَنَّى إِذَا جُمِعَتْ فهذا الجمعُ جَمْعُ التَكْسِيرِ ، وَجَمْعُ التَكْسِيرِ يَجْرَى مَجْرَى الواحدِ ، والواحدُ مَبْنِيٌّ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ صِفَتُهُ بالواحدِ فى قوله تعالى : ﴿ أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾ ^(٢) فكما أَنَّ الواحدَ مَبْنِيٌّ فكذلك مَا أَشْبَهَهُ .

وَأَمَّا التى فَتَثْنِيَّتُهَا فى الرَّفْعِ : اللَّتَانِ ، وفى النصبِ والجر : اللَّتَيْنِ وَجَمْعُهَا اللَّاتِي وَاللَّائِي ، وَجَمْعُ اللَّاتِي : اللَّوَاتِي .

وَأَمَّا (مَنْ) فعلى ثلاثة أَصْرُبٍ : لِلإِسْتِفْهَامِ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ ، والجزاء مَنْ يُكْرِمُنِي أُكْرِمُهُ ، وبمعنى الذى : مَنْ عِنْدَكَ أُكْرِمُهُ ، فإذا كَانَتْ إِسْتِفْهَامًا أَوْ جَزَاءً لَمْ تَحْتَجْ إِلَى صِلَةٍ ؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ إِضَاحٌ ، والجزاء إِبْهَامٌ ، وكذلك الاستفهام إذا كَانَتْ بِمعنى الذى احتاجت إلى صِلَةٍ ، وَأَمَّا (مَا) فَقَدْ ذَكَرْتَ أَقْسَامَهَا فى بابها .

(١) انظر : هذه اللغة فى الكتاب ٤١١/٣ ، والنوادر لأبى زيد ٣١٧

(٢) سورة البقرة ٢٥/٢

وأما (أى) فهي على ثلاثة أقسام : للجزاء وللإستفهام ، وبمعنى الذى ^(١) وهى مُعْرِبَةٌ فى سائر الأحوال ، إلّا أَنْ تكونَ بمعنى الذى ، وَقَدْ حُذِفَ الابتداء مِنْ صلتها ، ففى هذا الموضع تُبنى ، وَإِنَّمَا بُنِيتْ فى هذا الموضع ؛ لأنَّ العائِدَ يَبْنِيهَا ، وَيُوضَحُهَا ، فَلَمَّا حُذِفَ الْعَائِدُ ، وَجَبَ بِنَاءُ الْاسْمِ ، كَمَا أَنَّ قَبْلُ وَبَعْدُ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ مِنْهُمَا ، بَنِيَتْهَا ، فَكَذَلِكَ أَيْ ، فَإِنْ قِيلَ فَقَبْلُ وَبَعْدُ لَا يُشْبِهُ أَيْ مِنْ قَبْلِ أَنْ قَبْلُ وَبَعْدُ إِذَا أُضِيفَتْ أُعْرِبَتْ ، وَإِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ بُنِيَتْ ، وَأَيْ تُبْنَى وَإِنْ أُضِيفَتْ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ الْإِضَافَةَ لَا تُوجِدُ لِقَبْلُ وَبَعْدُ الْإِعْرَابِ ، وَلَا حَذْفُ الْمُضَافِ يُوجِبُ لِهَما البناء ؛ وَإِنَّمَا يُبْنَى لِأَنَّ الْإِضَافَةَ مُرَادَةٌ ، فَكَأَنَّكَ تَعَلَّقْتَ بِنِعْضِ الْاسْمِ ، يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ لَا تُوجِبُ لِلْاسْمِ الْإِعْرَابَ قَوْلُهُمْ : كَمْ رَجُلٍ ف (كَمْ) مُضَافَةٌ ، وَمَعَ هَذَا لَمْ تُعْرَبْ وَأَيْ إِذَا أُضِيفَتْ ، وَحُذِفَتِ الصَّلَةُ مِنْهَا لَمْ تُفَد .

وَقَدْ اخْتَلَفَ فى قوله : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴾ ^(٢) قُرِئَتْ أَيُّهُمْ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ^(٣) ، فَالنَّصْبُ (بَنَزَعَنَّ) وَالرَّفْعُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا قَوْلُ سِيَوِيهِ ^(٤) أَنَّ يَكُونُ تَقْدِيرُهُ : أَيُّهُمْ هُوَ أَشَدُّ ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَبْتَدَأُ ، وَهُوَ الْعَائِدُ إِلَى أَيْ ، فَبَنَاهُ كَمَا مَضَى .
وَالثَّانِى : قَالَ يُونُسُ ^(٥) : الْفَعْلُ مُعَلَّقٌ وَلَمْ يَفْعَلْ فى لَفْظِ أَيْ كَمَا تَقُولُ عَلِمْتُ أَيُّهُمْ فى الدَّارِ ، وَمَعْنَى (لَنَنْزِعَنَّ) عِنْدَهُ : لَنَسْتَخْرِجَنَّ حَتَّى يَصْحَ تَعْلِيلُهُ .

(١) أنكر ثعلب أن تكون (أى) بمعنى الذى . انظر : رأيه فى المغنى ٧٨/١ ، والتصريح ١٣٥/١ ، والأشمونى ١٦٥/١ ، والارتشاف ٨٩٨/٢

(٢) سورة مريم ٦٩/١٩

(٣) انظر : القراءة فى البحر ٢٠٨/٦ ، ٢٠٩ ، والكتاب ٣٩٩/٢

(٤) انظر : الكتاب ٣٩٩/٢ - ٤٠١

(٥) انظر : رأى يونس فى الكتاب ٣٩٩/٢ - ٤٠٠ ، والارتشاف ٩٠٤/٢

الثالث : هو مذهب الخليل ^(١) قال أبو علي : هو حكاية كأنه قال : أئى يقال له أيهم أشد ، وجميع الموصولات والأسماء التى يُستفهم بها ، والتى يُجازى بها مبنية إلا أئيا وخذها ، وإنما أُعربت دُون أحواتها ؛ لأنها تكون لما يَعْقِل ، ولما لا يَعْقِل ، ومن لما يَعْقِل ، وما لما لا يَعْقِل فلَمَّا صَلَحَتْ للشيعين أُعربت .

قال أبو علي ^(٢) : أُعربت ؛ لأنها بعض ما يُضاف إليه ، فحملت على البعض ، والبعض مُعَرَّب ، والذى ، والتى ، وأئى ، والألف واللام يكون لما يَعْقِل ولما لا يَعْقِل ، ومع هذا فهى مبنية إلا أئيا .

وأما الألف واللام فى الضارب ^(٣) والشاتم فهى بمعنى : الذى ضَرَبَ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ هَلْ يَعُودُ العائدُ إلى الألف واللام ، فمنهم مَنْ يَقُولُ أَنَّ العائدَ يَعُودُ إليها ؛ لأنها نابت عن الذى ، ومنهم مَنْ يَقُولُ : العائدُ يَعُودُ إلى الذى أو إلى معناها ، ولا تكون صلات هذه الأسماء إلا جُمْلَةً ، أو ظرفًا ، وإنما لم يُوصل ، لأن هذه حروف لا يعُودُ إليها شيء ، وإنما يَعُودُ إلى الذى بالمفرد ؛ لأنهم أَرَادُوا أَنَّ يَتَوَصَّلُوا إلى صِلَةِ المعارف بمعنى الجُمْل فَلَمْ يُمَكِّنْهُمْ ذلك لأنَّ الجُمْلَ نكرات ، فجاءوا باسم ناقص لا يتم إلا بصلية .

ووصلوه بالجُمْلَة ، ليكون قد توصلوا إلى صفة المعارف بالجُمْلَة ، ومثل ذلك : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذى مالٍ أَرَادُوا أَنَّ يَصِفُوا بالأجناس ، فَلَمْ يُمَكِّنْهُمْ ذلك ؛ لأنَّ الأجناسَ هى الموصوفة ، فجاءوا بِذِى ، لِيُمَكِّنْهُمْ أَنَّ يَصِفُوا بمالٍ ، ولا تكون الصفة إلا جُمْلَةً خَبَرِيَّةٌ تَحْتَمِلُ الصدق والكذب تقول :

(١) انظر : رأى الخليل فى إعراب القرآن للنحاس ١٤/٣ ، والأصول ٣٢٤/٢ - ٣٢٥ ، والأشمونى ١٦٦/١

(٢) انظر : كتاب الشعر للفارسى ٤١٦ - ٤١٨

(٣) انظر : فى الحديث عن الألف واللام فى الضارب الارتشاف ٩٠٠/٢

مَرَزْتُ بِالذِي أَبُوهُ مَنْطِقٌ ، وَلَوْ قُلْتُ : مَرَزْتُ بِالذِي قَدْ قَامَ ، أَوْ لَيْتَهُ قَامَ
وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَهْيِ ، لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ فِيهِ صَدَقٌ
وَلَا كَذِبٌ ، وَلَا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ يَعُودُ مِنَ الصَّلَةِ إِلَى الْمَوْصُولِ لَوْ قُلْتُ : مَرَزْتُ
بِالذِي عَمَرُو مَنْطِقٌ لَمْ يَجْزُ فَإِنْ قِيلَ : إِلَيْهِ أَوْ مَعَهُ صَحَّ .

فَإِنْ كَانَتِ الصَّلَةُ فِعْلًا ، وَكَانَ الضَّمِيرُ مُتَصِلًا بِهِ كَانَ حَذْفُهُ وَثْبَاتُهُ جَائِزًا
تَقُولُ : ضَرَبْتُ الذِي ضَرَبْتُهُ ، وَالذِي ضَرَبْتُ ، وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ الْعَائِدِ ؛ لِأَنَّهُ
قَدْ صَارَ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، فَأَرَادُوا تَخْفِيفَ شَيْءٍ مِنْهُ ، فَلَمْ يَجْزُ
حَذْفُ الذِي ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْصُولُ ، وَلَا حَذْفُ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ لِلصَّلَةِ ، وَلَا حَذْفُ
الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَحُلُو مِنْ فَاعِلٍ ، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا حَذْفُ الْمَفْعُولِ .

فَإِنْ كَانَ الْعَائِدُ مُتَصِلًا بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ : مَرَزْتُ بِالذِي مَرَزْتُ ^(١) بِهِ ،
لَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُتَصِلًا بِالْفِعْلِ فَيَثْقُلُ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الصَّلَةِ عَلَى
الْمَوْصُولِ لَوْ قُلْتُ : جَاءَنِي أَبُوهُ مَنْطِقٌ الذِي لَمْ يَجْزُ ، وَلَا تَعْمَلُ الصَّلَةُ فِي
الْمَوْصُولِ ، وَلَا فِي شَيْءٍ قَبْلَهُ لَوْ قُلْتُ : الذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ الذِي
مَفْعُولًا ل (ضَرَبْتُ) لَمْ يَجْزُ ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِالْأَجْنَبِيِّ .
وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَا تَعْطِفُ عَلَى الْاسْمِ ، وَلَا تُؤَكِّدُهُ ، وَلَا تَصِفُهُ ، وَلَا تُبَدِّلُ
مِنْهُ حَتَّى يَتِمَّ بِصِلَتِهِ لَوْ قُلْتُ : جَاءَنِي الذِي أَبُوهُ وَعَمَرُو مَنْطِقٌ لَمْ يَجْزُ ؛
لَأَنَّكَ قَدْ عَطَفْتَ عَلَى الْاسْمِ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ وَصَحَّتْهَا أَنْ تَقُولَ : جَاءَنِي الذِي
أَبُوهُ مَنْطِقٌ وَعَمَرُو ، وَلَوْ قُلْتُ : جَاءَنِي الذِي أَبُوهُ الظَّرِيفُ مَنْطِقٌ عَلَى أَنْ
تَجْعَلَ الذِي صِفَةً لِلذِي ، لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ وَصَفْتَهُ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ ، وَصَحَّتْهَا
أَنْ تَقُولَ : جَاءَنِي الذِي أَبُوهُ الظَّرِيفُ .

(١) فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الضَّمِيرِ وَهُوَ عَكْسُ مَرَادِ الْمَوْلَفِ . انْظُرْ :

الْإِرْتِشَافُ ٩٠٦/٢ ، وَانْظُرْ : أَيْضًا الْمَسَاعِدُ ١٥٢/١ ، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلَ ١٧٣/١ ،
وَالْأَشْمُونِيُّ ١٧٣/١

وَتَقُولُ : مَرَزْتُ بِالضَّارِبِينَ زَيْدًا أَجْمَعِينَ ، وَلَوْ قُلْتَ : مَرَزْتُ بِالضَّارِبِينَ أَجْمَعِينَ زَيْدًا لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ أَكَدْتَ الْأِسْمَ قَبْلَ تَمَامِهِ ؛ لِأَنَّ زَيْدًا مِنْ تَمَامِهِ ، وَتَقُولُ : مَرَزْتُ بِالضَّارِبِينَ زَيْدًا إِخْوَتَكَ ، وَلَا تَقُولُ : مَرَزْتُ بِالضَّارِبِينَ إِخْوَتَكَ زَيْدًا ؛ لِأَنَّكَ لَا تُبَدِّلُ مِنَ الْأِسْمِ ، وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ . وَتَقُولُ : ضَرَبْتُ الَّذِي قَامَ غُلَامُهُ زَيْدٌ ، وَإِنْ شِئْتَ زَيْدٌ ، وَإِنْ شِئْتَ زَيْدًا ، أَمَّا الرِّفْعُ فَعَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْغَلَامِ ، وَأَمَّا النِّصْبُ فَعَلَى الْبَدَلِ مِنَ الَّذِي ، وَأَمَّا الْجَرْفُ فَعَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْهَاءِ فِي غُلَامِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : جَاءَنِي الَّذِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ ظُرُوفَ الزَّمَانِ لَا تَكُونُ صَلَاتٍ لِلْجُمُعَةِ ، كَمَا لَا تَكُونُ أَخْبَارًا عَنْهَا ، فَإِنْ قُلْتَ : مَرَزْتُ بِالْقِيَامِ الَّذِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ جَازَ ؛ لِأَنَّ الَّذِي صَارَ مَصْدَرًا بِصِفَتِكَ الْمَصْدَرِيَّةِ ، وَالْمَصْدَرُ قَدْ تَكُونُ صَلَاتُهُ ظَرْفَ الزَّمَانِ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ خَبَرًا لَهُ تَقُولُ : الْقَائِمَانِ الزَيْدَانِ كَمَا تَقُولُ : اللَّذَانِ قَامَا الزَيْدَانِ .

وَتَقُولُ : الْقَائِمُ أَخَوَاهُ زَيْدٌ ، فَتُوَحَّدُ اسْمُ الْفَاعِلِ كَمَا تُوَحَّدُ الْفِعْلُ إِذَا قُلْتَ : الَّذِي قَامَ أَخَوَاهُ زَيْدٌ .

وَأَمَّا الْحُرُوفُ الْمَوْصُولَةُ فَهِيَ ثَلَاثَةٌ : مَا الْمَصْدَرِيَّةُ فِي نَحْوِ : يُعْجِبُنِي مَا صَنَعْتَ أَيْ : صَنِيعُكَ ؛ وَأَنَّ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ فِي نَحْوِ : أَرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ ، وَأَنَّ النَّاصِبَةَ لِلْأِسْمِ وَقَدْ ذُكِرَتْ ، وَتَقُولُ : أَرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ فَتُكْرِمُ زَيْدًا ، فَتَنْصِبُ (تَكْرِمُ) عَطْفًا عَلَى يَذْهَبُ ؛ لِأَنَّهُ تَصَحُّ الْإِرَادَةُ فِيهِمَا وَلَوْ قُلْتَ : أَرِيدُ أَنْ يَقُومَ فَيَقْعُدُ لَمْ يَجْزُ فِي (يَقْعُدُ) إِلَّا الرِّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ قِيَامُهُ وَقُعُودُهُ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، وَالْفِعْلُ الْوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ إِذَا كَانَ مِمَّا لَمْ يَقَعْ نَحْوِ : أَشْفَقْتُ ، وَطَمِعْتُ كَانَ بَعْدَهُ أَنَّ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ لِأَنَّهُ لَا غَيْرَ تَقُولُ : أَشْفَقْتُ أَنْ يَقُومَ ، وَرَجَوْتُ أَنْ يَذْهَبَ .

وإذا كان الفعلُ من باب ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ جاز أَنْ تقع بعده أَنَّ المُخَفَّفَةَ من الثَّقِيلَةِ والنَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ ، وإذا كان الفعلُ مما قد عُلِمَ وثَبَتَ كان بعده أَنَّ المُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، والثَّقِيلَةُ تَقُولُ : عَلِمْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، وفي التَّزْيِيلِ : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ ^(١) فهذا حكمُ أَنْ .

واعلم أَنَّ المصدرَ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ ، وقد ذُكِرَ ذلك ، والفرقُ بَيْنَ المصدرِ واسمِ الفاعِلِ أَنَّ المصدرَ يُضَافُ إِلَى الفاعِلِ والمفعولِ بِهِ ، واسمُ الفاعِلِ لَا يُضَافُ إِلَى الفاعِلِ ، والمصدرُ يَعْمَلُ لِأَيِّ زَمَانٍ كان ماضٍ ، أَوْ حَاضِرٍ ، أَوْ مُسْتَقْبَلٍ ، واسمُ الفاعِلِ لَا يَعْمَلُ إِذَا كان لِمَا مَضَى ، والمصدرُ يَعْمَلُ مُعْتَمِدًا كان أَوْ غَيْرَ مُعْتَمِدٍ ، واسمُ الفاعِلِ لَا يَعْمَلُ ، أَوْ يَعْتَمِدُ ، واسمُ الفاعِلِ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَا يَعْمَلُ فِيهِ والمصدرُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَا يَعْمَلُ فِيهِ ، واسمُ الفاعِلِ يُضَمَّرُ الفاعِلُ فِيهِ ، والمصدرُ يُحذفُ الفاعِلُ مِنْهُ ، فهذه خمسةُ أوجهٍ يُفَارِقُ اسمُ الفاعِلِ فِيهَا المصدرَ .

واعلم أَنَّ المصدرَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ الَّذِي أُخِذَ مِنْهُ ، إِذَا حَسُنَ ، أَوْ يُقَدَّرُ بِأَنَّ والفعلُ تَقُولُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا ، والتقديرُ : أَنَّ ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا .

والمصدرُ فِي عَمَلِهِ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : ضَرْبُ يُنَوِّنُ فيظهرُ لَكَ إعرابُ الفاعِلِ والمفعولِ تَقُولُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا إِذَا كان زَيْدٌ فاعِلًا ، وضَرْبُ زَيْدًا عَمْرًا إِذَا كان زَيْدٌ مَفْعُولًا ، وهذا هو الأَصْلُ فِي المصدرِ .

ثم تليه الإِضَافَةُ فَتُضَيَّفُ تَارَةً إِلَى الفاعِلِ ، وَتَارَةً إِلَى المفعولِ فَتَجْرُهُمَا فَتَقُولُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا ، فَقَدْ أَصَفْتَ إِلَى الفاعِلِ ، وضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا قَدْ أَصَفْتَ إِلَى المفعولِ .

فإن عطفت على هذا المضاف المجرور ، فَأَنْتَ بالخيار إنْ شِئْتَ عَطَفْتَ
على اللفظ ، وإنْ شِئْتَ على الموضع تَقُولُ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ ،
وعمرُو خالداً ، وإنْ شِئْتَ وعمرُو ، هكذا الصفة تَقُولُ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ
زَيْدٍ الظريف والظريفُ خالداً ، فإنْ أَدْخَلْتَ الألفَ واللامَ على المصدر ظَهَرَ
لَكَ إعرابُ الفاعل ، وإعرابُ المفعول تَقُولُ : عَجِبْتُ من الضَرْبِ زَيْدٌ عمرًا ،
إذا كان زَيْدٌ فاعلاً ، ومن الضَرْبِ زَيْدًا عمرُو إذا كان عمرُو فاعلاً ، وهذا
أَقْلُ من التنوين ، ومن المضاف .

قال أبو على ^(١) : لَمْ أَرَ على كثرة ما فى القرآن من إعمال المصادر
مصدرًا أَعْمِلَ وفيه الألف واللام .

* * *

[باب النون]

وهما الخفيفة والثقيلة ، فإذا أَرَدْتَ تَأْكِيدَ الْفِعْلِ أَدَخَلْتَ عَلَيْهِ إِمَّا الْخَفِيفَةَ وَإِمَّا الثَّقِيلَةَ ، والثَّقِيلَةُ أَشَدُّ تَوْكِيدًا مِنَ الْخَفِيفَةِ تَقُولُ فِي الْخَفِيفَةِ : هَلْ تَقُومَنَّ ، وَفِي الثَّقِيلَةِ : هَلْ تَقُومَنَّ ، وَالْفِعْلُ مَعَهُمَا مَبْنِيٌّ ، وَإِنَّمَا يُبْنَى ؛ لِأَنَّ النُّونَ قَدْ أَحْدَثَتْ فِيهِ مَعْنَى فَصَارَتْ كَبَعْضِ الْفِعْلِ وَحَصَلَ آخِرُ الْفِعْلِ حَشْوٌ ، وَالْحَشْوُ لَا يَسْتَحِقُّ إِعْرَابًا .

وهذه النون تدخل في الأمر : اضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وفي التمني : لَا تَشْتَمَنَّ عَمْرًا ، وفي الاستفهام : هَلْ يَقُومَنَّ ، وفي الشرط ﴿ فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ أَلْبَشِيرٍ ﴾ ^(١) وفي القسم : وَاللَّهِ لَيَذْهَبَنَّ ، وفي كل المواضع أَنْتَ مَخْتِيرٌ إِنْ شِئْتَ أَدَخَلْتَ النُّونَ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُدْخِلْهَا ، أَمَّا فِي بَابِ الْقِسْمِ ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِدْخَالِ النُّونِ وَإِنَّمَا لَزِمَتْ فِي الْقِسْمِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَعْنَيْنِ : وَهُوَ قَوْلُكَ : إِنْ زَيْدًا لَيَقُومَ فَهَذَا خَبَرٌ ، وفي القسم : إِنْ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ ، فَلَوْ لَمْ تُدْخِلِ النُّونَ لَمْ يُفْرَقْ بَيْنَ الْقِسْمِ وَغَيْرِهِ .

والمُعْتَلُّ مِنَ الْأَفْعَالِ يَجْرِي مَجْرَى الصَّحِيحِ تَقُولُ : ازْمِئَنَّ زَيْدًا كَمَا تَقُولُ : اضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ جَازٍ لَكَ أَنْ تَتَوَكَّدَ بِالنُّونِ الْمَشْدُودَةِ فَإِنَّ الْخَفِيفَةَ تَدْخُلُ تَقُولُ : هَلْ تَذْهَبَنَّ ، وَهَلْ تَذْهَبَنَّ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ فَإِنَّهُ لَا تَوْكِيدَ إِلَّا بِالْمَشْدُودَةِ وَهُمَا الْأَمْرُ لِلْأَتْنَيْنِ : اضْرِبَانَّ زَيْدًا ، وَالْجَمْعُ : اضْرِبُورَّ وَإِنَّمَا لَمْ تَدْخُلِ الْخَفِيفَةُ هَاهُنَا مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ لَا تَجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ وَهُمَا الْأَلْفُ وَالنُّونُ الْخَفِيفَةُ ، أَوْ الْأُولَى مِنَ الثَّقِيلَةِ وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ : اضْرِبُورَّ زَيْدًا وَفِي التَّثْنِيَةِ : اضْرِبَانَّ زَيْدًا ، وَفِي الْوَاحِدَةِ : اضْرِبَنَّ زَيْدًا ، فَالْفِعْلُ فِي هَذَا كُلِّهِ مَبْنِيٌّ ، وَقَدْ حَذِفَتِ النُّونُ الَّتِي كَانَتْ دَلِيلًا لِلرَّفْعِ ، لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا

وَحَذَفَتْ الْوَائِ وَالْيَاءَ مِنَ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي قَوْلِكَ : يَضْرِبَنَّ وَتَضْرِبَنَّ لِالتَّقَاءِ
السَّاكِنِينَ ، فَأُبْقِيَتِ الْكَسْرَةُ وَالضَّمَّةُ يَدْلَانِ عَلَى الْمَحْذُوفِ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى
هَذَا حَذْفُ الْأَلْفِ مِنْ يَضْرِبَانِ ، لِثَلَا يَلْتَبَسُ بِالْوَاحِدِ إِذَا قُلْتَ : لِيَضْرِبَنَّ .
فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ ، فَالْخَلِيلُ وَسَيُوبَةُ ^(١) يَرُدُّانِ
الْمَحْذُوفَ وَهُوَ الْوَائِ وَالنُّونُ ، وَالْيَاءُ وَالنُّونُ ، وَهَذِهِ النُّونُ الَّتِي كَانَتْ فِي
الرَّفْعِ ، وَأَمَّا يُونُسُ ^(٢) فَيَقُولُ : اضْرِبِي ، وَادْهَبُوا يَقِفُ عَلَى الْوَائِ وَالْيَاءِ ،
وَلَا يَرُدُّ النُّونَ ، فَإِنْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَ الْوَائِ وَالْيَاءِ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُمَا ؛ لِالتَّقَاءِ
السَّاكِنِينَ ، كَمَا جَازَ لَكَ فِي الْأَوَّلِ فَتَقُولُ : اخْشَوْنِ عَمْرًا ، وَاضْرِبَنَّ زَيْدًا ؛
وَأَمَّا حُرْكَتُ هَاهُنَا ، وَلَمْ تَحْذَفْ مِنْ قَبْلِ أَنْ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي الْأَوَّلِ تَدُلُّ
عَلَى الْمَحْذُوفِ ، وَالْفَتْحَةُ هَاهُنَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْوَائِ وَالْيَاءِ ، تَقُولُ فِي جَمْعِ
الْمُؤَنَّثِ : اضْرِبْنَ زَيْدًا ، تَفْصِلُ بَيْنَ النُّونَيْنِ بِالْأَلْفِ كَرَاهِيَةِ اجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ ؛
لَأَنَّهُ كَانَ اضْرِبَنَّ فَأَدْخَلْتَ النُّونَ الْمَشْدُودَةَ فَصَارَ مَعَكَ ثَلَاثُ نُونَاتٍ فَثَقُلَ
ذَلِكَ ، فَفَصَّلُوا بِالْأَلْفِ بَيْنَهُمَا ، كَمَا فَصَّلُوا بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ بِالْأَلْفِ فَمِ
﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ^(٣) .

وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى النُّونِ الْخَفِيفَةِ أَبَدَلْتَ مِنْهَا أَلْفًا ، كَمَا أَبَدَلْتَ مِنَ التَّنْوِينِ
فِي الْأَسْمِ فِي حَالِ النِّصْبِ ، فَإِنْ لَقِيَ النُّونَ الْخَفِيفَةَ سَاكِنٌ حَذَفْتُهَا لِالتَّقَاءِ
السَّاكِنِينَ ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تُحْرَكْهَا تَقُولُ : اضْرِبِ الرَّجُلَ وَكَانَ الْأَصْلُ : اضْرِبَا
الرَّجُلَ .

وَأَمَّا التَّنْوِينُ فِي الْأَسْمِ ، فَيَجُوزُ تَحْرِيكُهُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُ

(١) انظر : الكتاب ٥٢٢/٣

(٢) انظر : رأى يونس في الكتاب ٥٢٢/٣ - ٥٢٣ ، والمساعد ٦٧٥/٢ ، وشرح الكافية

للرضي ٤٠٧/٢ ، والأشْمُونِي ٢٢٧/٤

(٣) سورة البقرة ٦/٢

تَقُولُ : زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، فالتحريك أجود ، وَيَجُوزُ : زَيْدٌ الْعَاقِلُ بِحَذْفِ
التنوين ، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ هَذَا فِي الْفِعْلِ ، وَقَدْ يَدْخُلُ نُونُ التوكيدِ فِي غَيْرِ
المواضع المذكورة قبل نحو الجزاء والخبر وغير ذلك فاعرفه .

* * *

[باب النسب]

إِذَا نَسَبْتَ إِلَى الْأِسْمِ فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : تَدْعُهُ عَلَى حَالِهِ وَتَزِيدُ يَاءً مُشَدَّدَةً مَكْسُورًا مَاقْبَلَهَا فَتَقُولُ فِي زَيْدٍ : زَيْدِي ، وَفِي جَعْفَرٍ : جَعْفَرِي ، وَإِنَّمَا زِدْتَ يَاءً مُشَدَّدَةً ؛ لِيَكُونَ فَرْقًا بَيْنَ يَاءِ الْإِضَافَةِ ، وَيَاءِ النَّسَبِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : زَيْدِي لَفُهِمَ أَنَّكَ أَصَفْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ .

وَيَاءُ النَّسَبِ يَتَغَيَّرُ مَعَهَا حُكْمُ الْأِسْمِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ فَهَذَا اسْمٌ عَلِمَ ، فَإِذَا زِدْتَ الْيَاءَ أَخْرَجْتَهُ عَلَى مَعْنَى الصَّفَةِ ، وَكَانَ عِلْمًا فَصَارَ مُشْتَرَكًا ، وَلَا مَوْضِعَ لِهَذِهِ الْيَاءِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ صَارَتْ كَالرَّاءِ مِنْ جَعْفَرٍ ، وَالْهَاءِ مِنْ طَلْحَةَ ، وَالْكَوْفِيِّونَ يَقُولُونَ مَوْضِعُهَا جَرٌّ .

الضَرْبُ الثَّانِي الَّذِي يُغَيَّرُ فِي النَّسَبِ عَلَى أَقْسَامٍ أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ آخِرَهُ أَلْفًا ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ عَلَى أَضْرِبٍ : أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ ثَالِثَةً كَعَصَى^(١) وَرَحَى فَالنَّسَبُ إِلَيْهَا تُقْلَبُ الْأَلْفُ وَآوًا سِوَاهَا كَانَتِ الْأَلْفُ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ أَوْ عَنْ وَآوٍ ، فَعَصَا مِنَ الْوَآوِ ، وَرَحَى مِنَ الْيَاءِ كَقَوْلِكَ : عَصَوَانُ وَرَحِيَانُ ، وَإِنَّمَا لَمْ تُرَدِّ (رَحَى) إِلَى الْيَاءِ فِي النَّسَبِ ، لِاجْتِمَاعِ الْيَاءَاتِ ، فَكَانَ يَجِيءُ مِنْهُ رَحِيٌّ ، فَتُقْلَبُ اللَّفْظُ عَلَيْهِمْ ، فَقَلَبُوا الْأَلْفَ وَآوًا .

فَإِنْ كَانَتِ الْأَلْفُ رَابِعَةً ، فَلَا تَخْلُو أَنْ تَكُونَ لِلتَّائِيثِ كَحَبْلَى ، أَوْ أَصْلِيَّةً كَمَرْمَى ، أَوْ مُلْحَقَةً كَمَغْزَى .

فَأَمَّا إِنْ كَانَتِ لِلتَّائِيثِ فَالْأَجُودُ أَنْ تَحْدِفَهَا فِي النَّسَبِ ، كَمَا تَحْدِفُ تَاءُ التَّائِيثِ فَتَقُولُ : حَبْلِي ، وَدُنْيِي ، وَيَجُوزُ : حَبْلَوِي وَدُنْيَوِي تُقْلَبُ الْأَلْفُ وَآوًا

(١) قَالَ سِيبَوِيه : هَذَا بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَآوِ .. تَقُولُ فِي هَدَى : هَدَوِيَّ وَفِي رَجُلٍ اسْمُهُ حَصَى : حَصَوِيَّ ، وَفِي رَجُلٍ اسْمُهُ رَحَى : رَحَوِيَّ . انْظُرْ : الْكِتَابَ ٣/ ٣٤٢ ، وَانْظُرْ : أَيْضًا الْمُقَرَّبَ ٢/ ٤١٤ ، شَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢/ ٣١٦

تشبيها بَمَزْمَوِيٍّ ، وَيَجُوزُ : حُبْلَاوِيٍّ ^(١) ، وَدُنْيَاوِيٍّ تَشْبِيهَا بِحُمْرَاوِيٍّ ، وَوَجْهَ الشَّبه أَنَّهُمَا عَلَامَتَا تَأْنِيثٍ ، فَلَمَّا قُلِبَتِ الْهَمْزَةُ وَآوًا فِي حُمْرَاءَ كَذَلِكَ قَلَبَتْهَا فِي حُبْلَى .

فَأَمَّا الْأَلْفُ الْأَصْلِيَّةُ فِي نَحْوِ : مَزْمَى وَمَعَزَى فَلِأَجْوَدُ أَنْ تَقْلِبَهَا وَآوًا وَلَا تَحْذِفُهَا فَتَقُولَ : مَزْمَوِيٍّ ^(٢) ، وَمَعَزَوِيٍّ ، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا تَشْبِيهَا بِحُبْلَى تَقُولَ : مَزْمِيٍّ .

وَحُكْمُ الْمَلْحَقِ كَحُكْمِ الْأَصْلِ تَقُولُ : مَعَزَوِيٍّ ، وَيَجُوزُ : مَعَزَى ، وَالْأَجْوَدُ إِثْبَاتُ الْأَلْفِ ، فَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ خَامِسَةً : كَقَرْقَرَى ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ الْأَلْفِ تَقُولُ : قَرْقَرِيٍّ ^(٣) ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الحذفُ ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ فِي الرَّابِعَةِ مَخِيرًا بَيْنَ الحذفِ وَالْإِثْبَاتِ ، فَلَمَّا وَقَعَتْ خَامِسَةً وَجِبَ الحذفُ .

الثَّانِي : مِمَّا غَيَّرَ فِي النِّسْبِ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ نَحْوُ : طَلْحَةَ ، وَمَسْلَمَةَ فَلَا بُدَّ فِي النِّسْبِ مِنْ حَذْفِ التَّاءِ فَتَقُولُ : مَسْلَمِيٍّ ، وَطَلْحِيٍّ ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ لِئَلَّا تَقَعَ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ حَشَوًا فِي الْكَلِمَةِ ، وَهِيَ لَا تَكُونُ حَشَوًا ، وَإِنَّمَا تَكُونُ طَرَفًا فَكُنْتَ تَقُولُ : مَسْلَمَتِيٍّ ، وَأَيْضًا حُذِفَتْ لِئَلَّا يَجْتَمَعَ فِي الْأِسْمِ عَلَامَتَا تَأْنِيثٍ ، إِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَكَّةَ ، فَكُنْتَ تَقُولُ : مَكَّتِيٍّ ، وَقَدْ قِيلَ تَاءُ التَّأْنِيثِ تُشْبِهُ يَاءَ النِّسْبِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْهَاءَ تَخْرُجُ بِهَا مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى الْجَمْعِ نَحْوُ : شَعِيرَةٍ ، وَشَعِيرٍ ، وَكَذَا النِّسْبُ تَقُولُ : زَنْجِيٍّ وَزَنْجٍ فَلَمَّا اشْتَبَهَا لَمْ يُجْمَعْ بَيْنَهُمَا .

(١) انظر : هذه الأوجه في (حُبْلَى) في شرح الجمل لابن عصفور ٣١٩/٢ ، والأصول ٧٤/٣ ، والمقرب ٤١٧/٢ - ٤١٨ ، والكتاب ٣٥٢/٣ - ٣٥٣

(٢) انظر : نظير ذلك في الكتاب ٣٥٣/٣ ، والارتشاف ٥٥٣/١

(٣) قال سيبويه : هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألف وكان على خمسة أحرف تقول في حُبَارَى : حُبَارِيٍّ وفي جَمَادَى : جَمَادِيٍّ ، وفي قَرْقَرَى : قَرْقَرِيٍّ . انظر : الكتاب ٣٥٤/٣ ، وانظر : أيضا الأصول ٧٥/٣

الثالث : ما كان من الأسماء على فعل نحو : نَمِرَ وشَقِرَ ، فإذا نَسَبَتْ إلى مثل هذا فَتَحَتْ عَيْنَهُ ، وَنَقَلَتْ نَمِرًا إلى نَمْرٍ ثُمَّ نَسَبَتْ فَقُلْتُ نَمَرِي وشَقَرِي ^(١) ، وإنما غَيَّرَتْ هذا الضَرْبَ ، لئلا تَجْتَمَعَ الياءات والكسرات في كلمة لَيْسَ فيها إلا حَرْفٌ واحدٌ ساكنٌ ، فَإِنْ تَعَدَّلَتْ الكلمةُ ، وَكَانَ فيها أَكْثَرُ مِنْ حَرْفٍ نحو : تَغَلَّبَ وَقَاضٍ فَمَذْهَبُ سيبويه ^(٢) : تَغَلَّبِي لَا يُغَيَّرُ ، لَأَنَّهُ لَمْ تَكْثُرِ الْكَسَرَاتُ ، لِأَنَّ التَّاءَ مَفْتُوحَةً ، وَالغَيْنَ سَاكِنَةً ، وَيَجُوزُ أَنْ يُنْقَلَ تَغَلَّبَ إِلَى تَغَلَّبَ ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ كَمَا فَعَلْتَ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى نَمِرٍ .

وَتَنْسَبُ إِلَى قَاضٍ ، تَحْذِفُ الْيَاءَ مِنْ قَاضٍ ، لِاتِّقَائِهَا مَعَ يَائِي النِّسْبِ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى مِنْ يَائِي النِّسْبِ سَاكِنَةٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقْلِبَ قَاضٍ إِلَى قَاضِيٍّ فَتَقُولُ : قَاضِيٌّ ^(٣) ، فَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً كَيَاءَ مُشْتَرِيٍّ ، وَمُسْتَقْضَى فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِهَا ، كَمَا حَذَفْتَ الْأَلْفَ مِنْ قَزَقَرِي فَتَقُولُ : مُشْتَرِيٍّ وَمُسْتَقْضِيٍّ .

الرابع : ما غَيَّرَ فِي النِّسْبِ كُلَّ اسْمٍ وَقَعَتْ فِي آخِرِهِ هَاءٌ ، وَقَبْلَهَا أَحَدُ حُرُوفِ الْمَدِّ الْوَائِي ، وَالْيَاءُ ، وَالْأَلْفُ كَحَنِيفَةٍ ، وَخُرَيْبَةٍ ، وَجُحَيْفَةٍ وَنَحْوِهَا فَأَمَّا الْيَاءَ فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِهَا مَعَ الْهَاءِ ، فَيَبْقَى مِنْ حَنِيفَةٍ بَعْدَ حَذْفِ الْهَاءِ وَالْيَاءِ حَنِيفٌ مِثْلُ نَمِرٍ فَتَقُولُ : حَنِيفِيٍّ ^(٤) كَمَا تَقُولُ : نَمَرِيٍّ لَا بُدَّ مِنْ هَذَا ، وَقَدْ شَذَّ مِنْ هَذَا شَيْءٌ فَقَالُوا فِي السَّلِيْقَةِ : سَلِيْقِيٍّ ^(٥) ، وَالْخُرَيْبَةِ ^(٦) : خُرَيْبِيٍّ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ

(١) قال سيبويه : وما جاء من فَعِلَ بمنزلة (فَعَلَ) قولهم في التمر : نَمَرِي وفي الحبطات حَبِطِي وفي شقرة : شَقَرِي ... انظر : الكتاب ٣/٣٤٣ ، وانظر : أيضا شرح الشافعية للرضي ١٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٦ ، والأشُمُونِي ٤/١٨١ ، والارتشاف ١/٥٦٢

(٢) انظر : الكتاب ٣/٤٠ - ٤٢

(٣) انظر : المثال في شرح الكافية الشافعية ٤/١٩٣٤ ، وشرح الشافعية للرضي ٢/٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٩ ، والارتشاف ١/٥٥٠

(٤) انظر : الأمثلة في الكتاب ١/٥٥٨ ، وشرح الشافعية للرضي ٢/٢٠ ، والمساعد ٣/٣٦٥ ، والمقتضب ٣/١٤٥ ، والتصريح ٢/٣٣٠ ، والأشُمُونِي ٤/١٨٦

(٥) انظر : المثال في شرح الشافعية للرضي ٢/٢٨ ، والمختصص ١٣/٢٤١ ، والتصريح ٢/٣٣١ ، والمقرب ٢/٤٢٣

(٦) قال سيبويه : وقالوا في خُرَيْبَةٍ : خُرَيْبِيٍّ ، وقالوا : سَلِيْقِيٍّ .. انظر : الكتاب ٣/٣٣٦ ، وانظر : أيضا المختصص ١٣/٢٣٧

بقياس ، والقياس الأول ، فإن كان قَبْلَ الطرفِ ياءٌ وَلَيْسَ في الاسمِ تاءُ التَّائِيثِ ثَبَتَ كَثْقِيفٍ ، وتِمِيمٌ ، فإِثْبَاتُ الياءِ هِيَ الْأَصْلُ ، والقياسُ ، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ الياءِ فَقَالُوا : ثَقَفِي ، وَفَرَشِي ، وَهَذَلِي وَأَبُو الْعَبَّاسِ ^(١) يَجْعَلُ هَذَا قِياسًا ، لِكَثْرَتِهِ ، وسيبويه ^(٢) لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا فِيمَا سُمِعَ .

فَأَمَّا الْوَاوُ وَالْأَلْفُ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأِسْمِ تَاءُ التَّائِيثِ حَذَفَهَا فَيُنْسَبُ إِلَى الْخُرَابَةِ وَالنُّوبَةِ : خُرَابِي وَنُوبِي ، وَيُنْسَبُ إِلَى شَدِيدٍ : شَدِيدِي ^(٣) ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْيَاءِ ، لِثَلَا تَلْتَقِي الدَّلَالانِ ، وَهَكَذَا يُنْسَبُ إِلَى طَوِيلَةٍ ، وَحُوَيْرَةٍ : طَوِيلِي ، وَحُوَيْرِي ، لِثَلَا يَنْقَلِبُ الْوَاوُ أَلْفًا .
فَإِنْ نَسَبَتْ إِلَى آيَةٍ ، وَطَايَةِ وَغَايَةٍ فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ ^(٤) أَوْجُهُ أَحَدُهَا : آيِي ، وَيَجُوزُ أَنْ تَهْمَزَ فَتَقُولَ : آئِي مِثْلَ كِسَائِي ، وَيَجُوزُ قَلْبُ الْيَاءِ وَآوًا فَتَقُولَ : آوِي كَمَا تَقُولَ : كِسَاوِي .

الخامسُ مِمَّا غُيِّرَ مَا كَانَ آخِرُهُ هَمْزَةً ، وَهُوَ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :
لِلتَّائِيثِ مِثْلُ : حَمْرَاءَ ، وَأَصْلِيَّةٍ مِثْلُ : قُرَاءَ ، وَمُنْقَلَبَةٍ عَنْ حَرْفٍ أَصْلِي كَكِسَاءَ ، وَالْإِلْحَاقِ كَعَلْبَاءَ ، وَكُلُّ هَذِهِ الْهَمْزَاتِ يَجُوزُ فِي النِّسْبِ إِقْرَارُهَا ، وَيَجُوزُ قَلْبُهَا وَآوًا فَتَقُولَ : قُرَائِي وَقُرَاوِي ^(٥) ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَكِسَائِي وَكِسَاوِي وَهُوَ أَجْوَدُ مِنْ قُرَاوِي ، وَعَلْبَاوِي ^(٦) وَهُوَ أَجْوَدُ مِنْ كِسَاوِي .

(١) انظر : المقتضب ١٣٣/٣

(٢) انظر : الكتاب ٣٣٧/٣ ، ٣٨١

(٣) انظر : المثال في الكتاب ٣٣٩/٣

(٤) انظر : هذه الأوجه في الكتاب ٣٥٠/٣ - ٣٥١

(٥) انظر : الأمثلة في شرح الشافية للررضي ٥٤/٢ - ٥٥ ، والتصريح ٣٣٢/٢ ، وابن يعيش

١٥٥/٥ ، والمقرب ٤١٨/٢

(٦) قال ابن مالك في شرحه لهزمة الممدود : ومُحْكَمُ هَمْزَةُ الْمَدْدُودِ فِي النِّسْبِ حَكْمُهَا فِي التَّشْبِيهِ ... فَإِنْ كَانَتْ مَنْقَلَبَةً عَنْ أَصْلٍ أَوْ زَائِدَةٍ لِلْإِلْحَاقِ جَازَ فِيهَا أَنْ تَشَلَّمَ وَأَنْ تَقْلِبَ وَآوًا كَمَا فُعِلَ فِي التَّشْبِيهِ فَيَقَالُ : كِسَائِي وَكِسَاوِي وَعَلْبَائِي وَعَلْبَاوِي كَمَا قِيلَ فِي التَّشْبِيهِ : كِسَاءَانِ وَكِسَاوَانِ ، وَعَلْبَاءَانِ ، وَعَلْبَاوَانِ . انظر : شرح الكافية الشافية ١٩٥٠/٤ - ١٩٥١ ، وانظر : أيضا التصريح ٢/٣٣٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/٢ - ٣٢١ ، والمساعد ٣٥٨/٣ ، والهمع ١٩٤/٢ ، =

فَأَمَّا هَمْزَةُ التَّائِيثِ فَلَا يَخْلُو أَنْ تُحْذَفَ ، أَوْ تَقْلِبَهَا حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُحْذَفَ عَلَامَةُ التَّائِيثِ كَمَا حَذَفْتُهَا مِنْ طَلْحَةٍ ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ مِنْ طَلْحَةٍ هِيَ حَرْفٌ ، فَجَازَ حَذْفُهَا ، وَحَمَرَاءُ حَرْفَانِ هَمْزَةٌ وَأَلِفٌ فَلَمْ يَجْزُ أَنْ تُحْذَفَ حَرْفَيْنِ ، فَيُخْتَلُ مَعْنَى الْكَلِمَةِ ، فَوَجَبَ أَنْ تَقْلِبَ الْهَمْزَةُ حَرْفَ مَدٍّ ، فَلَمْ يَجْزُ قَلْبُهَا يَاءً ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ مِمَّا يُؤْنِثُ بِهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْلِبَهَا أَلْفًا ، لِثَلَا تَجْتَمِعُ الْأَمْثَالُ ، فَبَقِيَ أَنْ تَقْلِبَهَا وَاوًا فَتَقُولَ : حَمَرَاوِي ^(١) وَزَكَرِيَاوِي ، فَيُؤْنِثُ زَكَرِيَا ، وَمِنْ قَصَرِهِ حَذَفَ الْأَلِفَ ؛ لِأَنَّهَا خَامِسَةٌ .

وَتُحْذَفُ الْيَاءُ الْمَشْدَدَةُ ، وَتَدْعُ مَكَانَهَا يَائِي النَّسَبِ فَتَقُولَ : ذَكَرِيٌّ ، وَمِثْلُ هَذَا إِذَا نَسَبْتَ إِلَى ذَيْنِي ، تُحْذَفُ الْيَاءُ الْمَشْدَدَةُ ، وَتَدْعُ مَكَانَهَا يَائِي النَّسَبِ ، فَيَجِيءُ الْفُظُّ مِثْلَ لَفْظِ الْأَوَّلِ .

فَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى صَبِيٍّ وَعَلَى فَلَكَ فِيهِ وَجْهَانِ إِنْ شِئْتَ : صَبِيٌّ وَعَلَوِيٌّ فِي مَنْ جَمَعَ بَيْنَ أَرْبَعِ يَاءَاتِ ، وَمِنْ كَرِهَ هَذَا حَذَفَ الْيَاءَ الزَّائِدَةَ ، فَيَبْقَى : صَبِيٌّ وَعَلَوِيٌّ ، فَتَنْقُلُهُ إِلَى صَبَا وَعَلَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ مِنْ بَابِ نَمْرِ فَتَقُولَ : صَبَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ .

فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الطَّرْفِ يَاءٌ مُشْدَدَةٌ نَحْوُ : حُمَيْرٍ ، وَأُسَيْدٍ ، إِذَا نَسَبْتَ إِلَى مِثْلِ هَذَا ، حَذَفْتَ الْيَاءَ الْمُتَحَرِّكَ فَتَقُولَ : أُسَيْدِي ^(٢) وَحُمَيْرِي ، وَإِنَّمَا

= والأشْمُونِي ١٨٨/٤ - ١٨٩ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٥٤/٢ - ٥٥ ، وَالْمُقْتَضَبُ ١٤٩/٣ ، وَانْظُرْ : هَذِهِ الْقَضِيَّةُ فِي أَمَاكِنَ مُتَفَرِّقَةٍ مِنَ الْكِتَابِ ٣٥٧/٣ ، ٣٥٥ ، ٣٤٩

(١) انْظُرْ : الْمَثَالَ فِي الْارْتِشَافِ ٥٥٤/١ ، وَالْكِتَابُ ٣٤٩/٣ ، وَالْأَصُولُ ٦٦/٣ ، وَالْمُقَرَّبُ ٤٢٠/٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٥٥/٥ - ١٥٦ ، وَالْمُقْتَضَبُ ١٤٩/٣ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٥٤/٢ ، وَشَرَحَ الْجَمْلَ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٣٢٠/٢

(٢) قَالَ سَبِيوِيَّةُ : هَذَا بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ اسْمٍ وَلِيَ آخِرُهُ يَاءَيْنِ مَدْغَمَةٍ إِحْدَاهُمَا فِي الْآخَرِ وَذَلِكَ نَحْوُ : أُسَيْدٍ وَحُمَيْرٍ وَلُبَيْدٍ .. انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣٧٠/٣ - ٣٧١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا الْارْتِشَافَ ٥٥٧/١ ، وَالْأَشْمُونِي ١٨٥/٤ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٣٢/٢

حَذَفْتُهَا لثَلَا تَجْتَمِعُ الْيَاءُ وَالْكَسْرَاتُ ، فَيَجِيءُ : حُمَيْرِي ، وَحَذَفْتُ الْمُتَحَرِّكَ
 دُونَ السَّاكِنَةِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ السَّاكِنَةَ لَمْ يَزَلْ ثِقَلٌ بِذَلِكَ ، فَكَانَ يَجِيءُ
 حُمَيْرِي ، فَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى مُهَيِّمٍ لَمْ تَحْذِفْ مِنْهُ شَيْئًا وَالْعِلَّةُ فِيهِ مَامُضَى .
 الْأَسَاسُ أَنَّ يَكُونَ الْأِسْمُ ثَلَاثِيًّا قَدْ حَذَفْتَ مِنْهُ حَرْفًا ، فَلَا يَخْلُو أَنَّ يَكُونَ
 الْحَذْفُ وَقَعَ عَلَى الْفَاءِ كَعِدَّةِ أَصْلِهَا وَعِدَّةٌ ، وَشَيْءٌ أَصْلُهَا : وَشَيْءٌ ، أَوِ الْعَيْنِ
 كَشَيْئَةٍ ، أَوِ اللَّامِ كَيَدٍ ، وَابْنٍ ، فَإِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ الْفَاءَ ، وَقَدْ بَقِيَ الْأِسْمُ عَلَى
 حَرْفَيْنِ صَحِيحِينَ لَمْ يُرَدِّ الْمَحْذُوفُ ، وَقُلِبَ عِدَّتِي ^(١) ، لِبُعْدِهَا مِنَ الطَّرَفِ .
 وَإِنْ كَانَ قَدْ بَقِيَ بَعْدَ الْحَذْفِ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ كَشَيْئَةٍ ،
 فَلَا بُدَّ مِنْ رَدِّ الْمَحْذُوفِ ، فَعِنْدَ سَبِيوهِ ^(٢) إِذَا رَدَّ الْمَحْذُوفُ رَدًّا حَرَكَتُهُ فَيَقُولُ :
 وَشَوِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِثْلَ نَمِرٍ ، وَالْأَخْفَشُ ^(٣) يَقُولُ : إِذَا رَدَدْتَ الْمَحْذُوفَ
 رَدَدْتَ الْكَلِمَةَ إِلَى أَصْلِهَا ، وَأَصْلُهَا : وَشَيْءٌ بِسُكُونِ الشَّيْنِ فَتَقُولُ : وَشَيْئٌ .
 وَإِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ هُوَ الْعَيْنُ لَمْ يُرَدِّ ، وَإِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ اللَّامُ ، فَلَا بُدَّ
 مِنَ الرَّدِّ فَتَقُولُ فِي يَدٍ وَأَصْلُهَا فَعَلٌ : يَدِيٌّ ، فَإِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ قَدْ رُدَّ فِي
 التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ رَدِّهِ فِي النَّسَبِ كَأَخٍ : أَخَوِي ^(٤) ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي
 التَّثْنِيَةِ : أَخَوَانِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ مَارِدًا فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فَالنَّسَبُ أَقْوَى
 عَلَى الرَّدِّ ، فَتَرُدُّ فِيهِ فَتَقُولُ : يَدِيٌّ .

(١) قَالَ سَبِيوهِ : هَذَا بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى مَا ذَهَبَتْ فَائُهُ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ وَذَلِكَ عِدَّةٌ وَزَنَةٌ . فَإِذَا
 أَصِفْتَ قُلْتَ : عِدَّتِي وَزَنِي . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣/٣٦٩ ، وَانْظُرْ : أَيْضًا الْمُسَاعَدُ ٣/٣٧٠ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ
 لَابِنْ عَصْفُورٍ ٢/٣١٤ ، وَالْمُقْتَضِبُ ٣/١٥٦ ، وَشَرَحَ سَبِيوهِ لِلرَّمَانِيِّ ١/١٩٩ ، وَالْأَصُولُ ٣/٨٠ ،
 وَالتَّصْرِيحُ ٢/٣٣٥

(٢) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣/٣٦٩ - ٣٧٠

(٣) انْظُرْ : رَأَى الْأَخْفَشُ فِي شَرْحِ الشَّافِعِيِّ لِلرُّضِيِّ ٢/٦٠ ، وَالْأَصُولُ ٣/٨٠ ، وَالْأَشْمُونِيُّ
 ٤/١٩٧ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢/٣٣٥ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابِنْ عَصْفُورٍ ٢/٣١٥ ، وَالْمُقْتَضِبُ ٣/١٥٦ ،
 وَالْإِرْتِشَافُ ١/٥٦٥

(٤) انْظُرْ : الْمَثَالُ فِي الْكِتَابِ ٣/٣٥٩ ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٢/٥٩٩ ، وَالْأَصُولُ ٣/٧٦ ،
 وَالْأَشْمُونِيُّ ٤/١٩٣

وَلَكَ فِي النَّسَبِ إِلَى ابْنِ وَائِثَةَ وَجَهَانِ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ : ابْنَيْ ، وَإِنْ شِئْتَ
حَذَفْتَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ وَرَدَدْتَ الْمَحذُوفَةَ فَقُلْتَ : بَنَوِي ^(١) ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ
فِي بِنْتٍ : ابْنَيْ وَبَنَوِي فعلى هذا يَجْرَى قِيَاسُ مَا حَذَفْتَ فَأَوْهَ وَعَيْنُهُ وَلَا مُمُ .
وَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى جَمَاعَةٍ رَدَدْتَهُ إِلَى الْوَاحِدِ ، وَنَسَبْتَ إِلَيْهِ كَمَا نَسَبْتَ إِلَى
الْوَاحِدِ فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى زَيْدُونَ وَمُسْلِمُونَ : زَيْدِيٌّ وَمُسْلِمِيٌّ .

فَإِنْ سَمَّيْتَ بِالْجَمْعِ لَمْ تُغَيِّرْهُ وَتَرَكْتَهُ بِحَالِهِ فَقُلْتَ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ زَيْدُونَ
زَيْدُونِيٌّ ، وَفِي الْمَدَائِنِ : مَدَائِنِيٌّ ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ اسْمًا لِهَذِهِ الْبُقْعَةِ ، وَإِنَّمَا
رَدَدْتَ الْجَمْعَ إِلَى الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : زَيْدُونِيٌّ فِي النَّسَبِ إِلَى الْجَمْعِ ،
لَجَمَعْتَ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ إِعْرَابِيَيْنِ الْوَاحِدِ وَيَاءِ النَّسَبِ ، وَهَكَذَا الْمَثْنَى يُرَدُّ إِلَى
الْوَاحِدِ تَقُولُ فِي مُسْلِمَانٍ : مُسْلِمِيٌّ ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ يُجْمَعُ بَيْنَ إِعْرَابِيَيْنِ .

وَقَدْ قَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ : بَحْرَانِيٌّ . قَالَ سِيبَوِيه ^(٤) : بَنَوَا اسْمًا
عَلَى فَعْلَانٍ وَنَسَبُوا إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَفْرُقُوا بَيْنَ النَّسَبِ إِلَى تَشْيَةِ الْبَحْرِ ،
وَيَبْنِ النَّسَبِ إِلَى مَوْضِعِ اسْمِهِ الْبَحْرَيْنِ .

فَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى فِلَسْطِينَ ، وَقَتَسْرِينَ قُلْتَ : فِلَسْطِينِيٌّ ، وَقَتَسْرِينِيٌّ هَذَا
عَلَى مَنْ جَعَلَ الْإِعْرَابَ فِي النُّونِ ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ الْإِعْرَابَ فِي النُّونِ قَالَ :
فِلَسْطِيٌّ وَقَتَسْرِيٌّ ^(٥) ، فَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى عِشْرِينَ وَنَحْوَهَا مِنَ الْعَدَدِ لَمْ يَجُزْ
ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ اسْمًا فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى عِشْرِينَ : عِشْرِينِيٌّ ،

(١) انظر : هذه الأوجه في الارتشاف ٥٧٠/١ ، والكتاب ٣٦١/٣ ، وشرح سيبويه للرماني

٦٧/٢ ، والأصول ٧٧/٣

(٢) انظر : المثال في الكتاب ٣٨٠/٣ ، وشرح سيبويه للرماني ٢٤٢/١ - ٢٤٣ ، والخصص

٢٤٧/١٣ - ٢٤٨ ، والأصول ٧١/٣ ، والارتشاف ٥٧٤/١

(٣) انظر : المثال في الكتاب ٣٧٢/٣ ، والمقتضب ١٦٠/٣

(٤) انظر : الكتاب ٣٣٦/٣

(٥) انظر : المثال في الكتاب ٣٧٢/٣

ولا يلتبس بالنسب إلى عشرة ؛ لأنه قد صار اسماً لشيءٍ بعينه ، وهكذا ينسب إلى خمسة عشر إذا كان اسماً لشيءٍ ، وتنسب إلى الاسمين المركبين نحو : حَضْرَمَوْت ، وَبَغْلَبَك إلى الأول مِنْهُمَا فَنَقُول : حَضْرَمِي ^(١) وَبَغْلَبِي . فَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى اسْمٍ مُضَافٍ نَحْو : غُلَامِ زَيْدٍ وَصَاحِبِ عَمْرِو فَالنَّسَبُ أَيْضًا إِلَى الْأَوَّلِ ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ اللَّبْسَ ، فَيَنْسَبُ إِلَى الثَّانِي فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَابْنِ الْعَبَّاسِ ، زُبَيْرِي وَعَبَّاسِي ، وَقَدْ قَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى ابْنِ كُرَاعٍ ^(٢) : كُرَاعِي عَلَى هَذَا .

وَرُبَّمَا حَذَفَتِ الْعَرَبُ مِنْ حُرُوفِ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، وَرَكَّبَتْهُ وَجَعَلَتْهُ اسْمًا وَاحِدًا قَالُوا فِي عَبْدِ الْقَيْسِ : عَبْقَسِي ^(٣) ، وَعَبْدُ الدَّارِ : عَبْدَرِي ، وَفِي حَضْرَمَوْت : حَضْرَمِي ، وَفِي عَبْدِ شَمْسٍ : عَبْشَمِي ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُقَاسُ عَلَيْهِ إِمَّا يَقَالُ فِيمَا سَمِعَ ، وَهِيَ هَذِهِ الْأَحْرَفُ ، فَصَارَ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْمُضَافِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : تَارَةً يُنْسَبُ إِلَى الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ يَخَفِ اللَّبْسَ ، وَتَارَةً نُسَبُ إِلَى الثَّانِي إِذَا خِفتَ اللَّبْسَ ، وَتَأْخُذُ مِنْ حُرُوفِ الْأَسْمَيْنِ عَلَى مَاضِي .

فَإِنْ نَسَبْتَ بَائِعَ الْخَبْزِ وَالْبَزَّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ صُغْتَ اسْمًا عَلَى فَعَالٍ فَقُلْتَ خَبَّازٌ ، وَبَزَّازٌ ، وَهُوَ كَثِيرٌ ، وَمَعَ كَثْرَتِهِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، لَا تَقُولُ فِي بَائِعِ الدَّقِيقِ دَقَّاقٌ ، وَإِمَّا تَقُولُ : دَقِيقِي عَلَى الْقِيَاسِ ، وَإِنْ كَانَ يَكْثُرُ عِنْدَهُ الْخُبْزُ ، وَاللَّبَنُ ، وَالتَّمْرُ وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ قُلْتَ : لَابِنٌ وَتَامِرٌ ^(٤) وَنَحْوَهُ .

(١) انظر : الأمثلة في الارتشاف ٥٤٧/١ ، والكتاب ٣٧٤/٣ ، والمقتضب ١٤٣/٣ ، والمقرب

٤١١/٢

(٢) انظر : الأمثلة في الكتاب ٣٧٥/٣ ، والمخصص ٢٤٤/١٣ ، والمقتضب ١٤١/٣ ، والمقرب

٤١١/٢

(٣) انظر : الأمثلة في الكتاب ٣٧٦/٣ - ٣٧٧ ، والارتشاف ٥٤٩/١ ، والمقتضب ١٤٣/٣ ، والمخصص

٢٤٥/١٣

(٤) انظر : الأمثلة في الكتاب ٣٨١/٣ ، وشرح سيبويه للرماني ٢٥٢/١ - ٢٥٣ ، وشرح

الشافعية للرضي ٨٤/٢ ، والمقرب ٤٠٩/٢

واعلم أنَّ الشذوذَ في النسب كثير ، ولهذا قدَّمه سيبويه ^(١) على ماهو قياس ، وإنَّما كثر ؛ لأنَّك تُغيِّر الاسمَ فيه تغييرين يكون اسمًا فيصيرُ صفةً ويكون اسمَ مكان فيصيرُ اسمَ رَجُلٍ ، مثاله أَنَّ تَنَسَّبَ إلى الكوفة فَتَقُولُ كُوفِيٌّ ، فَقَدْ كَانَ اسْمًا وَهُوَ صِفَةٌ الْآنَ ، وَتَقُولُ : رَجُلٌ كُوفِيٌّ ، وَكَانَ هَذَا اسْمَ الْبَلَدِ ، فَصَارَ اسْمُ الرَّجُلِ ، فلهذا قَوِيَ على التَّغْيِيرِ ، فَمِمَّا غُيِّرَ قَالُوا فِي الطَّوِيلِ الرَّقَبَةُ وَاللَّحْيَةُ : رَقَبَانِيَّ وَلِحْيَانِيَّ ^(٢) وَالْأَصْلُ : رَقَبِيٌّ وَلِحْيِيٌّ .

وقالوا في النسب إلى الحيرة : حِيرِيٌّ ^(٣) ، والقياسُ : حَارِيٌّ ، وإلى أُمِّسٍ : أُمِّسِيٌّ ، وإلى زَيْنَةَ : زَبَانِيٌّ ^(٤) ، وإلى بَنِي الْحُبْلَى حِيٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ : حُبْلِيٌّ ^(٥) وَالْأَصْلُ : حُبْلِيٌّ ، وقالوا في النسبِ إلى السَّهْلِ : سُهْلِيٌّ ^(٦) فَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّسَبِ إِلَى رَجُلٍ يُسَمَّى سَهْلًا ، وإلى الدَّهْرِ : دُهْرِيٌّ فَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ يَقُولُ بِالدَّهْرِ .

وقالوا : شَأْمٌ ، وَتِهَامٌ ^(٧) وَيَمَانٍ وَالْأَصْلُ : شَأْمِيٌّ ، وَتِهَامِيٌّ ، وَيَمَانِيٌّ ، فَحَذَفُوا إِحْدَى الْيَائِنِ ، وَأَبْدَلُوا مِنْهَا الْفَاءَ وَرُبَّمَا جَمَعُوا بَيْنَ الْأَلْفِ ، وَبَيْنَ يَائِيِ النَّسَبِ فَقَالُوا : يَمَانِيٌّ ، وَتِهَامِيٌّ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، فَكُلُّ هَذَا مَعَ كَثَرَتِهِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ فِيهِ السَّمَاعُ وَكُلُّهُ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ كَانَ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِحُبْلَى أَوْ الْحِيرَةَ قُلْتُ : حُبْلِيٌّ وَحَارِيٌّ فَعَلَى هَذَا فَأَجْرُ هَذَا

الباب إن شاء الله .

(١) انظر : الكتاب ٢٣٥/٣ - ٢٣٦

(٢) انظر : الأمثلة في الكتاب ٣٨٠/٣ ، والمخصص ٢٤٢/١٣ ، والمقرب ٤٢٢/٢

(٣) انظر : المثال في الارتشاف ٥٧٨/١

(٤) انظر : المثال في الكتاب ٣٣٥/٣ - ٣٣٦

(٥) انظر : المثال في الكتاب ٣٣٦/٣

(٦) انظر : المثال في الكتاب ٣٣٦/٣

(٧) انظر : الأمثلة في الكتاب ٣٣٧/٣ - ٣٣٨

[باب التصغير]

قَالَ سيبويه : سَأَلْتُ الخَلِيلَ عَلَى أَى شَيْءٍ بَنَيْتَ التَّصْغِيرَ فَقَالَ عَلَى :
فُعَيْلٍ ، وَفُعَيْعِلٍ ، وَفُعَيْعِيلٍ عَلَى تَصْغِيرِ : فَلَسٍ ، وَدِرْهِمٍ ، وَدِينَارٍ .

وَكَانَ يَتَعَامَلُ بِالثَّلَاثَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَالتَّصْغِيرُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :
تَقْلِيلُ الْكَثِيرِ كَدُرَيْهِمَاتٍ فِي تَصْغِيرِ دَرَاهِمٍ ، وَتَصْغِيرُ كَبِيرٍ كَجُبَيْلٍ فِي
تَصْغِيرِ جَبَلٍ ، وَتَقْرِيبُ مَا بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ كَقَوْلِكَ : السَّمَاءُ قُورَيْقَنَا قَالَ
سِيبَوِيهِ (١) : التَّحْقِيرُ وَالتَّكْسِيرُ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ .

وَوَجْهُ الشَّبَةِ بَيْنَهُمَا أَنَّ ثَلَاثَ التَّصْغِيرِ (٢) حَرْفٌ لِيْنِ تَقُولُ : دُرَيْهِمٌ فَثَالِثُهُ
الْيَاءُ ، وَتَقُولُ فِي التَّكْسِيرِ : دَرَاهِمٌ فَثَالِثُهُ أَلِفٌ ، وَأَيْضًا فَمَا قَبْلَ ثَلَاثِ التَّصْغِيرِ
مَفْتُوحٌ ، كَمَا أَنَّ التَّكْسِيرَ كَذَلِكَ ، وَمَا بَعْدَ الثَّلَاثِ مَكْسُورٌ كَمَا أَنَّ التَّكْسِيرَ
كَذَلِكَ ، وَيُخَالَفُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ أَوَّلَ التَّصْغِيرِ مَضْمُومٌ وَأَوَّلُ
التَّكْسِيرِ مَفْتُوحٌ ، وَثَالِثُ التَّكْسِيرِ أَلِفٌ ، وَثَالِثُ التَّصْغِيرِ يَاءٌ .

فَمِثَالُ فُعَيْلٍ لِلثَّلَاثِ نَحْوُ : كَلْبٍ ، وَفَلَسٍ تَقُولُ : فُلَيْسٌ وَكُلَيْبٌ تَضُمُّ
أَوَّلَ الْأِسْمِ ، وَتَفْتَحُ الثَّانِي ، وَتُحْدِثُ يَاءً سَاكِنَةً ، وَمِثَالُ فُعَيْعِلٍ لِمَا كَانَ رَابِعِيَا
تَقُولُ فِي جَعْفَرٍ : جُعَيْفَرٍ ، وَفِي جَدَوَلٍ : جُدَيَوُلٍ ، وَمِثَالُ فُعَيْعِيلٍ لِمَا كَانَ عَلَى
خَمْسَةِ أَحْرَافٍ ، وَرَابِعُهُ وَآوٌ نَحْوُ : جُرْمُوقٍ ، أَوْ يَاءٌ نَحْوُ : قِنْدِيلٍ ، أَوْ أَلِفٌ
نَحْوُ : شِمْلَالٍ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ هَذَا الضَّرْبِ : جُرَيْمِيْقٍ ، وَقُنْدِيلٍ (٣) ،
وَشُمَيْلِيلٍ ، تَقْلِبُ الْوَآوَ وَالْأَلِفَ يَاءً ؛ لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا ، فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِ

(١) انظر : الكتاب ٤١٧/٣

(٢) انظر : أوجه الشبه في الكتاب ٤١٦/٣

(٣) انظر : الأمثلة في الكتاب ٤١٦/٣

الاسم تاءُ التأنيث صَعَّوَتْ الصدرَ وَتَرَكْتَ علامةَ التأنيث كحالها تقولُ في طَلْحَةٍ : طُلَيْحَةٌ ، وفي حُمَزَةٍ : حُمَيْرَةٌ .

وهكذا إن كَانَ في آخرِ الاسمِ أَلِفُ التأنيثِ المقصورةُ أو الممدودةُ ، تَرَكْتَ الألفَ بحالها مفتوحًا ماقبلها ، وصَعَّرتَ تقول : في حُبَيْلى : حُبَيْلى^(١) ، وفي حَمراءَ : حُمَيْراءَ ، فإنْ كَانَتْ لِغَيْرِ التأنيثِ كَسَّوَتْ ماقبلها تقولُ في مِعْزَى : مُعَيْرٌ^(٢) وفي أَرْطَى : أَرْيَطُ .

فإذا أَوْقَعْتَ الألفَ خامسةً ساكنةً حَذَفْتُها لاغيرَ تقولُ في قَرْقَرَى : قَرْيَقَرٌ^(٣) فإنْ كَانَ مَعَكَ زائدانِ أحدهما : لمعنى ، والآخر لغير معنى ، حَذَفْتَ الذى لِغَيْرِ معنى فَتَقُولُ في مُعْتَسِلٍ : مُغَيْسِلٌ .

فأما دَلَنْظَى وَقَلَنْسُوءَ فَمَعَكَ زائدتانِ : النونُ والواوُ فى قَلَنْسُوءَ ، والنونُ والألفُ فى دَلَنْظَى ، فاحذفِ أيهما شئتَ ، فإنْ حَذَفْتَ النونَ قُلْتَ : قَلَيْسِيَّةً^(٤) وفى دَلَنْظَى : دُلَيْظٌ ، فإنْ حَذَفْتَ الثانى قُلْتَ : قُلَيْسِيَّةً وَدُلَيْظٌ .

فأما الخماسيةُ الأصولُ ، فلا بُدَّ من حَذْفِ الحرفِ الأخير ، ليكونَ له مثالٌ فى التصغيرِ تقولُ فى سَفَرَجَلٍ : سُفَيْرَج^(٥) تحذفُ اللامَ ، ولكِ فى كُلِّ ما حَذَفْتَ مِنْهُ حَرْفًا أَنْ تُعَوِّضَ ماقبلَ الطرفِ ، وإنْ شِئتَ لَمْ تُعَوِّضْ تقولُ فى سَفَرَجَلٍ : سُفَيْرَجٍ وفى فَرْزَدَقٍ : فُرَيْرِذٌ .

فأما (حُبَارَى)^(٦) ففى تصغيره ثلاثةُ أوجهٍ : حُبَيْرَى على مَنْ حَذَفَ

(١) انظر : المثال فى الكتاب ٤١٨/٣

(٢) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٤١٩/٣

(٣) انظر : المثال فى الكتاب ٤١٩/٣ ، والمقتضب ٢٥٩/٢ ، والتصريح ٣٢١/٢

(٤) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٤٣٦/٣

(٥) انظر : المثال فى الكتاب ٤١٧/٣

(٦) قال سيبويه : وما لا يكون الحذف ألزم لإحدى زائديته منه للأخرى حُبَارَى ، إن شئت قلت : حُبَيْرَى كما ترى ، وإن شئت قلت : حُبَيْرٌ ؛ وذلك لأنَّ الزائدين لم تميمًا للتحقق الثلاثة بالخمسة ... انظر : الكتاب ٤٣٦/٣ - ٤٣٧ ، وانظر : أيضًا المقتضب ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ ، والأصول ٤٧/٣ ، والمقرب ٤٥٠/٢ ، والارتشاف ٣٤٤/١

الألف الأولى ، وهى أولى بالحذف ؛ لأنها زِيدَتْ لغير معنى ، ولا يجوزُ أَنْ تُعَوِّضَ من المحذوفِ هاهنا ؛ لأنَّ العَوِّضَ يَقَعُ قَبْلَ الطرفِ ، وهو ساكنٌ فيلتقى ساكنان ، فلهذا لَمْ يُعَوِّضُوا .

والوجه الثانى أَنْ تَقُولَ : حُبِيرٌ ، فَمَنْ حَذَفَ الألفَ الثانيةَ التى هى للتأنيثِ وَجَازَ حَذْفُهَا وَإِنْ كَانَتْ لمعنى ؛ لأنَّهم قَدْ حَذَفُوا فى قُرَيْقِرٍ من قَوْقَرَى كما حَذَفُوهَا فى النسبِ ، فلما اجْتَرَوْا على حَذْفِهَا فى هذا الموضع وهى للتأنيث كذلك حَذَفُوهَا من حُبَارَى ، وَإِنْ كَانَتْ للتأنيثِ .

الثالث : وهو مذهب أبى عمرو ^(١) تَقُولُ : حُبِيرَةٌ تُعَوِّضُ من ألفِ التأنيثِ لما كانت لمعنى ، وإِذَا أُثْبِتَ التاءُ ، وَلَمْ تُثْبِتِ الألفَ ؛ لأنَّ التاءَ بمنزلة اسمِ ضَمٍّ إلى اسم ، فَإِنْ كَانَ فى الاسمِ ألفٌ ونونٌ زائدان ، فَإِنَّكَ تُصَغِّرُ الصدرَ ، وَتَدْعُ الألفَ والنونَ بحالها إِنْ كَانَتِ العربُ لم تُكَسِّرْهُ ، تَقُولُ فى عُثْمَانَ : عُثَيْمَان ^(٢) ، وَفى زَعْفَرَانَ : زُعَيْفِرَان ؛ لأنَّهم لَمْ يَقُولُوا : عَثَامِينَ ، وَلَا زَعَاْفِيرَ .

فَإِنْ كَانَتِ العربُ قَدْ كَسَّرَتْهُ قَلْبَتْ الألفَ فى التصغيرِ ياءً كما قَلْبَتْ فى الجمعِ تَقُولُ فى تَصْغِيرِ سَرْحَانَ : سُرَيْحِينَ ^(٣) ، وَفى سُلْطَانَ : سُلَيْطِينَ ؛ لأنَّهم قَدْ قالوا : سَرَاْحِينَ .

فَإِنْ كَانَتِ عَيْنُ الثَّلَاثِي مُعْتَلَّةً ، فَإِنْ كَانَتْ وَاوًا ، أَوْ يَاءً ظَهَرَتْ فى التحْقِيرِ تَقُولُ فى جَوَزَةٍ : جَوَيْرَةٌ ^(٤) ، وَفى بَيْضَةٍ : بَيْيْضَةٌ ، فَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ أَلْفًا فَلَا تَحْلُو أَنْ تَكُونَ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ ، أَوْ وَاوٍ مَجْهُولَةٍ لَا يَعْلَمُ لَهَا أَصْلَ .

(١) انظر : مذهب أبى عمرو فى الكتاب ٤٣٧/٣ ، والمقتضب ٢٦٠/٢ ، وشرح الشافعية للرضى ٢٤٤/١ ، والأصول ٤٧/٣

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ٤٠٦/٣

(٣) انظر : المثال فى الكتاب ٢١٧/٣ ، والارتشاف ٣٣٠/١ ، والمقتضب ٢٦٤/٢ ، والأصول

٤١/٣ ، والمقرب ٥٥٤/٢

(٤) قال سيبويه : هذا باب تحْقِيرِ كل اسم كانت عينه واوًا وكانت العين ثانية أو ثالثة ، أما ماكانت العين فيه ثانية فواوُهُ لَا تَتَغَيَّرُ فى التحْقِيرِ ؛ لأنها متحركة فلا تُبَدَّلُ ياءً لكيونة ياء التصغير =

فَإِنْ كَانَتْ مِنْ يَاءٍ رَدَدَتْهَا إِلَى الْيَاءِ تَقُولُ فِي نَابٍ : نُيَيْبٌ ^(١) لِقَوْلِكَ :
 أَنْيَابٌ وَنَيْبٌ ، وَفِي غَابٍ : غُيَيْبٌ لِقَوْلِكَ : غَيْبٌ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْوَاوِ
 رَدَدَتْهَا إِلَى الْوَاوِ تَقُولُ فِي مَالٍ : مُوَيْلٌ ، وَقَدْ شَدَّ حَرْفُ فَجَاءَ بِالْيَاءِ وَالزَّمُوهُ
 ذَلِكَ ، وَهُوَ شَاذٌ قَالُوا فِي عِيدٍ ^(٢) : عُيَيْدٌ وَأَعْيَادٌ ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْوَاوِ ؛
 لِأَنَّهُ مِنْ عَادَ يَعُودُ .

فَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ لَا يُعْلَمُ أَصْلُهَا كَأَلْفِ ضَارِبٍ وَخَالِدٍ قُلَيْتَ وَآوًا لَشَيْئَيْنِ
 أَحَدُهُمَا : أَنَّ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ فِي التَّصْغِيرِ ، وَالضَّمَّةُ مِنَ الْوَاوِ ، الثَّانِي : أَنَّ أَكْثَرَ
 مَا تَكُونُ الْعَيْنَاتُ وَآوَاتٍ .

وَإِنْ كَانَتْ مِنْ يَاءٍ كَبَيْتَ فَلَكَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ : ضَمُّ الْأَوَّلِ ، وَكَسْرُهُ
 وَقَلْبُ الْيَاءِ وَآوًا تَقُولُ : بُيَيْتٌ ، يَبِيْتُ ، وَتَوَيْتُ .

فَإِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ وَآوًا كَأَسْوَدَ فَالْأَجُودُ أَنْ تَقْلِبَهَا يَاءً تَقُولُ فِي أَسْوَدَ : أُسَيْدٌ
 وَالْأَصْلُ : أُسَيْرُودٌ ، فَإِنْ اجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ ، وَقَدْ سَبَقَتْ الْأَوَّلَى بِالشُّكُونِ ،
 فَقَلَبْتَ الْوَاوَ يَاءً ، وَهَكَذَا قِيَاسُ مَا كَانَ مِثْلَهَا وَيَجُوزُ أَنْ تُظْهِرَ الْوَاوَ فَتَقُولُ :
 أُسَيْوِدُ ^(٣) لِقَوْلِهِمْ : أَسَاوِدُ فِي الْجَمْعِ ، وَالْمَلْحَقُ يَجْرِي مَجْرَى الْأَصْلَى تَقُولُ
 فِي جَدُولٍ ^(٤) : مُجْدَيْلٌ وَمُجْدَيُولٌ ، فَإِنْ كَانَتْ اللَّامُ وَآوًا قَلَبْتَهَا فِي التَّصْغِيرِ

= بعدها ، وذلك قولك في لَوْزَةٍ : لَوَيْزَةٌ ، وفي جَوْزَةٍ : جَوَيْزَةٌ ، وفي قَوْلَةٍ : قَوَيْلَةٌ . انظر :
 الكتاب ٤٦٨/٣

(١) قال سيبويه : ومن العرب مَنْ يقول في نابٍ : نُؤَيْبٌ فيجيء بالواو ؛ لأن هذه الألف مبدلة
 من الواو أكثر وهو غلط منهم . انظر : الكتاب ٤٦٢/٣ ، والأصول ٣٨/٣ ، والمقرب ٤٤٣/٢ ،
 والارتشاف ٣٢٨/١

(٢) انظر : المثال في الكتاب ٤٥٨/٣ ، والأصول ٥٨/٣ ، وشرح الشافعية للرضي ٢١١/١ ،
 وابن يعيش ١٢٤/٥

(٣) انظر : المثال في الكتاب ٤٦٩/٣ ، وشرح الشافعية للرضي ٢٣٠/١ ، وابن يعيش ١٢٤/٥

(٤) انظر : المثال في الكتاب ٤٦٩/٣ ، وشرح الشافعية للرضي ٢٣٠/١

يَاءٌ لَاغِيرَ ، تَقُولُ فِي جَزْوٍ : جُرِّى ، وَفِي عُرْقُوقٍ : عُرِّيقِيَّةٌ ، وَالزَّائِدَةُ تَجْرَى
هَذَا الْمَجْرَى تَقُولُ فِي عَجُوزٍ : عَجَّيْتُ ^(١) .

وَالْجَمْعُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : قَلِيلٌ وَكَثِيرٌ فَالْقَلِيلُ تَصْغِيرُهُ عَلَى لَفْظِهِ تَقُولُ فِي
أَجْمَالٍ : أَجَيَّمَالٌ ^(٢) ، وَفِي صَبِيَّةٍ ^(٣) : صَبِيَّةٌ ، وَإِنَّمَا صَغُرَ جَمْعُ الْقَلَّةِ عَلَى
لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْآحَادَ مِنْ أَنَّكَ تَفْسِّرُ بِهِ الْعِدَدَ نَحْوُ : ثَلَاثَةٌ أَكْلَبٍ ، وَأَصْلُ
الْعِدَدِ أَنْ يُفْسَّرَ بِالوَاحِدِ فِي نَحْوِ : أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ، فَلَمَّا فُسِّرَ الْعِدَدُ بِهَذَا
الْجَمْعِ عَلِمَ أَنَّهُ أَشَبَّهُ الْآحَادَ .

وَأَمَّا الْكَثِيرُ فَإِنَّكَ تَرْدُّهُ إِلَى وَاحِدِهِ ، فَتَصْغُرُ الْوَاحِدَ ، وَتَجْمَعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ،
إِنْ كَانَ مِمَّا يَعْقِلُ فَتَقُولُ فِي جَعَاغِرٍ : جُعَيْفِرُونَ صَغُرَتْ جَعْفَرًا ، وَزِدْتَ الْوَاوَ
وَالنُّونَ ، وَتَقُولُ فِي مَسَاجِدَ : مُسَيِّجِدَاتٌ صَغُرَتْ مَسْجِدًا ، وَزِدْتَ أَلْفًا وَتَاءً .
وَإِنَّمَا لَمْ تُصْغَرْ الْجَمْعُ الْكَثِيرَ عَلَى لَفْظِهِ مِنْ قَبْلِ أَنَّ التَّصْغِيرَ تَقْلِيلٌ ، وَهُوَ ضِدُّ
الْجَمْعِ الْكَثِيرِ فَكَانَ يَتَنَاقَى ، فَلِهَذَا رَدَدْتُهُ إِلَى وَاحِدِهِ ، وَالْجَمْعُ الْقَلِيلُ فِي نَفْسِهِ
كَالتَّصْغِيرِ وَهُوَ تَقْلِيلٌ ، كَمَا أَنَّ التَّصْغِيرَ تَقْلِيلٌ ، فَلِهَذَا صَغُرَتْهُ عَلَى لَفْظِهِ .

وَتُصْغَرُ الْأَسْمَاءُ الْمُرَكَّبَةُ كَحَضْرَمَوْتُ ، وَبَغْلَبُكَ ^(٤) تُصْغَرُ الصِّدْرَ وَهَكَذَا
الْمُضَافُ يُصْغَرُ الْأَسْمُ الْأَوَّلُ فَتَقُولُ فِي غُلَامٍ زَيْدٍ : غُلَيْمٌ زَيْدٍ ، فَإِنْ صَغُرَتْ
اسْمًا وَابْنًا وَأَخَوَاتُهُمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَشْرَةِ قُلْتَ فِي تَصْغِيرِهَا : سُمِّيَ ^(٥)

(١) انظر : المثال فى شرح الشافية للرضى ٢٢٩/١ ، والارتشاف ٣٢٤/١

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ٤٩٦/٣

(٣) انظر : المثال فى الارتشاف ٣٤٨/١

(٤) قال سيبويه : هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين ضمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة
اسم واحد ، زعم الخليل أنَّ التحقير إنما يكون فى الصِّدْر ؛ لأنَّ الصِّدْرَ عندهم بمنزلة المضاف والآخِرُ
بمنزلة المضاف إليه ؛ إذ كانا شيئين ، وذلك قولك فى حَضْرَمَوْتُ : حَضْرَمَوْتُ ، وَبَغْلَبُكَ : بُغَيْلَبُكَ .
انظر : الكتاب ٤٧٥/٣

(٥) قال سيبويه : هذا باب ما ذهب لأمه وكان أوله ألفا موصولة فمن ذلك اسم وابن تقول :

سُمِّيَ وَبَنِي ، وانظر : الكتاب ٤٥٤/٣

وُبُنِّي ، وَإِنَّمَا حَذَفَتِ الْأَلْفَ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا جِئَءَ بِهَا لِيَتَوَصَّلَ بِالنَّطْقِ بِالسَّاكِنِ ،
والتصغيرُ يكون بضم الأول فاستُغْنِيَ عن الأول ، فَإِنْ كَانَتِ الْكَلِمَةُ عَلَى
حَرْفَيْنِ لَمْ يَجْزُ تَصْغِيرُهَا حَتَّى تَرُدَّ الْمَحذُوفَ ، فَإِذَا كَانَ فَاءٌ أَوْ عَيْنًا أَوْ لَامًا ،
فَالْفَاءُ كَعِدَّةٍ أَصْلُهَا : وَعِدَّةٌ فَحَذَفَ الْوَاوُ ؛ لَوُقُوعِهَا مَكْسُورَةً ، وَالْعَيْنُ كَمُذْ
أَصْلُهَا مُنْذُ لِقَوْلِهِمْ : أَمْتَازْ ، وَاللَّامُ كَيَدٍ وَدَمٍ فَتَقُولُ فِي هَذَا : وَوَعِدَّةٌ ،
وَمُمْنِيَّةٌ ^(١) ، وَيُدِيَّةٌ ، وَدُمِّي ، وَإِنَّمَا رَدَدْتَ الْمَحذُوفَ ؛ لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ تَقَعُ
ثَالِثَةً أَبَدًا ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً ، فَكَانَتْ تَقَعُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ طَرَفًا ،
وَالطَّرَفُ يَتَطَرَّقُ عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ .

وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ كِسَاءٍ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَمْدُودِ : كُسَيْي ، وَكَانَ الْأَصْلُ :
كُسَيْي يَقْلُبُ يَاءَاتِ : يَاءَ التَّصْغِيرِ ، وَالْيَاءُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْيَاءِ الْأَلْفِ الْمَزِيدَةِ ،
وَالْيَاءُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْأَلْفِ الْأَصْلِيَّةِ ، فَلَا بُدَّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْ حَذْفِ الْمُتَطَرِّفَةِ ؛
لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ ، وَأَبُو عَمْرٍو لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ فَيَقُولُ : كُسَيْي .

فَإِنْ صَغُرَتْ (أُحْيَوِي) فِي قَوْلِهِ : ﴿ غُنَاءٌ أَحْوَى ﴾ ^(٢) فَفِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجَهَ :
مَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍو ^(٣) : أَحْيَيْ عَلَى مَاضِي ، وَيَجُوزُ : أَحْيَوِي عَلَى مَنْ قَالَ
أُسَيُودَ ، وَيَجُوزُ : أَحْيَى بِالتَّنْوِينِ ^(٤) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْقُصُ عَنْ وَزَنِ الْفِعْلِ تَحْذُفُ
الْيَاءُ الْأَخِيرَةَ . وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ : أَحْيَى غَيْرُ مَنْصَرَفٍ ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ الَّتِي مَنَعَتْ
الصَّرْفَ مَوْجُودَةٌ وَتَقُولُ فِي أَسْمَاءِ الْجُمُوعِ كَرَهْطٍ وَنَفَرٍ : رُهَيْطٍ وَنُفَيْرٍ
تَصْغِيرُهُ عَلَى لَفْظِهِ وَلَا تَرُدُّهُ إِلَى وَاحِدِهِ .

(١) انظر : الأمثلة في الكتاب ٤٤٩/٣ - ٤٥٠ ، وشرح الشافية للرضي ٢١٧/١ ، والأصول

٥٤/٣ ، والمقرب ٤٤١/٢

(٢) سورة الأعلى ٥/٨٧

(٣) انظر : رأى أبي عمرو في الكتاب ٤٧٢/٣ ، والمسائل البصريات ٣١٥ ، والمسائل

العصديات ٤٢

(٤) انظر : هذه الأوجه في الكتاب ٤٧٢/٣ ، والارتشاف ٣٢٤/١

وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ مَالْفُظُهُ مُصَغَّرٌ ، وَلَيْسَ بِتَصْغِيرٍ وَهُوَ مُسَيِّطَرٌ
وَمُتَّهِمٌ وَمُسَيِّطَرٌ .

فَأَمَّا لُغَيْزٌ وَلُغَيْزٌ ، فَلَيْسَ يُصَغَّرُ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ قَدْ وَقَعَتْ رَابِعَةً وَيَاءُ التَّصْغِيرِ
لَا تَقَعُ إِلَّا ثَالِثَةً ، وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا يُصَغَّرُ وَلَمْ يُنْطَقْ بِمَكْبَرِهِ قَالُوا : كُمَيْثٌ
لِلْفَرَسِ ، وَكُعَيْبٌ لِلطَّائِرِ ، وَالثُّرَيَّا .

وَلَا يُصَغَّرُ أَمْسٌ ^(١) ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، وَلَا يُصَغَّرُ غَدًا وَهَكَذَا سَائِرُ
أَسْمَاءِ الْجُمُعَةِ ، وَشُهُورِ السَّنَةِ ، وَالْفِطْرِ ، وَالْأَضْحَى .

فَأَمَّا تَصْغِيرُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ ، فَإِذَا صَغَّرْتَهَا فَلَا بُدَّ مِنْ رَدِّ حَرْفٍ ؛ لِتَكُونَ
الْكَلِمَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَافٍ ، فَإِنْ صَغَّرْتَهُ زِدْتَ يَاءَ التَّصْغِيرِ ثَالِثَةً ، تَقُولُ فِي
تَصْغِيرِ ذَا : ذَيَّا ^(٢) ؛ لِأَنَّكَ زِدْتَ يَاءَ التَّصْغِيرِ ثَالِثَةً ، فَصَارَ : ذَيِّي إِلَّا أَنَّهُمْ
يُصَغَّرُونَ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْمُبْهَمَاتِ ، وَالَّذِي وَالَّتِي بَزِيَادَةِ أَلْفٍ فِي آخِرِ
الْكَلِمَةِ عَوَضًا مِنَ الضَّمَّةِ فِي أَوَّلِهِ ، لِتَكُونَ الْمُبْهَمَةُ مُخَالَفَةً لِغَيْرِهَا فِي التَّصْغِيرِ
فَصَارَ : ذَيِّيَا فَاجْتَمَعَتِ الْيَاءَاتُ ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ إِحْدَاهُمَا ، فَلَا تَحْذِفُ
الْلَامَ ؛ لِأَنَّ بَعْدَهَا الْأَلْفَ ، وَمَاقْبَلُ الْأَلْفِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْتُوحًا ، وَيَاءُ التَّصْغِيرِ
لَا يَتَحَرَّكُ ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ تَحْذَفْ يَاءَ التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّهَا لَمَعْنَى ، فَبَقِيَ أَنْ تَحْذِفَ
الْعَيْنَ فَتَقُولَ : ذَيَّا وَوزنه : فَيْلًا كَمَا تَرَى

فَإِنْ صَغَّرْتَ الذَّى ، وَالَّتِي قُلْتَ : اللَّذَيَّا ^(٣) وَاللَّتَيَّا تَزِيدُ يَاءَ التَّصْغِيرِ ،
وَأَلْفًا عَوَضًا مِنَ الضَّمَّةِ عَلَى مَا مَضَى ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : اللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّانِ ،
فَحَذَفْتَ الْأَلْفَ الَّتِي كَانَتْ فِي اللَّذَيَّا وَاللَّتَيَّا .

(١) قَالَ سَبِيوِيه : وَأَمَّا أَمْسٌ وَغَدٌ فَلَا يَحْقِرَانِ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا اسْمَيْنِ لِلْيَوْمَيْنِ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرُو .
انظر : الكتاب ٤٧٩/٣ ، وشرح الشافعية للرضي ٢٩٣/١ ، والأصول ٦٢/٣
(٢) انظر : المثال في الكتاب ٤٨٧/٣ - ٤٨٨ ، وشرح الشافعية للرضي ٢٨٤/١ - ٢٨٦ ،
والارتشاف ٣٥٤/١

(٣) انظر : المثال في الكتاب ٤٨٨/٣ ، وشرح الشافعية للرضي ٢٨٨/١ ، والارتشاف ٣٥٥/١

فَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَيَقُولُ : حُذِفَتْ ؛ لالتقاء الساكنين ، وَأَمَّا سَبْيُوهُ ^(١) فَيَقُولُ : لاجتماع المثلثين ، فَإِنْ جَمَعْتَ الذى إِذَا صَغَّرْتَهُ قُلْتَ عَلَى مذهب الأخفش ^(٢) : اللَّذَيْنِ مِثْلُ مُصْطَفُونَ ، يَفْتَحِ ماقَبْلَ واو الجمع ؛ لِأَنَّ ما حُذِفَ لالتقاء الساكنين كالمنطوق بِهِ .

وَتَقُولُ فِي قَوْلِ سَبْيُوهِ ^(٣) : اللَّذَيْنِ بضم الياء ، والخلافُ بَيْنَ فِي الجمع ، وَلَا يُصَغَّرُ : ما ، وَمَنْ ، وَأَيُّ بِمعنى الذى اسْتَغْنَى بِتصغيرِ الذى عَنْ تَصْغِيرِهَا .

فَأَمَّا أَوْلَاءُ فَإِنَّهُ يُمَدَّدُ وَيَقْصَرُ ، فَإِذَا قَصَرْتَ فَتَقُولُ : أَوْلَا كَهْدَى ، وَأَلَاءُ كَغُرَابٍ ، فَإِذَا صَغَّرْتَ الْمُقْصُورَ قُلْتَ : أَلِيَا ^(٤) ، كَمَا تَصَغَّرُ هُدَى ثُمَّ تَزِيدُ أَلْفًا عَوْضًا مِنَ الضَّمَةِ ، وَأَمَّا أَوْلَاءُ الْمُدُودِ فَتُصَغَّرُ بِالْيَاءِ وَكَانَ الْأَصْلُ أَنَّ تَقُولَ : أَلِيَا بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ ، ثُمَّ تَحْذِفُ الْيَاءَ الْأَخِيرَةَ ؛ لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ ، ثُمَّ تَزِيدُ أَلْفًا بَعْدَ الْيَاءِ ، فَتَجِيءُ الْيَاءُ فَيَلْتَبِسُ تَصْغِيرُ الْمُدُودِ بِالْمُقْصُورِ ، فَعَدَلُوا إِلَى أَنَّ يَحْذِفُوا الْيَاءَ الثَّانِيَةَ ، وَزَادُوا الْأَلْفَ الَّتِي تُزَادُ بَعْدَ الطَّرَفِ قَبْلَ الطَّرَفِ ، فَصَارَ الثَّانِي ، فَتَحَرَّكَ الْيَاءُ ، وَقَبْلَهَا أَلْفٌ ، فَانْقَلَبَتْ هَمْزَةً ، فَوَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُقْصُورِ وَالْمُدُودِ .

وَيُصَغَّرُ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِنَ الْمُؤَنَّثِ كِهَنْدٍ ، وَشَمْسٍ بِزِيَادَةِ هَاءٍ فَتَقُولُ : هُنَيْدَةٌ ، وَشُمَيْسَةٌ إِلَّا سِتَّةَ أَسْمَاءٍ وَهِيَ : قَوْسٌ ، وَنَعْلٌ ، وَحَرْبٌ ، ^(٥) وَدِرْعٌ ، وَغُرْسٌ ، وَغُرْسٌ ، فَإِنَّهَا بَغْيَرِ هَاءٍ ذَهَبُوا بِهَا مَذْهَبَ التَّذْكِيرِ ، كَأَنَّهُمْ تَأَوَّلُوهَا ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يَلْحَقَ فِي الْمُؤَنَّثِ الثَّلَاثِي هَاءٌ فِي تَصْغِيرِهِ اخْتِصَارًا ؛

(١) انظر : الكتاب ٤٨٨/٣

(٢) انظر : رأى الأخفش فى شرح الشافية للرضى ٢٨٨/١ ، والمقتضب ٢٨٩/٢ ، والأشمونى

١٧٣/٤ ، والتصريح ٣٢٦/٢

(٣) انظر : الكتاب ٤٨٨/٣

(٤) انظر : المثال فى الكتاب ٤٨٨/٣ ، والارتشاف ٣٥٥/١

(٥) انظر : الارتشاف ٣٤١/١

لأنه كان يجب أن يقال : قَدَّرَ صغيرةً فيؤتى بالاسم والصفة فإذا قالوا : قَدِيرَةٌ سَدَّ مَسَدَ الصفة .

وأما المؤنث الرباعي كَعَقْرَبَ ، وَزَيْنَبَ ، فإنك إذا صَغَّرْتَ اسماً مِنْ هذا لَمْ تَرَدْ هَاءً فَتَقُولُ : عُقَيْرِبَ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا فِي وَرَاءَ : وَرِيَّةً ، وَفِي قَدَّامَ : قُدَّيْدِيمة ^(١) ، وَفِي أَمَامَ : أُمَيْمَةً ، فَزَادُوا الهَاءَ ، وَإِنْ كَانَتْ رُبَاعِيَةً ؛ لِأَنَّهَا ظُرُوفٌ ، وَالظُرُوفُ كُلُّهَا مُذَكَّرَةٌ فَأَرَادُوا أَنْ يُعْلِمُوا أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ مِنْ جُمْلَتِهَا مَوْثَنَةٌ ، فَلِهَذَا أَحَقُّوا الهَاءَ فِيهَا .

وَقَدْ شَذَّ شَيْءٌ مِنَ التَّصْغِيرِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ قَالُوا فِي عَشِيَّةٍ : عُشَيْشِيَّةً ^(٢) ، فَزَادُوا شِينًا لَمْ تَكُنْ فِي الْكَلِمَةِ ، وَقَالُوا فِي مَغْرِبِ الشَّمْسِ : مُغَيْرِبَانِ ^(٣) ، فَزَادُوا أَلْفًا وَنَوْنًا وَالْقِيَاسُ : مُغَيْرِبٌ ، وَفِي تَصْغِيرِ إِنْسَانٍ : أُنَيْسِيَانِ ^(٤) ، فَزَادُوا يَاءً وَالْأَصْلُ : أُنَيْسَانِ ، وَقَالُوا فِي الْأَصِيلِ أَصِيلَالٍ ، فَفِي هَذَا شَذُودٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الْأَصِيلَ وَاحِدٌ وَلَا يَجُوزُ جَمْعُهُ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُجْمَعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ؛ لِأَنَّهُ مَا لَا يَعْقِلُ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّهُ كَانَ أَصِيلَانِ بِالنُّونِ ، فَأَبْدَلُوا مِنَ النُّونِ لَامًا ، فَإِنْ سَمَّيْتَ

بِهَا رَجُلًا لَمْ تَصْرِفْهُ لِمُرَاعَاةِ النُّونِ ، فَعَلِيَ هَذَا يَجْرِي بَابُ التَّصْغِيرِ .

* * *

(١) انظر : المثال في المذكر والمؤنث للفراء ٩٨ ، المقرب ٤٤٥/٢ ، والارتشاف ٣٤٣/١

(٢) انظر : المثال في الكتاب ٤٨٤/٣

(٣) انظر : المثال في الكتاب ٤٨٤/٣

(٤) انظر : المثال في الكتاب ٤٨٦/٣

[باب الألفات]

الألفاتُ المبتدأُ بها في أوائلِ الكلمِ ستةٌ على مذهِبِ الكوفيين : هَمْزَةُ وَضَلٍ ، وَهَمْزَةُ قَطْعٍ ، وَهَمْزَةُ أَصْلٍ ، وَهَمْزَةُ اسْتِفْهَامٍ ، وَهَمْزَةُ الْخَبَرِ عَنْ نَفْسِهِ ، وَهَمْزَةُ مَالٍ يُسَمَّى فَاعِلُهُ .

فهَمْزَةُ الْوَضَلِ نحو : اسْمِ واضْرِبْ ، وهَمْزَةُ الْقَطْعِ نحو : أَكْرَمَ ، وهَمْزَةُ الْأَصْلِ هِيَ أَنْ تَكُونَ فَاءٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي ، وَتَثْبُتُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ نحو : أَتَى وَزَنَهُ فَعَلَ ، وَالْهَمْزَةُ فَاؤُهُ ، وَلَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ ، وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ أَنْذَرْتُهُمْ ، وَهَمْزَةُ الْخَبَرِ عَنْ نَفْسِهِ هِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي فِعْلِ الْمُضَارَعَةِ نحو : أَذْهَبُ ، وَتَعْرِفُهَا بِأَنَا ، وَهَمْزَةُ مَالٍ يُسَمَّى فَاعِلُهُ نحو : اسْتَخْرَجَ الْمَالُ ، وَانْطَلَقَ بِعَمْرٍو ، فَعَلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ السِّتَةُ الْأَلْفَاتُ .

وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْأَلْفَاتِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : وَضَلٌ وَقَطْعٌ لَا ثَالِثَ لِهَمَا ، فَكُلُّ أَلْفٍ ابْتَدَأَتْهَا فَهِيَ قَطْعٌ نحو : أَكْرَمَ ، وَأَضْبَعَ وَأَنَا إِلَّا مَا اسْتَشْنَيْتُهُ لَكَ وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْكَلِمِ الثَّلَاثِ : الْاسْمِ ، وَالْفِعْلِ ، وَالْحَرْفِ .

يَكُونُ أَلْفُ الْوَضَلِ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مُصَادِرٍ : اسْمٌ ، وَاسْتٌ ، وَابْنٌ ، وَابْنَةٌ ، وَاثْنَانٌ ، وَاثْنَتَانِ ، وَائِثْمٌ ، وَائِثْمٌ ، وَامْرُؤٌ ، وَامْرَأَةٌ ، وَكَانَ الْأَصْلُ أَلَّا تَدْخُلَ هَمْزَةُ الْوَضَلِ فِي الْأَسْمَاءِ ، كَمَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُضَارَعَةِ ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، لَمَّا دَخَلَهَا مِنَ الْاِغْتِيَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ حَذَفُوا لَامَاتِهَا ، وَسَكَنُوا أَوَائِلَهَا فَلَمْ يُمَكِّنِ الْاِبْتِدَاءُ بِهَا ، فَجَاءُوا بِهَمْزَةِ الْوَضَلِ ، لِيُمَكِّنَ النُّطْقَ بِالسَّاكِنِ فَقَالُوا : اسْمٌ ، فَإِذَا وَصَلُوا بِكَلَامٍ قَبْلَهَا اسْتَعْنَوْا عَنْهَا لِإِقْيَامِ مَا قَبْلَهَا مَقَامَ الْأَلِفِ فَيَقُولُونَ : هَذَا ابْنُ زَيْدٍ .

فَأَمَّا امْرُؤٌ وَامْرَأَةٌ فَلَمْ يُحْذَفْ لَامَاتُهَا ، فَيَلْزِمُ تَسْكِينُ أَوَائِلِهَا فَأَسْكَنُوهَا ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ الَّتِي فِي آخِرِ امْرِئٍ ، وَامْرَأَةٍ لَمَّا كَانَتْ تُخَفِّفُ كَانَ كَالْإِعْلَالِ لَهَا .

فَأَمَّا أَيُّمُنْ فَقَدْ كَسَرَ أَلْفَهَا قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ ^(١) ، وَالْأَكْثَرُ الْفَتْحُ ، وَأَلْفُهَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَصَلٌ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ وَصَلُ الشَّاعِرِ لَهَا فِي قَوْلِهِ :

لَايُمُنُ اللَّهُ مَانْدَرِي لَايُمُنُ اللَّهُ مَانْدَرِي ^(٢)

وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ قَطْعٌ ؛ لِأَنَّهَا جَمْعٌ يَمِينٌ ، وَهَذَا الْوِزْنُ أَعْنَى أَفْعَلًا لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ إِلَّا شَيْئَانِ : مَا كَانَ عَلَى فَعْلٍ مِنَ الْمَذْكَرِ نَحْوُ : فَلَسَ وَكَلَبَ ، وَمَا كَانَ مِنَ الْمُؤنْثِ نَحْوُ : دَارَ ، وَنَارَ ، وَيَدٍ فَهَذَا يَبْطُلُ مَقَالَ الْكُوفِيِّونَ مِنْ أَنَّهَا جَمْعٌ يَمِينٌ .

وَأَمَّا كَوْنُ أَلْفِ الْوَصْلِ فِي الْأَفْعَالِ ، فَتَكُونُ فِيْمَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ ، وَفِي الْأَمْرِ مِنَ الثَّلَاثِي ، فَالزَّائِدُ عَلَى أَرْبَعَةٍ نَحْوُ : اسْتَعْفَرَ ، وَاسْتَخْرَجَ ، وَالْأَمْرُ مِنَ الثَّلَاثِي نَحْوُ : أَضْرِبْ ، وَاقْتُلْ ، وَلَا يَقَعُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ فِي فِعْلٍ مُضَارِعٍ الْبَتَّةَ ؛ لِأَنَّهَا مَتَحَرِّكَةٌ الْأَوَّلِ ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مَا كَانَ سَاكِنَ الْأَوَّلِ .

فَأَمَّا دُخُولُهَا عَلَى الْحُرُوفِ ، فَعَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهِيَ لَامُ التَّعْرِيفِ نَحْوُ : الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ ، وَالْمَصَادِرُ تَعْتَبَرُهَا بِأَفْعَالِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ فِي فِعْلِهَا قَطْعًا فَهِيَ فِي الْمَصْدَرِ كَذَلِكَ نَحْوُ : أَنْفَقُ إِنْفَاقًا ، فَأَلْفُ أَنْفَقَ قَطْعٌ ؛ لِأَنَّهَا فِي فِعْلِ رِبَاعِيٍّ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي إِنْفَاقٍ ، وَكَذَلِكَ نَحْوُ إِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ فِي الْفِعْلِ أَلْفَ وَصَلٍ فَهِيَ فِي الْمَصْدَرِ كَذَلِكَ نَحْوُ : اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا فَالْأَلْفُ فِي اسْتَخْرَجَ وَصَلٌ ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ فِي اسْتِخْرَاجٍ وَصَلًا ؛ لِأَنَّ الْمَصَادِرَ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَفْعَالِهَا ، وَمَاتَّقِي بَعْدَ هَذِهِ قَطْعٌ .

وَهَمْزَةُ الْقَطْعِ تَثْبُتُ فِي الدَّرَجِ وَالْإِبْتِدَاءِ ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تَثْبُتُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَتَحْذَفُ فِي الْوَصْلِ .

(١) انظر : اللغات فيها في الارتشاف ١٦٠٥/٣ ، والجني الداني ٥٤١ ، والمخصص ١١٥/١٣

(٢) سبق تخريجه .

وأما حركات ألف الوصل ، فَقَدْ حُرِّكَت بالضم والفتح والكسر ،
والكسر هو الأصل مِنْ وَجْهَيْنِ : أحدهما أَنَّهُ الأصل في الحركة ؛ لالتقاء
الساكنين ، والثاني : أَنَّهُم زادوها في الأفعال ، فأرادوا أَنْ يُحَرِّكُوهَا بحركة
لا تكونُ للفعلِ إعرابًا وهي الكسرة ، ثُمَّ حَمَلُوا الأسماء على الأفعال .

وقد اختلفَ في هَمْزَةِ الوصل هلْ زِيدَتْ ساكِنَةً أَوْ متحركةً ، فأبو على
يذهبُ إلى أَنَّها زِيدَتْ متحركةً قال : وإِنَّها لو زِيدَتْ ساكِنَةً لاحتاجَتْ إلى
متحركٍ يُتوصل بِهِ إليها ، وكان يتسلسلُ فزادوها متحركةً لِذَلِكَ .

وَمِن النحويين مَنْ يَقُولُ إِنَّها زِيدَتْ ساكِنَةً ؛ لِأَنَّ الحركةَ لا تَقَعُ عليها إِلَّا
بدليل ، فَلَيْسَ هاهنا دليلٌ ، ثُمَّ حركت لالتقاء الساكنين ، والساكنان هما
الألفُ والسينُ من الاسم ، وَيُضَمُّ أَلْفُ الوصل في موضع واحدٍ إذا انضمَّ
ثالثُ المستقبل ضَمَّةً لازمةً نحو : أَقْتُلْ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ في مُسْتَقْبَلِهِ : يَقْتُلُ ،
وإِنَّمَا ضُمَّت هذه ، ولم تُكسر لِأَنَّها لو كُسِرَتْ ، لَكُنْتَ تَخْرُجُ مِنْ كَسْرِ إلى
ضَمٍّ فَتَقُولُ : اقْتُلْ ، وافعلْ لَيْسَ في الكلام ، فَاتَّبَعُوا ضَمَّةَ الهمزة ضَمَّةَ التاء ،
ولم يُعْتَدَ بالقاف بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّها ساكِنَةٌ ، والساكن حاجرٌ غيرُ حصين .

وأما قولهم : ضَمَّةٌ لازمةٌ فاحترازٌ من ضَمَّةِ الإعراب نحو : امرؤٌ أَلَّا تَرَى
أَنَّ الثالثَ مضمومٌ ، وَلَمْ يَعْتَدُوا بهذه الضَمَّةِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ في النصب :
رَأَيْتُ امْرَأً فَيَفْتَحُونَ ، وهكذا إِنْ كَانَتِ الضَمَّةُ لالتقاء الساكنين نحو
﴿ أَشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ ﴾ (١) .

وَفَتْحُ أَلْفِ الوصل في مَوْضِعَيْنِ مع لامِ التعريف ، وفي ائِمْنِ ، فأما مع
لامِ التعريف ، فَإِنَّها إِنَّمَا فُتِحَتْ ، لِيُفْرَقُوا بَيْنَ مَا يَدْخُلُ على الحرفِ ، وَبَيْنَ
مَا يَدْخُلُ على الاسمِ ، والفعلُ خُصُوصًا بالفتح ، لِكَثْرَةِ دَوْرِها في الكلام .
فأما ائِمْنُ فَإِنَّها فُتِحَتْ لِأَنَّها لَزِمَتْ طريقةً واحدةً وهو القسمُ فَأَشْبَهَتْ

الْحَرْفَ الذِّى لَا يَنْصَرِفُ ، فَفُتِحَتْ كَمَا فُتِحَتْ لَامُ التَّعْرِيفِ ، فَإِنْ دَخَلَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ سَقَطَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ مَضْمُومَةً كَانَتْ أَوْ مَكْسُورَةً ، وَلَمْ يَعْوَضْ عَنْهَا مَتًى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَبِسُ تَقُولُ : أَأَبْنُ فُلَانٍ أَنْتَ ، اسْتَخْرَجَ الْمَالَ مِنْ زَيْدٍ ، أَغْنَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ .

فَإِنْ كَانَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ مَفْتُوحَةً لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِثْبَاتِهَا ، لِأَنَّهَا يَلْتَبِسُ الاسْتِفْهَامُ بِالْخَبَرِ تَقُولُ : الرَّجُلُ قَالَ ذَاكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَكُمْ ^(١)

فَأَمَّا خُذْ ، وَكُلْ ، وَمُرْ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِالْألفِ الْوَصْلِ فَيَقَالُ : أَوْخُذْ أَوْكُلْ أَوْمُرْ وَكَانَ الْأَصْلُ أَخْخُذْ بِهِمَزَتَيْنِ ، وَالْعَرَبُ لَا تَجْمَعُ بَيْنَ هِمَزَتَيْنِ فَخَفَفُوا الثَّانِيَةَ بِأَنْ قَلَّبُوهَا وَاوًا ، ثُمَّ حَذَفُوهَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، فَلَمَّا حَذَفُوهَا بَقِيَ مَا بَعْدَ الْهِمَزَةِ مَتَحَرِّكًا وَهِيَ الْخَاءُ مِنْ خُذْ ، وَالْكَافُ مِنْ كُلْ ، وَالْمِيمُ مِنْ مُرْ فَاسْتُعْنِيَ عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فَحُذِفَتْ ، وَقَدْ جَاءَ إِثْبَاتُهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ^(٢)

وَقَالَ الشَّاعِرُ :

تَحْمِلُ حَاجَتِي وَأَخِذْ قَوَافِهَا فَقَدْ نَزَلَتْ بِمَنْزِلَةِ الصِّيَاحِ ^(٣)
فَجَاءَ بِهَا عَلَى الْأَصْلِ .

* * *

(١) سورة يونس ٥٩/١٠

(٢) سورة طه ١٣٢/٢٠

(٣) لم أعثر عليه .

[باب الاستفهام]

وَالْكَلِمُ الْمُسْتَفْهَمُ بِهَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : أَسْمَاءٌ غَيْرُ ظُرُوفٍ ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ مَا ، وَمَنْ ، وَأَيٌّ ، وَكَمْ .

وَأَسْمَاءٌ هِيَ ظُرُوفٌ وَهِيَ خَمْسَةٌ : مَتَى ، وَأَيْنَ ، وَكَيْفَ عَلَى مَا قَالَهُ الْأَخْفَشُ وَأَيٌّ حِينَ ، وَأَيَّانَ ، وَالْحُرُوفُ : الْهَمْزَةُ ، وَأَمَّ ، وَهَلْ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ مَعْنَى يَنْفَرِدُ بِهِ ، فَمَنْ تَكُونُ لِمَا يَعْقِلُ تَقُولُ : مَنْ عِنْدَكَ فَيَقُولُ : زَيْدٌ وَلَا يَجُوزُ حِمَارٌ .

وَمَنْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : لِلْأَسْتِفْهَامِ ، وَالْجَزَاءِ ^(١) ، وَبِمَعْنَى الَّذِي فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ هِيَ مَبْنِيَّةٌ ، فِي الْجَزَاءِ وَالْأَسْتِفْهَامِ بُنِيَتْ ، لِتَضْمِنَهَا مَعْنَى الْحَرْفِ ، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الَّذِي ؛ فَلَأَنَّهَا اسْمٌ نَاقِصٌ ، وَتَلَزُمُهَا الصَّلَةُ ، وَفِي الْمَوْضِعَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى صَلَةٍ .

وَأَمَّا لَمْ تَحْتَجْ إِلَى صَلَةٍ ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ بَابٌ إِبْهَامٍ ، وَالصَّلَةُ إِضَاحٌ وَكَذَلِكَ الْأَسْتِفْهَامُ فَكَانَ يَتَنَاقَضُ ، وَيُثْبِتُ عَلَى السَّكُونِ عَلَى أَصْلِ الْبِنَاءِ .

وَأَمَّا (مَا) فَهِيَ سُؤَالٌ عَمَّا لَا يَعْقِلُ ، وَعَنْ صِفَاتٍ مَا يَعْقِلُ فَيَقُولُ : مَا عِنْدَكَ ، يَقُولُ : شَيْءٌ ، وَلَا يَجُوزُ : زَيْدٌ ، وَتَقُولُ مَا عِنْدَكَ ؟ فَيَقُولُ : عَاقِلٌ ، وَقَدْ أَسْتَفْهَمَ بِمَنْ يَعْقِلُ وَهُوَ قَلِيلٌ فَقَالُوا : سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرِّعْدُ بِحَمْدِهِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَالْأَسْمَاءُ وَمَا بَدَّلْنَاهَا ﴾ ^(٢) ، وَقَدْ تُؤَوَّلُ هَذَا عَلَى مَعْنَى مَنْ وَهِيَ فِي الْأَسْتِفْهَامِ اسْمٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى صَلَةٍ لِمَا عَرَفْتُكَ فِي مَنْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ مَا فِي بَابِهَا .

وَأَمَّا أَيٌّ فَهِيَ تَكُونُ لِلْأَسْتِفْهَامِ وَالْجَزَاءِ بِمَعْنَى الَّذِي كَمَنْ إِلَّا أَنَّ أَيًّا

(١) قَالَ سَبِيوِيَّةُ : هَذَا بَابُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يَجَازَى بِهَا وَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي وَلِتِلْكَ الْأَسْمَاءِ مَنْ

وَمَا وَأَيُّهُمْ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٦٩/٣

(٢) سُورَةُ الشَّمْسِ ٥/٩١

تَكُونُ سُؤْلاً عَمَّنْ يَعْقِلُ ، وَعَمَّا لَا يَعْقِلُ وَهِيَ مَعْرِفَةٌ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الذِّى ، وَخُذِفَ الْإِبْتِدَاءُ مِنْ صِلَتِهَا ، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّهَا إِنَّمَا أُعْرِبَتْ دُونَ أَحْوَاتِهَا ؛ لِأَنَّ مَنْ تَكُونُ لَمَّا يَعْقِلُ ، وَأَيُّ تَكُونُ لِلْجَمِيعِ ، فَفَضَّلُوهَا بِأَنْ أُعْرِبَتْ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا أُعْرِبَتْ ؛ لِأَنَّهَا بَعْضُ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ فَأُعْرِبَتْ كَمَا أَنَّ الْبَعْضَ مُعْرَبٌ .

وَإِذَا كَانَ قَبْلَ أَيِّ أَفْعَالِ الظَّنِّ لَمْ يُعْمَلْ فِيهَا تَقُولُ . ظَنَنْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ لَا يُعْمَلُ فِيهَا فَتَقُولُ : حَسِبْتُ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَرْيَيْنِ أَحْصَى لِمَا لِسُوءَا ﴾ ^(١) وَإِنَّمَا لَمْ تَعْمَلْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فِيمَا بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَخُصُّوا هَذِهِ الْأَفْعَالُ ؛ لِأَنَّهَا تُلْغَى تَقُولُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ مَنْطَلِقٌ ، فَإِذَا كَانَتْ قَدْ أُلْغِيَتْ ، فَلَمْ تَعْمَلْ فِي لَفْظٍ ، وَلَا مَوْضِعٍ كَانَ تَعْلِيْقُهَا أَشْهَلَ ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ يُعْمَلُ فِي الْمَوْضِعِ دُونَ اللَّفْظِ .

فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ فِعْلٌ عَمِلَ تَقُولُ : أَزِيدًا ضَرَبْتُ ، ف (زَيْدٌ) مَنْصُوبٌ بِضَرَبْتُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ ^(٢) فَتَصَبَّ (أَيًّا) يَنْقَلِبُونَ لَا يَسِيْعَلَمُ .

وَأَمَّا (كَمْ) فَلَهَا مَوْضِعَانِ : الْاسْتِفْهَامُ ^(٣) ، وَالْخَبَرُ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي بَابِهَا وَهِيَ سُؤْلٌ عَنْ عَدَدٍ ، وَهِيَ نَكْرَةٌ ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ عَنْهَا نَكْرَةٌ .

وَأَمَّا (مَتَى) ^(٤) فَهِيَ سُؤْلٌ زَمَانٍ مَعْرُوفٌ تَقُولُ : مَتَى الْقِتَالُ فَيَقَالُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلَوْ قَالَ : يَوْمًا لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُفَدَّ السَّائِلُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ .

(١) سورة الكهف ١٢/١٨

(٢) سورة الشعراء ٢٦/٢٢٧

(٣) قال سيبويه : أعلم أن (كَمْ) موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كَيْفَ وَأَيْنَ والموضع الآخر : الخبر ومعناها معنى رب . انظر : الكتاب ١٥٦/٢

(٤) قال سيبويه : وأما متى فإنما تريد بها أن يُوقَّتَ لك وقتًا ولا تريد بها عدداً ، فإنما الجواب فيه : اليوم أو يوم كذا ، أو شهر كذا أو سنة كذا ، أو الآن ، أو حينئذٍ وأشباه هذا . انظر : الكتاب

وَأَمَّا (أَيْنَ) ^(١) فهي سؤالٌ عن المكان ، وجائزٌ أَنْ يكونَ معرفةً ونكرةً
تَقُولُ : أَيْنَ زَيْدٌ فَيَقَالُ : فِي دَارٍ ، وَفِي الدَّارِ ، وَالصَّيْفُ وَالشَّتَاءُ يَفْعَانِ فِي
جَوَابِ أَيْنَ وَمَتَى .

وَأَمَّا (كَيْفَ) ^(٢) فهي سؤالٌ عن حالٍ ، وَأَيَّانَ بمعنى متى ، وَأَتَى بمعنى
كَيْفَ ، وَأَتَى حِينَ بمعنى متى ، وَأَمَّ عَلَى ضَرْيَيْنِ : مُعَادِلَةٌ لِلْهِمزةِ عَلَى مَعْنَى
أَيَّ ، فَإِذَا كَانَتْ هَكَذَا يَكُونُ جَوَابُهَا التَّعْيِينَ تَقُولُ : أَرَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو
وَالْمَعْنَى أَتِيَهُمَا وَالْجَوَابُ : زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ، كَمَا أَنَّ جَوَابَ أَتِيَهُمَا عِنْدَكَ
كَذَلِكَ .

وَأَمَّا الْمُنْقَطَعَةُ فهي بمعنى بَلَّ ، وَهِيَ لِلإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَالْهِمزةُ
لِلإِسْتِفْهَامِ وَهَذِهِ الْمُنْقَطَعَةُ تَجِيءُ عَلَى ضَرْيَيْنِ : أَحَدُهُمَا تَأْتِي بَعْدَ تَصْدِيقِ
الْأَوَّلِ وَتَسْلِيْمِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣٧) أَمْ
يَقُولُونَ ﴿ (٣) وَالثَّانِي بَعْدَ إِبْطَالِ الْأَوَّلِ كَقَوْلِكَ : إِنَّهَا لِإِبِلٌ أَمْ شَاءَ ، فَقَدْ
أَبْطَلْتَ حُكْمَ الْإِبِلِ ، وَأَثْبَتَ الشَّاءَ ، وَفِي الْأَوَّلِ لَمْ تَبْطُلِ الْأَوَّلَ .

وَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَ أَمْ فِي بَابِ الْعُطْفِ ، وَأَمَّا الْأَلْفُ فِي قَوْلِكَ : أَرَزَيْدٌ
عِنْدَكَ فَهِيَ أَمْ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا تَقَعُ فِي مَوَاضِعَ
لَا يَقَعُ غَيْرُهَا مِنْ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ مِنْهَا التَّقْدِيرُ كَقَوْلِكَ : أَنْتَ فَعَلْتَ وَأَنْتَ
مُخْبِرٌ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ (٤) وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) قَالَ سِيبَوِيه : وَنَظِيرُ مَتَى مِنَ الْأَمَاكِنِ «أَيْنَ» وَلَا يَكُونُ أَيْنَ إِلَّا لِلأَمَاكِنِ كَمَا لَا يَكُونُ مَتَى
إِلَّا لِلأَيَّامِ وَاللَّيَالِي . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٢٠/١

(٢) قَالَ سِيبَوِيه : فَمَعْنَى أَيْنَ : فِي أَيِّ مَكَانٍ ، وَكَيْفَ : عَلَى أَيْةٍ حَالٍ . انْظُرْ : الْكِتَابُ

١٢٨/١

(٣) سُورَةُ يُونُسَ ٣٧/١٠ ، ٣٨

(٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ١١٦/٥

أَطْرَبَا وَأَنْتَ قِنْسَرِي (١)

لايجوزُ مثل هذا في هَلْ ، لا تُقُولُ : هَلْ طَرَبَا ، وَأَيْضًا فَإِنَّهَا تَقَعُ عِلَامَةً لِلْإِنْكَارِ تُقُولُ إِذَا قَالَ ذَلِكَ : زَيْدٌ عِنْدِي ، لِيَنْكَرَ عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ : أَرَزَيْدِيهِ وَفِي النِّصْبِ : أَرَزَيْدِيهِ ، وَفِي الْجَرِّ أَرَزَيْدِيهِ ، فَتَزِيدُ حَرْفَ مَدٍّ عِلَامَةً لِلْإِنْكَارِ ، وَالتَّنْوِينَ سَاكِنٌ ، فَتَكْسِرُ التَّنْوِينَ ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْوًى لَمْ يَلْحَقْهُ تَنْوِينٌ لَكِنْ حَرْفُ مَدٍّ فَتَقُولُ إِذَا قَالَ لَكَ : جَاءَنِي الرَّجُلُ : الرَّجُلُوه ، وَفِي النِّصْبِ : الرَّجُلَاهُ ، وَفِي الْجَرِّ : الرَّجُلِيهِ .

فَإِنْ أَرَدْتَ تَأْكِيدَ التَّنْكِيرِ زِدْتَ أَنَّ بَيْنَ الْأَسْمِ وَعِلَامَةِ الْإِنْكَارِ فَقُلْتَ : أَرَزَيْدَانِيهِ ، وَالْهَاءُ فِي جَمِيعِ هَذَا لِلْسَكْتِ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا فِي هَلْ لَوْ قُلْتَ : هَلْ زَيْدِيهِ مُنْكَرًا لَمْ يَجُزْ فَهَذَا يُدْلِكُ عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ هِيَ الْأَصْلُ فِي حُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى قَدْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ [سورة الإنسان : ١] بِمَعْنَى قَدْ أَتَى .

(١) هذا بيت من الرجز وبعده :

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي

وهو للعجاج في ديوانه ٣١٠ ، والكتاب ٣٣٨/١ ، وجمهرة اللغة ١١٥١/٢ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٤٧٣/١ ، والخزانة ٢٧٤/١١ ، ٢٧٥ ، ومغنى اللبيب ١٨/١ ، ٦٨١/٢ ، والأضداد لابن الأباري ١٩٣ ، والمسلسل ١٣٥ ، والاقطصاب ٢١٠/٣ ، والبيان والتبيين ١١٧/١ ، والدرر اللوامع ١٦٥/١ ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٣٠ ، والفرق بين الأحرف الخمسة ٣٩٠ ، والتنبيه لابن بري ١٨٨/٢ ، والمخصص ٤٥/١ ، واللسان (قنس) ٣٧٥١/٥ ، والمسعودي ٤٧٢/١ ، وبلا نسبة في الإيضاح العضدي ٢٩٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢٩/١ ، والفصول الخمسون ١٩٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٥٦/١ ، وشفاء العليل ٤٥٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ٤٤٧/٤ ، والفصول لابن الدهان ١٠٧ ، والمقتضب ٢٢٨/٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩ ، وشرح أبيات سيويه للنحاس ١٧٤ ، والأشموني ٢٠٣/٤ ، وجمل الفراهيدي ٨٧ ، والمسائل المثورة ٥ ، وابن يعيش ١٢٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/٢

وَجَمِيعُ حُرُوفِ الاستفهام بها مبنيةٌ لتضمنها معنى الاستفهام ، وإنما تَضَمَّنَتْ ذَلِكَ ، وَلَمْ تُذَكِّرِ اختصارًا أَلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : أَصَحِيحُ زَيْدٌ لَجَازَ أَنْ يَقُولَ : لَا فَتَقُولَ : أَسَقِيمُ زَيْدٌ فَيَقُولَ : لَا فَتُكْرَّرَ عَلَيْهِ السُّؤَالُ ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا تَكْرِيرًا ، وَوَجَدُوا اسْمًا يَنْبُؤُ عَنْهُ كُلُّهُ جَاءُوا بِهِ فَقَالُوا : كَيْفَ زَيْدٌ ، وهكذا بقيَّةُ الأسماء .

وهذه الأسماء تُعْرَفُ أَنَّهَا معرفةٌ أَوْ نكرةٌ بأجوبتها ؛ فَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ معرفةً فَهِيَ معرفةٌ ، وَإِنْ كَانَ نكرةً فَهِيَ نكرةٌ مِثَالُ ذَلِكَ : كَمْ تَقُولُ إِنَّهَا نكرةٌ ؛ لِأَنَّ أَجَوِبَهَا تَكُونُ نكرةً ، تَقُولُ إِذَا قَالَ لَكَ : كَمْ عِنْدَكَ رَجُلًا : عشرون ويحتمل أن يكونَ معرفةً لقولك : العشرون .

وَأَمَّا (مَتَى) فَلَا تَكُونُ إِلَّا معرفةً ؛ لِأَنَّ جَوَابَهَا كَذَلِكَ يَقُولُ : مَتَى خَرَجْتَ فَتَقُولَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلَوْ قُلْتَ : يَوْمًا لَمْ يُفِدَ ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي يَوْمٍ .

وَأَمَّا كَيْفَ فَنكرةٌ ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ عَنْهُ كَذَلِكَ ، وَإِعْرَابُ الْجَوَابِ كإِعْرَابِ السُّؤَالِ ، تَقُولُ : مَنْ جَاءَكَ فَتَقُولُ : زَيْدٌ ؛ لِأَنَّ (مَنْ) مَرْفُوعَةٌ ، وَتَقُولُ مَا لَيْسَتْ فِيَقُولَ : ثَوْبًا ، وَيَقُولُ : بِمَنْ مَرَرْتُ ، فَيَقُولُ : بِغَلَامِ زَيْدٍ فَعَلَى هَذَا يَجْرِي هَذَا الْبَابُ .

[باب ما يدخل على الكلام فلا يغيره]

وهو كُلُّ مَا دَخَلَ عَلَى الْإِسْمِ تَارَةً ، وَعَلَى الْفِعْلِ أُخْرَى نَحْوُ : إِنَّمَا وَلَعَلَّمَا وَأَخَوَاتُهُمَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ يَكُونُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ وَالْإِسْمِ : تَقُولُ إِنَّمَا قَامَ زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَإِنْ قِيلَ لِمَ وَجَبَ إِذَا وَلِيَهُ الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ أَلَا يَعْمَلُ ، قِيلَ لَهُ : إِذَا دَخَلَ الْحَرْفُ عَلَى الْإِسْمِ صَارَ مَعْنَاهُ فِي الْإِسْمِ ، وَإِذَا دَخَلَ عَلَى الْفِعْلِ صَارَ مَعْنَاهُ فِيهِ ، وَمُحَالٌّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْإِسْمِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَبِهَذَا اسْتُدِلَ بِقَوْلِهِمْ فِي إِبْطَالِ عَمَلِ مَا ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ الْحَرْفُ فِي الشَّيْءِ إِذَا اخْتَصَّ بِهِ وَلَمْ يَدْخُلْ إِلَّا عَلَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ يَخْتَصُّ بِالْإِسْمِ وَلَا يَفْعَلُ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ السِّينُ وَسَوْفَ تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ، وَلَا تَفْعَلُ فِيهِ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ أَخَذَتْ فِيهَا بَعْدَهَا مَعْنَى لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَهُوَ التَّعْرِيفُ فِي الْإِسْمِ ، وَالْإِسْتِقْبَالُ فِي الْفِعْلِ فَصَارَتْ كَبَعْضِ أَجْزَائِهِ ، وَبَعْضُ الشَّيْءِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ . وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ سَوْفَ وَالسِّينَ يُتْرَلَانِ مِنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ دُخُولَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِالْإِسْمِ عَلَيْهَا ، فَيَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ وَهِيَ فِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾ ^(١) .

فَأَمَّا هَذِهِ إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا غَيْرُ لَيْتَ ، فَالْأَكْثَرُ أَنْ تُجْعَلَ (مَا) فِيهَا كَافَةً ، وَيُجْعَلُ مَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأً وَخَبَرًا تَقُولُ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَعَلَّمَا بَشَرٌ مُنْطَلِقٌ ، وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ جَعَلَ (مَا) زَائِدَةً ، فَأَعْمَلَ هَذِهِ الْأَحْرَفَ فِيهَا بَعْدَهَا كَمَا جَعَلَتْ (مَا) زَائِدَةً فِي قَوْلِهِ : ﴿ فِيمَا نَقُصُّهُمْ ﴾ ^(٢) تَقُولُ عَلَى ذَلِكَ : إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ . فـ (زَيْدًا) اسْمُهَا ، وَقَائِمٌ الْخَبَرُ ، وَمَا زَائِدَةٌ ، وَالْأَكْثَرُ هُوَ الْأَوَّلُ .

(١) سورة الضحى ٥/٩٣

(٢) سورة النساء ١٥٥/٤

فَإِنْ قِيلَ فَاجْعَلْ مَا بِمَنْزِلَةِ الَّذِي ، وَأَضْمِرِ الْخَبَرَ ، وَاجْعَلِ الْجُمْلَةَ الَّتِي هِيَ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ صَلَاةً لِمَا ، فَيَفْسُدُ هَذَا مِنْ جِهَةِ أَنَّ لَيْسَ عَائِدٌ يَعُودُ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَأَمَّا (لَيْتَ) فَلِلْعَرَبِ فِيهَا مَذْهَبَانِ : مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ مَا كَافَةً ، وَرَفَعَ مَا بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، وَالثَّانِي : جَعَلَهَا زَائِدَةً ، وَأَعْمَلَ لَيْتَ ، وَيُسْتَدَلُّ بِهَذَا الْبَيْتِ [البسيط]

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا (١)

يَرْفَعُ الْحَمَامُ وَنَصْبِهِ ، فَمَنْ رَفَعَ جَعَلَ (هَذَا) مَبْتَدَأً ، وَالْحَمَامَ صِفَتُهُ ، وَلَنَا الْخَبَرَ ، وَنَصْفُهُ عَطْفًا عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، وَقَوْلُهُ (فَقَدِ) بِمَعْنَى حَسَبَ ، وَمَنْ نَصَبَ جَعَلَ (هَذَا) اسْمَ لَيْتَ ، وَالْحَمَامَ صِفَتُهُ ، وَلَنَا الْخَبَرَ ، وَنَصْفُهُ عَطْفٌ عَلَيْهِ وَكِلَا الرِّوَايَتَيْنِ فَاشِ .

وَأَمَّا الظُّرُوفُ فَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَسْتَوِي تَقْدِيمُ الْأَسْمِ عَلَيْهِ

(١) هذا صدر بيت وعجزه :

إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

وَالْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ فِي الدِّيْوَانِ ١٤ ، وَالنِّهَايَةِ لِابْنِ الْحَبَّازِ ١١١٠ ، وَالْخَصَائِصِ ٤٦٠/٢ ، وَابْنُ عَيْشٍ ٥٤/٨ ، وَأُمَّا إِلَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٤٢/٢ ، وَالْإِنْصَافِ ٤٧٩/٢ ، وَالْمُقَرَّبِ ١٢١ ، وَشَذُورُ الذَّهَبِ ٢٨٠ ، وَاللَّمْعُ لِابْنِ جَنَى ٣٢٠ ، وَشَوَاهِدُ الْمَغْنَى لِلْسَّيُوطِيِّ ٧٥/١ ، ٢٠٠ ، وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ٢٠١/١ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣٨/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٤٨٠/١ ، وَالْمُسْتَوْفَى لِابْنِ فَرَّخَانَ ١٧٨/١ ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ لِلصِّمَرِيِّ ٢١٥/١ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢٢٥/١ ، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ٣٥/١ ، ٥٨/٢ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٥١/١٠ ، ٢٥٣ ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى تَحْسِينِ الْعِبَارَةِ ١١٤ ، وَمَغْنَى اللَّيْبِ ٦٣/١ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ ، وَكُشْفُ الْمَشْكَلِ ٣٥٨/١ ، وَتَذَكُّرَةُ النِّحَاةِ ٣٥٣ ، وَجَمَلُ الْفَرَاهِيدِ ٩٤ ، ٢٩٠ ، وَشَرْحُ أَيْيَاتِ الْجَمَلِ لِابْنِ سَيِّدِهِ ٣٢٦ ، وَالنَّكَتُ الْحَسَنَاتِ ٨٦ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٥١/١ ، ٦٢٢ ، ١٣/٢ ، وَالدَّرَرُ لِلْوَامِعِ ٤٤/١ ، ١٢١ ، وَالْكِتَابُ ١٣٧/٢ ، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ اللَّمْعِ لِابْنِ بَرَهَانَ ٧٦/١ ، وَالْمَقْصَدُ ٤٦٩/١ ، وَالْأَزْهِيَّةُ لِلْهَرَوِيِّ ٨٨ ، وَالتَّوْتُطَةُ ١٧٧ ، ٢٣٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٣٣٨/٤ (ل) وَالْأَصُولُ ٢٣٣/١ ، وَشَرْحُ أَيْيَاتِ سَيُّوْبِيهِ لِلنَّحَّاسِ ٢٢٣ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٨٤/١ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٣٤٩/١ ، وَالْمَطَالَعُ السَّعِيدَةُ ٢٢٩ ، وَالْمَسَائِلُ الْحَلِّيَّاتِ ١٧٦ ، وَمَادَّةُ (قَدَدٌ) فِي اللِّسَانِ ٣٥٤٥/٥ ، وَمَنْسُوبٌ أَيْضًا فِي عَمْدَةِ الْحَافِظِ وَعَدَّةُ اللَّافِظِ ١٣٥ ، وَثَمَارُ الْقُلُوبِ ٣٠١

وَتَأْخِيرُهُ ، وهو مَا كَانَ فِيهِ الْمَبْتَدَأُ مَعْرِفَةً ، وَلَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ
نحو : فى الدار زَيْدٌ وَخَلْفَكَ عَمْرُو ، فَزَيْدٌ وَعَمْرُو مَرْفُوعَانِ بِالْإِثْبَاءِ ،
وَالظَرْفَانِ خَبَرُهُمَا مُقَدَّمٌ عَلَيْهِمَا ، والتأخير مثل التقديم .

الثانى : ما كان المبتدأ نكرة نحو : عَلَيْكَ ذَيْنِ وَتَحْتَهُ بَسَاطَانِ ، فلا يجوزُ
تَقْدِيمُ الاسم للمبتدأ على الظرف ؛ لأنَّ النكرة لا يُبْتَدَأُ بها ، لِقِلَّةِ الفائدةِ فى
ذلك ، وَأَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ المبتدأ لَتُوْهِمَ أَنَّ المذكورَ بَعْدَهُ صِفَةٌ ، وكان يتوقَّع الخبر .
الثالث : ما كان حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ نحو : كَيْفَ زَيْدٌ وَأَيْنَ عَمْرُو ، فَزَيْدٌ
وَعَمْرُو مَبْتَدَأَانِ ، وَأَيْنَ وَكَيْفَ خَبَرُهُمَا ، وَقُدِّمَ لما فِيهِ مِنَ الاسْتِفْهَامِ ؛ لأنَّ
الاستفهامَ لَهُ صَدْرُ الكلام ، وهذا كُلُّهُ مذهب (١) سيبويه ، وَزَعَمَ
الأخفش (٢) أَنَّ هذه الأسماءَ مرتفعةٌ بالحروف ، وَقَدْ ذكر هذا ، والذي يُرَدُّ
به على الأخفش شيئان أحدهما : قولهم : فى داره زَيْدٌ ، فلا يجوزُ أَنْ يرتفع
زَيْدٌ ههنا بالظرف ؛ لأنَّه يكون إضمارًا قَبْلَ الذكر مع الفاعل ، كما
لايجوز : ضَرَبَ غلامُهُ زَيْدًا ؛ لأنَّه إضمارٌ قَبْلَ الذكر ، فَإِنْ قُلْتَ : ضَرَبَ
غُلامُهُ زَيْدٌ جاز ؛ لأنَّ النِّيَّةَ بالمفعولِ التأخير ، فكأنَّكَ قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ
غلامُهُ ، هذا جيِّدٌ يُقَوِّى هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ (٣)
ولو قُدِّمَ الفاعلُ لم يَجْز .

والثانى : أَنَّهُ لَوْ كَانَ الرَّافِعُ الظرفُ لجاز أَنْ ترفعَ (إِنَّ فى الدار زَيْدٌ)
بالظرفِ ، فَإِنْ جِئْتَ بَعْدَ كَيْفَ زَيْدٌ ، وَأَيْنَ زَيْدٌ بنكرةٍ جاز رَفْعُها وَنَصْبُها
فنصبُها على الحالِ والفاعلِ فيها الظرفُ ، والحال من زَيْدٍ لايجوزُ تقديمُها
على الظرفِ ؛ لأنَّ الظرفَ لَيْسَ بمتصرف .

(١) انظر : الكتاب ١٢٨/٢

(٢) انظر : رأى الأخفش فى شرح الكافية للرضى ٩٤/١ (ب) وشرح الجمل لابن عصفور

١٥٨/١ - ١٥٩

(٣) سورة البقرة ١٢٤/٢

وَأَمَّا رَفْعُهَا فَعَلَى أَنْ تَكُونَ خَبْرًا بَعْدَ خَبْرٍ ، أَوْ عَلَى خَبَرِ ابْتِدَاءٍ مَحذُوفٍ
أَوْ يَكُونُ هُوَ الْخَبْرُ ، وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ عِنْدَكَ قَائِمٌ
وَقَائِمًا ؛ فَإِنْ قُلْتَ : مَتَى زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ لَمْ يَجْزُ نَصْبُ مُنْطَلِقٍ ؛ لِأَنَّ مَتَى مِنْ
ظُرُوفِ الزَّمَانِ ، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ تَكُونُ أَخْبَارًا عَنِ الْجِثْثِ ، فَيَكُونُ زَيْدٌ
مُبْتَدَأً ، وَمُنْطَلِقُ ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ ، وَإِنْ قُلْتَ : مَتَى خُرُوجُكَ سَرِيعٌ جَازٍ
رَفْعٌ سَرِيعٌ وَنَصْبُهُ ؛ لِأَنَّ مَتَى ظَرْفُ زَمَانٍ ، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ تَكُونُ أَخْبَارًا عَنِ
الْمَصَادِرِ ، فَيَكُونُ (خُرُوجُكَ) مُبْتَدَأً ، وَمَتَى خَبَرُهُ ، وَسَرِيعٌ حَالًا وَالرَّفْعُ عَلَى
مَامُضَى .

فَإِنْ قُلْتَ : خُرُوجُكَ إِذْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَإِذَا ظَرْفُ زَمَانٍ ، وَهِيَ اسْمٌ
لَوْقُوعِهَا خَبْرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ ، وَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبْرُ
وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ ، وَتَلَزُمُهَا الْإِضَافَةُ ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ جَزْرٌ ، وَإِنَّمَا لَزِمَتْهَا
الْإِضَافَةُ ؛ لِأَنَّهَا تُبَيِّنُهَا تَبْيِينَ الصَّلَةِ لِلْمَوْصُولِ ، فَلِهَذَا ثَبَّتَتْ وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى
الْمَاضِي مِنَ الزَّمَانِ ، وَلَوْ قُلْتَ : أَخْرُجْ إِذْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ لَمْ يَجْزُ .

وَأَمَّا (إِذَا) فَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَحَدُهَا أَنَّهَا تَكُونُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ ^(١)
كَالْفَاءِ تَقُولُ : إِنْ قُمْتَ إِذَا أَنْتَ مُكْرَمٌ ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الْفَاءِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا
بِمَنْزِلَةِ الْفَاءِ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ لِمَعْنَى .

الثَّانِي : تَكُونُ مَكَانِيَّةً بِمَعْنَى ثُمَّ تَقُولُ : خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ ^(٢) ، أَيْ : فَثُمَّ
زَيْدٌ وَيُسَمَّيْهَا النُّحُويُونَ الْمَفَاجَاةَ .

(١) قَالَ سَيِّوِيَّةٌ : وَأَمَّا إِذَا فَلَيْمَّا يَسْتَقْبِلُ مِنَ الدَّهْرِ وَفِيهَا مَجَازَةٌ وَهِيَ ظَرْفٌ . انْظُرْ : الْكِتَابُ
٢٣٢/٤ ، وَانْظُرْ : أَيْضًا الْمُسَاعَدَ ٥٠٥/١ ، وَالْإِرْتِشَافَ ١٢٤٠/٢

(٢) قَالَ سَيِّوِيَّةٌ : وَلِإِذَا مَوْضِعٌ آخَرٌ يَحْسَنُ ابْتِدَاءَ الْاسْمِ بَعْدَهَا فِيهِ تَقُولُ : نَظَرْتُ إِذَا زَيْدٌ
يَضْرِبُ عَمْرُو لَأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : نَظَرْتُ إِذَا زَيْدٌ يَذْهَبُ لِحَسَنِ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ١٠٧/١ ، وَانْظُرْ :
أَيْضًا الْإِرْتِشَافَ ١٢٤٤/٢

الثالثة : تكون ظرفاً من ظروف الزمان على الاستقبال ، وتُضَافُ إلى الجملة من الفعل والفاعل ، وهو اسم على ماضى ، ومَوْضِعُ الجملة جزئ ، وإنما أُضِيفَ إلى الفعل دون الاسم ؛ لأنَّ فيها معنى الشرط ، وهذا لا يكون إلا لفعل ، وهى وإنَّ كَانَ فيها معنى الشرط ، فلا يُجْزَمُ بها إلا فى الشعر ^(١) ؛ لأنَّ باب الشرط الإبهام تقول : إنَّ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ ، وإذا فيها معنى التوقيت تقول : أَجِيئُكَ إِذَا احْمَرَّتِ الْبُسْرَى ^(٢) : زمن احمرار البُسْرِ وهو مخصوص .

فإن قيل فَقَدْ وَلِهَا الاسم فى قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(٣) فالفعل هناك مقدَّرٌ والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت ، وهكذا كل حرف يليه الفعل ، وَيَقَعُ بَعْدَهُ الاسم ، فالفعل هُنَاكَ مقدَّرٌ كقوله : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ ^(٤) تَقْدِيرُهُ : إِنِ هَلَكَ امْرُؤٌ هَلَكَ ، وهكذا الحروف تلخيصٌ كَلَوَلاً وإلا ، وَهَلَا ، وَلَوْما فهذه تليها الأفعال ، فإنَّ وَلِهَا الاسم فالعامل فيه فعلٌ قَبْلَهُ مما يُوصِلُ به الذى وقد مضى .

و (حَيْثُ) ^(٥) وهى ظَرْفٌ من المكان وَفِيهَا لُغَاتُ الواو والياء ، والياء أكثر ، وقد بُنِيَتْ على الضم ، والفتح ، والكسر ، والضمُّ أَكْثَرُ تشبيها بقبل

(١) مثل ذلك قول الشاعر :

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَضْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبُ

انظر : الكتاب ٦١/٣

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ٦٠/٣

(٣) سورة الانشقاق ١/٨٤

(٤) سورة النساء ١٧٦/٤

(٥) قال ابن سيدة فى حديثه عن حيث : وزعموا أَنَّ أَصْلَهَا الواو وإِنَّمَا قَبِلُوا الواو ياء قلب الخفة وهذا غير قوى ، وقال بعضهم : اجتمعت العرب على رفع حيث فى كل وجه ذلك أَنَّ أَصْلَهَا حَوْثُ فقلبت الواو ياء لكثرة دخول الياء على الواو فقليل : حيث ، ثم بُنِيَتْ على الضم لالتقاء الساكنين . انظر : المحكم لابن سيدة ٣٣٢/٣ ، وانظر : أيضا الأشمونى ٢٥٣/٢

وَبَعْدُ ، والفتح كَأَيْنٍ وَكَيْفَ ، والكسرُ على الأَصْلِ فى التقاء الساكنين ، وهى أَبْهَمَ ظَرْفٍ مَكَانٍ بِدَلِيلِ أَنَّكَ تُخْبِرُ بِهَا عَنِ الْجِثِّ تَقُولُ : زَيْدٌ حَيْثُ عَمَرُو مِنْطَلَقٌ ، فَلَوْلَا أَنَّهَا ظَرْفُ الْمَكَانِ لَمْ يُخْبَرْ بِهَا عَنِ الْجِثِّ ، وَلَا تُضَافُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ^(١) إِلَّا إِلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، فَإِنْ جَاءَتْ مُضَافَةً إِلَى مُفْرَدٍ فَأَحَدُ الْأَسْمَاءِ مَحذُوفٌ ، وَالْكَوْفِيُّونَ ^(٢) يُجِزُونَ إِضَافَتَهَا إِلَى الْمَفْرَدِ يَسْتَدْلُونَ بِقَوْلِهِمْ

... حَيْثُ سَهَيْلٌ طَالَعًا ^(٣)

وعند البصريين هى مثل إذ وإذا فكما لا يضاف إذا إلا إلى الجمل كذلك هذه .

وَأَمَّا (حَيْثُ سَهَيْلٌ طَالَعًا) فَسَهَيْلٌ مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ مُقَدَّرٌ وَتَقْدِيرُهُ : كَأَيْنٌ فَطَالَعًا حَالٌ إِمَّا مِنْ سَهَيْلٍ ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِى فِي كَائِنٍ ، وَالْإِضَافَةُ فِي الْحَقِيقَةِ إِمَّا هِىَ لِلْمَفْرَدَاتِ ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَةُ مَوْقِعِ التَّنْوِينِ ، وَالتَّنْوِينُ وَاحِدٌ ، فَلَا يَقَعُ مَوْقِعُهُ شَيْئَانِ ، وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ ، وَإِنَّمَا أُضِيفَتْ حَيْثُ وَإِذْ ، وَإِذَا إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا تَبَيَّنَ الْأَوَّلُ كَمَا تَبَيَّنَ الصَّلَةُ ، وَالصَّلَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْجُمْلِ فَكَذَلِكَ هُنَا .

* * *

(١) انظر : مذهب البصريين فى الارتشاف ١٢٨٢/٢

(٢) من هؤلاء الكوفيين الكسائى . انظر رأيه فى الخزانة ٥٥٣/٦ والأشمونى ٢٥٥/٢ ، والمغنى

١٣٢/١ ، والارتشاف ١٢٨٢/٢

(٣) هذا جزء بيت وتماه :

أَمَّا تَرَى حَيْثُ سَهَيْلٌ طَالَعًا نَجْمًا يُضِيئُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا

والبيت بلا نسبة فى الدرر اللوامع ١٨٠/١ ، والمساعد ٥٢٩/١

[باب الحكاية]

إذا استَفْهَمْتَ بَمَنْ عن اسم ، فلا يَخْلُو المُسْتَفْهَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً
أَوْ نَكِيرَةً ، فَأَبْدَأُ بِالْمَعْرِفَةِ ، فلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلِمًا كَزَيْدٍ ، أَوْ غَيْرِ عَلِيمٍ
كَأَخِيكَ .

فإذا كَانَتْ عَلِمًا فَلِلْعَرَبِ فِيهَا مَذْهَبَانِ ^(١) : أَحَدُهُمَا وهو مَذْهَبُ أَهْلِ
الْحِجَازِ أَنْ يَحْكُوا كَلَامَ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِنْ رَفَعَ رَفَعُوا ، وَإِنْ نَصَبَ نَصَبُوا ، وَإِنْ
جَرَّ جَرُّوا ، فإذا قَالَ قَائِلٌ : جَاءَنِي زَيْدٌ قَالُوا : مَنْ زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا : مَنْ
زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ : مَنْ زَيْدٍ .

وإنما اخْتَارُوا هَذَا ؛ لأنهم لو لم يفعلوا هذا لالتبس أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ عن
زَيْدٍ آخَرَ ، فإذا أَعْرَبُوا بِالْإِعْرَابِ الْمُتَقَدِّمِ عَلِمَ أَنَّ السُّؤَالَ عَنْهُ لَا عن غَيْرِهِ ،
وَالْأَلْقَابُ وَالْكُنَى تَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى تَقُولُ : رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، فَيَقُولُ : مَنْ
أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، فإذا قَالَ : رَأَيْتُ أَنْفَ النَّاقَةِ ، قُلْتَ : مَنْ أَنْفَ النَّاقَةِ وَمَنْ فِي
هَذَا مُبْتَدَأَةٌ ، وما بَعْدَهَا خبرُهَا إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا .

فإِنْ وَصَفْتَ المُسْتَفْهَمَ عَنْهُ فَقُلْتَ : مَنْ زَيْدٌ الظَّرِيفُ رَفَعْتَ وَكَذَلِكَ إِنْ
أَبْدَلْتَهُ مِنْهُ ، أَوْ عَطَفْتَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ بِهِذِهِ التَّوَابِعِ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ السُّؤَالَ عَنْ زَيْدٍ
الْمَذْكُورِ لَا عن آخَرَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ عَطَفْتَ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ فَقُلْتَ : فَمَنْ زَيْدٌ ،
وَمَنْ زَيْدٌ ، رَفَعْتَ لِلْعِلَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ ثَنَيْتَ فَقُلْتَ : وَمَنْ الزَّيْدَانِ
رَفَعْتَ لِغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ ، وَالْحِكَايَةُ تَكُونُ فِي الْأَعْلَامِ وَمَا يَجْرِي
مَجْرَاهَا ، وَإِنَّمَا غُيِّرَتِ الْأَعْلَامُ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ
مَنْقُولَةً ، أَوْ مُسْتَقَّةً .

(١) قال سيبويه : هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمن .
اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدا ؟ مَنْ زيدا ؟ وإذا قال : مررت بزيد . قالوا : مَنْ
زَيْدٍ ؟ وإذا قال : هذا عبد الله قالوا : مَنْ عبد الله ؟ انظر : الكتاب ٤١٣/٢ ، وانظر : أيضا شرح
الكافية الشافية ١٧١٩/٤ ، والمساعد ٢٦٣/٣ ، والتصريح ٢٨٥/٢ ، والأشْمُونِي ٩١/٤ ، وحاشية
الخصري ١٤٤/٢ ، والمقرب ٣٢٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٧/٢ ، والارتشاف ٦٢٢/١

والتغيير يُؤنس بالتغيير ، فَإِنْ قُلْتَ : زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ^(١) قُلْتَ : مَنْ زَيْدُ
ابْنِ عَمْرٍو يَجْرِي هَذَا مَجْرَى الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو الْإِنْسَانُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ
اسْمٌ عِلْمٌ ، وَلِأَنَّهُ اسْمٌ عِلْمٌ ، فَلَمَّا صَارَ هَذَا كُلُّهُ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ أُجْرِيَ
مَجْرَى الْعِلْمِ .

وَكُلُّ اسْمٍ وَقَعَ صِفَةً يَبَيِّنُ عِلْمَيْنِ هَكَذَا فَلَكَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : حَذَفُ
التنوين من الأول ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ مُنْتَهَى الْأَسْمِ الْوَاحِدِ مِنْ عَمْرٍو ، وَالتنوين
لَا يَقَعُ حَشْوًا ، وَتَحْذِيفُ أَلْفِ الْوَصْلِ مِنْ ابْنِ فِي الْخَطِّ ؛ لِأَنَّ مَاقْبَلَهَا يَوْصَلُ بِهِ
إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ ، فَاسْتُغْنِيَ عَنْهُ ، وَيَتَّبِعُ فِي النَّدَاءِ تَقُولُ : يَا زَيْدُ بْنُ
عَمْرٍو ، فَيَتَّبِعُ حَرَكَةُ الدَّالِ مِنْ زَيْدِ النَّوْنِ مِنْ ابْنِ ، وَلَا يَعْتَدُّ بِالْبَاءِ لِمَكُونِهَا .

فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتُ أَخَاكَ قُلْتَ : مَنْ أَخُوكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعِلْمٍ ، وَأَمَّا
بَنُو تَمِيمٍ فَيُزَوِّجُونَ عَلَى كُلِّ حَالٍ عِلْمًا كَانَ أَوْ غَيْرَ عِلْمٍ فَيَقُولُ : مَنْ زَيْدُ ، مَنْ
أَخُوكَ ، مَنْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سِوَاءَ رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ أَوْ جَرَرْتَ .

وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَحْكِي فِي كُلِّ شَيْءٍ فَيَقُولُ إِذَا قِيلَ لَهُ : عِنْدِي ^(٢)
تَمْرَتَانِ : دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ ؛ فَإِنْ اسْتَفْهَمْتَ عَنْ نَكْرَةٍ إِذَا قِيلَ لَكَ جَاءَنِي رَجُلٌ
قُلْتَ : مَثْوٍ ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا قُلْتَ : مَنَا ، وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ قُلْتَ : مَنِي .

(١) قَالَ سِيبَوِيهٌ : وَسَأَلْتُ يُونُسَ عَنْ : رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو فَقَالَ : أَقُولُ مَنْ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ؛
لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ وَهَكَذَا يَنْبَغِي إِذَا كُنْتَ تَقُولُ يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ، وَهَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو فَتَشْقِطُ
التنوين : فَأَمَّا مَنْ زَيْدُ الطَّوِيلُ فَالرَّفْعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ هَذَا جَرَى لِلوَاحِدِ لِتَعْرِفِهِ لَهُ بِالصِّفَةِ
فَلَمَّا جَاوَزَ ذَلِكَ رَدَّ إِلَى الْأَعْرَافِ وَمَنْ نَوَّنَ زَيْدًا جَعَلَ ابْنُ صِفَةً مُنْفَصِلَةً وَرَفَعَ فِي قَوْلِ يُونُسَ أَنْظِرْ
الْكِتَابَ ٢/٤١٤ ، وَأَنْظِرْ : أَيْضًا شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٤/١٧٢٠ ، وَالْهَمْعُ ٢/١٥٤ ، وَالْمُسَاعَدُ
٣/٢٦٧ - ٢٦٨ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢/٢٨٥ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٤/٩٢ ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ٣/٩٩٠ ، وَحَاشِيَةُ
الْخَضْرَى ٢/١٤٤ ، وَالْمُقَرَّبُ ٢/٣٢٦

(٢) أَنْظِرْ : الْمَثَالُ فِي الْكِتَابِ ٢/٤١٣ ، وَأَنْظِرْ : أَيْضًا الْإِرْتِشَافُ ١/٦٢٤ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ
عَصْفُورٍ ٢/٤٦٦ ، وَالْمُقْتَضَبُ ٢/٣٠٨ ، وَشَرْحُ اللَّعْمِ لِابْنِ بَرَهَانَ ٢/٧١٦

وَأَمَّا اثْبَتَتْ هَذِهِ الْعَلَامَاتُ لِيَعْلَمَ أَنَّ إِعْرَابَ الْمُسْتَفْهِمِ عَنْهُ رَفَعَ وَنَصَبَ وَجَرَّ
وهذه العلاماتُ لَيَسَّتْ إِعْرَابًا بِدَلِيلِ أَنَّهَا تُحْذَفُ فِي الْوَصْلِ وَلَوْ كَانَتْ إِعْرَابًا
لَبَيَّنَتْ ، وَأَمَّا هَذِهِ مِنْ عِلَامَاتِ الْوَقْفِ ، فَإِنْ قَالَ : جَاءَنِي الرَّجُلَانِ قُلْتُ
مُسْتَفْهِمًا : مَنَان ، وَرَأَيْتُ رَجُلَيْنِ قُلْتُ : مَنِين ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قُلْتُ :
مَنِين ، وَكَذَلِكَ مَرَرْتُ بِرَجَالٍ : قُلْتُ مَنِينِ النُّونِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ سَاكِنَةً ؛
لَأَنَّهَا لَيْسَتْ نُونُ التَّشْيِيعِ .

فَإِنْ قَالَ جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ قُلْتُ : مَنَنْ ، وَجَاءَتْنِي امْرَأَتَانِ قُلْتُ : مَنَّتَان ،
وَرَأَيْتُ نِسَاءً قُلْتُ : مَنَان ، فَإِنْ وَصَلْتُ قُلْتُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ : مَنْ يَافَتِي ؛
لَأَنَّ هَذَا مِنْ عِلَامَاتِ الْوَقْفِ ، فَإِذَا وَصَلْتُ زَالَتِ الْعَلَامَاتُ ، وَقَدْ أَجْرَى فِي
الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ وَأَنْشَدُوا فِي ذَلِكَ :

[الوافر]

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَتُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْحَيُّ قُلْتُ عِمُّوا ظِلَامَا (١)
فَأَجْرَى الْوَصْلُ مُجْرَى الْوَقْفِ ، فَإِنْ قَالَ : جَاءَنِي رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ قُلْتُ :
مَنْ وَمَنْهُ تُلْحِقُ الْعَلَامَةَ أَخِيرًا ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : جَاءَنِي امْرَأَةٌ وَرَجُلٌ ،
فَالِاسْتَفْهَامُ : مَنْ وَمَنْهُ ، وَرَأَيْتُ رَجُلَيْنِ وَامْرَأَتَيْنِ : مَنَيْنِ وَمَنَّتَيْنِ ، وَمَرَرْتُ
بَنِسْوَةٍ وَرَجَالٍ : مَنْ وَمَنَيْنِ ، تُلْحِقُ الْعَلَامَةَ الَّتِي تَقِفُ عَلَيْهِ .

(١) البيت منسوب لشمير بن الحارث الضبي في النوادر ٣٨٠ ، والحلل لابن السيد ٣٩٠ ،
وشرح اللمع لابن برهان ٧١٩/٢ ، والخزانة ١٦٧/٦ ، ١٦٨ ، والدرر اللوامع ٢١٨/٢ ، والتنبيه لابن
بري ١٨/٢ ، ومنسوب لتأبط شرا في التصريح ٢٨٣/٢ ، وبلا نسبة في البغداديات ٣٥١ ، والمقرب
٣٢٨ ، والجمال للزجاجي ٣٣٦ ، والفصول الخمسون لابن معط ٢٦٨ ، وشفاء العليل ١١٣٥/٣ ،
وشرح الكافية للرضي ٧٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٧١٨/٤ ، والمقتضب ٣٠٦/٢ ، والمستوفى
لابن فرحان ٢٥٦/٢ ، والخصائص ١٢٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٦/٢ ، ومايجوز للشاعر في
الضرورة ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٤٧٨/١ ، والكتاب ٤١١/٢ ، والإشارة إلى
تحسين العبارة ١١٣ ، وأمالى ابن الحاجب ١٦٠/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٣/٤ ، وشرح أبيات الجمال
لابن سيده ٣٥٨ ، والإفصاح ٢٣٤ ، والنكت الحسان ١٦٣ ، وجواهر الأدب ١١٦ ، وابن يعيش
١٦/٤ ، وشرح الجمال لابن عصفور ٤٦٨/٢ ، واللمحة البدرية ١٩٩/٢ ، والبحر المحيط ١٨٢/٦

وإنما حَكَيْتَ فى النكرة بَمَنْ ، وَلَمْ تُعِدِ الاسمَ ، وَأَعَدَّتِ العلمَ بلفظه فى قولك : مَنْ زَيْدٌ ، فَجَعَلْتَ إعرابَ الذى تحكيه فى العلم بالحركة فى النكرة بالحرف ؛ لأنه لما أُعِيدَ بلفظِ الاسمِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى حَرْفٍ يَدُلُّ عَلَى الإعرابِ ، ولما لَمْ يُذَكَّرِ الاسمُ فى النكرة اسْتَغْنَيْتَ بِمَنْ ، وَمَنْ مَبْنِيَّةٌ ، وَزِدْتَ وَאוْا فى الرفع ، وَأَلَفَّا فى النصبِ ، وِياءٌ فى الجرِّ .
وَأَمَّا إِنْ اسْتَفْهَمْتَ بِأَيِّ ، فـ (أَيِّ) معربةٌ فتجريها بوجوه الإعراب فتقول :
أَيِّ فى حال الرفع ، وَأَيًّا فى النصب ، وَأَيٌّ فى الجرِّ ، وَأَيَّانَ فى التثنية ،
وَأَيَّيْنِ فى النصب والجرِّ ، وَأَيُّونَ فى الرفع ، وَأَيَّيْنِ فى النصب والجرِّ ،
وَأَيَّاتٍ فى المؤنث ، وَأَيَّاتٍ فى النصب والجرِّ .
وَتَقُولُ إِذَا قَالَ عِنْدِي رَجُلٌ : أَيُّ ، وَرَأَيْتُ ^(١) رَجُلًا : أَيًّا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ : أَيُّ ، وَيجوزُ أَنْ تَرْفَعَ فى هذا فَتَقُولَ : أَيُّ رَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ جَرَّ .

* * *

(١) قال سيبويه : هذا باب أَيُّ إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا بِهَا عَنْ نَكْرَةٍ وَذَلِكَ أَنَّ رَجُلًا لَوْ قَالَ : رَأَيْتُ رَجُلًا قُلْتُ : أَيًّا ؟ فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ قُلْتُ : أَيَّيْنِ ؟ فَإِنْ أَحَقَقْتَ يَافَتَى فى هَذَا الْمَوْضُوعِ فَهِيَ عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ يَافَتَى . وَإِذَا قَالَ : رَأَيْتُ امْرَأَةً قُلْتُ : أَيَّةٌ يَافَتَى ؟ فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ قُلْتُ : أَيَّيْتَيْنِ يَافَتَى ؟ فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتُ نِسْوَةً قُلْتُ : أَيَّاتٍ يَافَتَى ؟ انْظُرِ الْكِتَابَ ٤٠٧/٢ وَانْظُرْ أَيْضًا : التَّصْرِيحُ ٢٨٢/٢ وَحَاشِيَةُ الْخَضْرَى ١٤٣/٢ وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ٩٨٩/٣ ، وَالْأَشْهُمُونِ ٨٨/٤ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٤٢٥/٢ ، وَالْمُسَاعَدُ ٢٥٨/٣ - ٢٥٩ ، وَالْهَمْعُ ١٥٢/٢ ، وَالْمَقْرَبُ ٣٢٨/٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٤٧٠/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٧١٧/٤

[باب الخطاب]

إِذَا خَاطَبْتَ إِنْسَانًا اجْعَلْ أَوَّلَ كَلِمَةٍ لِلْمَذْكُورِ الْغَائِبِ وَآخِرَهَا لِلْحَاضِرِ
 الْمُخَاطَبِ تَقُولُ إِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ : كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلُ ، فذَا
 لِلَّذِي سَأَلْتَ عَنْهُ ، وَالْكَافُ لِلْمُخَاطَبِ الْأَوَّلِ وَالرَّجُلُ صَلَةٌ لَذَا ، وَيَا رَجُلُ
 لِصَاحِبِ الْكَافِ .

* * *

[باب الإمالة]

ومعنى الإمالة أَنْ تَنْحَوَ بِالْفَتْحَةِ نحو الكَسْرِ ، وبالألفِ نحو الياءِ تَقُولُ
 فى عَالِمٍ : عَالِمٌ ، وفى سَعَى : سَعَى وَهِيَ لُغَةُ بَنِي تَمِيم ^(١) ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ
 لِيَتَجَانَسَ الصَّوْتُ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا : سَعَى فَالْأَلْفُ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ وَكَانَتْهُمْ لَوْ
 فَخَّمُوا لَخَرَجُوا مِنْ فَتْحَةٍ إِلَى يَاءٍ فَمَا كَانَ تَجَانُسَ الصَّوْتِ ، فَأَمَالُوا الْأَلْفَ نَحْوَ
 الْيَاءِ ، وَذَلِكَ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِإِمَالَةِ الْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرِ ، وَمِثْلُ هَذَا يَمَّا فَعَلُوهُ
 لِلتَّجَانُسِ قَوْلُهُمْ : يَصْدُرُ فَأَسْمُوا الصَّادَ زَايَا ؛ لِأَنَّ الصَّادَ مَهْمُوسَةٌ ، وَالدَّالَّ
 مَجْهُورَةٌ ، فَكَرِهُوا الْخُرُوجَ مِنْ مَهْمُوسٍ إِلَى مَجْهُورٍ ، فَأَبْدَلُوا مِنَ الصَّادِ زَايَا ،
 لِتَكُونَ مُوَافَقَةً لِلصَّادِ فِي الصَّفِيرِ ، وَلِلدَّالِ بِالْجَهْرِ فَيَقُولُونَ : يَصْدُرُ .

وَالْأَسْبَابُ الَّتِي تُثَمِّلُ لَهَا الْأَلْفُ سِتَّةٌ : الْكَسْرَةُ ^(٢) نَحْوُ : عَالِمٍ ، وَالْيَاءُ
 نَحْوُ : غَيْلَانٍ ^(٣) وَشَيْبَانَ ، أَوْ تَكُونُ الْأَلْفُ مُنْقَلَبَةً عَنْ يَاءٍ نَحْوُ : رَمَى ،
 أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْمُنْقَلَبَةِ نَحْوُ : حُبْلَى ، أَوْ قَدْ يَنْكَسِرُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ نَحْوُ : صَارَ ؛
 لِأَنَّكَ تَقُولُ : صِرْتُ .

السادسُ : إِمَالَةٌ لِإِمَالَةٍ فِي رَأَيْتُ عِمَادًا ^(٤) أُمِيلَتِ الْأَلْفُ الْأُولَى ، لِكَسْرِ
 الْعَيْنِ ، وَأُمِيلَتِ الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ الْمُبْدَلَةُ مِنَ التَّنْوِينِ لِإِمَالَةِ الْأَلْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا

(١) تكاد تُجْمَعُ الْمَصَادِرُ عَلَى أَنَّ الْإِمَالَةَ تَخْصُ تَمِيمَ وَقَيْسَ وَأُسْدَ وَأَنَّ الْفَتْحَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ .
 انظر : فى ذلك شرح الشافىة للرضى ٤/٣ ، والكتاب ١٢٠/٤ ، وابن يعىش ٥٣/٩ - ٥٤ ، وحاشىة
 الحضرى ١٧٩/٢

(٢) انظر : الكتاب ١٢١/٤ ، والارتشاف ٤٦٥/١

(٣) انظر : المآل فى الكتاب ١٢١/٤ - ١٢٢ ، والأصول ١٦٠/٣ ، والأشمونى ٢٢٣/٤ ،
 وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/٢

(٤) انظر : المآل فى الكتاب ١٢٣/٤ ، وانظر : فى هذا السبب أسرار العربىة ٣٢٧ ، وشرح
 الجمل لابن عصفور ٦١٤/٢ ، واللمع ٣١٣

مايوجبُ الإمالةَ إلا إمالةَ الألفِ ، فكانَ بالإمالةِ قَدْ صَارَ قبلها ياءٌ ، وسواءٌ كانت الكسرةُ والياءُ قَبْلَ الألفِ أو بَعْدَهَا لا فَرْقَ بَيْنَهُمَا .

واعلم أنَّ في الحروفِ مايمْنَعُ الإمالةَ ، وتلك الحروفُ حروفُ الإطباقِ وهي الصَّادُ ، والضَّادُ ، والطَّاءُ ، والظَّاءُ ، وثلاثةٌ من غيرها وهي القافُ والحاءُ والغينُ فهذه السبعة ^(١) هي مِنَ الحنكِ الأعلى ، فَأُثِي مَوْضِعُ وَقَعَتْ مَنَعَتْ الإمالةَ سواءَ كانَ قَبْلَهَا أو بَعْدَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الاستعلاءِ أولاً مكسوراً نحو : ضِفَافٍ وَقَفَافٍ .

وإِنَّمَا مَنَعَتْ هَذِهِ الأحرفُ الإمالةَ في قَاسِمٍ وضارِبٍ ؛ لِأَنَّهُ يَتَسَفَّلُ المستعلى بالإمالةِ ثُمَّ يَتَصَعَّدُ بالمستعلى ، فيصيرُ مِثْلَ صُغُودِ الدَّرَجَةِ ، فَإِنْ كَانَ المستعلى مكسوراً أولاً جَازَتْ الإمالةُ ؛ لِأَنَّكَ تَبْتَدِئُ بالمستعلى ثُمَّ تُنْزِلُ إِلَى الإمالةِ فيصيرُ مِثْلَ النزولِ .

فإِنْ حَصَلَ أَحَدُ حُرُوفِ الاستعلاءِ في كلمةٍ ، وكانت الألفُ منقلبةً عن ياءٍ أو بمنزلةِ المنقلبةِ ، أو كَانَتْ تنكسرُ في حالِ جازت الإمالةَ مع المستعلى نحو : صَارَ ، وَقَضَى ، وَصَاقَ .

وإِنَّمَا جَازَتْ الإمالةُ هنا ، وَإِنْ كَانَ فِي الكلمةِ حرفُ الاستعلاءِ لِيُبيِّنُوا أَنَّ الكلمةَ منقلبةً عن ياءٍ ، وَلَوْ لَمْ يُمِيلُوا لَمْ يَكُنْ مَايَدُلُّ عَلَى الياءِ .

ويجوزُ أَنْ تُمِيلَ مِثْلَ مِثْلَةِ ^(٢) ، لِأَجْلِ كَسْرَةِ الميمِ ، وَلَا يُعْتَدُّ بالقافِ لِشُكُونِهَا وكذلك مِصْبَاحٌ ، واعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ ثلاثِيٌّ ورُباعيٌّ ، فالثلاثيُّ نحو : عَفَا والرباعيُّ نحو : أَعْطَى ^(٣) ، فالإمالةُ فِي جميعِ الفعلِ شائعةٌ لِتَصَرُّفِهِ ، والإمالةُ ضَرْبٌ مِنَ التَصَرُّفِ .

فأَمَّا الاسمُ فيكونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ثلاثيٍّ ومافوقَ ذلك ، فالثلاثيُّ نحو : عَصَا مِنَ الواوِ ، وَرَحَى مِنَ الياءِ ، فلا يجوزُ أَنْ يُمَالَ مَاكَانَ مِنَ الواوِ فِي

(١) انظر : في موانع الإمالة الكتاب ١٩٨/٤ - ١٩٩ ، والارتشاف ٤٦٧/١

(٢) انظر : المثال في الكتاب ١٣١/٤ ، والارتشاف ٤٦٩/١

(٣) انظر : الإمالة في الفعل في المساعد ٢٨٢/٤ ، والكتاب ١٢٠/٤ - ١٢١

الاسم ، وَقَدْ جَاءَ وَهُوَ قَلِيلٌ : الْعَشَا وَالْكِبَا ، وما كان من الياءِ مِنْهُ رَحِيٌّ وَفَتًى ، فَإِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ أُمِيلُ سِوَاءَ كَانَ مِنَ الْوَائِ أَوْ الْيَاءِ ، فمن الواو نحو : مَعَزًى ومن الياءِ نحو : مَرَمًى ، وكذلك إِنْ كَانَتِ الْأَلْفُ غَيْرَ مُنْقَلَبَةٍ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَائٍ نحو : حُبْلَى

وَأَمَّا أَمَلَتْهَا فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ بَنَيْتَ فِعْلاً مِنَ الرَّبَاعِيِّ ، لَانْقَلَبَتِ الْأَلْفُ يَاءً حَمَلًا عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : اغْزَى يُغْزَى ، فَانْقَلَبَتِ الْوَائُ فِي يُغْزَى ؛ لِكَسْرَةِ مَاقِبِلِهَا ثُمَّ حَمَلَتْ الْاسْمَ عَلَى الْفِعْلِ فَتَقُولُ : يَضْرِبُهَا فَتَمِيلُ لِكَسْرَةِ الرَّاءِ ، وَلَا يُعْتَدُّ بِالْبَاءِ لِحِفَائِهَا .

فَإِنْ كَانَ فِي الْكَلِمَةِ رَاءٌ ، فَلَا تَخْلُو أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً أَوْ مَفْتُوحَةً أَوْ مَضْمُومَةً ، فَإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً طَالَتْ بِالْإِمَالَةِ ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ رِاءَانِ مَكْسُورَتَانِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : مَرَزْتُ بِحِمَارٍ ^(١) ، وَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً أَوْ مَضْمُومَةً مَنَعَتِ الْإِمَالَةَ ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ رِاءَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ أَوْ مَضْمُومَتَيْنِ فَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا : رَأَيْتُ فِرَاشًا ^(٢) ؛ لِأَنَّ الرَّاءَ مَفْتُوحَةً وَلَا هَذَا حِمَارٌ ؛ لُضْمَةِ الرَّاءِ .

فَإِنْ اجْتَمَعَتْ رِاءَانِ الْأُولَى مَفْتُوحَةٌ وَالثَّانِيَةُ مَكْسُورَةٌ غَلَبَتِ الْمَكْسُورَةُ الْمَفْتُوحَةُ تَقُولُ : جِئْتُ فِي سِرَارِ الشَّهْرِ ، وَهُوَ مِنْ شَرَارِ النَّاسِ .

وَلَا يَجُوزُ الْإِمَالَةُ فِي الْحُرُوفِ ، لِتَبْعِهَا مِنَ الْإِسْتِقَاقِ ، فَلَا يَجُوزُ إِمَالَةُ شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا أَنَّهُمْ أَمَالُوا بَلَى ، وَيَا فِي النِّدَاءِ وَحُرُوفِ اب ت ث .
فَأَمَّا بَلَى ^(٣) فَأَمَالُهَا لِأَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَيَكْفِي فِي الْجَوَابِ

(١) انظر : الكتاب ١٣٧/٤ ، وابن يعيش ٥٤/٩ - ٥٥ ، وشرح الشافعية للرضي ٢١/٣ ، والأصول ١٦٧/٣

(٢) انظر : المثال في الكتاب ١٣٦/٤ ، وابن يعيش ٦١/٩ ، وشرح الشافعية للرضي ٢٠/٣

(٣) انظر : في إمالة (بلى) شرح الشافعية للرضي ٢٦/٣ - ٢٧ ، وابن يعيش ٦٥/٩ ، والتكملة ٥٣٨ ، والمنصف ١٢٢/١ - ١٢٣ ، ومعاني القرآن للرماني ١٠٥ ، ومعنى اللبيب ١١٣/١

وَأَمَّا ^(١) (يا) فَأَمَّا لُوهَا لِأَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنْ فِعْلٍ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، فَانْصَبُوا ، فَلَوْلَا أَنَّ الْمَعْنَى إِضْمَارُهُمْ أَنَادَى لَمَّا جَازَ النَّصَبُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهَا تُعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهَا ، وَتَارَةً بِحَرْفِ جَرٍّ ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ كَذَلِكَ ، تَقُولُ فِي الْفِعْلِ : نَصَبْتُكَ وَنَصَحْتُ لَكَ

وَأَمَّا حُرُوفُ التَّهْجَى فَأُمِيلَتْ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ صَارَتْ أَسْمَاءً لِهَذِهِ الْحُرُوفِ ، وَلَا تُثَمَلُ الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ لَا يَقُولُ : إِذَا وَكَذَا ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : مَتَى فَأَمَّا لُوهَا حَمَلًا عَلَى تَصْرِفِ الْأَسْمَاءِ

وَقَدْ أُمِيلَتْ أَسْمَاءٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ قَالُوا : عَبْدِي وَالْحَبَّاجُ ^(٢) وَالْعَبَّاجُ فَأَمَّا لُوهَا لِكثَرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ؛ وَلِأَنَّ الْحَبَّاجَ وَالْعَبَّاجَ عِلْمَانِ ، وَالْأَعْلَامُ كَثِيرًا مَائِعِيْرٌ وَلَيْسَ هَذَا بِقِيَاسٍ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ اسْمًا عَاقِلًا لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ .

* * *

(١) انظر : فى إمالة (يا) فى النداء الكتاب ١٣٥/٤ ، وابن يعيش ٦٦/٩ ، والمرتلج لابن

الحشاش ١٩٢

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ١٢٧/٤ ، وشرح الشافعية للرضى ٩/٣ ، وشرح اللمع ٧٤٦/٢

تم الكتاب والله الحمد والمنة
والصلاة على النبي المصطفى وآله والسلام

اتفق الفراغ من نسخه في ذى القعدة من سنة أربع وثمانين وخمس
مائة .

قرأ عليّ الشيخ الرئيس أبو المعالي أحمد بن الحسن بن علي بن أبي
عيسى بَلَّغَهُ اللهُ مُجَابَهُ هذا الكتاب من أوّله إلى آخره قراءة فهم ومعرفة ،
وتبين ، وكتب يحيى بن علي الخطيب التبريزي حامدا الله ومصليا على
رسوله محمد وآله سنة سبع وسبعين وأربع مائة في شهر رمضان منها .

الفهارس العامة للكتاب

١ - فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	تمهيد
٣		باب المغرب والمبنى
٦		باب الإعراب والبناء
٨		باب إعراب الاسم الواحد
١٤		باب المنقوص
١٧		باب المقصور
١٩		باب التثنية والجمع
٢١		باب الجمع
٢٤		باب جمع التانيث
٢٥		باب جمع التكسير
٢٧		باب الأفعال
٢٨		معرفة الأسماء المرفوعة
٢٨		باب المبتدأ
٢٩		باب خبر المبتدأ
٣١		باب الفاعل
٣٥		باب مالم يسم فاعله
٣٧		باب كان وأخواتها
٣٩		باب ما
٤٤		باب إن وأخواتها
٤٧		باب (لا) في النفي
٥٤		باب معرفة الأسماء المنصوبة
٥٧		باب المصدر
٥٨		باب المفعول به
٦٠		المفعول فيه
٦٤		باب ظرف الزمان
٦٥		باب ظرف المكان
٦٦		باب المفعول له
٦٨		باب المفعول معه
٦٩		

٧٠	باب الحال
٧٦	باب التمييز
٧٨	باب الاستثناء
٨٧	باب الجر
٩٥	باب الإضافة
٩٧	باب منذ ومنذ
٩٩	باب حتى
١٠٤	باب الوصف
١٠٦	فصل الموصوف على ضريين
١٠٨	باب التوكيد
١١١	باب البدل
١١٣	باب عطف البيان
١١٤	فصل من الصفة
١١٦	باب حروف النسق
١٢٨	فصل عطف المظهر على المظهر
١٣١	باب المعرفة والنكرة
١٣٤	فصل المضمرات معارف وكلها مبنية
١٣٨	فصل عسى إذا اتصل بها مضمر
١٣٩	باب النداء
١٥٠	باب الترخيم
١٥٤	باب الندبة
١٥٦	باب إعراب الأفعال وبنائها
١٦٤	باب الحروف التى تنصب الأفعال المستقبلية
١٧١	باب الحروف التى تجزم
١٧٢	باب الشرط وجوابه
١٧٦	فصل الشرط وجوابه على أربعة أضرب
١٧٨	باب التعجب
١٨١	فصل دخول كان بين فعل التعجب وما
١٨٢	فصل لايجوز الفصل بين ما وفعل التعجب بالظرف
١٨٧	باب حبذا
١٨٨	باب نعم وبئس
١٩١	باب عسى
١٩٤	باب كم
١٩٧	باب مالا ينصرف

٢١١	فصل أسماء البلاد على ثلاثة أضرب
٢١٢	باب العدد
٢١٧	باب الجمع
٢٢٠	فصل الثلاثي إن كان على فعال
٢٢١	فصل فأما فاعل فهو على ضريين
٢٢٢	فصل الرباعي له مثال واحد في الجمع
٢٢٣	فصل إن كان في الاسم زائدان
٢٢٦	فصل إن كان الاسم على فُعْلة
٢٢٨	باب القسم
٢٣١	باب الموصولات
٢٣٩	باب النونين
٢٤٢	باب النسب
٢٥١	باب التصغير
٢٦٠	باب الألفات
٢٦٤	باب الاستفهام
٢٦٩	باب ما يدخل على الكلام فلا يغيره
٢٧٥	باب الحكاية
٢٧٩	باب الخطاب
٢٨٠	باب الإمالة

٢ - فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية الآية في سورتها (رقم السورة) رقم الصفحة

١ - الفاتحة

١١١	اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين	٧، ٦
٨٥	غير المغضوب عليهم	٧

٢ - البقرة

٤٤	مما رزقناهم ينفقون	٣
٢٤٠	أنذرتهم	٦
٤٤	بما كانوا يكذبون	١٠
٢٦٢	اشترؤا الضلالة	١٦
١٢٣	أو كصيب	١٩
٢٣٢	أزواج مطهرة	٢٥
٤٤	مثلا ما بعوضة	٢٦
١٧٠	ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق	٤٢
١١٧	ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة	٥٨
٦٢	ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت	٦٥
١٢٣	أو أشد قسوة	٧٤
٧٥	وهو الحق مصدقا	٩١
١٦٩	كن فيكون	١١٧
٢٧١	وإذ ابتلى إبراهيم ربه	١٢٤
١١٨	إن الصفا والمروة من شعائر الله	١٥٨
٨٨	ثم أتموا الصيام إلى الليل	١٨٧
٦٠	ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	١٩٥
١٠٣	حتى يقول الرسول	٢١٤
١١٢	يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه	٢١٧
١٨٦	والوالدات يرضعن أولادهن	٢٣٣
٨٥	فشربوا منه إلا قليلا منهم	٢٤٩
٨٧	ويكفر عنكم من سيئاتكم	٢٧١

٢٨٠	وإن كان ذو عسرة	٣٩
٣ - آل عمران		
٤٢	وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله	٥١
٤٣	واسجدى واركعى	١١٨، ١١٧
٩٧	لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا	١١١
١٤٢	ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين	١٧٠
١٩٦	لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد متاع قليل	٣٢

٤ - النساء

١	والأرحام	١٣٠
٤	فإن طبن لكم عن شئ منه نفسا	٧٧
٩٠	أو جاءوكم حصرت صدورهم	٧٥
٩٠	أو يقاتلوا قومهم	٧٥
٩٥	لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير	٨٥
١٥٥	فيما نقصهم	٢٦٩ ، ٤٤
١٧١	إنما الله إله واحد	٤٤
١٧٦	إن امرؤ هلك	٢٧٣

٥ - المائدة

٦	وأيديكم إلى المرافق	٨٩
٦٩	إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون	٤٩
٩٥	ومن عاد فينتقم الله منه	١٧٦
١١٦	أأنت قلت للناس	٢٦٦

٦ - الأنعام

٢٥	ومنهم من يستمع	١٩٦
----	----------------	-----

٧ - الأعراف

٨٥	مالك من إله غيره	٨٥
١٥٥	واختار موسى قومه سبعين رجلا	٢٢٩ ، ٥٧
١٦١	وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا	١١٧
١٧٧	ساء مثلا	١٩٠

٩ - التوبة

٣٠	وقالت اليهود عزيز ابن الله	١٤٥
----	----------------------------	-----

١٠ - يونس

٢٦٦ ، ١٢٥	لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه	٣٨، ٣٧
١٩٦	ومنهم من يستمعون إليك	٤٢
١٧١	فبذلك فليفرحوا	٥٨
٢٦٣	الله أذن لكم	٥٩

١١ - هود

٨٢	لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	٤٣
٨٥	ولا يلتفت منكم أحد	٨١
٨٥	إلا امرأتك	٨١

١٢ - يوسف

٩٠	إنا أنزلناه	٢
٢٤	رأيتهم لى ساجدين	٤
٣٢	فصبر جميل	١٨
١٤٠	يوسف أعرض عن هذا	٢٩
٣٦	وقال نسوة	٣٠
٤٦	ما هذا بشرا	٣١
٨٤	حاشا لله	٥١
٣٣	واسأل القرية	٨٢

١٥ - الحجر

٩٠ ، ٤٤	ربما يود الذين كفروا	٢
٧٨	وما أهلكتنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم	٤

١٦ - النحل

١٦٩	أن نقول له كن فيكون	٤٠
٤٤	ما عندكم ينفذ	٩٦

١٧ - الإسراء

١٢٣	يسئلونك عن الروح قل الروح من أمر ربي	٨٥
-----	--------------------------------------	----

١٨ - الكهف

١٩٠	كبرت كلمة	٥
٢٦٥	لنعلم أى الحزبين أحصى	١٢
٢١٥	سيقولون ثلاثة رابعهم كليلهم	٢٢
٢١٦	رجما بالغيب	٢٢

٢١٤	ثلاثمائة سنين	٢٥
١٠٩	كلتا الجنتين آتت أكلها	٣٣
٧٧	هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا	١٠٣

١٩ - مريم

٧٦	اشتعل الرأس شيئا	٥
٤٤	فإما ترين	٢٦
٢٣٩	فإما ترين من البشر	٢٦
٤٠	كيف نكلم من كان في المهد صبيا	٢٩
١٨٦	أسمع بهم وأبصر	٣٨
٢٣٣	ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا	٦٩
١٨٦، ١٦٩	فليمدد له الرحمن مدا	٧٥

٢٠ - طه

١٣٤	وأنا اخترتك	١٣
١٦٧	لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب	٦١
٥٠	إن هذان لساحران	٦٣
٢٣٧	أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا	٨٩
٢٦٣	وأمر أهلك بالصلاة	١٣٢

٢١ - الأنبياء

٢٠	سمعنا فتى	٦٠
----	-----------	----

٢٢ - الحج

١٢٧	إن الذين كفروا ويصدون	٢٥
٨٧	واجتنبوا الرجس من الأوثان	٣٠

٢٤ - النور

٨٨	قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم	٣٠
٨٧	وينزل من السماء من جبال فيها من برد	٤٣

٢٦ - الشعراء

٣٩	أو لم يكن لهم آية أن يعلمه	١٩٧
٢٦٥	وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون	٢٢٧

٢٧ - النمل

١٨٩	إنه أنا الله	٩
٤٨	وأوتيت من كل شئ	٢٣
٣٤	فلما رآه مستقرا عنده	٤٠
١١٠	وكل أتوه	٨٧

٢٨ - القصص

٤٤	ما كانوا يحذرون	٦
٩١	هذا من شيعته وهذا من عدوه	١٥
٥١	ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة	٧٦

٢٩ - العنكبوت

٥٢	ولما أن جاءت	٣٣
٦٠	كفى بالله	٥٢

٣٠ - الروم

٩٣	ومن آياته يريكم البرق	٢٤
----	-----------------------	----

٣١ - لقمان

٤٩	ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده	٢٧
----	---	----

٣٣ - الأحزاب

٣٦	لا يحل لك النساء من بعد	٥٢
١٥	الرسولا	٦٦

٣٤ - سبأ

١٤٣	يا جبال أوبى معه والطير	١٠
١٩٣، ١٣٨	لولا أنتم	٣١
٢٢٤	وهم فى الغرفات آمنون	٣٧
٥٠	إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب	٤٨

٢٠٤	٣٥ - فاطر	١
	أولى أجنحة مثني وثلاث ورباع	
	٣٧ - الصفات	
٥٢	فلولا أنه كان	١٤٣
١٢٢	أو يزيدون	١٤٧
	٣٨ - ص	
٥٣	وانطلق الملاء منهم أن امشوا	٦
١٩٠	نعم العبد	٣٠
٩٠	حتى توارت	٣٢
	٣٩ - الزمر	
١٩٠	والذي جاء بالصدق وصدق به	٣٣
١٤٨	قل اللهم فاطر السموات	٤٦
١٧٧	حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها	٧٣
	٤٠ - غافر	
٧٧	ثم يخرجكم طفلا	٦٧
	٤٢ - الشورى	
٩٣	ليس كمثله	١١
	٤٣ - الزخرف	
١٢٥	أفلا تبصرون	٥١
١٢٥	أم أنا خير	٥٢
	٤٥ - الجاثية	
٤١	ما كان حجتهم إلا أن قالوا	٢٥
	٤٦ - الأحقاف	
١٠٦	فلما رأوه عارضا مستقبل أوديتهم	٢٤
٩٦	هذا عارض ممطرنا	٢٤
	٤٧ - محمد	
٣٢	طاعة وقول معروف	٢١
	٤٨ - الفتح	
١٢٠	ليغفر لك الله	٢
	٤٩ - الحجرات	
٣٦	قالت الأعراب آمنا	١٤

	٥٤ - القمر	
٧١	خشعا أبصارهم يخرجون	٧
	٥٨ - المجادلة	
٤٦	ماهن أمهاتهم	٢
	٦٠ - الممتحنة	
٦٢	فإن علمتموهن مؤمنات	١٠
	٦٥ - الطلاق	
٣٢	واللأئي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأئي لم يحضن	٤
	٦٧ - الملك	
١٢٧	إلى الطير فوقهم صافات يقبضن	١٩
٥٢	إن الكافرون إلا فى غرور	٢٠
	٧٥ - القيامة	
١٨	كلا إذا بلغت التراقي	٢٦
	٧٦ - الإنسان	
٢٦٧	هل أتى على الإنسان	١
١٥	سلاسلا	٤
١٥	قواريرا	١٦
١٢٣	ولا تطع منهم آثما أو كفورا	٢٤
	٧٩ - سورة النازعات	
٤	أيان مرساها	٤٢
	٨٤ - الإنشقاق	
٢٧٣، ١٧٧	إذا السماء انشقت	١
١٧٧	أذنت لربها وحقت	٢
	٨٥ - البروج	
١١٢	قتل أصحاب الأعدود . النار	٥، ٤
	٨٦ - الطارق	
٥٢	إن كل نفس لما عليها حافظ	٤
	٨٧ - الأعلى	
٢٥٦	غشاء أحوى	٥
	٩١ - الشمس	
٢٦٤	والسما وما بناها	٥

	٩٣ - الضحى	
٢٦٩	ولسوف يعطيك	٥
	٩٦ - العلق	
١١٢	لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة	١٦، ١٥
	٩٧ - القدر	
٩٩	سلام هي حتى مطلع الفجر	٥
	١٠٣ - العصر	
٢٣١، ٢٢٩	إن الإنسان لفي خسر	٢
٢٣١	إلا الذين آمنوا	٣
	١١١ - المسد	
١١٤	وامراته حمالة الحطب	٤

٣ - فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
١ - ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾ فقالوا : يا رسول الله بما نبداً . فقال : أبدأوا بما بدأ الله به	١١٨
٢ - لا حول ولا قوة إلا بالله	٥٥

* * *

٤ - فهرس الأمثال وأقوال العرب

رقم الصفحة	
٢٧٢	أجيثك إذا احمر البسر
١٨٧	أطرى فإنك ناعلة
١٢٤	إنها لإبل أم شاء
٢٠٧	تساقطوا أحول أحول
١٩١	عسى الغوير أبؤسا
٢٠٧	لقيته كفة كفة
١٨٢	مأمسى أبردها
٢٠٧	هو جارى بيت بيت
٦٨	هو منى مناط الثريا ، ومقعد القابلة ، ومقعد الإزار ، ومزجر الكلب
٨٤	وما أحاشى من القوم
٧٦	ويله من فارس

٥ - فهرس القبائل

بلحرث بن كعب : ٥٠

تميم : ٤٦ ، ٨١ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣

الحجاز : ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢٨١

* * *

٦ - فهرس الكتب

كتاب شواذ اللغة : ٤

* * *

٧ - فهرس القوافي

رقم الصفحة	القائل	البحر	القافية
(الهمزة)			
٤٢	حسان بن ثابت	وافر	ماء
(ب)			
١٩١	هدبة بن الحشرم	وافر	قريب
٦٠	عمرو بن معديكرب ^(١)	بسيط	نشب
١٣٠	-	بسيط	عجب
١٩٩	جرير	منسرح	بالعلب
(ت)			
١١٧	-	-	استقيت
٧٢	رؤبة	رجز	مشتى
(ح)			
١٦٨	المغيرة بن حبناء	وافر	فأستريحا
١٩٣	رؤبة	رجز	يمصحا
(د)			
٣٢	عمر بن أبي ربيعة	طويل	أعود
١٨٨	ذو الرمة	بسيط	البلد
٢٧٠	النابعة	بسيط	فقد
١١١	الأعشى	كامل	بسواد
(ر)			
١٤٣	رؤبة	رجز	سطرا
١٤٣	رؤبة	رجز	نصرا
١٤٧	-	مشطور الرجز	كرا
٤٥	الفرزدق	بسيط	بشر
١٤٤	جرير	بسيط	عمرو

(١) أو العباس بن مرداس .

القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
جائز	رجز	-	١٢٧
لاندرى	طويل	نصيب بن رباح	٢٦٥، ٢٣٠
السمير	بسيط	علي بن محمد المغربي ^(١)	١٧٩
الأقدار	كامل	أبو يحيى اللاحقى	١٦٢
عشارى	كامل	الفرزدق	١٩٥
الذعر	كامل	زهير بن أبى سلمى	٢٠٥
العمرى	رجز	-	١٣٠، ١١٤
		(ض)	
تقضا	رجز	رؤبة	١٥
		(ع)	
الوداعا	وافر	القطامى	٤١
ساطعا	-	-	٢٧٤
مجاشع	طويل	الفرزدق	١٠١
الصباغ	-	-	٢٦٣
		(ق)	
كالملق	رجز	رؤبة	٩٣
		(ل)	
خيالا	كامل	الأخطل	١٢٥
رملا	خفيف	عمر بن أبى ربيعة	١٢٩
أشكل	طويل	جرير	١٠١
ينتعل	بسيط	الأعشى	٥٣
الفتل	بسيط	الأعشى	٩٢
فحومل	طويل	امرؤ القيس	١١٩
الدخال	وافر	لبيد العامرى	٧١
		(م)	
دما	طويل	حسان بن ثابت	٢٢٤
لما	وافر	جرير	٨٩
ظلاما	وافر	شمير بن الحارث	٢٧٧
يعدما	مقارب	النمر بن تولب	١٢٦

(١) أو كامل الثقفى أو العرجى أو معنون ليلى أو ذو الرمة أو الحسين بن عبد الله .

القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
اللهم	رجز	أبو خراش الهذلي	١٤٧
السلام	وافر	الأحوص	١٤٩
(ن)			
آخرينا	وافر	فروة بن مسيك ^(١)	٥٢
إنَّه	مجزوء الكامل	عبيد الله بن قيس الرقيات	٥١
تحوونه	رجز	رجل من بني ضبة ^(٢)	٣٣
يصطحبان	طويل	الفرزدق	١٩٦
تعرفوني	وافر	سحيم بن وثيل	١٩٧
(هـ)			
ألقاها	كامل	أبو مروان النحوى	١٠٠
(ى)			
ناهايا	طويل	سحيم عبد بنى الحسحاس	١١٨
قنسرى	رجز	العجاج	٢٦٧

* * *

(١) أو الكميت .

(٢) أو قيس بن حصين .

٨ - فهرس الأعلام

(الألف)

٢١٨ ، ١٨١ ، ١٣٠ ، ٩٠

سحيم : ١١٧

سيبويه : ٣ ، ٥ ، ٨ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٨ ،
 ١٩ ، ٢١ ، ٣٠ ، ٤٦ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٧٤ ،
 ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٩ ، ١١٧ ،
 ١٣٠ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ،
 ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ،
 ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ،
 ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ،
 ٢١٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ،
 ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ،

٢٧٢

السيرافي = أبو سعيد الحسن بن علي : ١٩ ،
 ٣٩ ، ٥٧ ، ١٠٩ ، ١٥١ ، ١٥٦

(ع)

ابن عامر القارئ = عبد الله بن عامر بن

يزيد : ٣٩ ،

عمر بن الخطاب : ١١٧

أبو عمرو بن العلاء : ١٤٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ،

عيسى بن عمر الثقفي : ١٤٩ ، ١٩٤ ،

١٩٦ ، ٢٠٠

(ف)

الفرماني : أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله :
 ٣٤ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٩ ، ٩١ ،

١٠٩ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ،

١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٨٢ ، ٢٢٤ ،

٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٦٤

الفراء : ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ،

الفرزدق : ٤٥

(ق)

قطرب : ٤

الأخفش = أبو الخطاب عبد المجيد بن عبد الحميد :

٨ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٦٢ ، ٧٥ ،

٨٤ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١١٤ ،

١١٩ ، ١٣٨ ، ١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٧٣ ،

١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٣ ،

٢١٨ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢

إسماعيل عليه السلام : ١٥٤

(ج)

الجرمي = أبو عمر صالح بن إسحاق : ٢٢ ،

١٦٨

ابن جني = أبو الفتح عثمان بن جني : ٣ ،

٦

(ح)

حسان بن ثابت : ٢٢٤

(خ)

الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٨٥ ، ١١٤ ،

١١٨ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٨٥ ، ٢٢٩ ،

٢٣٦ ، ٢٥٢

(د)

ابن درستويه = عبد الله بن جعفر : ١٥٦

(ر)

الرماني : أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله :
 ٩١ ، ٣٤ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٩ ، ٩١ ،

١٠٩ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ،

١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٨٢ ، ٢٢٤ ،

٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٦٤

الفراء : ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ،

الفرزدق : ٤٥

(ق)

قطرب : ٤

(س)

ابن السراج = أبو بكر محمد : ٤ ، ١٠ ،

٥٩ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ،

١٣٥ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٤٠ ،

(ن)

النابعة : ٢٢٤

(ي)

يونس بن حبيب الضبي : ١٨ ، ١٥٣ ،

٢٠٩ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٩

(ك)

ابن كيسان = محمد بن أحمد بن

إبراهيم : ٧٢

(م)

المازني = أبو عثمان بكر بن محمد بن

بقية : ١٩ ، ٥٦ ، ١٢٦ ، ١٤٣ ،

١٤٥ ، ٢٠٣

المبرد = أبو العباس محمد بن يزيد : ٥٥ ،

٩ - فهرس المراجع والمصادر

- ١ - أدب الكاتب لابن قتيبة - تحقيق الدكتور محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة - ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
- ٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي - رسالة دكتوراه - تحقيق دكتور رجب عثمان محمد عيسى - كلية الآداب - ١٩٩٤ م .
- ٣ - الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي تحقيق دكتور طه محسن - العراق - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٤ - أسرار العربية لابن الأنباري - تحقيق محمد بهجت البيطار - دمشق - ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- ٥ - الإشارة إلى تحسين العبارة للمجاشعي تحقيق الدكتور حسن شاذلي فوهود - الرياض - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٦ - الأشباه والنظائر للسيوطي - راجعه وقدم له الدكتور فايز ترحيني - القاهرة - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٧ - إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي - الرياض - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٨ - الأصول في النحو لابن السراج - تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - الأردن - ١٩٨٥ م - ١٤٠٥ هـ .
- ٩ - الأضداد لابن الأنباري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الكويت - ١٩٦٠ م .
- ١٠ - إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه - القاهرة - بدون تاريخ .
- ١١ - إعراب القرآن للنحاس - تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد - القاهرة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٢ - الأعلام لخير الدين الزركلي - بيروت - ١٩٨٤ م .
- ١٣ - الإفصاح للفارقي - تحقيق سعيد الأفغاني - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ١٤ - الأفعال للسرقسطي - تحقيق الدكتور حسين محمد شرف - القاهرة - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- ١٥ - الإقتراح للسيوطي - قدم له وضبطه الدكتور أحمد سليم الحمصى ،
والدكتور محمد أحمد قاسم - ١٩٨٨ م .
- ١٦ - الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب للبطلوسى - تحقيق الدكتور
مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد - القاهرة - ١٩٨١ م .
- ١٧ - الأمالى الشجرية - بيروت - بدون تاريخ .
- ١٨ - الأمالى لأبى على القالى - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٩ - أمالى المرتضى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة -
١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٢٠ - الأمالى النحوية لابن الحاجب - تحقيق هادى حسن حمودى -
بيروت - ١٩٨٥ م .
- ٢١ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
- القاهرة - ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- ٢٢ - الأنساب للسمعانى - تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودى - بيروت
- ط أولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٢٣ - الإنصاف للأنبارى ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحبي الدين
عبد الحميد - القاهرة - بدون تاريخ .
- ٢٤ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى - ومعه
كتاب عدة السالك لمحمد محيى الدين عبد الحميد - بيروت - بدون تاريخ .
- ٢٥ - الإيضاح العضدى للفارسى - تحقيق د . حسن شاذلى فرهود -
القاهرة - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٢٦ - الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب - تحقيق وتقديم د . موسى
بنى العليلى - بغداد - بدون تاريخ .
- ٢٧ - البداية والنهاية لابن كثير - القاهرة - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٢٨ - البغداديات للفارسى - دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى
- بغداد ١٩٨٣ م .
- ٢٩ - بغية الوعاة للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - بيروت -
بدون تاريخ .

- ٣٠ - البلغة فى تاريخ أئمة اللغة للفيروزابادى - تحقيق محمد المصرى - دمشق - ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م .
- ٣١ - البيان والتبيين للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة - ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٣٢ - البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى - تحقيق د . طه عبد الحميد طه - القاهرة - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٣٣ - تاريخ الأدب العربى لبروكلمان - الجزء الأول والثانى - نقله إلى العربية د . عبد الحليم النجار - القاهرة - ١٩٨٣ م .
- ٣٤ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادى - بيروت - لبنان .
- ٣٥ - التبصرة والتذكرة للصيمرى - تحقيق د . فتحى أحمد مصطفى - ١٩٨٢ م .
- ٣٦ - تذكرة النحاة لأبى حيان - تحقيق د. عفيف عبد الرحمن - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٣٧ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - القاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ٣٨ - تفسير البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى - القاهرة - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٣٩ - التكملة للفارسى - تحقيق د. حسن شاذلى فرهود - الرياض - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٤٠ - التمام فى تفسير أشعار هذيل لابن جنى - تحقيق أحمد ناجى القيسى وخديجة الحديثى وأحمد مطلوب - بغداد - ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- ٤١ - التنبيه لابن برى المصرى - تحقيق عبد العليم الطحاوى - القاهرة - ١٩٨١ م .
- ٤٢ - التهذيب للأزهرى - تحقيق الأستاذ إبراهيم الإييارى وآخرين - القاهرة - ١٩٦٧ م .
- ٤٣ - التوطئة لأبى على الشلوين - تحقيق د . يوسف أحمد المطوع - الكويت - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- ٤٤ - ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب للثعالبي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٤٥ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - بيروت - ١٩٥٢ م .
- ٤٦ - الجمل فى النحو للخليل بن أحمد الفراهيدى - تحقيق د . فخر الدين قباوة - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٤٧ - الجمل فى النحو للزجاجى - تحقيق د . على توفيق الحمد - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٤٨ - جمهرة الأمثال للعسكري - ضبطه د . أحمد عبد السلام - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٤٩ - جمهرة اللغة لابن دريد - تحقيق د . رمزى منير البعلبكي - بيروت - ١٩٨٧ م .
- ٥٠ - الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى - تحقيق د . فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل - ١٩٨٣ م .
- ٥١ - جواهر الأدب للإربلى - شرح وتحقيق د . حامد أحمد نيل - القاهرة - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٥٢ - حاشية الخضرى على ابن عقيل - القاهرة - بدون تاريخ .
- ٥٣ - حاشية الصبان على الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني - القاهرة - بدون تاريخ .
- ٥٤ - الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه - تحقيق د . عبد العال سالم مكرم - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٥٥ - حروف المعانى للزجاجى - تحقيق د . على توفيق الحمد - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٥٦ - الحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسى - تحقيق د . مصطفى إمام - القاهرة - ١٩٧٩ م .
- ٥٧ - خزانة الأدب للبغدادى - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - القاهرة - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

- ٥٨ - الخصائص لابن جنى - تحقيق الأستاذ محمد على النجار - القاهرة - بدون تاريخ .
- ٥٩ - الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى - القاهرة - ١٣٢٨ هـ .
- ٦٠ - ديوان الأخطل - نشر أنطون صالحانى - بيروت - ١٨٩١ م .
- ٦١ - ديوان الأعشى الكبير - شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٦٢ - ديوان امرئ القيس - ضبطه وصححه الأستاذ مصطفى عبد الشافى - بيروت - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٦٣ - ديوان ذى الرمة - تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح - دمشق - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٦٤ - ديوان رؤية - عنى بتصحيحه وليم بن الورد - بغداد - ١٩٠٣ م .
- ٦٥ - ديوان الراعى النميرى - جمعه وحققه راينهت فايرت - بيروت - ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٦٦ - ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة - ١٩٦٠ م .
- ٦٧ - ديوان العباس بن مرداس السلمى - جمعه وحققه د . يحيى الجبورى - بيروت - ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- ٦٨ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق د . محمد يوسف نجم - بيروت - ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٦٩ - ديوان العجاج (رواية الأصمعى) تحقيق د . عزة حسن - بيروت - ١٩٧١ م .
- ٧٠ - ديوان القطامى - تحقيق إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب - بغداد - ١٩٦٠ م .
- ٧١ - ديوان مجنون ليلى - جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج - القاهرة - مكتبة نهضة مصر - بدون تاريخ .
- ٧٢ - ديوان النابغة الجعدى - نشر مارية نلليتو - روما - ١٩٥٣ م .
- ٧٣ - ديوان نصيب بن رباح - جمع د . داود سلوم - بغداد - ١٩٦٧ م .

- ٧٤ - ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة لابن السيد البطليوسي - تحقيق حمزة عبد الله النشترتي - القاهرة - بدون تاريخ .
- ٧٥ - الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي - تحقيق د . شوقي ضيف - القاهرة - ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .
- ٧٦ - رصف المباني للمالقي - تحقيق أحمد محمد الخراط - دمشق - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٧٧ - الروض الأنف للسيهلي - قدم له وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد - القاهرة - ١٩٧٢ م .
- ٧٨ - السبعة لابن مجاهد - تحقيق د . شوقي ضيف - القاهرة - ١٩٨٠ م .
- ٧٩ - سر صناعة الإعراب لابن جني - تحقيق د . حسن هندأوى - دمشق - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٨٠ - شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي - القاهرة - ١٩٣٢ م .
- ٨١ - شرح أبيات سيبويه للنحاس - تحقيق وتعليق د . وهبة متولى عمر سالمه - القاهرة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٨٢ - شرح أبيات الجمل لابن سيده رسالة دكتوراه إعداد / محمود محمد أحمد العمودي ١٩٩٠ م .
- ٨٣ - شرح اختيارات المفضل بن محمد الضبي للتبريزي تحقيق د . فخر الدين قباوة - ١٩٧١ م .
- ٨٤ - شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - تحقيق د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - بيروت - بدون تاريخ .
- ٨٥ - شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوى المختون - القاهرة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٨٦ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - القاهرة - بدون تاريخ .
- ٨٧ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - تحقيق صاحب أبو جناح - العراق - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- ٨٨ - شرح الجمل لابن هشام الأنصارى - تحقيق د . على محسن عيسى - القاهرة - ١٩٨٥ م .
- ٨٩ - شرح ديوان جرير - شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٩٠ - شرح ديوان حسان بن ثابت - ضبط عبد الرحمن البرقوقي - القاهرة .
- ٩١ - شرح ديوان زهير بن أبى سلمى لثعلب - ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٩٢ - شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة - شرحه وقدم له عبد أعلى مهني - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٩٣ - شرح ديوان الفرزدق - عنى بجمعه عبد الله إسماعيل الصاوى - ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م .
- ٩٤ - شرح ديوان لبید بن ربيعة العامرى - تحقيق د . إحسان عباس - الكويت - ١٩٦٢ م .
- ٩٥ - شرح شافية ابن الحاجب للرضى - تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد - بيروت - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٩٦ - شرح شذور الذهب لابن هشام - القاهرة - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- ٩٧ - شرح شواهد المغنى للسيوطى - القاهرة - بدون تاريخ .
- ٩٨ - شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة - ١٩٦٤ م .
- ٩٩ - شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك - تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدى - القاهرة - ١٩٧٥ م .
- ١٠٠ - شرح عيون الإعراب للمجاشعى - تحقيق د . حنا جميل حداد .
- ١٠١ - شرح القصائد العشر للتبريزى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط أولى - ١٩٦٤ م .
- ١٠٢ - شرح الكافية للرضى - نشره يوسف حسن عمر - ليبيا - بدون تاريخ .
- ١٠٣ - شرح الكافية الشافية - لابن مالك - تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدى - مكة المكرمة - بدون تاريخ .

- ١٠٤ - شرح كتاب سيبويه للرماني - تحقيق د . المتولى رمضان أحمد -
القاهرة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١٠٥ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي - الجزء الأول - تحقيق د . رمضان عبد
التواب ، د . محمود فهمي حجازي - القاهرة - ١٩٨٦ م .
- ١٠٦ - شرح اللمحة البدرية لابن هشام - تحقيق د . صلاح راوي - القاهرة
- ١٩٨٤ م .
- ١٠٧ - شرح اللمع لابن برهان العكبري - حققه د . فائز فارس - ١٩٨٤ م
- ١٤٠٥ هـ .
- ١٠٨ - شرح المفصل لابن يعيش - بيروت - بدون تاريخ .
- ١٠٩ - شعر النمر بن تولب - صنفه د . نوري حمودي القيس - بغداد -
١٩٦٨ م .
- ١١٠ - شعر هذبة بن الحشرم العذري للدكتور يحيى الجبوري - الكويت -
١٩٨٦ م .
- ١١١ - الشعر والشعراء لابن قتيبة - بيروت - بدون تاريخ .
- ١١٢ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي - تحقيق د . الشريف عبد
الله على الحسيني - مكة المكرمة - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١١٣ - شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك - القاهرة - بدون تاريخ .
- ١١٤ - الصاحبي لابن فارس - تحقيق السيد أحمد صقر - القاهرة -
١٩٧٧ م .
- ١١٥ - الصحاح للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - بيروت -
١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .
- ١١٦ - الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال - عنى بنشره السيد
عزت العطار - القاهرة - ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ١١٧ - ضرورة الشعر للسيرافي - تحقيق د . رمضان عبد التواب - بيروت
- ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١١٨ - طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي - قرأه وشرحه محمود
محمد شاكر - القاهرة - ١٩٨٠ م .

- ١١٩ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - ١٩٧٣ م .
- ١٢٠ - العبر للذهبي - تحقيق أبو هاجر محمد بن بسيوني زغلول - بيروت - لبنان - ط أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٢١ - الغرة لابن الدهان - مخطوط بدار الكتب - الجزأين الثاني والثالث .
- ١٢٢ - الفصول الخمسون لابن معط - تحقيق د. محمود محمد الطناحي - القاهرة - ١٩٧٧ م .
- ١٢٣ - الفصول في العربية لابن الدهان - تحقيق د. فائز فارس - بيروت - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١٢٤ - الفلاكة والمفلكون - الدلجى - مطبعة السعادة - ١٣٢٢ هـ .
- ١٢٥ - فهارس كتاب سيبويه - صنع محمد عبد الخالق عزيمة - القاهرة - ١٩٧٥ م .
- ١٢٦ - الفهرست لابن النديم - بيروت - ١٩٦٤ م .
- ١٢٧ - الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب للجامى) - تحقيق - د . أسامة طه الرفاعى - العراق - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ١٢٨ - القاموس المحيط للفيروزابادى - دار الحديث - القاهرة - بدون تاريخ .
- ١٢٩ - الكامل فى التاريخ لابن الأثير - بيروت - ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ١٣٠ - الكامل للمبرد - عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - بدون تاريخ .
- ١٣١ - كتاب سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٣ م .
- ١٣٢ - كتاب الشعر للفارسي - تحقيق د. محمود محمد الطناحي - القاهرة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١٣٣ - الكشف للزمخشري - رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد - القاهرة - ١٩٨٦ م - ١٤٠٦ هـ .
- ١٣٤ - كشف الظنون لحاجى خليفة - طهران - ١٣٨٧ هـ .

- ١٣٥ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكى بن أبى طالب - تحقيق د. محبى الدين رمضان - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٣٦ - كشف المشكل فى النحو لعلى بن سليمان اليمنى - تحقيق د. هادى عطية مطر - ١٩٨٤ م .
- ١٣٧ - لسان العرب لابن منظور - القاهرة - طبعة دار المعارف - بدون تاريخ .
- ١٣٨ - لسان العرب لابن منظور - بيروت - بدون تاريخ .
- ١٣٩ - اللمع فى العربية لابن جنى - تحقيق دكتور حسين محمد شرف - القاهرة - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ١٤٠ - مايحوز للشاعر فى الضرورة للقرزاز القيروانى - حققه وقدم له ووضع فهارسه . د . رمضان عبد التواب ، و د . صلاح الدين الهادى - القاهرة - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- ١٤١ - ماينصرف وما لا ينصرف للزجاج - تحقيق هدى محمود قراءة - القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ١٤٢ - المبسوط فى القراءات العشر للأصبهاني - تحقيق سبيع حمزة حاكمى - دمشق ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٤٣ - مجمع الأمثال للميدانى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - ١٩٧٩ م .
- ١٤٤ - مجمل اللغة لابن فارس - تحقيق زهير عبد المحسن سلطان - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٤٥ - المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة لابن سيده الأندلسى - تحقيق مصطفى السقا وآخرون القاهرة - ١٩٥٨ م ومابعدها .
- ١٤٦ - المخصص لابن سيده - بيروت - بدون تاريخ .
- ١٤٧ - المذكر والمؤنث للفراء - تحقيق د. رمضان عبد التواب - القاهرة - بدون تاريخ .
- ١٤٨ - مرآة الجنان لليمنى - بيروت - لبنان - ط ثانية - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

- ١٤٩ - المرتجل لابن الخشاب - تحقيق على حيدر - دمشق - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ١٥٠ - المزهري في علوم اللغة للسيوطي - شرحه وضبطه وعنون موضوعاته محمد أحمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوي - بيروت - ١٩٨٦ م .
- ١٥١ - المسائل البصريات للفارسي - تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد - القاهرة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٥٢ - المسائل الحلييات للفارسي - تحقيق د. حسن هندأوى - دمشق - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٥٣ - المسائل العسكرية للفارسي - تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد - القاهرة - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٥٤ - المسائل العضديات - تحقيق الشيخ الراشد - دمشق ١٩٨٦ م .
- ١٥٥ - المسائل المنثورة للفارسي - تحقيق مصطفى الحديري - دمشق .
- ١٥٦ - المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد كامل يركات - دار المدني - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٥٧ - المستوفى لابن فرخان - تحقيق د. محمد بدوى المختون - القاهرة - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٥٨ - المسلسل في غريب لغة العرب - تحقيق محمد عبد الجواد - القاهرة - بدون تاريخ .
- ١٥٩ - المطالع السعيدة للسيوطي - تحقيق د. طاهر سليمان حمودة - الإسكندرية - ١٩٨٣ م .
- ١٦٠ - معاني القرآن للأخفش - تحقيق د. هدى محمود قراعة - القاهرة - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ١٦١ - معاني القرآن للزجاج - تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١٦٢ - معاني القرآن للفراء - الجزء الثاني - تحقيق الأستاذ محمد على النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٢ م .

- ١٦٣ - معجم الأدباء لياقوت الحموى - القاهرة - بدون تاريخ .
- ١٦٤ - معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا جميل حداد - الرياض - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٦٥ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - وضعه محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة - بدون تاريخ .
- ١٦٦ - مغنى اللبيب لابن هشام - حققه محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة .
- ١٦٧ - المفصل للزمخشري - بيروت - بدون تاريخ .
- ١٦٨ - مقاييس اللغة لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ١٦٩ - المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر المجرانى - تحقيق د . كاظم بحر المرجان - بغداد - ١٩٨٢ م .
- ١٧٠ - المقتضب للمبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة - القاهرة - ١٣٩٩ هـ .
- ١٧١ - المقرب لابن عصفور - تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى - بغداد - ١٩٨٦ م .
- ١٧٢ - المنصف لابن جنى - تحقيق الأستاذين إبراهيم لطفى وعبد الله أمين - ١٩٥٤ م .
- ١٧٣ - الموجز لابن السراج - تحقيق مصطفى الشويى - بيروت - ١٩٦٥ م .
- ١٧٤ - نتائج الفكر للسهيلى - تحقيق محمد إبراهيم البنا - مكة المكرمة - ١٩٨٤ م .
- ١٧٥ - النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى - القاهرة - بدون تاريخ .
- ١٧٦ - نزهة الألباء لابن الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - ١٩٦٧ م .
- ١٧٧ - النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى - أشرف على تصحيحه على محمد الضباع - القاهرة - بدون تاريخ .

- ١٧٨ - نظام الغريب للربيعى - صححه د . بولس برونله - القاهرة - بدون تاريخ .
- ١٧٩ - النكت الحسان لأبى حيان - تحقيق د . عبد الحسين الفتلى - بيروت - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٨٠ - النهاية لابن الحباز - رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالأزهر - إعداد د . عبد الجليل محمد عبد الجليل - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ١٨١ - هدية العارفين للبغدادى - القاهرة - ١٩٨٢ م .
- ١٨٢ - همع الهوامع للسيوطى - القاهرة - ١٣٢٧ هـ .
- ١٨٣ - وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق د . إحسان عباس - بيروت - بدون تاريخ .